

صندوق القدس  
مركز تحليل السياسات

مركز البحوث العربية  
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

# فلسطين والعالم العربي

## إعداد

أحمد بهاء شعبان    حسام رضا    حسين معلوم  
حليم بركات    سميح فرسون    عبد العليم محمد  
عبد الغفار شكر    عريان نصيف

طبعة الأولى: ١٩٩٧





فلسطين والعالم العربي

---

اسم الكتاب : فلسطين والعالم العربي  
اسم المؤلف : مجموعة من المفكرين العرب (أعمال ندوة)

إعداد : مركز البحوث العربية  
الناشر : ١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة  
القاهرة : ت / ف : ٣٦٢٠٥١١  
البريد الإلكتروني : arc@ie-eg.com

الطبعة : الأولى ٢٠٠١  
الناشر : مكتبة ملبولي  
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة  
ت : ٥٧٥٦٤٢١ ، فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقم الإيداع : ٢٠٠١ / ٢٦٠٦  
التقييم الدولي : ISBN : 977-208-316-7

تحرير : مصطفى مجدى الجمال

مركز البحوث العربية  
للدراستات العربية والأفريقية والتوثيق

صندوق القدس  
مركز تحليل السياسات

# فلسطين والعالم العربي

## إعداد

أحمد بهاء شعبان    حسام رضا    حسين معلوم  
حليم بركات    سميح فرسون    عبد العليم محمد  
عبد الغفار شكر    عريان نصيف

## تحرير

مصطفى مجدى الجمال

الناشر  
مكتبة مذبولى

٢٠٠١



## المحتويات

٧	تصديير
	• حلمى شعراوى
	كلمات الافتتاح
٩	• هشام شرايى : مدير مركز القدس
١٠	• عبد الغفار شكر : نائب رئيس مركز البحوث العربية
١١	هذه الندوة لماذا : المحرر
	الفصل الأول : البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين
١٥	* المجتمع ، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية
	حليم بركات
٣٧	• تعقيبات ومناقشات
	الفصل الثانى : قضية فلسطين فى السياق الدولى
٥٧	* قضية فلسطين فى السياق الدولى
	سميح فرسون
١٠٢	* فلسطين فى السياق الدولى
	عبد العليم محمد
١٠٩	• تعقيبات مناقشات
	الفصل الثالث : قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل
١٣٥	* التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى
	عريان نصيف

١٥٠ \* النوبارية: نموذج لخططات التطبيع الزراعي

حسام رضا

١٦١ \* الاقتصاد السياسي للتسوية

حسين معلوم

١٨٠ • تعقيبات ومناقشات

### الفصل الرابع: قضايا الشرق الأوسطية والتطبيع مع إسرائيل (تابع)

١٩٠ \* نحو منهج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافي

أحمد بهاء الدين شعبان

٢١٢ • تعقيبات ومناقشات

### الفصل الخامس: بعد الاعتراف ورقة نقاش حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

٢٣٤ \* بعد الاعتراف ورقة نقاش حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

عبد الغفار شكر

٢٤٨ • تعقيبات ومناقشات

### ملاحق :

٢٩٠ • تقرير حول أعمال الندوة

٢٩٥ • جدول الأعمال

٢٩٧ • قائمة المشاركين

٢٩٩ • قائمة مطبوعات المركز



## تصدير

عندما يصل هذا الكتاب إلى القارئ تكون انتفاضة الشعب الفلسطيني التي اشتعلت منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ قد بلغت المدى الذي يستطيع عنده كل مواطن عربي أن يستخلص الكثير جداً بشأن أوضاعه ومصيره القريب على الأقل.

لكن الكتاب الذي نحن بصدده كان نتاج لحظة أخرى سابقة من مارس عام ٢٠٠٠. ورغم أن وقتاً طويلاً لم يمض منذ عقد الندوة التي ناقشت الموضوع، إلا أن الفارق بين أحاديث ما قبل ٢٨ سبتمبر وما بعده من عام ٢٠٠٠ يعنى أكثر من عقد من الزمان هو الفارق الزمني بين انتفاضتي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠.

لقد كان مركز البحوث العربية بالقاهرة يشارك في تلك الفترة من عام ٢٠٠٠، صندوق القدس ومركزه لتحليل السياسات، قلقاً بالغاً على القضية الفلسطينية وكان الحوار عبر كل وسائل الاتصال بيننا في القاهرة ومع الدكتور هشام شرابي ونصير عاروري في الولايات المتحدة يعبر عن قدر من الآلام لا حدود له إزاء مستقبل الشعب الفلسطيني ومصير أرضه ووطنه. ومن هذا القلق العام نشأت فكرة التعاون بين المؤسستين لتحشد عدداً ممن يشاركوننا هذا الهم في الوطن العربي وخارجه لتناول واقع ومصير القضية في هذه اللحظات الحرجة وعلى مستوى الوطن وفي منظور زمني بعيد.

وقد جاءنا من واشنطن بعض أبرز شخصيات المهجر فكرياً وثقافياً وعلى رأسهم د. هشام شرابي وباسم "صندوق القنص" الذي يمر لعدد من الحاضرين فرصة حضورهم إلى القاهرة للمساهمة في إنجاح أعمال ندوة عن "فلسطين والعالم العربي" برؤية مستقبلية أعتقد أنها كانت تبشر بدور الشعوب التي تفجرت بسرعة أكثر من المتوقع عبر انتفاضة الشعب الفلسطيني أواخر نفس العام.

إن مركز البحوث العربية يستطيع أن يفخر الآن أنه عقد هذه الندوة في حينها وبالتعاون الوثيق مع صندوق القدس ومركزه لتحليل السياسات، والتي جاءت عقب صعوبات واجهتها ندوة حول "تحديات المشروع الصهيوني" بالتنسيق بين مركز البحوث العربية ومركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة دمشق ومجلة "الهدف" بدمشق أيضاً، تعبيراً عن رغبة مماثلة لتعميق الفهم العربي لحقائق هذا الصراع وأمدّه الطويل... وقدر الندوة الأخرى أن تعقد أيضاً وتصدر أعمالها في كتاب قد يجده القارئ في نفس لحظة تلقيه لهذا الكتاب من عام ٢٠٠١.

إن المجتمعين فى الندوة التى يتضمن هذا الكتاب أعمالها يتقون فى الحقائق الرئيسية التى يعنىها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، ويعرفون أن تجارب المقاومة عند كافة شعوب أفريقيا وآسيا، تؤكد إمكان هزيمته وانتزاع حقوق الشعوب سواء بشرعية الموائيق والمبادئ العالمية أو بالكفاح المباشر على الأرض لتحريرها على نحو ما تمثل فى تجارب معروفة آخرها جنوب أفريقيا... ولا شك أن ظروف عملية العولمة المعسكرة والمهيمنة تشكل سياقاً صعباً جديداً أمام للشعب الفلسطينى، ولذلك رأيت هذه الندوة معالجة موقف الشعب الفلسطينى فى قلب الشعب العربى لتحديد مسئولية شعوبنا إزاء هذه القضية الموحدة. مدركين أيضاً واجب المثقف العربى للمشاركة الجادة فى هذه المسئولية، وهذا ما استشعره المركزان المعنيان بهذه الندوة.

**حلمى شعراوي**

**يناير ٢٠٠١**

## الجلسة الافتتاحية

كلمة صندوق القدس، د. هشام شرابي

بداية أود أن أعبّر نيابة عنى وعن زملائي الموجودين في المهجر الأمريكي، عن سعادتنا بأن نكون معكم اليوم في هذا اللقاء الهام.

وصندوق القدس هو جمعية تأسست منذ خمس وعشرين سنة تماماً في واشنطن، بهدف ثقافى واقتصادي وتعليمي لمساعدة الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين. فعندما اعترفت أكبر الدول العربية بإسرائيل، شعرنا أن علينا يجب أن يتحول بمعظمه نحو مجابهة للوضع السياسى الناتج عن هذا الاعتراف... فأصبح لصندوق للقدس مركز للتحليل السياسى حتى نفسر للرأى العام والدوائر السياسية والأكاديمية والإعلامية ما يمكن ليصاله عن القضية الفلسطينية. وكنا للوحدين في هذا الموضوع في أمريكا الشمالية وأصبح المركز الفلسطيني للدراسات السياسية في واشنطن مركز البحوث الأول من نوعه في أمريكا الشمالية - وربما في الغرب - لاختصاصه بهذا الموضوع. واليوم تحتل بمضى عقد كامل على تأسيسه.

نحن وانتمون أن تعاوننا مع مركز البحوث العربية في القاهرة يشكل بادرة أو خطوة جديدة لها معنى خاص فيما يحدث الآن، وبالأخص فيما يحدث في المرحلة القريبة القادمة الناتجة عما يجرى حول القضية الفلسطينية والاستسلام للعربى لوجود إسرائيل وقبول مولعها كما هو على أرض الوطن العربى.

ولذلك بالطبع أبعاد تتعلق من ناحية بالقضية القومية العربية العامة على صعيد الوعى والتوعية، ومن ناحية أخرى على صعيد التعامل العملى بين المفكرين والمثقفين والأكاديميين والعاملين للنشطاء في الحقل العام لدخل الوطن العربى وخارجه، وبخاصة في أوروبا الغربية وفى أمريكا الشمالية. لقد أصبح هناك ملايين من العرب المهاجرين والمهجرين المقيمين في أوروبا الغربية وفى أمريكا الشمالية، وهم يشكلون قوة أساسية في المرحلة القادمة لما يجرى في الوطن العربى. ونحن في لقائنا مع مركز البحوث العربية تشكل رمزاً في غاية الأهمية.

لذلك أقول إننا نرجو أن يكون هذا المؤتمر الصغير كبيراً في نتاجه، في عمله، وأن يمثل - عندما ننظر لتاريخ هذه الحقبة التى نمر بها وهى صعبة ومرة - خطوة أولى نحو تغيير جذرى فى العمل الفكرى والقومى على صعيد الدلائل والخارج، بشكل ستكون - إن شاء الله - له نتائج محسوسة يجنيها الجيل القادم. إن نقول: الجيل القادم سيبنى ومبهر وحده. فحين الذين حملنا جيلنا القادم بما فعلناه في العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، وعلمنا أن نقوم بما يمهّد له حياة جديدة وبدلية جديدة في هذا القرن.

## كلمة أ. عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية

فى بداية أعمال هذه الندوة "فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين" التى ينظمها مركز البحوث العربية بالتعاون مع صندوق القدس (مركز تحليل السياسات بواشنطن)، باسمكم جميعاً أرحب بالاصدقاء أعضاء الهيئة القيادية لصندوق القدس: د. هشام شرابى رئيس المركز، ود. حليم بركات ود. نصير عارورى ود. مميح فرمون. ونعتقد أننا بوجودهم، ومن المؤكد بوجود حضراتكم أيضاً، سوف نجرى نقاشات مثمرة حول هذه القضية، فى فترة حرجة للغاية من النضال الفلسطينى والعربى. حيث يوشك الصراع العربى - الاسرائيلى أن ينتقل إلى مرحلة جديدة أساسها اعتراف الحكومات العربية بإسرائيل وقبولها بدور لها فى الشرق الأوسط، مما يحقق أحد أهدافها للتاريخية ويحقق للمخطط الصهيونى هدفاً غالباً له، وهو أن يُعترف بإسرائيل فى المنطقة.

إن مرحلة ما بعد الاعتراف العربى بإسرائيل مرحلة بالغة الخطورة وينبغى أن تُعاب لها الجهود الفكرية والبحثية فى الوطن العربى، وأن يدور نقاش حقيقى وجاد ومتعمق ومسئول حول المرحلة الجديدة من الصراع العربى - للصهيونى، ومدى مسئولية العرب عن قضية فلسطين وكيف يمكن أن يعوض العرب فشلهم المأبىة فى المرحلة القادمة من خلال إعداد أنفسهم لهذه المرحلة، برؤية فكرية جديدة، بقدرة على التعرف على أبعاد وحقائق الوضع الراهن الجديدة. أى التعرف على طبيعة الصراع والسمات النوعية الجديدة المميزة له فى الفترة القادمة بأطرافه المباشرة وغير المباشرة، بالبيئة الدولية الاقليمية التى تحيط به والتى تحكمه فى كثير من الأحيان.

هذا هو الموضوع وهذه هى القضية. ويسعدنا أن يتجاوب مع دعوتنا لهذه الندوة عدد كبير من المثقفين والقيادات والشخصيات المصرية البارزة سواء فى مجال العلم والبحث أو فى مجال العمل السياسى.

## لماذا

### ندوة فلسطين والعالم العربي

#### مصطفى مجدى الجمال

ها هو قرن جديد يبدأ ولا تزال مطروحة بقوة قضية الصراع الإسرائيلي التي استهلكت فعاليتها الديموية معظم القرن العشرين، رغم كل الوعود بالحل والتسوية. ورغم أن هذه التسوية قد دخلت فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني ما يسمى مفاوضات الوضع النهائي، ورغم المحاولات المكثفة من الولايات المتحدة الأمريكية -التي أصبحت القطب الدولي الأوحدمهيمن على شؤون المنطقة- لفرض منظومة شرق أوسطية بدلاً من النظام الإقليمي العربي، فإن معاناة الشعب الفلسطيني لم تنته - بل تتزايد - كما أن نذر الحرب لم تنقش عن سماء المنطقة بل إنها أصبحت تأخذ بعداً نووياً أيضاً. وذلك كله يرجع بالطبع إلى محاولات إرساء "سلام" لا يراعى الحقوق التاريخية ولا يردع المشروع للصهيوني عن مخططاته العدوانية والتوسعية المنبثقة من منطلقاته العنصرية التلمودية والتوراتية للفجة. ويأتى ذلك فى ظل عصر العولمة الذى يشدق المروجون له بقيم الديمقراطية والسلام.

ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً أن النظم والقوى السياسية والاجتماعية العربية لم تبرهن حتى الآن على قدرتها فى استيعاب حقائق الصراع أو مستجدات العصر، ولا تكتيل القوى وجمع الصف فى رؤية استراتيجية موحدة تحقق مركباً سليماً بين ما هو قطرى وما هو قومى، بين الهدف الآتى والهدف الأبعد، أو بين صور النضال المختلفة. ولا شك أن وراء هذا عوامل تتعلق بالهنية وبالطبيعة الخاصة للقوى والنظم العربية - معاً وكلاً على حدة - وبعدم قدرتها على تحديد مكانها المبنى فى "عالم جديد"، ومن ثم الفشل المحقق فى التعامل مع الصراع العربى - الصهيونى.

لقد كانت الشعوب العربية سباقة إلى رفض التطبيع مع العدو الصهيونى، فهى لا تزال تدرك بوعىها المباشر أن الكيان الإسرائيلى لا يمثل وضعاً "طبيعياً"، كما لا تشعر بالارتياح إلى كم التنازلات "غير الطبيعية" التى تتسابق نظم عربية على تقديمها فى كل مسار على حدة، أو على مستوى الرغبة فى الاندماج فى المنظومة للشرق أوسطية لئلا فى جنى ثمار ذلك

الوضع الاقليمي المقترح لمسايرة العولمة على النمط الأمريكي ورغم أن العديد من القوى السيسيه الوطنية والقومية قد ادركت معنى هذا الموقف التسعيى للرافض للتطبيع مع أمر واقع ظالم ومجحف، إلا أننا أصبحنا الآن إزاء موجة تطبيعية جديدة تضم قوى سياسية مختلفة من اليمين واليسار على السواء، ومن مثقفين جرفتهم توجهاتهم ومنطقتاتهم الخاصة نحو الأمل فى إرساء السلام والسنفرغ للتنمية من خلال إيداء المرونة فى قضايا لا تحتملها - خاصة فيما يتعلق بالحقوق التاريخية أو بالطبيعة الاستعمارية للمشروع للصهيونى - ومن رجال أعمال لا تشغلهم سوى مصالحهم الأنسية والرغبة فى الاعتراف من الصفقات الإقليمية المرتقبة، أما الخطير بحق فهى تلك الأعداد غير القليلة من الأيدى العاملة التى تتوجه إلى إسرائيل للعمل فى أنشطة منخفضة ومتدنية وتعرض لكافة صور التمييز العنصرى، وكذلك الأجيال الجديدة من الشباب الذين لم يعاصروا الحرب ولم يتشربوا ثقافة وطنية وقومية تكفى لتحسينهم ضد مقولات مغلوطة صمداً عن "ثقافة السلام" وترمى إلى إلغاء الذكرى للوطنية والقومية بما يمهّد الأرضية الثقافية والنفسية لاستقبال المشروع للصهيونى والتساهل مع أنشطته التوسعية. وكل ذلك بالطبع يتطلب من المثقفين العرب أن يبادروا بالتلقى والتفاعل للتوصل إلى أسباب الإخفاق العربى فى المواجهة وتحديد الخطوط العريضة للعمل. وانطلاقاً من هذه المسئولية نظم مركز البحوث العربية (مصر) بالتعاون مع صندوق القدس (الولايات المتحدة) - مركز تحليل السياسات ندوة فى القاهرة يومى ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٠ لمناقشة المحاور الآتية:-

**المحور الأول: البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين**

**المحور الثانى: فلسطين فى السياق الدولى**

**المحور لثالث: قضايا التطبيع مع إسرائيل**

**المحور الرابع: مستقبل الصراع العربى/ الصهيونى (رؤية مستقبلية)**

## **الفصل الأول**

### **البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين**

رئيس الجلسة / د. محمد محمود الإمام :

سمعت كثيراً حينما دعيت إلى أن أمثل بين يديكم لمبیین. السبب الأول أن هناك من لا زال يفكر فى فلسطين وفى القضية بصورة عقلانية، وهذا أمر يدل على حيوية هذه الأمة وعلى عظمة نخبتها الوطنية.

السبب الثانى، أننى حينما أتى إلى هذا المركز أقابل وجوهاً مألوفة وأسماء معروفة وأعلاماً مرموقة ليس بالنسبة لى فقط، ولكن للأمة العربية كلها. وليس أدل على ذلك من قائمة الحضور والمشاركين للذين ننتظرهم أيضاً.

أنتم جميعاً معى متشوقون لا شك لسماع أحد أعلام علم الاجتماع فى الوطن العربى د. حليم بركات، وهو أستاذ الاجتماع فى جامعة جورج تاون، ولكننا عرفناه جميعاً بكتاباته ومساهماته فى شتى الميادين مبرزاً ما للتحليل الاجتماعى الرصيد من دور فى تأصيل الأمور وبناء الحلول. ولم تكن ورقته هذه لتعبر عن استثناء من القاعدة بل هى تأكيد لها. وفى ورقته بانوراما عريضة تربط أطراف الماضى بلمحات المستقبل. هناك ربط بين الظواهر الاجتماعية. هناك تواصل وثيق بين العروبة وبين القضية المحورية. وإن كان العنوان هو (فلسطين) فلنما فلسطين لا نأخذها على أنها كيان وإنما على أنها تعبير عن ضمير هذه الأمة وصراعها فى مرحلة حاسمة من التاريخ العالمى، وقد نجح فى كل ذلك وأضاف آراء وكان أميناً فى التعبير عن آراء آخرين من زملاء لنا لم يسعدهم الخط بالمشاركة، ولكنه نقل آراءهم نقلاً أميناً. ثم ربط فى حرفية ماهرة بين أبعاد الثلاثية التى تعيش فى كل وطن عربى، الثلاثية التى أسماها ثلاثية الهيمنة التى أصابت الكيان الفلسطينى والتى أصابت بالتالى كبد الأمة العربية. وعندما وضع يده على الداء كان له أن يسجل ملامح الدواء.



## المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية

### د. سليم بركات

لم تعد لغة التحليل السياسي المألوفة لدينا خلال النصف الثاني من القرن العشرين صالحة لمعالجة قضايا الزمن الذي نعيشه في الوقت الحاضر، وفي طبيعتها قضية فلسطين والحلول السلمية المطروحة. اننا بحاجة الى لغة جديدة، ليس استجابة للضغوط الخارجية التي تفرض علينا، بل لأن المفاهيم القديمة فقدت حلولها لكثرة تداولها ونتيجة لحصول تحولات أساسية في الواقع العالمي والعربي نفسه. وأما اللغة الجديدة التي يجدر بنا استعمالها فهي التي تربط بين الواقع والحلول التي نتوخاها لمشكلات نعاني منها ولم يعد من مصلحتنا الصبر والانتظار ريثما تتغير موازين القوى التي تزداد خللاً. ولن تتحول موازين القوى ما لم يحدث تغيير جذري في البنى الاجتماعية والثقافية وتتكوّن لنا إرادة ورؤية مستقبلية. وبين أهم ما يجب ان نؤكد عليه من منظور العلاقة بين المجتمع والسياسة أن القيادات العربية لا تستفيد من الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية المتوفرة لديها، إما لأنها مشغولة بمصالحها الخاصة على حساب مصالح الأمة والمجتمع، أو لأنها لا تملك الرؤية التاريخية والإرادة والتصميم والتفكير الاستراتيجي.

تقتضي لغة التحليل السياسي الجديدة بين المتقنين العرب أن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث في أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسؤوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجي للتاريخي المدروس. كذلك لا بد من الاهتمام بالعلاقات العضوية بين مختلف العوامل الخارجية والداخلية، والسياسية والاجتماعية والنفسية معاً، وعلى أنها متكاملة متفاعلة في ما بينها.

إن معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة، وهي جزء عضوي من المعاناة العربية العامة المستمرة أيضاً، وكان يرجى أن يكون للعرب مسار واحد في ملوك طريق السلم، فإذا هو يتحول الى مسارات متنافرة، وقد يحدث أن يكون بعضها على حساب البعض الآخر. مسارات الحرب فشلت، ومسارات المقاومة أنتجت السلطة للفلسطينية العاجزة، ومسارات السلم تتراوح بين التسليم بما يفرض على العرب من حلول وبين اللجوء الى الصبر والانتظار فندخل في متاهات لا ندرك متى نجتازها وما للمصير الذي ينتظرنا.

تُفرض علينا حلول أصبح الكثير منا يعتبرها حتمية لا مفرّ منها irreversible ونبني عليها أمالاً واهية. ولأننا نفاوض من موقع الضعف ودوننا تسميق ، نبذو وكأننا نمتجدي حقوقنا ونساوم عليها. بل أصبحت بعض الحكومات العربية تتصرف كما لو أنها وسيط لا طرف في معركة مصيرية . وحين أقول معركة لا أقصد الحرب . السلم أيضاً معركة ، وكما يحتاج الحرب الى كفاءات متقدمة كذلك للسلم . وبين أهم أخطاء العرب أنهم افترضوا، بناء على قناعتهم بأنهم غير قادرين على مواجهة العدو في المجال الحربي، أنه لم يعد لنا من مسيل سوى أن نسلك طريق السلم كما لو أن تحقيق السلم ، بالمقارنة مع للحرب ، صليّة سهلة لا تحتاج الى تفكير استراتيجي وإرادة وروية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربي باتباع سياسة واحدة فلا نضطر للانتكال الكلي على الإدارة الأميركية المعنوية بترسيخ الشرعية الإسرائيلية وهيبتها لا بحل المشكلات العربية .

تفالقمت المعاناة الفلسطينية كالمعاناة العربية عامة نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية متشابكة ومتقاطعة. وبعض هذه العوامل هي في صلب الواقع العربي ونتيجة للبنية الاجتماعية والاقتصادية ، والنظم القائمة وهيمنة الدولة على المجتمع ، والثقافة السياسية المهيمنة على الفكر والروح والرؤية . منذ عام ١٩٤٨ والفكر العربي منشغل بتحليل أسباب الهزائم والنكبات من مواقع نظرية مختلفة، وكثيراً ما جاءت التحليلات مجتزئة ومن منظورات متناقضة . ولم يكن ذلك جديداً . قبل ذلك عني فكر النهضة، بمختلف تياراته الدينية والعلمانية، والمحافظة منها كما الإصلاحية والثورية، بمسألة أسباب للضعف العربي . قديماً، أي في النصف الأول من القرن للسابع عشر ، كتب مقفي دمشق نجم الدين الغزي (١٥٧٠-١٦٥١) كتاباً بعنوان "أسباب تأخر هذه الأمة" . وبذلك تكون قد مرت أربعة قرون من البحث في أسباب ضعف الأمة دون التوصل الى حلول مجنية .

ولا حاجة هنا أن نذكر بتحليلات الأفغاني ومحمد عبده والكولكي والطهطاوي والشمليل والشدياق وفرح أنطون وقاسم أمين وغيرهم ممن تعرفون جيداً. هم أيضاً انشغلوا بأسباب الضعف والمرض والخلل في حياة الأمة. وتمتلك بعض هؤلاء ب "الأصول الثابتة" ونظروا لطبيعة العلاج للتأخر لأمراض الأمة، وبلغت تكاد تشبه لغتنا الحاضرة في الحديث عن الثوابت في عالم متحرك .

كذلك لا حاجة للتذكير بما حدث على صعيد فكري منذ قيام إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني . لمجرد الإشارة ، نعرف أنه من منظور تيار قومي تحديثي، وعلى صعيد ثقافي،

عمد قسطنطين زريق بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، كما فعل بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، الى البحث في أسباب الكارثة وكيفية الخروج منها . عاد الى كتابه السابق معنى النكبة ليخرج تنمة له بعنوان "معنى للنكبة مجدداً" فتندد على أهمية الأخذ بالملم والعقلانية في إقامة المجتمع العربي الجديد، بقلب للمجتمع العربي "من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي شعري الى مجتمع فعلي تحقيقي عقلاني علمي". فردّ أسباب النكبة الى الفارق الحضاري بينه وبين المجتمع الامرائيلي، وهو في نظره فارق في "الأخذ بالحضارة الحديثة"، والى الضعف النضالي والروح المعنوية العالية وعدم وضوح للغاية . وتوقف زريق في تحليله لأسباب الخسائر التي مُنيت بها الحركات القومية العربية عند سببين رئيسيين : أولهما تعرض الدعوة القومية للدعوة الاشتراكية فتغلب النزاع الطبقي على وحدة الأمة فلم يعد ممكناً "جمع الصف العربي". وثانيهما، هو عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية في ولاء شامل.

ومن موقع مشابه حاول زكي نجيب محمود هو أيضاً في مختلف كتاباته التوفيق بين بحث ثقافة عربية أصيلة والاستعارة من الثقافة الغربية الحديثة ، والتأكيد على العقل والحريّة أو التعقيل ( اي عقلنة الثقافة ) وللتحرر ( من السلفية السيئة والحدائق المقتلعة الجذور) . وقد نبع الهمّ الأسلمي لزكي نجيب محمود من التساؤل: كيف تكون الثقافة للعربية معاصرة (والمعاصرة تعني له الثقافة العلمية لهذا العصر) وعربية حقيقية في الوقت ذاته؟ وتوصل الى ان مهمة تجديد الفكر العربي تقتضي ضرورة الموازنة بين التراث الفكري العربي القديم ومقتضيات العصرنة، فيكون المثقف العربي الحق هو المترع بالثقافة العربية القديمة والمتخصص تخصصاً دقيقاً في الثقافة العلمية لهذا العصر الحديث والمفتّح على كافة التجارب الانسانية . أما كيف يمكن أن يتم ذلك ، فأمر لا نعيّره الاهتمام الضروري حين نعيّ بكيفية العمل للخروج من الواقع المرير الذي نعيشه .

وتطور الفكر العربي من فكر فلسفي ليبرالي الى التحليل الاجتماعي والثقافي من منظور نقدي، فأعاد عدد من المفكرين العرب الجدد الهزائم العربية الى هيمنة الفكر الديني التقليدي كما فعل صادق العظم ، أو الى البنية السائتية والقبلية التي تهيمن فيها الجماعات القبلية الأبوية الاستبدادية ، ويشار في هذا المجال مثلاً الى تأثيرات القبلية في الوضع الفلسطيني وأحداث أيلول الأسود في الأردن حين انتصرت القبلية على الوطنية ، واستخدام السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر لولاءات الجماعات والأنصار .

وفي سياق البحث في أسباب هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ توصّل هشام شرابي في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" إلى أن السلوك العام مرتبط بتركيب المجتمع ارتباطاً وثيقاً. واعتبر أنه بالإمكان فهم هذا الترابط عن طريق تحليل بنية العائلة العربية ونوعية العلاقات التي تقوم بين أعضائها، خصوصاً علاقة الوالدين بالأطفال ووسائل التنشئة المتبعة في الأسرة العربية التقليدية. وفي مثل هذه الظروف والأحوال والاجواء تعود نزعات الانتكالية والتهرب والعجز في مواجهة التحديات الحضارية. ثم أخذ شرابي يرجع الكثير من الانهزامات العربية إلى التركيب الاجتماعي البطركي وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب بل في مختلف المنظمات ومؤسسات التربية والعمل والدولة.

وفي مختلف العلاقات السياسية والعائلية، يكون للتشديد على قيم الطاعة والاحترام والإجلال للكبار. ومن هنا ما وجدته في دراسة ميدانية حول الاتجاهات السياسية بين الطلبة الجامعيين في لبنان في مطلع السبعينات، إذ تبين أنه كلما ازدادت درجة انتمائهم في العائلة، ازدادت ميولهم اليمينية وتعلقهم بالنظام التقليدي للقائم. وعلى العكس، بقدر ما ارتفعت درجة تحرر الطلبة من سيطرة العائلة ازدادت درجة الإحساس بالزفوع الثوري. ومما أدى إلى فشل الفلسطينيين في مواجهة الصهيونية حتى ١٩٤٨-١٩٤٩ النزاعات السياسية بين العائلات الكبرى، أي بين آل الصني (وكان لهم حزب خاص سمي للحزب العربي)، وآل نشاشيبي (وكان لهم حزبهم الخاص هو حزب الدفاع)، وآل الخالدي (وكان لهم أيضاً حزبهم الذي عرف باسم حزب الإصلاح). وكانت لكل من هذه الأحزاب العائلية تحالفاتها المحلية والإقليمية والعالمية، وبالتوجه التنافسي فيما بينهم وفي خدمة مصالحهم الخاصة على حساب الوطن المهدد.

ومن منظور علم الاجتماع السياسي العربي هناك من أخذوا بمقولات البنية الفيزيائية ومفاهيم التجزئة الاجتماعية *segmentary theory* التي ركزت على تحليل دور الإنقسامات الاجتماعية (القبلية، العرقية، الطائفية، المحلية) في السلوك السياسي وإضعاف الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى وما نتج عنها من اضطرابات. وهذا ما بحث فيه غسان مسلام في كتابه "المجتمع والدولة في المشرق العربي" فدرس مسألة قيام الدولة في مجتمع متنوع السلاسل واستعان بملاحظة ابن خلدون "أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تتحكم فيها دولة".

ثم هناك نظرية تستند إلى مفهوم الدولة الباتريمونيالية *patrimonialism* الذي استعان به

عبد الباقي هراسي في كتابه المجتمع والدولة في المغرب العربي مستعيراً لياه من عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ليتحدث عن حصول تطور من الدولة للخلونية التي تركز على العصبية القبلية الى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية ، وموالين لشخص الحاكم وسلالته فأصبح جهاز الحكومة كله يعتبر امتداداً للحكم الفردي القائم على الولاء الشخصي المستبد .

وامتم خلدون النقيب بظاهرة الدولة التسلطية في عدد من مؤلفاته فاعتبر أنها تنطبق على المنطقة العربية بأكملها . وعرف النقيب الدولة التسلطية بأنها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية فتحكم مصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة او للنخبة الحاكمة عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة .

وتوصل محمد سيد أحمد في دراسة له بعنوان " منخل إلى مناقشة نقدية للفكر السياسي العربي المعاصر " في مؤتمر الإبداع الثقافي والتغيير الاجتماعي في المجتمعات العربية في نهاية القرن الذي عقد في غرناطة في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ الى أن البنية السياسية للنظام العربي تقوم على سلطات يملكها الحاكم ولا تمت بصلة الى الديمقراطية ، وأن تركيب السلطة في أي نظام هو تركيب هرمي ، وهناك هرم كبير يتمثل بالدولة وأهرامات صغيرة تتمثل بأحزاب المعارضة ومؤسساتها .

وهناك جملة من الدراسات البنائية التي استفادت من مفاهيم نظرية تحليل البنى الاجتماعية ومن نظرية التبعية ومقاربة الاقتصاد السياسي في تحديد طبيعة الدولة العربية الحديثة . ومنها دراسات قام بها سمير أمين وحنا بطاطو ومحمود عبد الفضيل وخلدون النقيب وسميح فرسون وغيرهم . ونتبين من خلال هذه الدراسات والتحليل الطبقي الذي تعتمد: وجود هرمية اقتصادية اجتماعية في تركيبة للهرمية السياسية للدولة فلا تفرق هذه الهرميات بل هي متممة لبعضها البعض في تمجيد مشارب حكم العلاقات ، والذين هم في قمة الهرم الاقتصادي نجد أنهم هم أيضاً في قمة الهرم السياسي والمكانة الاجتماعية والانتماء للطوائف والقبائل القوية .

وأستفيد شخصياً من مختلف هذه الدراسات فأحاول في هذا السياق أن أشد على أربع مسائل . أولها، إنني أشد على الأهمية القصوى للربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تفسير الهزائم والإخفاقات العربية، فهما يشكلان معاً هيمنة مزدوجة لا يمكن

الفصل بينهما. ثانيها، إنني أرى من الضروري للتركيز على ظاهرتي الاغتراب وأزمه المجتمع المدني وثالثها، إنني أنسب الفضل العربي في معالجة القضية الفلسطينية بوسائل الحرب أو وسائل السلم إلى ما أسميه مثلث الهيمنة: الهيمنة للخارجية، وهيمنة الدولة على المجتمع، وهيمنة الجماعات الوسيطة من قبلية وعرقية وطائفية ومحلية أو جهوية على حساب الأمة والانسان الفرد، يضاف إليها جميعاً هيمنة الثقافة التقليدية السائدة. إن فهمنا لأسباب الفضل يقتضي النظر في تفاعل مثلث الهيمنة هذا والذي أدى بدوره إلى تعطيل المجتمع المدني. ورابعها، إنني أرى أنه أصبح من الضروري أن نركز على تحديد طبيعة الحلول الفعالة بقدر ما نركز اهتمامنا على أسباب الفضل فنربط بينهما كما نربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية .

#### أولاً، الربط بين العوامل الداخلية والخارجية

أتساءل من يتحمل المسؤولية الأولى في فشل العرب ؟ هل القوى الخارجية هي السبب الرئيسي في فشل الحياة العربية ؟ أم أن المسؤولية هذه تقع على عاتق الدولة السلطانية والطبقات والعلقات الحاكمة ؟ أم هل نحمل المجتمع للتقليد المسؤولية الأولى ؟ أو ترى هي هيمنة الجماعات الوسيطة على حساب المجتمع والدولة والانسان ؟ صحيح أن المعاناة العربية المتفاقمة جذوراً في البنى الاجتماعية والثقافة السائدة ، ولكن أول ما يجب أن ندركه أن العوامل الداخلية غير منفصلة عن العوامل الخارجية بل هما يشكلان معاً ولقماً عضواً هو في صميم الأزمات العربية في مختلف أشكالها، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة القضية الفلسطينية. ليس صحيحاً، كما يدعي البعض، أن الفكر العربي المعاصر تجاهل تأثيرات العوامل الداخلية وركز بدلاً من ذلك على العوامل الخارجية، أو أنه على العكس أعمق في النقد الذاتي مقللاً من أهمية دور الهيمنة الأوروبية ثم الأميركية والاندماج في النظام العالمي الرأسمالي والعولمة في الوقت الحاضر. حدث مثل ذلك في بعض الحالات، ولكنني أعتقد أن بعض تيارات الفكر العربي عاجلت كلاً من هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولكنها عاجلت هذه العوامل على حدة دون قيام محاولة جادة للربط العضوي بينهما.

حين نشدد على العوامل الخارجية، لا يجوز أن ننقل من أهمية العوامل الداخلية. بين أهم نتائج التبعية والاندماج الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي نشوء نخبة سياسية واقتصادية

ترتبط مصالحها ارتباطاً عضوياً بمراكز هذا النظام . وارتكزت الاستراتيجية الامبريالية ، فيما ارتكزت إليه ، على قاعدة تقول إن هناك في كل مجتمع طبقة حاكمة تتمثل فيها مختلف قوى النفوذ ذات المصالح الخاصة ، وهناك طبقة محكومة ؛ فعندت الى استعمال الطبقة الحاكمة لمصلحتها . وبهذا استغالت بعض الطبقات والجماعات من ارتباط المنطقة بالنظام العالمي ، كما نشأت قوى اجتماعية جديدة نتيجة لمطالبات الادارة الاستعمارية والنوع الاقتصادي التابع الذي فرضته السوق الرأسمالية العالمية .

وبذلك تكون قد تكونت طبقات وأسر حاكمة ونخب اقتصادية واجتماعية ذات مصالح وامتيازات وارتباطات وطموحات وتطلعات خاصة ، جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة فازدادت رسوخاً في غياب الديمقراطية والحد من وجود مجتمع مدني ناشط . من هنا خطأ تلك المقولات التي تدعو لعدم إحام الخلافات الطبقة في الصراع القومي وتأجيل البحث في موضوعات الصراع الطبقي ، أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية في سبيل الإبقاء على الوحدة الوطنية . إنها مقولات تتجاهل أهمية ارتباط الطبقات الحاكمة والجماعات المستفيدة ارتباطاً عضوياً بالقوى الخارجية المهيمنة وميلها للمساومة على حساب المصلحة العامة والقضية القومية نفسها . شئنا أم أبينا أن نعترف ، إن للقهر القومي والقهر الطبقي ، كما أوضح سمير أمين ، وجهان لحقيقة واحدة راسخة في الواقع العربي خلال القرن العشرين كما في الكثير من بلدان ومناطق العالم الثالث. وهذا ما صورته لنا رواية "الأرض" لعبد الرحمن الشراوي في مطلع الخمسينات .

من ناحية أخرى، صحيح أن ما حلّ بالعرب مسؤولية عربية، وأنه "لا مفر من الاعتراف الجماعي بالمسؤولية المشتركة عما آلت إليه الكتلة العربية" كما قال لطفي الخولي في مقالة له في صحيفة الحياة ( ١٦ / ٤ / ١٩٩٦ ) . ولكنه ليس من الصحيح ما توصل إليه في مقالة ثانية نشرتها الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٩٦ من أن "المشكلة في الأساس ، ليست في الخارج المستغل ، بقدر ما هي في الداخل الفاعل للكمول المتوقع على نفسه". وكان قد كرر هذه للمقولة في مقالة تالية نشرت أيضاً في الحياة بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٩٦ ، وذلك بعنوان تبسيطي يستجاهل تعقيدات الواقع العربي، "المشكلة ليست في الخارج المستغل بل في الدلائل للكمول". ان المشكلة في الخارج والدخل معاً وفي حالة من للتلاحم العضوي .

حين نشدد على أهمية بعض العوامل ، كالعوامل للدخلية في هذه الحالة، ليس من الضروري أو من المفيد، كما ليس من الواقعية العقلانية، أن نقال من أهمية العوامل الأخرى

الموضوعية. هذه هي بالذات مشكلة الأطروحة التي قمتها لطفي الخولي رغم خبرته الطويلة في مجال التحليل السياسي، ونعجب من تجاهله للعلاقات العضوية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض حين نرغب في تشريح الوضع العربي والبحث عن مخرج من هذا الوضع. أما إذا أردنا أن نعرف لماذا قلل الخولي من أهمية العوامل الخارجية وتجاهل العلاقات العضوية بينها وبين العوامل الداخلية ، فربما يعود ذلك لأسباب سياسية وليس لأسباب موضوعية. والقصد بالأسباب السياسية هنا دعوته للعرب في مقالته الأخيرة "أن نعيد النظر في علاقتنا بالغرب المعاصر ، فالغرب القديم مات أو على الأقل تغيّر" بعد أن بات العالم "قرية صغيرة" تضمنا مع هذا الغرب، شئنا أو لم نشأ".

لم يقل لنا لطفي الخولي فيما إذا كانت مقولة تحول العالم الى قرية صغيرة تضمنا مع الغرب" تسترئض انتهاء التناقض بين الأمم والشعوب . إن للغرب الذي عمل بالتعاون مع قوى داخلية - بوعسي منها أو بدون وعي - على تضييق الوطن العربي لأنه يرى في التوحيد قوة تمريرية من التبعية وتهديداً لهيمنته ، إن يقبل بأي نزوع نحو التضامن العربي إن لم يكن تضامناً في الاستسلام . من هنا القول بأن حكومات الولايات المتحدة الاميركية المتعاقبة لعبت دورها وما تزال في تجزئة العالم العربي . بهذا الخصوص قال أحد المعلقين الصحفيين الكبار جيم هوغلند Jim Hoagland في مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٢ ، "كان تضييق السياسات العربية ( atomizing Arab politics ) هدفاً أساسياً من أهداف كبار مخططي وزارة الخارجية لعملية عاصفة الصحراء، الأمر الذي لم يكن بإمكانهم الاعتراف به علناً" .

هناك حقاً أزمة كبرى في علاقة العرب بالغرب كما بالذات، ومن الخطأ أن نفصل بين أزمتي العلاقة بالذات والآخر . إن العربي يعاني في علاقته بنفسه وتراثه وهويته كما يعاني في علاقته بالغرب والحداثة . من هذا المنطلق كنت قد كتبت مقالة في ثلاثة أجزاء حول هذا الموضوع في صحيفة الحياة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٠ ، قلت فيها إن العرب يعانون في علاقتهم بالغرب من إحباطات الفشل في تحديث المجتمع وتجاوز الأوضاع السائدة منذ مطلع القرن العشرين الذي يشرف على الانتهاء . وبين أهم الأسباب الخارجية لهذا الفشل أن علاقتهم بالغرب راوحت بين التقليد أو الاتباع ومحاولة القطيعة بالانبطاء على الذات والعودة الى الماضي كردة فعل الهيمنة للغربية . إن هذا الانشطار بين التقليد والقطيعة لم يسمح



ستطور البديل الثالث، أي بديل التعامل المتكافئ للحر والمواجهة .... وقد شوّهت العلاقة التصاعدية مع الغرب للصنّاعي طبيعة علاقة العرب بالحدثة نفسها فلم نتمكن من التمييز بين الغرب كقوة استعمارية كانت ولا تزال تهتكنا في صميم وجودنا، والغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمي العام. ولأن علاقة العرب بالحدثة كانت ان تقتصر على التقليد أو القطيعة [أو المصالحة المفتعلة والفسكلية] ، ولم تتجاوزهما إلى الصراع والمواجهة والتفاعل الحر [معاً] ، ظلت الثقافة العربية في حالة مخاض دائم بين الموت البطيء والولادة العسيرة . لذلك يرفض الماضي أن يموت كما يرفض المستقبل أن يولد ... وأخيراً لا بدّ أن ندرك أن مواجهة الآخر لا تنفصل عن مواجهة الذات.

من هذا المنطلق أرى أن هناك معضلة الحدثة والوطنية . وأقصد بذلك أنه في مواجهة هيمنة الخارج على مصيرنا كان لا بد من التمسك بهويتنا التقليدية ، وقد يكون الوعي التقليدي قادراً على مواجهة الاستعمار في حروب التحرير ولكنه لم يثبت قدرته على بناء مجتمع جديد يتطلب على حل تناقضات علاقات القوة والاستقلال . ومما يزيد من تعقيدات معضلة علاقة الهوية الوطنية بالحدثة أن الذين اختاروا الحدثة كتوجه ومصير كثيراً ما وجدوا أنفسهم منشغلين بتقليد الغرب باعتباره نموذجاً للمستقبل أكثر منه تحدياً تاريخياً، فسلكوا طريق المصالحة وردم الفجوات بدلاً من سلوك طريق المجابهة .

ثم هناك جانب آخر لطبيعة العلاقة بين العوامل الدلخية والعوامل الخارجية. انطلاقاً من مبدأ كلاسيكي في علم الاجتماع السياسي ، يمكننا أن نقول بوجود علاقة إيجابية بين التحديات والمخاطر الخارجية من ناحية ومدى للتوحد الدلخي من ناحية أخرى . وقد توسع البعض في وصف هذه العملية، مظهراً أهمية المخاطر الخارجية في توحد فرنسا وإنكلترا وروسيا وكندا والصين وألمانيا . وفيما يتعلّق بالواقع العربي ، كثيراً ما يشار في وسائل الاعلام الغربية إلى أن قيام إسرائيل عمل على توحيد العرب ودفع للبلدان العربية للتضامن .

عند التسعق في دراسة العلاقة بين المخاطر ولتحديات الخارجية والتوحد السياسي وتطبيق هذه النظرية على الوضع العربي بالذات ، قد نجد أن هذا المبدأ هو في الواقع ذو حدين ، لأن التحديات الخارجية قد تعمل أحياناً باتجاه مزيد من التجزئة بدل الوحدة . يبدو واضحاً حتى الآن أن المسألة الفلسطينية صلت باتجاه الوحدة من ناحية ، ولكنها عملت أيضاً باتجاه تزايد الانقسامات الداخليه (كما حصل مثلاً في الاردن ولبنان) ، وإلى قيام خلافات

فلسطينية-عربية مما عزّز من قيام نزعة للتشديد على الهوية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني المتعارض مع شعور الفلسطينيين اللّوي بهويتهم العربية . ولقد ملكت الأقطار العربية سببلاً مختلفة ، وحتى متناقضة متضادة أحياناً ، في كيفية التعامل مع التحدي الإسرائيلي وسلوك طريق الحل السلمي . في الحالتين جرت انقسامات حادة وتقرّدت وحتى عدم تنسيق بين الأطراف العربية، دولاً كانت أو جماعات واتجاهات .

وهنا يجدر بنا أن نلفت النظر الى تأثيرات التحدي الخارجي على طبيعة الصراعات الداخلية ومدى احترام حق الاختلاف . عندما تشد هيمنة القوى الخارجية، كثيراً ما يحيد الصراع الداخلي عن قواعد احترام التعددية وحق الاختلاف فتعمل كل فئة أو حركة الى اعتبار كل موقف غير موقعها خيانة . وقد تصرّ السلطة القائمة أو الحركة الأكثر قوة وانتشاراً على مقولة أن لا صوت يعلو على صوتها . ما يجري في مثل هذه الحالات أن يتم اللجوء الى الامتثال القسري عن قناعة أو خوفاً فيكون نظام البعد الواحد باسم التحدي الخارجي . في هذا المجال نقول إن القومية العربية، أنظمة وحركات، لم تعرف كيف تتعامل مع مسألة الهويات المتعددة داخل للمجتمع العربي . كذلك لم تعرف الهويات القطرية والعرقية وغيرها كيف تتعامل مع القومية العربية . وبهذا تحولت الهويات المتعددة الى هويات متنافرة بدل أن تكون مصدر تنوع وإثراء .

لنأخذ أمثلة حسية من تجاربنا في التعامل مع القضية الفلسطينية. إن الثورة الفلسطينية التي توقعنا بعد حرب الخامس من حزيران أن تشكل رأس حربة للتغيير الثوري في كافة المجتمع العربي فشلت في تحرير فلسطين ولم تتمكن أن تجد حلاً لمأساة شعبها المشتت في كافة أنحاء العالم دون وطن ودولة . بعد سلسلة من الهزائم، وإثر إخراج منظمة التحرير من لبنان وإنهيار الاتحاد الموفاقي وتدمير العراق، عقدت القيادة الفلسطينية المتمثلة بقيادة ياسر عرفات سلسلة اتفاقات مع إسرائيل بدءاً من اتفاقية أوسلو ، وهي اتفاقية تم توقيعها من موقع الضعف العربي والفلسطيني معاً فجاءت لغرب الى التسليم منها الى السلم العادل .

وهنا أنكر انه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحل وتجارب شديدة القسوة . وكانت قد تشكلت في مرحلة الائتلاف بين الحرب العالمية الأولى وقيام دولة إسرائيل على نقاض المجتمع الفلسطيني واقتلاع الشعب الفلسطيني وتشريد . ولم تتمكن الحركة الوطنية الفلسطينية من مواجهة هذا التحدي التاريخي بسبب الانقسامات الداخلية وهيمنة العائلات الاقطاعية، ولشغال البلدان العربية بشؤونها الخاصة

ومنها خضوعها لقوى خارجية . تحكّمت بالقرار السياسي للفلسطيني في مرحلته الأولى ، كما ذكرنا سابقاً ، العائلات السياسية المتنازعة . وكان لكل منها أحزابها وطموحاتها وتحالفاتها وارتباطاتها للدخالية والخارجية . وفي هذه المرحلة أيضاً ، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بين من يقول بالتفاوض ومن يقول بالكفاح المسلح . كان بين القادة في ذلك الوقت مَنْ افترضوا أنه بالإمكان إقناع بريطانيا ببدالة القضية الفلسطينية فجرت محاولات يائسة للتأثير في السياسة البريطانية عن طريق الوفود والمذكرات الطويلة.

وعلى عكس ذلك، قلّمت في فلسطين الانتفاضة الفلاحية بقيادة الشيخ القسام ١٩٣٦- ١٩٣٩ ، فتدخل بعض القادة الفلسطينيين من عائلات إقطاعية وللحكام العرب الآخرون من أمثال الأمير عبد الله ونوري السعيد وتوسطوا لإنهاء الاضراب العام . وقد فقدت الانتفاضة زخمها في أواخر ١٩٣٨ بإعلان الحكومة البريطانية استعدادها لتقويم الوضع السياسي في مؤتمر طاوله مستديرة عقد في لندن ، وقد حضر للمؤتمر وشارك فيه صهيانيون وفلسطينيون وممثلون رسميون عن مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن .

ثم تلت ذلك مرحلة للنكبة بقيام دولة إسرائيل (وكان للحكومة الأمريكية الدور الفصل في هذه المسألة ) وتدمير للمجتمع الفلسطيني وتشريد شعبه ( ١٩٤٧-١٩٤٩ ) ليصبح مضطراً للاعتماد الكلي على الأنظمة العربية ، الأمر الذي استمر حتى عام ١٩٦٧ ، وكانت الثورة المصرية والقيادة الناصرية هي موضع الأمل الفلسطيني بالتحريير والعودة، فتم الكفاح من ضمنها وبثأريدها . وعلى صعيد اجتماعي ونتيجة للنكبة تحول المجتمع الفلسطيني من مجتمع فلاح في أساسه الى مجتمع شبه عمالي في مخيمات مزدهمة على هوامش بعض المدن العربية وخاصة عمان وبيروت ودمشق . أما البرجوازية الفلسطينية وسكان المدن فقد انضموا في البلدان العربية ولعبوا بمعزل عن فلاحهم في المخيمات دوراً طليعياً ورائداً في مجالات التحديث، إنما لغيرهم وليس لأنفسهم .

وبهزيمة حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت بداية مرحلة الصدمة ومحاولات استعادة الاستكشاف والمواجهة الذاتية . كانت للهزيمة شُبه ما تكون بصدمة كهربائية حرّرت الشعب الفلسطيني والعرب بشكل عام من اتكاليته على الأنظمة العربية ودفعته باتجاه مواجهة الذات والنقد الذاتي والبحث عن مخرج من مأزق تاريخي لا يمكن التكيف معه . تأمل العربي بالحالة البائسة التي وصل إليها فكان لا بد من الاعتراف بأخطائه بقسوة وشجاعة ومن الاعتماد على نفسه واتخاذ المبادرة، فكانت المقاومة التي ألهمت المخيلة العربية . تفجرت

المقاومة عفواً في الشعب ومنه وإليه، وطرحت نفسها كبديل للنظام العربي الواحد المنهزم أو كثورة شعبية مسلحة عوضاً عن الجيوش للنظامية.

وتمكنست للمقاومة ، كما أظهرت في مقالة لي نشرتها مجلة الاسبوع العربي في ٣١ / ٥ / ٧١ ، ان تستقطب المشاعر العربية الجارفة وقد بلغت الحماسة أشدها عام ١٩٦٨ . في تلك الفترة أجمع العرب على تأييد المقاومة ، ولكن هذه المساندة ظلت تتصف في أساسها بالعاطفية والكلامية الخطابية والتبرع بالمال والائتالية . وأكثر ما أساء إلى المقاومة أن الانظمة العربية بدأت تستعيد قوتها وأخذت تعمل على احتوائها، إما بإنشاء منظمات فدائية خاصة بها أو بمولجتها كما حدث في أيلول الأسود عام ١٩٧٠ حين اصطدم الجيش الأردني بقوات المقاومة وتمكن من إخراجها من الأردن لتلجأ إلى لبنان، الأمر الذي تكرر هناك أيضاً فكانت الحرب الأهلية .

ثم تحولت المقاومة الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية لتشكل "منبه حكومة" ودولة ضمن الدولة" فتعرضت بذلك إلى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقبل التدريجي لحل سلمي كبديل وليس كمتقم للكمّاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولي، وتعرّز الجانب المؤسسي الليبروقراطي على الجانب الثوري ، كما كتب غسان كنفاني في حينه، بمعنى أن قيادات منظمة التحرير أصبحت هي وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومركزها مكشوفة تماماً.

في هذه المرحلة بالذات ، بدأت عملية القبول بحل سلمي وليس كما يتربد بعد إخراج المنظمة الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ ، وقد كتبت عام ١٩٧١ في مقالتي المشار إليها أنه "كان بالإمكان اعتبار الخامس من حزيران بدء مرحلة جديدة في تاريخ الانتماء العربي ... لو أن العرب اختاروا الاستمرار في طريق الرفض ومواجهة التحدي الكبير بدلاً من اختيار طريق التسول بالأمر الواقع والاستسلام له". وتبين معالم طريق الاستسلام من خلال خطابين لأسلميين للرئيس أنور السادات .

بعد حرب السادس من أكتوبر ، ١٩٧٣ ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام مجلس الشعب أوضح فيه أن مصر حاربت لهدفين هما استعادة أراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ وإيجاد السبيل لاحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وهذا أن صواريخ "الظافر" مستعدة للانطلاق إلى أصق الأعماق في إسرائيل، كما وعد في الوقت نفسه أن مصر تقبل بوقف إطلاق النار والعمل على التحضير لمؤتمر دولي للسلام. ومما جاء في خطابه هذا قوله إنه مؤمن "بسلامة

دعوة القومية العربية وصلابتها" ومشيداً ببطولة "الجبهة الشمالية حيث يحارب الجيش السوري العظيم معركة من أمجد معارك الأمة العربية ... وأريد أن أقول لإخوتنا في الجبهة الشمالية: إنكم عاهدتم وكنتم الأوفياء للعهد . وصادقتم وكنتم أشرف الأصدقاء . وقاتلتم وكنتم أشجع المقاتلين ... ولمسوف نواصل القتال\*.

ولم نواصل القتال ، فقد قال الرئيس السادات في هذا الخطاب بالذات ، "وماذا عن السلام ؟ ... إننا حاربنا من أجل السلام ... وهو السلام القائم على العدل ... إن دافيد بن غوريون هو الذي صاغ لاسرائيل نظرية فرض السلام .... إن السلام لا يفرض ، وسلام الأمر للواقع لا يقوم ولا يدوم . السلام بالعدل وحده ... وسوف أحاول جهدي أن أُنْعِمَ به رفاقي من القادة للعرب ... وممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معاً ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة ... ولدينا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة أو عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستتفز الوقت في ما لا جدوى فيه ...".

ولم يصدق العالم ما سمعه أو شاهده على شاشة التلفزيون، بل أصيب بالدهشة والذهول عندما وصل الرئيس السادات في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ إلى القدس لهدم ما أسماه الحاجز النفسي بين إسرائيل وجيرفها ، ودون أن يقطع رفاقه من القادة العرب، وإن كان قد قال قبل ذلك بعشرة أيام في مجلس الشعب المصري بحضور ياسر عرفات، "إنني أعلن استعدادي لبذل أقصى الجهود من أجل السلام ومواجهة قادة إسرائيل ومناقشتهم في بيتهم في الكنيست نفسه".

وألقي في اليوم التالي لوصوله القدس خطابه في الكنيست الإسرائيلي معترفاً بالأخطاء العربية فقال متوجهاً للإسرائيليين، "أنتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم . وأنا أقول لكم بكل الاخلاص إننا نرحب بكم بيننا بكل الأمن والأمان .... لقد كنا نرفضكم وكانت لنا أسبابنا ودعوانا . نعم لقد كنا نرفض الاجتماع بكم في أي مكان . نعم . لقد كنا نصفكم بإسرائيل المزعومة ... نعم . حدث هذا ولا يزال يحدث .... ولكنني أقول لكم اليوم ، وأعلن للعالم كله إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم عادل ... ولما كنا نريد للسلام فعلاً وحقاً فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً . لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع ... يشكل حاجزاً نفسياً معقداً .... حاجزاً من الشكوك ، حاجزاً من النفور ، حاجزاً من خشية الخداع ، حاجزاً من الأوهام .... وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه في تصريحات

رسمية انه يشكل سبوعين بالمئة من المشكلة\*.

تلك هي اعترافات الضحية، فماذا كان اعتراف المحلل القوي؟ أجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن في تلك اللحظة بالذات في الكنيست الاسرائيلي مؤكداً على قناعات اسرائيل دون ذكر لأخطائها وخطاياها فقال ، "نحن لا نؤمن بالقوة ، وأبدأ لم نبن علاقاتنا مع العالم العربي على القوة ، بل العكس صحيح . للقوة وجهت ضدينا في كل سنين هذا الجيل ... وبعون الله تغلبنا على القوت المعادية وضمننا حياة لشعبنا ليس لهذا الجيل فقط بل للأجيال المقبلة ... نحن كل حياتنا نحمل ذكرى أبطالنا الذين ضحوا بحياتهم ليتحقق هذا اليوم ... ومع كل احترامي ، أنا على استعداد لأن لوكد كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علانية ، اذا قام السلام في الشرق الأوسط فإن لشترك العبقريّة اليهودية والمال العربي سيحول هذه المنطقة الى جنة عدن . السيد الرئيس ذكر تصريح بلفور ، لا يا سيدي لم نأخذ أرضاً عربية، بل عننا الى بلاتنا ، والصلة بين شعبنا وهذه الأرض هي صلة أبدية" .

لسم يعتبر هذا الكلام المهيمن على لسان بيغن عن رغبة بالسلم والمصالحة التاريخية بل بفرض الاستسلام كما حذر عن ذلك بن غوريون من قبل . وكان من نتائج اتفاقية كامب ديفيد ( التي تم توقيعها في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ ) أن تمكنت اسرائيل من عزل مصر عن بقية البلدان العربية ، وضمت رسمياً القدس والجولان ، ودمرت المغاغل النووى في العراق، وقامت بغزو لبنان عدة مرات انتهت بمذابح صبرا وشاتيلا وإخراج منظمة التحرير من لبنان. وفي الوقت الذي كان عرفات يهاجم المبادرات ، كان فعلاً قد توصل هو أيضاً الى قناعة بضرورة الحصول على الاعتراف الأمريكي تمهيداً للدخول في مفاوضات مع اسرائيل عليها تقبل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية . وهذا ما أسماه وليد الخالدي في مقالة نشرتها المجلة الاميركية "فورين أفيرز" صيف ١٩٧٨ تحت عنوان ، "التفكير فيما لا يتوّك به : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة" متوجهاً بها كعادته الى الرأي العام الأميركي وليس للفلسطينيين او العرب. وكان أقصى ما تقبل به اسرائيل حكم فلسطيني ذاتي محدود في ظل السيادة الاسرائيلية ، وهي ما تزال على موقفها هذا بعد سبع سنوات على اتفاقية لوسلو .

وبهذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات من "ثورة حتى النصر" الى سلطة وطنية وجدت نفسها من حيث تدرى أو لا تدري في موقع المحتجز في زاوية لا تقوى سوى على الخضوع للإرادة الاسرائيلية والاميركية، وهما لإرادة واحدة ، بسبب عدم توازن القوى

وغموض اتفاقية اوسلو التي تستطيع اسرائيل أن تفسرها كما شاءت وأن تتخلى عما هو واضح فيها دون رادع . وكان ذلك بداية لتعطيل الانتفاضة . واليوم الذي أنهى فيه كتابة هذا المقال ، تضرب جامعة بير زيت ليس ضد اسرائيل بل ضد السلطة الفلسطينية طالبة إطلاق سراح ٦٠ طالباً تم اعتقالهم وتعذيبهم .

### ثانياً ، الاغتراب وأزمة المجتمع المدني

وفي سبيل الربط العضوي بين البحث في أسباب الهزائم والتوصل الى حلول مجدية ، يكون علينا أن ندقق في حالة الاغتراب وأزمة المجتمع المدني . إن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة تحبط مهمات إشراك الشعب في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي في صنع القرار والمصير . بل إنها تمتدّي على حقوق الشعب المدنية والانسانية وتعطلّ دوره في تحسين مستويات معيشته وتجاوز أوضاعه فتحيله الى كائن عاجز ، مغلوب على أمره ، مهرق بمهمات تأمين حاجاته اليومية ومنشغل عن قضايا الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار .

ففي ظل هذه الأنظمة السلطوية ، يعيش الانسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم ، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات ، قلقاً خزاناً باستمرار من احتمالات السقوط والفضل والتعرض للمخاطر . وفي الوقت الذي يعيش على الهامش ، تحتل السلع والأشياء والمقتنيات والاهتمامات السطحية ومتع الطرب واللهو العابر روحه وفكره . يعمل ، إنما ليس لنفسه . يفكر ، إنما ليس بقضاياه الأساسية . يشعر ، إنما ليس بوجوده بل بالتراكم حوله . وبينما تتضخم الأشياء والممتلكات حوله وفوقه ، يتقلص هو في الدخل . يفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما . ويقيم علاقات ، ولكنها على الأغلب وفي جوهرها أقرب الى علاقات العذر والاقتناص والذعر . ولأن إمكانات ومجالات المشاركة في تفسير وقعه نادرة وضيقة ، لا يجد المواطن من مخرج سوى بالخضوع أو الامثال للقمري وتجنب المواجهة .

ثم إن للمجتمع العربي ، كوطن وأمة ، يعاني أيضاً من حالة الاغتراب عن ذاته . كشفت الانهزامات المتتالية عن عجز المجتمع في مجابهة التحديات التاريخية ، وعن هشاشة الحركات السياسية والاجتماعية وفشلها في تحقيق برامجها . كشفت هذه الانهزامات وغيرها ليس فقط عن اغتراب الأفراد والجماعات ، بل عن اغتراب المجتمع العربي بالذات . وأقصد باغتراب

المجتمع عن ذاته عدم سيطرته على موارده ومصيره، وتداعيه من الداخل حتى ل يبدو وكأنه فقد محوره وصميمه فلم يعد يمتلك إرادة وغاية وخطة لتجاوز أوضاعه.

وقد تمكّنت الدولة والمؤسسات الملحقة بها من الهيمنة على المجتمع بدلاً من سيطرته عليها. تلك هي ما نسميها أزمة المجتمع المدني. وحتى يستعيد المجتمع سيطرته على مؤسساته وموارده ويتطلّب الانسان على عجزه عن طريق إحياء المجتمع المدني، يستمر الانهيار وبسرعة أقصى فأقصى فلا يصبح الضعيف اليوم بالضرورة قوياً غداً دون جهد إنساني يحوّض عن أخطاء الماضي والحاضر. وجاءت عملية السلم مع إسرائيل، كما جاءت حماية الحرب من قبلها، لتظهر غياب القدرة على التنسيق حتى في أبسط الأمور والمجالات.

لقد وجد الشعب نفسه خالداً للدولة ومستعبداً لها بدل أن تكون الدولة خادمة للشعب. وبمثل أن تحمي الدولة المواطنين، أصبح المواطنون بحاجة لمن يحميهم من الدولة. بل يبدو وكأن الدولة عادت بحاجة إلى مواطنين تحكمهم، على عكس ما هو مفترض - أي أن المواطنين بحاجة إلى دولة تمثل إرادتهم وتدير شؤونهم. كذلك احتكرت بيروقراطية الدولة مهمات التفكير بالنيابة عن المواطن ، بدلاً من أن يفكر المواطن في كيفية تسيير الدولة.

إن الأنظمة السائدة في المجتمع العربي ( ولا نقصر ذلك على الأنظمة السياسية ) هي أنظمة مغرّبة تحيل الشعب أفراداً وجناعات وطبقات وحركات لجمعية إلى كائنات عاجزة في علاقاتها بالمؤسسات العامة وبذاتها. إنه، بكل بساطة، شعب مغلوب على أمره، مُستَلَب من حقوقه وممتلكاته - للمادية والمعنوية- ومنجزاته ومؤسساته ، ومهدّد في صميم حياته وكيانه. لقد عقد الشعب الكثير من الآمال على الأنظمة والحركات والنخب في كافة المجالات، فإذا بها تستأثر بالسلطة وتهتمّش وتكبّر على حسابيه وتشمخ عليه وتستولي على مقدراته وتتركه معرضاً للأحداث والتحديات التاريخية حتى في عالمه الداخلي وفي صميم كرامته .

إن واقع المجتمع العربي المائد هو واقع مُغرّب يحيل للشعب - وخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والمرأة - إلى كائنات لا تقوى على مواجهة تحديات العصر، وهذا في رأينا بين أهم مصادر الإخفاقات العربية والحد من القدرة على التغيير التجاؤزي. إن الشعب - كما نميزه عن الطبقات الحاكمة - مقهور في علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فسيطر هي على حياته ولا يسيطر هو عليها، ويعمل في خدمتها ولا تعمل في خدمته، وجد نفسه مضطراً للتكيف مع واقعه بدلاً من العمل على تغييره، والامتثال للسلطات المهيمنة على حياته بدلاً من اتخاذ المبادرات والجراءة على



التفرد والابديع . ولهذا يعيش الشعب كابوساً لا حلاً . إنه محاصر ودائرة الحصار تضيق باستمرار ، فيضطر بائساً للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسين أوضاعه المعيشية المادية لا الإنسانية. إن الدعوة لقيام المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من هيمنة الدولة، ولقيام المجتمع الديمقراطي الشمدي، ولترسيخ ثقافة لحرتم حق الاختلاف وتقبل تعدد الهويات وحرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى.

### ثلاثاً، مثلث الهيمنة

ويكتمل مثلث الهيمنة على حياة الشعب بسبب أن المجتمع العربي يتمحور حول نواة من الجماعات الوسيطة التي تنمو وتردهر على حساب المجتمع ككل وعلى الفرد، مما يؤدي إلى تغييب المجتمع وسحق شخصية الفرد المستقل المبدع. رغم الكفاح المرير الذي خاضه العرب مع الذات وفي مواجهة الآخر، اكتشفوا بعد صدمات متلاحقة أن زمنهم هذا هو زمن سيادة الجماعات على المجتمع، وبالتالي التفكك والإحباط. ومما زاد من إحسانهم بالهزيمة أنهم يشهدون في عصر ما بعد الحداثة والتحولات الاقتصادية والثقافية العالمية وما يرافقها، على عكس ما هو متوقع، عودة إلى الانتماءات التقليدية وترسيخاً للواقع القطري الذي رسمت القوى الخارجية خريطة ضد رغبات شعبه. وما نشهده هو التفتت الاجتماعي والسياسي والعودة إلى الولاءات التقليدية البدنية.

وبين أهم سمات التنظيم الاجتماعي القائم في مختلف المجتمعات العربية أنه يتمحور حول مصلحة الجماعات المتنافسة مع مصالح الجماعات الأخرى. وترافق ذلك أو تنتج عنه رؤية تسلطية وغيبية يفقد فيها الإنسان مسؤوليته عن تصرفاته، وترتيبات طبقية هرمية فتوية تتمثل بالطانفة والمشييرة والعرق فيتمتع بعضها على حساب البعض الآخر في الثروة والنفوذ والجاه. هذه هي ما تشير إليها بالعصبية التقليدية والوعي التقليدي المنبثق عنها.

هذا هو حال للشعب الفلسطيني في ظل السلطة، فبعد عقود من ممارسة المقاومة والنداء والتعلم من تجاربه المضنية وسعيه للعمل الديمقراطي كي تتوحد فصائل الثورة ومنظماتها وحركاتها المختلفة، يجد نفسه مسحوقاً تحت مثلث الهيمنة: هيمنة إسرائيل على حياته، وهيمنة السلطة الفلسطينية التي تمارس عليه بضغط من إسرائيل وأميركا مختلف أنواع التسلط بما فيها التعذيب والسجن، وهيمنة الحملات والجماعات المالية للسلطة. كلنا نعرف ما حدث لعدد من المثقفين الفلسطينيين حين وقعوا وثيقة احتجاج. وفي الوقت الذي أكتب هذه الورقة

استلمت من فلسطين بياناً آخر إلى الرأي العام جاء فيه أن الشعب الفلسطيني بقطاعاته المختلفة يعيش حالة من القلق الشديد إزاء مجموعة من الظواهر والتطورات، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذت ضد عدد من المعلمين بسبب ممارسة حقهم الطبيعي في مجال النضال المطالب . كذلك اعتقلت أجهزة الأمن عدداً كبيراً من طلاب جامعة بير زيت بسبب للتظاهر ضد رئيس الوزراء الفرنسي احتجاجاً على تصريحاته المهينة لقوى المقاومة اللبنانية. وقد تعرض الطلبة هؤلاء إلى التوقيف والاعتقال والإماتات. ولذلك ليس من الغريب أن تنشأ فجوة كبرى بين السلطة الوطنية وشعبها .

وقد طالب هذا البيان بوقف حملة الاعتقالات، وتحريم التعذيب والعنف ضد الموقوفين والمعتقلين في سجون أجهزة الأمن الفلسطينية، وصون وحماية حرية الجامعات واستقلاليتها الأكاديمية، وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد المعلمين الحكوميين والسماح لهم بتشكيل مؤسساتهم النقابية في إطار اتحاد المعلمين الفلسطينيين. وقد وقع على هذا البيان شخصيات من أمثال حيدر عبد الشافي ومصطفى البرغوثي وأبو علي مصطفى ورواية الشوا وداود تلحي وغسان الخطيب وريما ناصر و راجي صوراني، ومؤسسات مثل الاتحاد النسائي العربي والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية الهلال الأحمر. كل ذلك مظهر من مظاهر نشوء فجوة واسعة وصيقة تفصل بين الحلم الذي صارح من أجله الفلسطينيون طيلة ما يزيد على نصف قرن على الأقل والواقع الهزيل الذي يعيشونه في نهاية القرن العشرين. من كان يتصور أن تتعرض جامعة بير زيت إلى قمع سلطة فلسطينية وهي رمز وطني لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ؟

#### رابعاً، الربط بين الأسباب والحلول

هذا ما وصلت إليه الثورة الفلسطينية فكانت خيبة الأمل الكبرى التي لا تقل عن خيبات الأمل الأخرى. لقد تبين الآن أن الشعب الاسرائيلي وقيادته لم تتوصل الى قناعة راسخة بإجراء مصالحة تاريخية مع العرب وهي ما تزال أقرب للحلم الصهيوني القديم بفرض الاستسلام على العرب . ويسلك الاسرائيليون سياسة اللعوض المتعبد مما يتيح لهم فرض تفسيراتهم الخاصة عندما ينشأ خلاف حول ما تم الاتفاق عليه، وهذه سياسة تتاسبهم بسبب الخلل في موازين القوة والتفوق النوعي الذي تؤمنه لهم الإدارة الأميركية .

كيف يواجه الفلسطينيون هذا الواقع ؟ يقول ادولرد سعيد إن الانتظار، كما تصوره لنا

مسرحية صاموئيل بيكيت "في انتظار غودو"، أصبح نوعاً من الحل بالنسبة للقيادة الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى الانصياع طوعاً أو قسراً. وهذا هو أيضاً موقف الكثير من الحكام العرب فهم أيضاً يرون أن السبيل الأفضل هو الصبر والانتظار. ويتسامح لادوارد سعيد في نهاية مقالته ( الحياة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ ) ، " لكن إلى متى يمكن لحل كهذا أن يستمر ؟".

وكان يمكن لادوارد سعيد أن يضيف أن هؤلاء الحكام لا يكتفون بالانتظار في بعض الأحوال ، فهم يقاتلون إسرائيل مسبقاً كي لا يطول الانتظار . إسرائيل تريد أن تقبض الثمن قبل أن توافق على حلول جزئية وفي مناخ من المفاوضات المتمتع . وبعض هذا الثمن لها تريد تعاوناً اقتصادياً وأن نتخلى عن هويتنا العربية ونصبح شرق أوسطيين . والعرب معروفون بكرمهم . قال ولي العهد في دولة البحرين في مطلع شباط/ فبراير الأخير إن بلاده مستعدة أن يخطو خطوتين كلما خطت إسرائيل خطوة إلى الأمام . ولم يقل لنا ولي العهد ماذا تفعل البحرين لو خطت إسرائيل خطوة إلى الوراء . وهذا ما حدث توأ بعد اجتماع وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي بوزير خارجية تونس ، فهدد ليفي بحرق تراب لبنان . أليس من الغريب أن اليهود الذين شكل لهم في العصر الحديث وعي خاص بتراث الحريقة والشوي لم يمنع هذا التراث ليفي من استعمال تعبير حرق تراب لبنان . حقاً هذا هو تصرف نازي، وعندما يقال لقادة إسرائيل إنهم في تعاملهم مع الفلسطينيين واللبنانيين وسكان الجولان يتصرفون كنازيين جدد ، يستتكون ذلك . وهم يستتكون ذلك بإحساس حقيقي لأنهم لم يتمكنوا حتى الآن من الاعتراف بالذنب التي ارتكبوها، وإذا ما اعترفوا يكون عليهم أن يدفعوا الثمن ، وهم غير مستعدين لدفع أي ثمن حتى عندما يكون إعادة ما للعرب للعرب . أن الشعور السائد بينهم ليس دفع الثمن بل قبض مزيد من التعويضات. أذكر أن العرب معروفون بكرمهم ، وكان مسؤول أردني كبير كريماً حقاً حين هدّد ديفيد ليفي لبنان أثناء زيارته للاردن وفي حضوره دون أن يرد عليه . وهو يستحق الردّ لوقاحته وخطاسته.

ومما يزيد من زمن الانتظار أننا جميعاً نركّز على تفسير الذكبات أكثر مما نعتني بالبحث عن حلول . ولنبداً بأنفسنا . كان الصديقان ماهر اللطاهر وأحمد برقلاوي قد أعدّا ورقة بعنوان "تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية : عوامل الإخفاق وممكنات النهوض "لندوة "تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية" التي كان من المفترض أن تعقد في دمشق في ١-٣ حزيران ١٩٩٩ ونستعيض عنها بندوقنا هذه. ركزت تلك الورقة

بإسهاب على تحديد عوامل الإخفاق العربي واعتبرت أن محركنا الأساسية هي معركة مع الذات<sup>٥</sup>، ومنها : (١) ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي ، (٢) غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة وطغيان التناقضات الداخلية ، (٣) أزمة الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية، (٤) الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي ، (٥) جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، (٦) أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية و ملوك القيادة المترتبة على رأس الهرم الفلسطيني.

ركز الصديقان على عوامل الاخفاق، كما ركزت شخصياً على مثل هذه العوامل، غير أنهما تناولوا بالقتضاب آفاق المستقبل وممكنات النهوض. وجوباً على تساؤل كيف نرى المستقبل ومن يصوغ ويبلور مشروعاً عربياً مستقبلياً، أرى أنهما ضمناً على الأقل اعترفا بأنه ليس من تحديد دقيق كما يحدث في تحديد عوامل الاخفاق. أعتقد معها أن هذا ما نحتاج أن نفكر به معاً. وكان هذا هو تماماً موقف مركز البحوث العربية كما يظهر من خلال إعداد ورقة للمناقشة في ندوة دمشق التي لم تعقد في حينها. جاء في تلك الورقة أنها "لا تقدم إجابات قاطعة محددة بقدر ما تطرح من تساؤلات مفتوحة لإثراء المناقشة والجدل حول طبيعة اللحظة الراهنة في الصراع العربي الاسرائيلي وإمكانية استشراف مستقبله . اننا نضع إشكالات ذهنية".

لا بد من تحويل مسألة استشراف المستقبل من إشكالات ذهنية الى إشكالات مصيرية. إننا نعيش مرحلة الدوائر الفارغة ، وتكون النتيجة دوران النواير في زمن الجفاف. هذا ما نستوحيه من كلام ياسر عبد ربه في تعليقه على أسباب تجميد محادثات السلام الأخيرة. يقول "ليس لدينا الرغبة بالعودة الى طاولة المفاوضات كي ندور في حلقات مفرغة" مما يعطي انطباعاً خادعاً بأن العملية السلمية مستمرة ( نيويورك تايمز في ٨ فبراير ٢٠٠٠). وفي الوقت الذي قال ذلك وجهت السلطة الفلسطينية الى الفريق الاسرائيلي ثلاثة أسئلة تطلب الاجابة عليها. إن مجرد توجيه هذه الاسئلة يعني أننا ما نزال ندور في دوائر مفرغة .

ولكن هناك تصورات لحلول ، وبعض هذه الحلول المقترحة تمير في طريق التبزل. وجه عدد من المثقفين الفلسطينيين في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٠ بياناً الى الرأي العام الاسرائيلي واليهودي في محاولة لإيضاح وجهة نظرهم من عملية السلام الجارية. يقول البيان الذي وقعه بعض الفلسطينيين للنشر في صحف عربية واسرائيلية "إن ما يجري يجعلنا قلقين من أن ما يتم زرع ليس السلام وإنما بذور حرب مقبلة. فقد أمنت غالبية الفلسطينيين،

ومنها نحن الموقعين، أنه حان الوقت من أجل عقد اتفاق تفاهم بيننا وبين الاسرائيليين يمكننا من العيش بسلام معاً على أرض واحدة ، رغم الظلم والعذاب والتشريد الذي وقع علينا من طرفهم. وكانت هذه الغالبية تعتقد أن هذا السلام سوف ينطلق من قاعدتين رئيسيتين : العدالة، ومقتضيات العيش المشترك في المستقبل. لكن ما نبصره على الأرض إنما هو أبعد ما يكون عن هاتين القاعدتين . فهناك طرف يعتقد أن موازين القوة في يديه، وأنه قادر على إهانة الطرف الآخر وإرغامه على القبول بأي شيء ...

وعليكم ان تختاروا بين تسوية تفرضها موازين القوى التي هي بيد حكومتكم وجيشكم، وبين تسوية عادلة هي بين أيدينا وأيديكم ستكون أساساً لعيش مشترك طول المدى على أرض واحدة. اننا نضع الخيار في أيديكم .

إننا نعلن وبكل وضوح أننا نرى طريقين لا ثالث لهما لتسوية قضية فلسطين بشكل عادل. الأولى تقوم على أساس دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس مقرونة بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم وبلاعراف بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني ، وتقوم على الأسس الديمقراطية والقيم الإنسانية التي تبناها إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . والثانية مرتبطة بمبدأ قيام دولة واحدة ديمقراطية وثنائية القومية للشعبين على أرض فلسطين التاريخية .

...إن التسوية التي تسعى القيادة الاسرائيلية الى فرضها على المفاوضات الفلسطيني لا يمكن ان تكون تسوية مع الشعب الفلسطيني ، وهذا يعني أنها ستكون تسوية مهددة بالانفجار . ربما ترغم حكومتكم للمفاوض الفلسطيني غداً على تسوية ظالمة . ... ربما يحصل ذلك، لكن علينا أن نخبركم أننا لن نقبل بذلك ، بل سنقاومه\*.

لهمست اسرائيل، على صعيد شعبي أو صعيد حكومي، مستعدة للبحث في أي من هذين الحايين وهي تملك طريق فرض حلولها الجزئية التي قد تتصاح اليها السلطة الفلسطينية. وحين تتصاح السلطة الفلسطينية، ان تكون الحكومات العربية أكثر ملكية من الملك. ولكن ما يجب أن نفهمه الأنظمة العربية أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بأسرها تريد حلولاً حقيقية لا حلولاً وهمية، وحلولاً تتبع من قناعاتها لا حلولاً تفرض علينا انطلاقاً من مقولات العجز العربي. ولكي يتمكن الشعب من التمسك بقناعاته علينا أن نتدارس سبل التغلب على حالة الاغتراب التي يعاني منها الشعب، وكيفية تنشيط المجتمع المدني وتحقيق القدر الكافي من الديمقراطية على المستوى الميامي في علاقتنا بالدولة، كما على المستوى الاجتماعي في

علاقتنا بالمؤسسات التقليدية والحديثة التي ننتمي إليها ونعمل من ضمنها، وهناك العمل الثقافي بدءاً من التعليم الابتدائي حتى للتعليم الجامعي وإنشاء مراكز الأبحاث في مختلف المجالات العلمية، كل ذلك يتطلب نشوء قواعد جديدة في ضمان حرية البحث والتعبير.

مشكلتنا الأساسية في ذلك أن النخبة السياسية ونخبة رجال الأعمال تقبل حلولاً جزئية في خدمة مصالحها الخاصة وعلى حساب مصالح المجتمع والأمة. والنخبة الفكرية منقسمة على نفسها بحكم أن جزءاً كبيراً منها مرتبط بالأنظمة وملحق بها، وأصبحت هذه النخب المرتبطة بالأنظمة تصور لنا أن لا خيار لنا سوى التحرك ضمن دوائر ضيقة ومغلقة. وليس من الغريب إذن وفي هذه الحالة أن يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي ساعياً بلهساس مأساوي لتجاوز حاضره عبر فجوة عميقة وواسعة بين الحلم والواقع.

هذا ما أريد أن أتوقف عنده لأنه من هنا يجب أن نبدأ البحث معاً في كيفية الخروج من الدوائر المفرغة. وتكون بدايات الخروج من أسر الدوائر المحيطة بحياتنا بالدعوة للتغيير التجاوزي فنبدأ بالعمل المشترك على تغيير الواقع بدلاً من الانصياع له والتأقلم معه. ويكون العمل المشترك في إطار الاحترام المتبادل وإطلاقاً من مبادئ التعددية الديمقراطية والتسامح وحقوق التباين والاختلاف والتنوع. كذلك للعمل المشترك ضروراته الأخرى ومنها اتخاذ الآخر بعين الاعتبار وتغليب الأهداف الأولية على الأهداف الثانوية والكلية على الجزئية وأسباب التضامن على أسباب الخلاف. ويقوم العمل المشترك هذا على رؤية حضارية تفهم الهوية على أنها دائرة مفتوحة على التاريخ والواقع والحضارات الأخرى، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته على حقوقها بقدر ما تحترم حقوق غيرها. هذا هو النزوع الذي لم يترسخ بعد في الثقافة العربية، علينا أن نبدأ بتربيته وتأصيله في السلوك والفكر. دون ذلك لن نقبل بما قد تتصاع إليه الحكومات، وهذا حق من حقوقنا.

## تعقيبات ومناقشات

د. محمد محمود الإمام :

شكراً جزيلاً للأخ الكريم د. بركات فقد أمتنا كعادته، ليس فقط بورقة مكتوبة، وإنما بعرض استطاع أن يشد الانتباه به لنا جميعاً، وانتهى بصيغة العقلانية التى تنفذ قول الله تعالى، "لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ... ورسم لنا طريق للتغيير، فلنعا نكلمسه فى ندوتنا.

د. أحمد يوسف أحمد:

أشكر أستاذى العالم الفاضل الفذ، للمفكر القومى والمناضل المعروف د. محمد محمود الإمام على هذا التقديم للكريم، وأشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات بوشنطن) على عقد هذه الندوة التى تجئ فى وقتها فى حقيقة الأمر، مع بلوغ القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً فى نهاية قرن وبداية قرن جديد، كذلك أشكرهما على دعوتى للمشاركة فى الندوة وشكر خاص على تكليفى بالتعقيب على ورقة د.حليم بركات الذى أتابع مع غيرى بكل التقدير والاحترام إسهاماته العلمية القيمة ذات المحتوى القومى والتقدمى فى الدراسات العربية. وقد لا يعلم د.حليم بركات أننا فى معهد البحوث الدراسات العربية من أكثر المستفيدين من كتابه القسم عن المجتمع العربى الذى يرجع إليه فى كل عام قرابة الخمسمائة دارس من كافة الأقطار العربية، لندارس أحوالهم الاجتماعية.

وأشرف كثيراً بوجودى وسط هذه للنخبة الممتازة من مفكرى الوطن العربى. وحقيقة الأمر أن الورقة التى بين أيدينا - كما رأيتم حضراتكم - نتناول موضوعاً بالغ الأهمية (المجتمع والثقافة السياسية وتحديات القضية الفلسطينية). فليس هناك ما هو أهم من رد المسائل إلى جذورها فى هذا التوقيت بالغ الخطورة. وقد وضع د.حليم بركات يده على عدد من القضايا المحورية الجذرية فى بنية المجتمع وثقافته ولتى تقصر تكنى الأداء العربى والفلسطينى فى إداره الصراع مع إسرائيل.

ومعضلتى فى التعقيب على هذه الورقة مفهومة، لأننى أقف على نفسى الأرضية مع د.حليم بركات دون أن أدعى أنني أمتلك نفسى الاقتدار فى التعامل مع أدوات التحليلية ورويته الشاملة. ولذلك فلحسن استغلال الوقت وإتاحة للفرصة لبقية التعقيبات، فإننى لن أطرق شيئاً

من جوانب الاتفاق مع الورقة، ولكنني أكتفي بست ملاحظات تلغرافية - أو هكذا سأحاول أن أعلق في بعض منها على بعض ما جاء بالورقة، وأطرح في عدد آخر مقترحات بإضافات عن أبعاد تصورت أنه كان من الممكن تغطيتها في النطاق البحثي الذي وضعه دحلیم بركات لنفسه.

ملاحظتي الأول عن نقده للجهود السابقة للمتقنين العرب. ملاحظتي الثانية عن معالجته لموضوع الثقافة السياسية. ملاحظتي الثالثة عن معالجته للمجتمع المدني. والرابعة عن جدلية العلاقة بين الدخل والخارج. والخامسة عن الخلل في إدارة العرب لصراهم مع إسرائيل. والسادسة والأخيرة عن المتغير الزمني في الصراع العربي الإسرائيلي.

في ملاحظتي الأولى عن نقد الجهود السابقة للمتقنين العرب. تضمنت الورقة في الواقع نقداً ضمنياً للمتقنين العرب عندما طالبهم بأن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث في أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسئوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجي التاريخي المدروس.

وأود هنا فقط أن أخفف الانطباع بأن المتقنين العرب جميعاً تطالبهم هذه التهمة لأنني أتصور من متابعة الفكر القومي العربي، أنه كانت هناك دائماً رؤية لدى المتقنين العرب للحلول. وأتصور أن هذه القاعة تضم عدداً وفيراً منهم. وربما لا يتسع الحيز لكي أسرد بعض مساهمات هؤلاء. ولكن يكفي أن أشير إلى أن استراتيجية الدولة العثمانية الديمقراطية هي فكرة قديمة تقدم بها مثقفون ومناضلون عرب منذ فترة ليست بالقليلة، وكانت المعضلة دائماً هي اختلال ميزان القوى لصالح العدو، وأن تصحيح ميزان القوى بيد للنظم العربية التي كان معظمها كما أشار دحلیم - إما بحكم المصلحة الذاتية أو غياب الرؤية أو بهما معاً - غير قاصر على التغيير، أو أن التغيير هو مهمة للقوى الاجتماعية السياسية العربية، التي عرضت الورقة لوجود تنبؤات حقيقية بها.

وبالنسبة لا أتصور أن العيب كله كان في غياب رؤية الحلول، ولكن الحقيقة أن العيب كان في بنية المجتمع، وأيضاً في نظمه الحاكمة. طبعاً لا أبرئ الساحة على نحو مطلق، ولكنني أيضاً لا أريد أن أسوق النقد على نحو مطلق.

من ناحية أخرى، أتصور أنه ربما غاب عن الورقة تحليل نقدي للتطور الجذري الذي طرأ على توجهات فريق من المتقنين العرب بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي وقضايا أخرى تحت دعوى الواقعية، التي حار بعض الملتزمين في تسميتها. البعض أسماها بالواقعية



المفرطة والبعض أسماها بالوقوعية. لكن المسألة ببساطة شديدة، أن ثمة فريقاً من المثقفين العرب حاول أن يستند للواقع الرديء الذي نعيشه لكي يطلب منا أن نستسلم له ونكتيف معه. أتصور أن أي مثقف عربي قومي تحرري تقدمي لابد أن يبدأ من الواقع، ولكن هناك فرقاً هائلاً أن يبدأ من الواقع لكي يسوغ للتكيف معه والاستسلام له، وبين أن يبدأ من الواقع لكي يكون نقطة الانطلاق نحو المثالية المنشودة.

الملاحظة الثانية عن معالجة الورقة لموضوع الثقافة السياسية. والثقافة السياسية هي أحد عنصرين في عنوان الورقة، لأن الورقة عن المجتمع والثقافة السياسية. وقد لاحظت أن التركيز قد تم على الثقافة السياسية بمفهومها العام.

ونال غياب الثقافة الديمقراطية - لاعتبارات بنوية اجتماعية - نصيباً وافرًا في الورقة. فأحسب أنه ربما غاب عنصر مهم في دراسة الثقافة السياسية العربية في هذا السياق، وهو ذلك المتعلق بالتحولات التي طرأت على الثقافة السياسية للعربية في العقود الأخيرة بشأن قومية الصراع العربي الإسرائيلي، إما لانغلاقات قطرية، أو لتوجهات إسلامية محرفة - سواء أولئك الذين انطلقوا على أفكارهم أو بعض الذين تبنوا توجهات إسلامية بشكل لا يتفق للمرء معه - رأوا أن الأولوية لم تعد للصراع العربي الإسرائيلي. فالقطريين لا يرون لهم مصلحة عضوية في هذا، وبعض الإسلاميين يرى أن الأولويات ربما تكون في الشيشان وربما تكون في أفغانستان ... إلى آخره.

وأنا أتصور أن هذه الظاهرة تحتاج لرصد علمي، لأن خطورتها، إن استمرت، تكمن في أنها يمكن أن تسوغ تصرفات النظم في المستقبل وأن تجعل مثل هذه التصرفات تكتسب شرعية متزايدة وسط أجيال قادمة في ظل هذه الأفكار.

أيضاً أشير إلى ما أسماه بشيوع ثقافة الخنوع أو ثقافة السلام - إذا شاء البعض - التي تنتظر المناضلين من أجل حقوقهم، وتطالبهم من ثم بالتكيف مع الواقع وعدم رفع أصابعهم حتى للاحتجاج على هذا الواقع.

ملاحظة الثالثة - وهي ثغرافية بمعنى الكلمة - عن المجتمع المدني، لأنني لا يمكن أن أنال د. حليم بركات في حديثه عن المجتمع المدني. ولكنني كنت أتمنى - أخذاً بالجدلية الممتازة التي عرضها للعلاقة بين الدخل والخارج - أن يعرض مثلاً عرضاً لانسحاق المجتمع المدني في مواجهة الدولة العربية، أن يعرض أيضاً للاختراق المتردد للمجتمع المدني من جانب قوى الهيمنة الخارجية لأن هذه الظاهرة من شأنها أن تزيد الصعوبات

والمعضلات التي تواجهها بنية المجتمع المدني في الوطن العربي.

ملاحظتي الرابعة عن جدلية العلاقة بين الدخل والخارج. وأتوه بصفة خاصة بهذه الجزئية في ورقة د.حليم بركات وأعتقد أن حضراتكم توافقوني على أننا تمينا كثيراً في هذا الجدل العقيم حول: هل للعوامل الداخلية هي صاحبة المسؤولية في تفسير واقعنا أم العوامل الخارجية؟

المسألة ببساطة شديدة - كما أوضح د.حليم بركات - أن ثمة رابطة عضوية بين هذا وذاك. فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية في الدخل لها ظهور في الخارج يساندها، ويستحيل في الواقع أن نفكر في أحدهما منفصلاً عن الآخر وأن ننفق الوقت في دراسة الأوزان النسبية وأيهما له الأولوية، طالما أن مهمة التغيير هي مهمة واحدة.

فقط أريد أن أستطرد هنا في بعض الإشكالات العملية لهذه الفكرة، لأن د.حليم بركات - وأنا أوافق - تحدث عن خطأ المقولات التي تدعو لعدم إلحام الخلافات الطبقية في الصراع القومي، ولتأجيل البحث في موضوعات الصراع الطبقي أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية في سبيل الإبقاء على الوحدة الوطنية. وأنا لا أشدد على هذه العبارة، لأننا الآن بصدد الحديث عن صراعات طبقية. نحن في موقف أسوأ من هذا بكثير. ولكن أنصوّر أن نفس هذه المعضلة تواجهنا الآن. لأننا ونحن نتحدث عن الواقع العربي السيئ الذي نريد تجاوزه، أمامنا معضلة في رسم رؤيتنا الاستراتيجية. هل نبدأ بتغيير الدخل أم نركز على مواجهة الخارج؟

وانتقلاً مع التحليل السليم الذي أتى به د.حليم بركات يستحيل في حقيقة الأمر أن نفصل بين الأمرين. لأننا عندما نبدأ في مواجهة القوى الداخلية التي تكرر تخلفنا، فإن هذه القوى تسارع إلى طلب النجدة من ظهورها الخارجي. وبالتالي فإن أي رؤية للتغيير لا بد وأن تدخل في حساباتها لأنها متولجة العدوين معاً. وأنصوّر أن الحركة القومية العربية ولجعت معضلة مماثلة في النصف الأول من الستينيات عندما تفجرت بعض موجات التغيير الاجتماعي داخل الوطن العربي ومانعتها في ذلك الوقت الثورة المصرية، فحركة قوى داخلية عربية وقوى خارجية لضرب المشروع القومي العربي في ذلك الوقت.

وأنصوّر أن الضمانة الرئيسية هي أن يكون فعل التغيير الداخلي فعلاً جماهيرياً ديمقراطياً، لأنه في هذه الحالة سوف يصعب كثيراً على قوى الخارج أن تتألم منها.

ملاحظتي الخامسة عن الخلل في إدارة العرب لصراهم مع إسرائيل. والحقيقة أن

د.حليم بركات تحدث في الورقة، فقال إنه كما تحتاج الحرب لكفاءات منقمة، كذلك السلم. وبين أهم أخطاء العرب في أنهم افترضوا - بناء على قناعتهم - أنهم غير قادرين على المواجهة في المجال الحربى، وأنه لم يعد لنا من سبيل سوى أن نسلك طريق السلم، كما لو أن تحقيق السلم بالمقارنة مع الحرب صليبة مهلة لا تحتاج لتفكير استراتيجى وإرادة وروية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربى باتباع سياسة واحدة، فلا مفر من تكاليف الكل على الإدارة الأمريكية المعنية بتطبيق الشرعية الإسرائيلية وهيمنتها، لا بلح المشكلات العربية.

أريد أن أتجاوز هذا، وأقول بعد أن أوافق عليه، إن الخطأ الجوهري في تفكير العرب في السلم أنهم يفكرون فيه منفصلاً عن للقوة. بعبارة أخرى، للقضية ليست فقط امتلاك القدرات الحضارية والتضامن العربى، ولكن السلم لا يأتى إلا بممارسة القوة ولا أقصد بالقوة الحروب النظامية بالضرورة. ولكن القوة، كما تعملون حضراتكم، لها مفهوم شامل. بل إن نموذج التسوية الذى وجد في هذه المنطقة منذ حرب ١٩٦٧ وحتى الآن يكشف بوضوح أن إسرائيل على ضائلة ما قمته من تنازلات لم تقدم تنازلاً واحداً في أى وقت من الأوقات إلا عندما أعمل العرب القوة ضدها. لقد قبل الرئيس عبد الناصر في نوفمبر ١٩٦٧ قرار ٢٤٢ فلم تتحرك إسرائيل ولا الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد أن بلغت حرب الاستنزاف ذروتها.

وقدم السادات في بداية عهده مبادرة فبراير ١٩٧١ فلم يحدث تحرك إلا بعد حرب أكتوبر. وأمضى الفلسطينيون عشرات السنين يطالبون بحقوقهم، فلم يتحرك أحد إلا بعد الانتفاضة. وما نحن نرى الآن التجاهل التام لكل الحقوق العربية فيما عدا في جنوب لبنان، حيث استطاعت حركة المقاومة اللبنانية أن ترفع تكلفة الاحتلال إلى الحد الذى أجبره على أن يغير سياساته. وبالتالي اعتبر هذا خلافاً جسيماً في التفكير الاستراتيجى العربى.

الملاحظة السادسة والأخيرة عن المتغير الزمنى للصراع. وأنا سعيد حقيقة أن د.حليم بركات قد أثار هذه المسألة، لأنى أحسب أن المتغير الزمنى لا يأخذ نصيبه الكافى من تفكيرنا الاستراتيجى. وقد طرح د.حليم بركات أن بعض القيادات العربية - وهذه حقيقة واقعية وليست تحليلاً فكرياً - أن بعض القيادات العربية ترى أن الانتظار حل. والذين يرون أن الانتظار حل يبررون ذلك بأنه هو الوسيلة لتحسين موازين القوى المختلة، وكأننا وحدنا في مساحة الصراع. إن الخصم هو الآخر يعمل في مساحة الصراع من أجل ترسيخ أقدامه بزيادة الهجرة مثلاً، بزيادة الاستيطان، وبالتالي فإن أولئك الذين يقولون إن الانتظار حل مطالبون بأن يثبتوا لنا أن المحصلة النهائية لفظنا وقطعهم سوف تؤدي لتحسين ميزان القوى،

وإلا فإن الانتظار يمكن أن يكون آلية للتصفية النهائية للحقوق.

المعضلة التى أظهرتها ورقة دحلیم بركات أن التغير النوعى الحقيقى فى أوضاعنا فى الصراع مع إسرائيل وغيرها، لن يتم إلا بإحداث تغيرات جذرية فى واقعنا العربى. والمعضلة أن هذا يحتاج وقتاً. وكما كنت أقول حالاً أن الحدو أيضاً يعمل.

ولذلك أتصور أننا مطالبون فى هذه النفذة وبعبء بأن نتباحث حول تلك الرؤية الاستراتيجية التى تكفل لنا من جانب التحرك الفورى لمولجة أخطار آنية نشعر بها جميعاً، والتحرك للمنظم المخطط من أجل إحداث تغييرات جذرية لابد من إحداثها حتى لو استغرق ذلك نصف قرن من الزمان وإلا هددنا بأن نمحى ككيان قومى من على خريطة العالم فى القرن الحادى والعشرين.

أحسين عبد الرزاق :

سوف أركز على ثلاث ملاحظات. للملاحظة الأولى هى فى الواقع التأكيد على عبارتين أو فكرتين وردتا بهذه الورقة. العبارة الأولى - وقد اشار لها أيضاً د. أحمد يوسف - تؤكد على تكون طبقات وأسر حاكمة ونخب اقتصادية واجتماعية ذات حصانة وامتيازات وارتباطات وطموحات وتطلعات خاصة، جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة، فازدادت رسوخاً فى غياب الديمقراطية والحد من وجود مجتمع مدنى نشط.

من هنا خطأ تلك المقولات التى تدعو لعدم إقدام للتفاضات الطبقية فى الصراع القومى ولتأجيل للبحث فى موضوعات الصراع الطبقي أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية فى سبيل الأبقاء على الوحدة الوطنية.

الفقرة الثانية قول دحلیم بركات إننا كعرب لم نتمكن من التمييز بين المغرب كقوة استعمارية كانت ولا تزال تهددنا فى صميم وجودنا، والمغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمى للعالى. أنا أرى هاتين العبارتين مهمتين وتشكلان مفتاحاً لكثير من قضايانا فى الوقت الراهن.

الملاحظة الثانية.. تحدث دحلیم بركات عن التشابك بين العلاقات الداخلية والخارجية فى تفسير الأحداث. وأنا أرى أنه بالذات بالنسبة لقضية الصراع العربى مع إسرائيل والصهيونية، هناك تشابك وتدخل ووضوح بين الاسباب الداخلية والخارجية. ولو أخذنا التسوية السياسية الحالية التى بدأت بكامب ديفيد ومديرد وأوسلو وادى عربية إلى آخر هذا السلسل

الذى يسمير تحت عنوان السلام، وليست له بالطبع أية صلة بالسلام، هذه التسوية هي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة. لو حاولت أن أشير لبعضها بسرعة سيبتين أهمية إدراك التشابك بين الدلائل والخارج. ومن وجهة نظري فإن هذه التسوية تجيء نتيجة لستة أسباب سوف أتعرض لها بسرعة. السبب الأول هو قرار السادات بإلقاء كل أوراق القوة المصرية والعربية تحت أقدام بيجين عندما أقدم على رحلته للقدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧، هذا القرار فى الواقع كان مرتبطاً بطبيعة التحالف الحاكم فى مصر فى ذلك الوقت ومآزال، وبالآزمة الاقتصادية التى كان يعانيها المجتمع المصرى فى ظل سياسة الانفتاح التى بدأت بعد ١٩٧٤/٧٣، وأيضاً خوفه من تكرار لانتفاضة ١٩١٨ يناير. كل هذه العوامل أدت بالسادات أن يتخذ قراراً - نتيجة لأوضاع داخلية - بأن يسمح ضد التيار وضد الواقع ويهدر نتائج حرب أكتوبر التى كانت تعطى العرب قوة فى هذا الوقت، ويخل بالتوازن العسكرى النسبى الذى كان قائماً بين العرب وإسرائيل، خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣، ويتجاهل حليف العرب فى هذا الوقت - الاتحاد السوفيتى - ويتجاهل أيضاً دور الثورة الفلسطينية التى كانت حتى ذلك الوقت لها وجود ولها دور خارج ودخل الأرض المحتلة.

أدى قرار السادات هذا بتوقيع معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين، إلى خروج مصر عملياً من ساحة المواجهة مع إسرائيل، والدخول فى مسلسل التطبيع والسوق الشرق أوسطية والتحالف الضمنى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

العامل الثانى هو عامل خارجى ولكن له جوانب داخلية : الغزو الاسرائيلى للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية منه، وبالتالي طم وجود أى خطوط تماس بين الثورة الفلسطينية فى الخارج وبين الأراضى الفلسطينية المحتلة أو إسرائيل.

العامل الثالث كان حرب الخليج الثانية. وهذه الحرب لها فى الواقع سبب دخلى بالغزو العراقى للكويت، وسبب خارجى بدخول القوات الأمريكية والتحالف للنولى والذى لعبت فيه مصر وسوريا دوراً، ثم ما سمي بحرب تحرير الكويت والتى أدت لتمير البنية الاقتصادية والعسكرية والبشرية للعراق لعقود قائمة. وللعراق هو القوة العربية الثانية بعد مصر.

العامل الرابع هو لانتقاد الاتحاد السوفيتى الحليف الأمامى للعرب فى هذه القضية وفى غيرها من القضايا.

العامل الخامس - وهو عامل دخلى أيضاً - هو استسلام العرب لأنظمة الحكم الاستبدادية، سواء كانت أنظمة عسكرية أو أنظمة حزب واحد أو أسرة واحدة أو تعددية حزبية

شكالية مقيدة، وتدعيم نفوذ هذه الأنظمة من خلال انتعاش التعتد الطائفي والعرقى بين الجماعات المكونة للوطن بما هدأ أكثر من قطر بالتجزئة والانقسام، كما ساندتها أيضاً شيوع ثقافة معادية للعقل سادت المنطقة العربية في الربع الأخير من هذا القرن وتعتمد التكفير والتخوين وتبني بعض الجماعات لمدارس سياسية مختلفة من اليمين واليسار لهذه الثقافة واستغلالها الخاطي للوطنية والدين ضد خصومها أو المختلفين معها في الرأي، واستخدام البعض للعنف والقتل والارهاب المادي أو الارهاب الفكري في هذا السبيل.

السبب السادس وهذا أيضاً مسبب لدخلي، وأعتقد أنه جوهرى في هذا الموضوع: فشل كافة تجارب التنمية العربية سواء التجارب التي قادتها أنظمة التحرر للوطنى العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، أو تجارب للتنمية فى الدول البترولية مثل الخليج أو حتى فى الأنظمة التقليدية مثل تونس والمغرب.

الملاحظة الثالثة والأخيرة: دعا دحليم بركات فى ورقته لاجتياز مرحلة الاكتفاء بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسئوليات النخبة. وطالب فى ورقته أيضاً بالربط بين الواقع والحلول التى ندعو إليها.

وأعتقد أنه بالذات فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى هناك جهود مختلفة وهناك اجتهادات متعددة بعضها تطرح من مفكرين وبعضها تطرح من أحزاب أو قوى أو سياسية، وبعضها تطرح من مراكز البحوث وتصلح لإجراء حوار حولها، بحيث نستطيع أن نطرح فعلاً حلولاً مبدئية وواقعية فى نفس الوقت. أحد هذه الاجتهادات يؤكد على استحالة حل الصراع العربى الصهيونى وتحقيق سلام شامل وعادل قبل إزالة الطابع للصهيونى العنصرى الاستيطانى القائم على التوسع والعنف والضم، وإنهاء الطابع الدينى اليهودى للدولة والمجتمع الاسرائيلى، بحيث يتمتع كل السكان بحقوق المواطنة والمساواة التامة وإزالة أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة العربية.

ولكن توازن القوى الحالى القائم فى المنطقة وعلى مستوى العالم، وتفوق اسرائيل فى المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية إلى آخره، وتحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة يجعل تحقيق هذا الحل الاستراتيجى فى الوقت الحاضر متعزراً. وتعذر هذا الحل الاستراتيجى للصراع لا يعنى من وجهة نظرنا للتخلى عنه كهدف نهائى. لابد أن نتمسك به ونمضى لتحقيقه خلال فترة زمنية يتم فيها تعديل ميزان القوى. ولكن أيضاً لا يعنى عدم الامكانية لتعوية سياسية لجانب من هذا الصراع. وأقول "جانباً" لأن التعوية يفترض أن

تتناول الجانب الناتج عن هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ والناتج أيضًا عن غزو لبنان عام ١٩٨٢.

إن هناك إمكانية لتسوية أخرى غير هذه التسوية التي تجرى. تسوية تأخذ في اعتبارها الهدف البعيد والنهائي، ولكن تحاول أن تحقق تغييرًا في الواقع يتفق مع التوازن القائم. ومبادئ هذه التسوية فيما أعتمد معروفة ومتفق عليها : إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لكافة الاراضى العربية وعودة حدود يونيو ١٩٦٧ أى الانسحاب من الجولان، ومن جنوب لبنان والسبقاق الغربى، قيام الدولة الفلسطينية فوق الاراضى الفلسطينية التي يتم تحريرها كدولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها ومياهها وسماتها وعاصمتها القدس، عودة اللاجئين والنازحين، إزالة المستوطنات الاسرائيلية، رفض النظام الشرق أوسطى... إلى آخره. لكن حتى مثل هذه التسوية تتطلب وجود استراتيجية عربية جديدة تستخدم كافة أوراق القوة العربية وتعيد الاعتبار للمقاومة المسلحة وللمقاطعة الاقتصادية وتصدد الحملة السياسية والجماهيرية ضد التطبيع والتطبيعيين وتسقط الاتفاقيات المنفردة والجزئية الموقعة بين اسرائيل وحكومات مصر والاردن وقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. ويتخذ جهداً في توحيد القوى الوطنية الفلسطينية على أساس ثوابت النضال الفلسطيني ومقاومة الاحتلال. وأيضاً تسعى للتصدي للأوضاع العربية الداخلية (الاستبداد والتخلف.. إلى آخره) على المستوى السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى لكى لا تصبح هذه التسوية المرحلية - إذا جاز التعبير - عائقاً أمام تحقيق الهدف النهائى.

#### د. هشام شرابي

سوف أتحدث فى ثلاث نقاط. الأولى : أن الحل أو التسوية التي نقول بها فى ظل خلل القوى نعرف نتائجها، هي استسلام لمفهوم الهيمنة الاسرائيلية الامريكية لفقد قائدة. النقطة الثانية : موضوع سبب الشلل العربى هل هو داخلى أم خارجى هو موضوع أكاديمى. نحن الآن فى حياة الجول القادم مقبلون على قرارات كمجتمع، كعرب، بالفعل مصيرية. إن لم نغير من حالتنا كمجتمع، كمجموعات وكأفراد، تغييراً جذرياً خلال عشرين أو ثلاثين سنة، سيكون مصيرنا - وأنا أتكلم كمؤرخ - مصير شبه جزيرة البلقان بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر، ونفتتها داخلياً بشكل جعل كلمة "بلقنة" معادها نفتت. مصيرنا إلى البلقنة إن لم نغير .

هاتان النقطتان واضحتان. إنما تحتاجان لتفسير وتأسيس، ومن ثم إلى التعبير عنهما في روية واستراتيجية واقعية وعقلانية تمكننا من خلال اعتقاد جازم بأننا نحن الثمانمائة مليون إنسان نعيش في بقعة من العالم هي في قلبه، وإمكاناتها - غير البترول - هائلة. أعطى مثلاً علمياً، أي تطور يحدث وسيحدث في تحلية مياه البحر وفي القوى الشمسية للعالم العربي الذي تمتد شواطئه من الأطلنطي للمتوسط، للبحر الأحمر، لشرق المتوسط، لبحر العرب والخليج، في إمكانه أن يحدث ثورة زراعية جديدة في العالم، في وقت من التاريخ سيكون العالم فيه يعاني حاجة ماسة للغذاء إلى آخره.

أما النقطة الثالثة فهي النقطة العملية.. ذكرت بوضوح وبقوة هائلة من قبل د. أحمد يوسف. من السهل أن نمتلك استراتيجية ورؤية. يجب أن نفحص صلياً وواقعياً في التفاصيل، وأن نستخدم مقولات جديدة غير معظم المقولات التي كنا نستخدمها في السابق. إن العالم في وضع جديد ويحتاج لفكر جديد وأسلوب منهجي جديد. لم نعد نستطيع الكلام عن الثورة الجماهيرية بدون الدخول بالأيديولوجيات. يجب علينا - نحن المثقفين والمختصين والقادرين على التعبير والتحليل والتوعية - أن نخلق إطاراً من النظر من شأنه أول ما يفعل أن يغير نظرتنا إلى أنفسنا وإلى العالم ويمكننا من تجاوز الإحباطات والشعور بالعجز واليأس الذي أصبح فيه جماهيرنا على مستوى الشارع، وجماهيرنا على مستوى المثقفين والطلاب - إلى آخره وذلك ليس بالخطب والكلام المنق، وإنما بجعل المجتمع قادراً من خلال القوى الاجتماعية الموجودة فيه حالياً بأشكالها المختلفة في الأقطار المختلفة وخصوصياتها من العراق للمغرب، ليس لنا إلا هذه القوى من جماعات، من نواد، من نقابات، من اتحادات، من أحزاب قديمة، من تجمعات. إذا كان للمتعدنية معنى سياسي فهو وضع هذه القوى ضمن إطار بكل قطر نجد فيه الوسيلة لإخراج مجتمعنا المدني - أي شعبنا، جماهيرنا، مثقفينا - من حالة الفشل التي نحن فيها، وفي إطار القوانين والدساتير القائمة، بحيث يكون هناك شعور لدى أي سلطة بأننا لا نريد للثورة عليها واستعمال العنف والتغلب عليها من خلال العمل المنظم بوسائل جديدة.

أنهى كلامي بالقول، إذا كان بالإمكان استنباط رؤية واستراتيجية تقوم على مقولات وتعود إلى قوى موضوعية موجودة في المجتمع تستطيع أن تعيد إلينا، ليس فقط ألف ألف عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة، وهي بذلك إنما تعيد لنا من خلال هذا الأفق الواسع مقدرتنا على مجابهة مشاكلنا الفورية اليوم وغداً وبعد غد.



فذلك الإطار الزمنى إطار أسامى. إذا كان يمكن لنا أن نقول بكل ثقة إننا قادرون خلال عشرين أو ثلاثين سنة على تجميع قوانا، نصبح أقوىاء منذ اللحظة التى نرى هذا النجم فى الأفق.

#### د. محمد محمود الإمام :

أثار السادة المعقبون السؤال عما إذا كان للصراع الطبقي والنزاع الداخلى هو ما أتى على القضية الفلسطينية أم أن هناك رابطة عضوية؟ وأنا أعود لمثلث الهيمنة الذى حدده محاضرنا، لأن هذا المثلث نسخة بالكربون من المثلثات الموجودة لدى الدول العربية، هناك هيمنة خارجية، وهناك أنظمة تحتى بها، وهناك بعض الفئات الاجتماعية التى تتعلق بهذه الأنظمة والتى ترتبط مباشرة بالخارج لأنها تعلم أن الخارج أبقي لها من الأنظمة. هذه هي القضية التى تعيشها الدول العربية والتى جعلت عملية الثورة على هذا النوع من الكيان أمراً واجباً، فكانت ثورة مصر التحريرية قائمة على ضرورة التغيير الاجتماعى الداخلى. وحينما فلتت ذلك شرعت بمحورية القضية وأنها قضية قومية. إذن الرابطة بالضرورة قائمة لأنها تصبح وحدة صراع للتحرر. وبالتالي نعتقد أن هذا النوع من الفصل أو هذا النوع من التبرير يكرر ما قيل إن هناك انقساماً حدث فى الأمة العربية بين رجعى وتقمى وأن هذا هو سبب الفشل.

القضية فى الواقع أن النظم الرجعية هى التى تمثل مثلث الهيمنة، ويجب أن نتخلص منها. ولكن هذا المثلث يركب على أنفاس من؟ هيمنة على من؟

لا بد أن ننصوّر ماهية للشعوب وكيانها الذى يمكن أن يعيد أو ينشئ قوة تستطيع أن تقود إرادة التحرر وتحققها. ومن هنا كانت مشكلة البناء والتنمية والعمل من أجل إحداث تنمية مستقلة. فكان الطريق مرسومًا أمام الأنظمة التى تريد إفراغ هذه التنمية. ولذلك نجد أن الانقلاب على ثورة مصر لم يحدث بزيارة السادات للكنيست، ولكن بدأ بالانفتاح الذى نذكره على أنه انفتاح على رأس المال - ولكنه بدأ بانفتاح سابق - انفتاح العمال حتى يذهب العمال الذين يشكلون قوة الزخم - لقوى الشعب العاملة - وتفرغ مصر من هذه القوى، فيصبح هناك أصحاب المصلحة، فيبنوا القاعدة التى انتقل السادات على أساسها وصفقوا له عند عودته أن مصر للمصريين وأن القضية للفلسطينية ليست قضيتنا.

إن القضية هى قضية التنمية وكيفية إحداثها وربطها ببعضها البعض، وخصوصاً أن ما

يحدث الآن على المساحة العالمية من عولمة يدعو إلى صيغ من هذا الانفتاح بشكل أو آخر، حتى يكاد السادات أن يعتبر من أصحاب حقوق وبراءات الاختراع لها. ولكن المشكلة التي تخص فلسطين والتي نحتاج - وأمل ذلك - أن نوليها بعض الاهتمام، هي أنه بينما السلطات القطرية - ولا أقول وطنية فهي وطنية بالاسم - قائمة فعلاً وحدود الدولة معروفة، فبالنسبة للسلطة الفلسطينية، سلطة على من؟ هذه قضية حقيقية. لأنه لا بد أن نفرق بين سلطة تقود عملية التحرر والنضال، وسلطة تقود عملية الاستقرار والتنمية. إن عملية الانتقال من سلطة الثورة إلى سلطة الشيد، عملية اجتماعية كبرى ليست المنظمة مؤهلة لها، حتى ولو كانت صادقة للنوايا.

ما هو الصراع الذي يجب أن تقوده الأمة العربية من أجل جعل فلسطين قوة قادرة؟ إما أن تتبنى لقومية عربية تستثمر وجود قومية إسرائيلية أو صهيونية أو أنها دولة متعددة القوميات. لا هذا ليس صحيحاً. هذا لا يؤدي للنضال يقود مسيره الدولة الفلسطينية في التعايش حتى مع الدولة الإسرائيلية إذا وجدت.

القضية هي أن ينظر للوحدة العربية كحل جزري وضروري، على الأقل بدءاً من للعراق وليبيا اللتين تقص الاجنحة فيهما، إن لم نذهب من المحيط للخليج.

هنا أرى أن الذي يعرض هي ليست مجرد قومية عربية أو ليست قومية القضية وليست عملية محاربة إسرائيل، وإنما هي بناء أمة عربية ذات دولة قادرة على البقاء في عصر الكيانات الكبيرة، ويسدون هذا ستكون لدينا آلاف القضايا الفلسطينية والبلقنة التي أشار إليها د. شراي.

أضيف كلمة أنه في ظل مثلث الهيمنة تظهر قضية اسمها الفساد والإفساد. وأعتقد أننا ما لم نتناول هذه القضية وآلياتها سوف نواجه بغابة من العلاقات غير الشريفة التي تربط أنظمة عربية ببعضها البعض، حتى ولو لكل بعضهم جسد أخيه حياً.

#### أ. عبد العظيم المغربي :

أود أن أركز على بعض القضايا. الأولى : أن د. حليم بركات حينما شخص للأزمة في المحاور الأربعة التي تحدث عنها، إنما ألمح في كلامه لمحور غاية في الأهمية ينبغي أن ندرجه على جدول أعمالنا، وهو ما يتعلق بالهدف من الصراع أو الهدف من النضال؟ أو ما هو الهدف القومي في هذا الصراع؟ لأن الاختلاف على تحديد الهدف في المعركة يريك

القوات المحاربة والمتحالفة ويصب - فى النهاية - ربما فى صالح القسم الذى نصارعه.  
أنطلق من هذه الملاحظة للملاحظة الثانية التى وردت فى خاتمة ورقته وعرضه.  
وليسمح لى د. حليم أن أقول له بكل التقدير والاحترام، إننى أختلف معه فيما استمعت إليه من  
وصفه أن الحلين المعروضين على الاسرائيليين من الورقة الموقعة التى أشار إليها فى نهاية  
بحته القيم، هما حلان عادلان.

أنا لا أقصّر - مع كل التقدير والاحترام مرة أخرى لإخوتى ورفاقى الوطنيين الذين  
أختلف معهم فى رأى - أن القبول باسرائيل سيعنى وجود فلسطين. وأنا ممن يفهمون  
الصراع على أن القبول بأحد الطرفين يعنى نفياً للطرف الآخر نهائياً. وإن ما جرى الآن  
على أرض الواقع حتى لو كنا عصابة ما يقال بدولة فلسطينية... يكون المقصود به بعد لحظات  
بداية إقامة اسرائيل الكبرى ونوبان هذا للكيان الصغير المصطنع آنذاك.

أريد أن اتساءل: هل كنا مغيبين؟ هل كنا مخدريين؟ هل كنا حالمين عاجزين حينما شئنا  
نصف قرن نقول إن اسرائيل مصطنعة وإنها قاعدة عسكرية متقدمة وإنها تريد أن تفتت  
أوطاننا وتستنزف قواتنا وتؤخر وحدتنا، وأنها تستهدف الآن القضاء على هويتنا وقوميتنا  
وإقامة الشرق أوسطة بقيادتها بدلاً عن الكيان العربى الموحد القوى الذى كنا، ليمس فقط نحلم  
به، وإنما نفاضل من أجله.

هذا الحديث لا ينفى أن ثمة متغيرات غير عادية تجعل الصراع فى منتهى الضروية  
وتقتضى منا أن نستفهم الفرق بين الاستراتيجى والممكن تكتيكياً الآن. لكن أى تكتيك، ليس  
التكتيك الذى يؤدى للتفريط نهائياً فى القضية، وإنما هو التكتيك الذى يجعلنى ألتزم خطوة على  
طريق تحقيق الهدف الاستراتيجى وليس العكس. هذه القضايا تجعلنى فى النهاية أقول - مع  
تسليمى وتأكيدى واحترامى للملاحظة غالية فى الأهمية والتى تعرض لها المعقبون بشأن فهم  
الصراع الطبقي وربط الدخل بالخارج، ومع تركيزى على ما أشار إليه د. محمد محمود الإمام  
- أقول نحن فى حاجة إلى تأكيد أن الذى نفاضل ضد الفساد وضد الاستغلال وضد القمع  
والهيمنة لهذه النظم العاجزة والمستسلمة والتابعة لعدو الأمة الاسرائيلى والأمريكى. أنا أعتقد  
أن الذى نفاضل ضد هذه النظم، إنما يحرر فلسطين بالكامل، ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

#### أ.محسن هشام :

لفت انتباهي حديث د. هشام شرابي عن أمل خلال الفترة للقائمة (عشرين أو ثلاثين أو خمس عشرة سنة) وأنا أقسم - أي أمل؟ ياسر عرفات قبل بأقل القليل من الأراضي الفلسطينية وهو بصدد أن يصبح عدة معينا دخل فلسطين فلا يحق، أو بمعنى أكثر صراحة لا يستطيع فلسطيني أن يدخل وطنه بختم فلسطين لكن بختم إسرائيل، وأن التطبيع مداح مداح من جانب السلطة الفلسطينية وبعض من الأقطار العربية.

أنا لا أفهم كيف يكون هناك غذا دولة فلسطينية وهي دولة ناقصة السيادة أو ليست لها سيادة.

ثم إن قضية التطبيع قضية جوهرية لدى الشعب المصري. فبالرغم من أنه تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فإن الشعب كله يرفض التطبيع منذ ذهاب السادات لاسرائيل سنة ١٩٧٧.

#### أ. أحمد عبد الفتوى زيدان :

تعبى سييدا من حديث السادة المعقبين عن الخروج من الأزمة من خلال التعددية واحترام التعددية بألياتها، ومن خلال الذى قاله أستاذنا هشام شرابي عن ضرورة المجتمع المدنى وتفعيله.

أعتقد أن الديمقراطية بالفعل آلية أساسية فى تغيير آليات وليس فى تغيير أهدافنا. نحن مع إنهاء الشكل الصهيونى للدولة الفلسطينية. وهذا إن يتم إلا بتفعيل آليات الديمقراطية بمعناها الشامل وليست الليبرالية، خاصة أن هناك اشكالية أساسية فى المجتمع المصرى - مثلا - وهى أن الليبراليين هم اليوم أكثر من ينتهكون الديمقراطية بمعناها الحقيقى، بأن جعلوا من الليبرالية أداة من أدوات تطويع الإنسان للمصرى للأهداف الأمريكية.

القضية أننا نحتاج للديمقراطية بألياتها ومعناها الحقيقى الذى يستوعب الصراعات الاجتماعية بشكل ديمقراطى وفعال، وكذا استخدام المجتمع المدنى وتفعيله. وهنا تظل إشكالية أتمنى أن أسمع رأى الاخوة الفلسطينيين فيها: إن المجتمع الفلسطينى يتحمل فى هذه القضية بالذات دورا محوريا لأن قيام المجتمع الفلسطينى يفرض آليات ديمقراطية على السلطة الفلسطينية واستخدام هذه الآليات يودى إلى حل بعض هذه الإشكاليات، وكذا علاقة فلسطين الخارج بالدخل وعلاقة فلسطين ما قبل ١٩٤٨ بالسلطة الفلسطينية.

الآليات للديموقراطية أداة حقيقية لتعزيز نسيج هذا الشعب ودفعه لى تكون القضية

الفالسطينية على أجنحة النضال الحقيقي من أجل إنهاء الشكل التسليبي الصهيوني الاستعماري في الدولة الفلسطينية.

#### أ. حمد حلاوي:

في الواقع نحن نعلم أن الزمن هو إلى جانب من يعمل به أو بدخله بشكل جديد، وبالتالي فإن رؤيتنا للمستقبل يجب أن تعتمد على مقدار فعلنا في هذه المرحلة ترتيباً لتحقيق معالم المرحلة القادمة. والواقع يقول إن الأمة العربية تعيش في أزمة في هذه المرحلة، وتعيش ما بين دور سلطة ودور جماهير. السلطة في الوطن العربي والنظام الرسمي عزلا الجماهير بشكل أو بآخر، ولكن أيضاً تتحمل النخب الفكرية والسياسية في الوطن العربي والأطر التنظيمية العبء الأكبر والمسئولية الكبرى في اتجاه تعبئة هذه الجماهير وتوعيتها من أجل أن تقوم بدورها وأن تعود إلى ساحة للنضال.

فالملاحظ أنه يعد سنة ١٩٧٠ بدأ ينسحب البساط من تحت أقدام الثورة العربية، بمعنى سحب البساط من تحت أقدام رجل الشارع العادي وتضييق مشاركته وتغييره عن ذاته، وبالتالي عودة الرجعية بكل هذه البرامج. وكان دليلاً على ذلك أن هذه الرجعية لم تنقطع في فترة من الفترات عن الارتباط بالخارج من خلال برامج حية عادت بها إلى هذا الواقع العربي، الذي بدأ مع عام ١٩٧٠ وتعاظم إلى ما نعيشه أو نعيشه الأمة العربية في هذه المرحلة.

وبالتالي أننا نعتقد أن الاتفاقيات الأخيرة والاستسلام الرسمي العربي لهذه الإرادة المعلاة علينا من الخارج، بدأت تتضح من خلال الخط الليباني الهابط لترجع الأمة العربية وخطورة المرحلة القادمة عليها، والخطورة القائمة على الأمة العربية هي في السعي لإغلاق ملف القضية العربية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية، وبالتالي إذا استطعنا أن نبقى على هذا الملف مفتوحاً، نعتقد بهذا المقدار الذي يمكن أن تعود به الجماهير وأن تكون الأمة ملتقة حول قضية معينة.

وما يطرح الآن من قضايا أو رؤى أو اتجاهات، هي اتجاهات حديثة ولكنها مبنية على اتجاهات سابقة. نعتقد أن بعض القيادات في الوطن العربي عندما طرحت قضية الدولة العلمانية أو الديمقراطية كحل، للتطويع العربي هذه المبادئ أو هذه الرؤى، وبالذات اليمين الفلسطيني، يقوم بما قام به على خلفية أن هذه هي الحلول الممكنة.

ومن هنا نقول بأن الحلول المطروحة حاليًا على لسان بعض إخواننا ممن يعتبرون أنهم ملزمون بالثوابت تصب في إطار الرؤية المحلية التي تتعارض بشكل أو بآخر مع الرؤية الاستراتيجية أو الحل الاستراتيجي لطبيعة الصراع.

ويتبادر للذهن من خلال هذه الأطروحات أن الصراع هو صراع على قيام دولة فلسطينية أم لا؟ بغض النظر عن ماهية هذه الدولة من حيث السيادة أو قضية الولاية على الأرض. أعتقد أن الصراع أصلاً هو صراع على الأرض. وقد تفضل د. حليم بركات بالحديث عن حلين عادليين: إما قيام دولة فلسطينية أو قيام دولة علمانية، أين وجود الأرض في هذه الحلول القائمة؟

والنقطة الأخرى: هل الاعتراف بهذا الكيان الصهيوني - كما تم حالياً من خلال الوضع الرسمي العربي ويراد له أن يستتبع باعتراف جماهيري - سينهي قضية الصراع وسيتم ذلك استقرار حقيقي في المنطقة سواء حيث التعايش أو للتنمية أو تطورات إيجابية في المستقبل، أم أن هذا الكيان له وظيفة سوف يستكملها بعد الاعتراف به، وهي الوثوب من خلال هذه الاتفاقيات إلى جسم الأمة العربية بثوابتها وروابطها لتفكيكها؟ فإين نحن من هذا البعد المستقبلي؟ حتى لو افترضنا أن الاعتراف بهذا الكيان قائم وسيتم خلال مرحلة قريبة.

ماذا نستطيع أن نقدم - كنخب عربية سياسية وثورية - باتجاه إبقاء ملف القضية العربية الفلسطينية مفتوحاً وباتجاه إعادة دور الجماهير العربية من خلال أطر ديمقراطية حقيقية؟ نقطة أخرى يجب أن يعيها في - تقديري - المثقف العربي، وهي موقفه من قضية الشرعية الدستورية والثورية المطروحة في الساحة الفلسطينية من خلال ما يسمى بالسلطة الفلسطينية. هل تتمتع هذه السلطة بالشرعية الدستورية أو الثورية؟ لقد أسقطت هذه السلطة البندقية بينما لم ينتخبها شعبنا لتكون هي المعبر الحقيقي.

على النخب العربية أن تحدد موقفاً واضحاً من دور هذا النهج بالساحة الفلسطينية، وإنعكاس هذا العمل السلبي والإجراءات التي تقوم بها على الواقع العربي ككل. ومن هنا أعتقد أننا مطالبون بالعمل على كبح يد هذه السلطة من أن تمارس اللعب وتستمر به على صعيد القضية الفلسطينية.

#### أ. فتحية الصال :

عندما أسمع التشخيص الرائع والجميل، أبحث عن القمل - نحن ن شخص جيداً. ثم هناك

قضايا لا فصلال فيها مثل القضية التي نتعرض لها اليوم. عندما اعترف ياسر عرفات أن المقاومة أصال إرهابية، في هذه اللحظة باع الشعب للفلسطيني. لماذا؟ لأنه يوم أن تضرب المقاومة، فعلى الشعب السلام. أما قصة المفاوضات منذ أوملو حتى الآن فهي كل يوم نحو مزيد من التنازل، وإسرائيل تمد أقدامها وتتكلم ولا تتنازل لحظة واحدة منذ بدء المفاوضات حتى الآن. ليتفاوض ياسر عرفات كما يريد، لكن نحن لابد أن نقول الحقيقة.

منذ بدأ التفاوض حتى الآن، أصبحت المفاوضات سبباً للحكومات العربية كي تراوغ أيضاً وكل حكومة تريد شيئاً تعطله وكله يتم باسم المفاوضات. ونحن نعرف أن المفاوضات لن تأتي بأية نتيجة. أريد أن أنكر بأن فينتام كانت تحارب وتتفاوض. من هنا نستطيع أن تصل: لكن تفاوض ونقول فيه كل الكلام الجميل الذي يقال. أنا كاتبة درامية ولا أفهم كثيراً في هذه الأشياء، لكن أفهم أن واحد زائد اثنين يساوي ثلاثة. إسرائيل هذا الكيان بالنسبة لي كما يتعامل معنا بالصف، لابد أن نتعامل معه بالعنف. وإذا كنا غير قادرين اليوم، سوف نحصل لو عشر أو عشرين سنة. لكن تكون طريقتنا وتكون خطواتنا وتكون المتغيرات التي نقوم بها - حقيقة - توصلنا. أما الكلام الذي نقوله بدون فعل فلا. فلنقف نقف بكل قوتنا ضد هذا التسبب الذي اسمه المفاوضات. إذا لم يحدث، سوف يجرى لنا أكثر من ذلك.

#### د. أشرف البيومي :

إن تقييم أحسين عبد الرازق لفعل تجارب للتنمية هو في الحقيقة تقييم قاصر وغير صحيح، رغم أنه يتضمن جانباً صائباً - لكن لا مجال لمناقشته الآن. للكلام الذي قاله د. هشام شرابي عن تكوين ديمقراطيات وطنية، كلام صحيح وجيد. ولكن نحن نعمل مثلاً في مجال تنظيم شباب، وكانت ستقام ندوة بالإسكندرية ويحضور أعضاء من الحزب الوطني - ألغيت للندوة، إن أي تنظيم وأي عمل جماهيري يهدد السلطة غير مسموح به. السلطة ليست غبية. السلطة تفهم جيداً أي تحرك. وتستشعر الخوف من أي متقنين يناضلون حتى في مجال التعليم مثلاً لتحقيق تعليم أفضل.

النقطة الأخيرة، هي دور المتقنين، الحقيقة أن دكتور طه لم يتناول في ورقته بالدرجة الكافية دور المتقنين. إن بعض المتقنين للحرب لعبوا دوراً إيجابياً والبعض الآخر لعب دوراً سلبياً والبعض الثالث لعب دوراً مدمراً. وهذا موضوع يجب تناوله بشئ من التفصيل .

#### أ. أحمد لبيب :

كنت أتمنى أن تناقش هذه الندوة مسألة العولمة وموقع الصراع العربي الإسرائيلي فيها،  
ممننا قد تناولنا علاقة مؤثرات الخارج بالدخل.

ومن هنا أتمنى أن تخرج هذه الندوة في النهاية بتصور استراتيجي للتعامل مع القضية  
الفلسطينية، أو تعمق موضوع للعولمة وآلياتها وتأثيراتها على حقوق الشعب العربي وحقوق  
من القوي الاجتماعية في حد ذاتها ومستقبل الدولة الوطنية ومن بينها دولة فلسطين، هذه  
القضية يجب أن تأخذ بعداً معقداً.

الأمر الثاني ... نحن في حاجة لتقييم ومراجعة مجمل ممارسات العمل العربي، سواء  
الرسمي أو الشعبي في نصف القرن الأخير، ما دنا سوف نتحدث عن القضية الفلسطينية في  
القرن الحالي. وفي هذا أقول بمناسبة ما طرحه د. بركات وأثنى عليه الجميع: نحن في حاجة  
لإعادته تنظيم مجتمعي تضع قضايانا واستراتيجيتنا الوطنية والعربية في الأجندة الآنية  
والمستقبلية. وسوف نلاحظ في إطار هذا التقييم نقطتين.

النقطة الأولى أننا في الخمسين سنة الماضية تركنا القضية الفلسطينية للنظم وظلت  
القضية في ضمير الشعب العربي. والأزمة أنها لم تتحول إلى أجندة قائمة على البنات  
الاجتماعية القائمة رغم هشاشتها. ومن هنا عندما نتحدث عن المستقبل، نحن في حاجة إلى  
تناول قضية المجتمع المدني من منظور وطني وقومي. ولدى الدكتور محمد محمود الامام  
مقولة هامة عن المجتمع المدني التقليدي وليس المجتمع المدني الذي يسعى لتمويله من  
الخارج. هذا المجتمع المدني التقليدي هو قول المجتمع. ولدينا في السودان قواعده مثلاً  
موجودة في الختمية والانصار - لدينا الطرق الصوفية لدينا من التجمعات الموجودة الكثير  
ونحن نقرب منها ولم نحاول تنظيمها . إن أي تنظيم في المستقبل في مجتمعاتنا لابد أن  
يتوجه للقوى الرئيسية، القوى الاجتماعية القادرة على الفعل، فهي يمكن أن تكون عنصر  
الثبات وأفضل ضمان في المستقبل .

#### د. حليم بركات :

أشكركم للملاحظات التي قدمت وأعتقد أن معظمها مفيد جداً لي. ولكن أريد أن أحتاط من  
بعض سوء الفهم أيضاً.

أولاً : بالنسبة للمجتمع المدني - فقد كان عرضي مختصراً جداً ولكني ميزت أن السلطة



نفسها يمكن أن تستخدم المجتمع المدني لضرب الديمقراطية. كما أُميز بين المجتمع المدني السدى يلجأ للمؤسسات الحديثة والبعض الآخر الذى يلجأ للتقليدية ليمنع أيضاً تطوير المجتمع المدني. ولدى كتاب فى المطبعة عنوانه "المجتمع العربى فى القرن العشرين .. بحث فى تبادل العلاقات والأحوال" يتطرق لهذه المسائل.

ثانياً : مسألة الحل العادل. أنا لم أصف الحلين بأنهما عادلان. فقط كنت أقرأ البيان الذى وقعه بعض الفلسطينيين وأشار لذلك : أن هناك حلين عادلين، إما دولة ثنائية أو أن نقام حقيقة دولة فلسطينية على كامل الأرضي . هل نصفهما نحن بالعدالة؟ لا. أنا شخصياً أعتقد أن الاسرائيليين لا يقبلون بالحلين... أنا أفهم أن بعض الفلسطينيين تحت الاحتلال كانوا يتحدثون عن فلسطينى للداخل كما لو كانوا يمزحون.

وأعتقد أن فلسطينى للداخل - فلسطينى ١٩٤٨ - يفهمون الآن قضية الديمقراطية وأن تكون لهم حقوق متساوية - هذه أبسط الأمور - مع الاسرائيليين كمواطنين. أى أن تنطبق على المواطن جميع القوانين دون تمييز قديمهم أسبابهم الداخلية وأنا أحترم ذلك.

بالنسبة للتحليل الطبقي، أعتقد أنه ضرورى. ولكنى كنت أعلق على شئ قاله د.سطنطين زريق- وهو أستاذى واحترمه جداً - لكنه قال إن الحركات القومية العربية فشلت لسببين رئيسيين، أولهما تعرض الدعوة للقومية للاشتراكية، أى تغلب النزاع الطبقي على وحدة الأمة، فلم يعد ممكناً جمع الصف العربى. وثانيهما : عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية فى ولاء شامل.

وأنا لا أوافق على السببين. أولاً، أعتقد أن التحليل الطبقي ضرورى لفهم الواقع الحالى. والقهر القومى لا ينفصل عن القهر الطبقي.

الشئ الثانى أنا لا أومن بالصهر أيضاً، لأن القومية العربية لم تفضل لأنها لم تلغ الهويات القومية. هناك تعدد هويات، وما لم نتعامل مع البربر والأكراد- لن نتمكن من الصهر.

لا بد أن يشعر المواطن أن الوطن ووطنه ويتبنى هذه الدولة، فانا أعتقد أن السببين غير كافيين وغير صحيحين.



## **الفصل الثاني**

### **قضية فلسطين في السياق الدولي**

## ١- قضية فلسطين في السياق الدولي\*

د. سميح فرسون

### مقدمة

يُعتبر تحليل القضية الفلسطينية في السياق الدولي عملاً مركباً ومعقداً يتطلب معالجتها من الناحيتين التاريخية والتحليلية معاً. وتتبع هذه الضرورة من تواتر التغيرات (وحتى النكسات) الدرامية والمفاجئة في بعض الأحيان، التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة. ولقد تأثر الوضع الدولي للقضية الفلسطينية بسياسات وممارسات الحكومات وجماعات غير حكومية في الإقليم والعالم، بل تأثر أيضاً بآراء ومواقف تلك القوى الفاعلة إزاء الفلسطينيين كشعب وإزاء ممثلهم السياسيين منذ عام ١٩٦٨، أي منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد كان لاضطلاع منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني نتائج إيجابية وإشكالية في آن واحد على القضية الفلسطينية في السياق الدولي من الوجهتين الدبلوماسية والسياسية. فعلى سبيل المثال سمعت إسرائيل منذ زمن طويل - في إطار جهدها لطمس الهوية والحقوق والوجود الوطني للفلسطيني - إلى تصوير منظمة التحرير الفلسطينية كتجمع إرهابي وليس منظمة للتحرير الوطني، ومن ثم إظهار الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي كصراع يتصل بجوانب عسكرية وأمنية ضيقة ضد الإرهاب، أكثر منه مواجهة سياسية غائرة الجذور. وبمباراة أخرى فإن وصم الفلسطينيين بالإرهاب يستهدف نزع المشروعية عن حقوقهم ومطالبهم وآمالهم، وهي الرؤية التي غلت أيدي الحكومة الإسرائيلية نفسها عن التعامل مع الفلسطينيين من ناحية ومنظمة التحرير من ناحية أخرى، بل إنها غلت أيضاً أيدي السند الرئيسي لإسرائيل وهو الإدارة الأمريكية، فواقع الأمر أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر قوانين تصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وحظرت على السلطة التنفيذية في الإدارة الأمريكية (وهي هنا البيت الأبيض ووزارة الخارجية) إقامة علاقات أو تعاملات دبلوماسية مع المنظمة. وهكذا فإن الاتصالات والتعاملات الأمريكية مع منظمة التحرير، للفلسطينية قد اتخذت في العادة سبلاً غير مباشرة ومن خلال طرف ثالث وقنوات خلفية، بينما تواصلت المعايير لتقنين بعض قادة للضفة الغربية كممثلين وناطقين باسم الفلسطينيين بدلاً من

\* كـ د. سـ مـ ح فرسون هذه الدراسة باللغة الإنجليزية أصلاً. ونقلها إلى العربية: أمعطى عدى المسال.

منظمة التحرير . كانت هذه هي الحال منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٨ . هذا على الرغم من حقيقة أن بقية دول العالم ومعظم المنظمات الدولية تقريباً (مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية) قد أقامت علاقات دبلوماسية رسمية ومباشرة مع منظمة التحرير ، كما أقامت بعض الدول الأوروبية علاقات غير رسمية أو غير مباشرة مع المنظمة . وقد انتهى هذا الموقف (أو ربما نقول التظاهرة الأمريكية .والإسرائيلية) مع توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل والمنظمة . ومنذ هذا الوقت تغير طابع العلاقات بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة وبين منظمة التحرير تغيراً درامياً . إلا أن القضية الفلسطينية ظلت في كل جوانبها موضع إشكالية بين كلتا الدولتين من جانب وبين السلطة/ منظمة التحرير الفلسطينية من الجانب الآخر ، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين ووضع مدينة القدس .

أما فيما يختص بالدول الأخرى في العالم العربي فقد كان لصعود وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية أثره العميق على القضية الفلسطينية ومصائر الشعب الفلسطيني . إذ إن حقيقة أن مفردات الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الآن ليست متطابقة من حيث الوضع أو الإدراك - سواء في نظر الجماعات السياسية الفلسطينية أو الشعب نفسه أو الدول والمنظمات غير الحكومية إقليمياً ودولياً - قد جعلت القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى . ومن الهام أن يكون واضحاً أن وضع القضية الفلسطينية في المساحة الدولية ليس مجرد نتيجة مواقف وميادات الدول في الإقليم والعالم إزاء الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير ، وإنما هو أيضاً حصيلة سياسة المنظمة وممارستها العملية .

ومن ثم ينبغي عامل هام يجب أخذه في الاعتبار أيضاً ، وهو طبيعة وديناميات ومعضلات المنظمة ذاتها . فهي - كمنظمة - تمثل وتحدث باسم الفلسطينيين وتحمل على عاتقها بشكل مباشر مسئولية مستقبل الشعب الفلسطيني . والحقيقة الماثلة أن نجاحات وإخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية ، وأوجه ضعفها وقوتها ، وميادات وممارسات قلقتها - وبالأخص ياسر عرفات- قد عملت في أوقات مختلفة وميادات متغيرة على تعزيز أو إضعاف قضية فلسطين في المساحة الدولية . فعلى سبيل المثال نجد وسائل الإعلام والميادين في الغرب ، وبالذات في الولايات المتحدة ، قد ساروا وراء الإسرائيليين في الإشارة بشكل تبالي (ولحياناً بشكل متوازن) إلى منظمة التحرير بوصفها محرك الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة التي بدأت في ديسمبر ١٩٨٧ ، أو إلى الزعم بأن لا شأن للمنظمة على الإطلاق بالانتفاضة . بيد أن

الحكومات ووسائل الإعلام الغربية وجدت نفسها محاصرة بين التعاطف الشعبي الذي نما تلقائياً وسط الرأي العام في بلادها تجاه الشعب الفلسطيني أثناء الانتفاضة، وبين منظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت محل تشهير متواصل من تلك الحكومات ووسائل الإعلام ذاتها. لقد كانت هذه المواقف السياسية والدعائية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل سعيًا محمومًا لنزع الشرعية عن الحركة الوطنية الفلسطينية والمقاومة المتواصلة للاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال "لقاء اللوم" أو إسناد الانتفاضة إلى منظمة التحرير. كما طرحت بشكل تبادلي (وأحياناً بشكل متوازٍ) رؤية أخرى فحواها أن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين ومن ثم لا يمكن أن تكون وراء الانتفاضة. وقد أصبحت هذه البنية الأيديولوجية المصابة بالقصص تقريباً بمثابة فخ غير عقائلي من صنع إسرائيل وأمريكا الخاص، ولم يتم التخلص منه على مستوى السياسة حتى بعد انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي وشن الحرب على العراق عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والمنظمة عام ١٩٩٣....

ومن ثم فإن أي تحليل أو تقييم واضح للقضية الفلسطينية في السياق الدولي يجب أن يأخذ في اعتباره حزمة من العوامل المركبة. باختصار نقول إن كلاً من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية) المؤثرة في القضية الفلسطينية يجب تناولها من الناحيتين التاريخية والتحليلية. وتنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتناول قضية فلسطين من الناحية التاريخية، وينظر القسم الثاني إلى المسألة في فترة ما بعد تدمير فلسطين حتى صعود منظمة التحرير الفلسطينية الراديكالية عام ١٩٦٨، والقسم الثالث يتولى بالتحليل الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٨٢ وهي السنة التي تم فيها إخراج المنظمة من قواعدها في بيروت ولبنان عامة، أما القسم الأخير فيتكون من جزعين: أولهما يلقي الضوء على الفترة السابقة على توقيع اتفاقيات أوسلو، ويركز الجزء الثاني على الوضع منذ أوسلو حتى الآن.

### قضية فلسطين في التاريخ

يلوح لى أن بالإمكان الادعاء بأن قضية فلسطين قد نشأت في الساحة الدولية في وقت مبكر مثل الحروب الصليبية الأوروبية لتحرير الأراضي المقدسة من المسلمين، وهي الصلات التي وقف وراءها البابا وملوك أوروبا في ذلك الوقت. واستمرت الحروب الصليبية والصراع على فلسطين لفترة من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر، حين تم طرد الصليبيين

خارج المنطقة بعد أن كانوا قد أقاموا ممالك لهم على ساحل البحر المتوسط. ومنذ ذلك الوقت بدأ ان الصراع قد انحصر سياسيا وعسكريا، ولكنه لم ينته على الجبهة الأيديولوجية. فقد درج كتاب أوربا على التشهير بالإسلام بشكل خاص، ونحو مصير الأراضي المقدسة التي وقعت فى قبضة المسلمين (Snid, 1978). ولم يختلف موقف الصهيونية للدنية اليهودية عن ذلك التقليد المبيح، فقد احتفظت بفلسطين فى ذكرتها الجمعية، وخاصة القدس والخليل وغيرها من الأماكن التى تعتبر مقدسة لدى اليهود المتكئين فى أرجاء العالم. غير أنه مع صعود الاستعمار الأوربى الذى مارس التوسع السياسى والاقتصادى والعسكرى فى آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامى فى القرن الثامن عشر، عاد إلى فلسطين والوطن العربى الاختراق الاقتصادى والسياسى والعسكرى.

وفى خضم الصراع البريطانى- الفرنسى فى القارة الأوربية والحسابات الاستراتيجية لكل منهما على النطاق العالمى، قام "نابليون بونابرت" عام ١٧٩٨ بغزو كل من مصر وفلسطين. ورغم فشل الحملة الفرنسية إلا أنها مهدت الطريق لما حدث فى القرن التاسع عشر من تدخل أوربى لكثير كثافة ولتساعاً فى فلسطين وأجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية. وكان من شأن فشل حملة "نابليون" أن أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال السياسية فى المنطقة تمثلت فى تغيرات كبيرة فى المنطقة ككل وفلسطين بشكل خاص. فبدلية قام "محمد على"، واللى العثمانى على مصر بتجريد حملة عسكرية تحت قيادة ابنه "إبراهيم باشا" قامت بفرض السيطرة على الأراضي العثمانية فى إقليم سوريا الجغرافى. وحكم "إبراهيم باشا" فلسطين والإقليم السوري لمدة عشر سنوات (١٨٣٠-١٨٤٠) كانت حافلة بالأحداث. فعلى الرغم من أن "إبراهيم باشا" قد فتح للولايات العربية للمشرقية وفلسطين أمام التجارة الأوربية - والفرنسية خاصة- فقد تحالف البريطانىون مع السلطات العثمانية ضمن معنى الأخيرة لاستعادة السيطرة على الولايات العربية من محمد على، واستهدفت الاستراتيجية البريطانية من ذلك - بوضوح- الحيلولة دون صعود قوة جديدة (أى مصر) فى المنطقة يمكن أن تكون حائلاً بين أوربا والهند، ومن ثم اختارت بريطانيا التحالف مع الدولة العثمانية الضعيفة التى أخذت تعتمد على الأولى بشكل متزايد.

ومن ثم كان الهجوم العثمانى لاستعادة السيطرة على الأقاليم الشرقية - بما فيها فلسطين- من قبضة محمد على، والذى تم بالتحالف مع الإمبراطورية البريطانية الصاعدة والمنصرة (على نابليون). وتحالفت الإمبراطوريتان مع قوى عربية محلية مناوئة لمحمد على، مما نتج

عنه هزيمة وانسحاب "إبراهيم باشا" (وبالأحرى محمد على) من سوريا الكبرى وفلسطين. وفى مقابل الدعم البريطانى لاستعادة السيادة العثمانية للرسمية على هذه الولايات العربية، حصل البريطانيون من السلطات العثمانية على العديد من الامتيازات والتنازلات، كان من أهمها فتح اقتصاد وأراضى والمجتمع الفلسطينى - والإقليم عامة- أمام المصالح الاقتصادية البريطانية (Farsoun and Zacharia, 1997).

ونتج عن التدخل الأوروبى فى فلسطين إجراء تحول اقتصادى، وإعادة ترتيب علاقات السلطة على المستويين الإقليمى والمحلى، وتشجيع عملية استيطان الأوربيين فى البلاد. وهى العملية التى بدأت ببطء خلال النصف الأول من القرن، التاسع عشر، ثم تصاعدت وازدادت كثافتها إلى حد كبير فى النصف الثانى من ذلك القرن وخاصة بعد انتهاء حرب القرم عام ١٨٥٦ بين العثمانيين والإمبراطورية الروسية للتوسعية. وبمقتضى اتفاق السلام الذى أنهى الحرب حصلت روسيا على تنازلات كثيرة من الإمبراطورية العثمانية؛ كان من بينها الحصول على أرض لبناء كنيسة ومجمع فى القدس، وحقوق للحجاج الروس، وحق بناء مؤسسات دينية وغير دينية فى الأراضى المقدمة.

وعلى الرغم من أن بلدان المشرق العربى كانت متخلفة - مركاتية وزراعية إلى حد كبير - فقد كانت مندمجة فى اقتصاد الإقليم بوصفها ولايات فى إطار الدولة العثمانية. بيد أنه بعد اكتشاف الأوربيين للطريق الطويل حول "رأس الرجاء الصالح" انتهى دور هذه البلدان بوصفها الممر الرئيسى لتجارة التوابل والحرير والإحجار الكريمة فى المصور الوسطى، كذلك انتهى الدور التجارى للمراكز الساحلية فى شبه الجزيرة العربية. ورغم أن ولايات المشرق العربى - بما فيها مصر - أخذت تنقل فى الأهمية كممر للتجارة الدولية، فإنها ظلت تتمتع باكتفاء ذاتى إلى حد بعيد بسبب اضطلاعها بإنتاج ما يلزم استهلاكها المباشر، فضلا عن قيامها بالتجارة فيما بينها ومع تركيا. ومع ذلك فإن للتدخل الأوروبى فى القرن التاسع عشر أعاد بشكل نظامى توجيه أنماط تجارة الأقاليم الفرعية، والتى أصبحت فيما بعد دول مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق، كما شجع إنتاج وتصدير السلع الزراعية إلى إنجلترا وفرنسا وغيرها من الأقطار الأوربية.

فمثلاً مع وصول تدهور إنتاج القطن إلى أدنى المستويات إبان الحرب الأهلية الأمريكية سرعان ما أصبحت مصر المورد الرئيسى للقطن الخام اللازم لمصانع إنجلترا. وبالمثل أنتج لبنان الحرير الخام وصدره إلى فرنسا؛ كما تخصصت ولاية القدس (فلسطين) فى إنتاج



وتصدير البرنتال الجافاوى إلى إنجلترا، وبذور السمسم (لصناعة العطور) إلى فرنسا، وقمح الحنوبوط (لصناعة المكرونه) إلى إيطاليا، والشعير (لصناعة الجعة) إلى ألمانيا. أما الإقليم الذى أصبح مسوريا فيما بعد فقد صدر إلى أوربا الحرير الخام والقطن وغيرهما من السلع الزراعية بما فيها الفواكه المجففة، بينما تخصص للمراق (بنداد والبصرة آنذاك) فى تصدير السمور بشكل اساسى. أما بالنسبة لواردات هذه الأقاليم العربية - الموجودة فى إطار الدولة العثمانية- من بريطانيا وفرنسا تضمنت أصنافاً عديداً من السلع المصنعة، إلى جانب الخدمات المالية.

باختصار يمكن القول إنه مع نهاية للقرن التاسع عشر كانت الأقاليم العربية فى الدولة العثمانية ماضية فى طريقها نحو التخلف. وهكذا فإن البنية الكلاسيكية "العالم ثالثية" المتمثلة بالتخلف والتبعية بين بلدان المشرق العربى وأوربا كانت قد تحققت بالفعل فى القرن التاسع عشر، أى قبل أن يرمخ الاستعمار الأوروبى المباشر أوضاعه فى المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد تسببت عملية التتبع الاقتصادى للمنطقة (أى تبعية الأقاليم العربية للمتروبول الأوروبى) خلال القرن التاسع فى تسهيل عملية البلقنة السياسية إلى حد كبير، وهى العملية التى بدأتها بقوة كل من بريطانيا وفرنسا بعد خروجها منتصرتين من الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن نتائج التغلغل الاقتصادى الأوروبى فى فلسطين كانت بسيطة فى بدء الأمر، إلا أنها فى النصف الثانى من القرن التاسع أصبحت كبيرة وذات أثر طاع على مستقبل فلسطين والشعب الفلسطينى. فنتيجة للتغلغل الأوروبى - إلى حد كبير - تطور النشاط الاقتصادى فى فلسطين ببطء وثبات فى اتجاه اقتصاد السوق، وأصبح مع نهاية القرن التاسع عشر أكثر ارتباطاً بأوربا وتبعية لها. وكان لهذه العملية المزدوجة - من للرسملة وإعادة توجيه النشاط الاقتصادى صوب للتصدير - آثارها الممتدة أيضاً فى تغييرات هيكيلة كبيرة فى المجتمع الفلسطينى.

أما السلطات العثمانية فقد أخذت من جانبيها إصلاحات إدارية وقانونية وحكومية فى الولايات العربية، ساهمت بدورها فى عملية التحول المجتمعى. ومما كان له أهمية فى هذا الشأن استحداث السلطات العثمانية لولايات فرعية شكلت فلسطين التاريخية (أو "لرعى فلسطين" بالتركية) وأقسام متصرفية أو "منطق" فلسطين - تقسيم إدارى فرعى - حيث أصبح بإمكان الحاكم التركى مخاطبة الأمثلة مباشرة، بدلاً من والى دمشق حسبما كان الحال فى

السابق. وقد أدخلت السلطات العثمانية هذا التعديل البنوي في الإدارة لتحقيق أداء أفضل لإزاء المطالب والأنشطة الأوروبية المحمومة في فلسطين. وكان أكثر هذه الأنشطة أهمية ما تسمى "الحملة الصليبية السامية" الجديدة بما تضمنته من حج وهجرة وإستيطان واستثمار وتطوير مؤسسى أوربي ذى وازع ديني في فلسطين. وبإيجاز فإن السلطات العثمانية قد خلقت "سنجق" فلسطين ذات الاستقلال الذاتى والمرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية في الأمستانة من أجل تحقيق رقابة أفضل على التغفل الأوربي في هذا البلد. بيد أن السلطات العثمانية لم تستجب بحزم لمطالب الفلسطينيين وغيرهم من العرب بإيقاف بيع الأراضي لليهود الأوربيين ولا إيقاف الاستيطان اليهودي الأوربي في فلسطين.

ويتضح المدى الذى ذهب إليه التغفل والاختراق الأوربي في فلسطين من البنية التحتية المادية والمؤسسية المتطورة التى أقامتها الدول الأوربية - منفردة أم مجتمعة - في فلسطين. فعلى سبيل المثال بنى الأوربيون منظومة القفل والمواصلات في البلاد التى جعلت فلسطين عام ١٩١٣ صاحبة أعلى معدل في الإقليم من حيث نسبة طول المسلك الحديدية لمعد السكان. وافتتح فى القدس ويافا عام ١٨٨٥ أول بنك في فلسطين وهو "البنك العثمانى الامبراطورى" وكان ملكية بريطانية فرنسية مشتركة. وقد ساهمت البنية الأساسية الحديثة التى أنشأها الأوربيون فى تسهيل تدفق الحجاج الأوربيين مجدداً إلى الأراضي المقدسة، ومن ناحية أخرى فقد أقيمت هذه البنية نتيجة لتدفق الحجيج. وبينما كان هذا للنشاط الاقتصادى والدينى مؤثراً على تواجد المصالح الأوربية في فلسطين فى القرن التاسع عشر، فقد كان مجرد قمة جبل الجليد الذى لم يكتشف كاملاً إلا فى المستقبل. وقبل كل شئ كان تدفق المستوطنين الأوربيين هو الأكثر تأثيراً عملياً فى مستقبل البلاد. ففي عام ١٨٦٨ بدأ الاستيطان المسيحى الأوربي، وكان أكثر صوره نجاحاً "رابطة فرسان للمعبد". وهى فرع من الحركة الدينية التقوية فى مملكة "فريمبورج" الألمانية. ومع ذلك ظل نفوذ "فرسان المعبد" صغيراً مقارنة بنفوذ المستوطنين اليهود. إذ إنه مع عام ١٨٨٢ بدأ توافد عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود الذين سمحت لهم السلطات العثمانية بالهجرة إلى فلسطين. ورغم أن الاستيطان الأوربي المسيحى واليهودي بدأ فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أنه فى النصف الأول من القرن العشرين اتسع هذا الاستيطان كثيراً وخلف عواقب مؤثرة فى إعادة تشكيل التركيب السكانى فى البلاد. وجملة القول أن تلك العمليات السياسية والاقتصادية والبنوية والسكانية التى حولت فلسطين ومجل الإقليم - نتيجة للتدخل الأوربي فى القرن التاسع عشر - كانت

بمثابة الأساس لتحقيق المزيد من السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد سمحت اتفاقية "سايكس-بيكو" بين بريطانيا وفرنسا بتمزيق المشرق العربي سياسيًا بين هاتين الدولتين الاستعماريتين، كما سمحت لبريطانيا بإصدار "إعلان بلفور" عن النظر بعين العطف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي جاء استجابة لمطلب الحركة الصهيونية السياسية لليهود أوروبا. وبمقتضى هذا الإعلان دأبت حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين على السماح والحماية والمعاملة المميزة للجالية اليهودية المهاجرة إلى فلسطين. وسرعان ما حظيت للحركة الصهيونية السياسية بتأييد حكومات غربية عديدة - من بينها الولايات المتحدة - وبعض الجماعات المنظمة فى الغرب (مثل النقابات وبعض الكنائس البروتستانتية). وبدا الأمر كما لو كانت الحكومات والمؤسسات المدنية الغربية قد انطلقت عليها تمامًا المقولة للعنصرية الصهيونية عن فلسطين : أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. ولم تعر أى من هذه الحكومات والمؤسسات قليل اهتمام للسكان العرب المحليين فى فلسطين، بل بدا وكأن المخططات الصهيونية لزعاء فلسطين قد أصبحت مشروعًا دوليًا غربيًا لا بد من تنفيذه دون أدنى اعتبار لأمانى السكان الفلسطينيين الأصليين أو غيرهم من العرب فى الإقليم. فعلى الرغم من أن جميع سلطات الانتداب الأوربية قد أقامت حكومات محلية ومجالس تشريعية ونظمًا قضائية حديثة فى كل البلدان التى تلتكبت عليها، رفضت بريطانيا أن تقلد ذلك فى فلسطين رغم عدم انقطاع مطالبات الفلسطينيين المحليين وأنشطتهم السياسية فى هذا الصدد. ومنذ ذلك الوقت تشكل نمط خاص من إغفال رأى الفلسطينيين، وهو النمط الذى مازال يشكل حتى اليوم مواقف حكومات وكثير من المؤسسات المدنية فى الغرب. فقد كان "إعلان بلفور" ذاته مشروعًا بريطانيًا إمبراطوريًا فشارك فيه العديد من سياسى الامبراطورية، مثل "جان سموتس" الحاكم العام لجنوب أفريقيا وآخرين.

ومن المعروف أن الحكومة البريطانية قامت بعد الحرب العالمية الأولى بتحويل "إعلان بلفور" واضفاء الطابع الرسمى عليه من خلال إخاله فى إعلان عصبة الأمم للانتداب على فلسطين. وبالنسبة للمشاركين والوفود العربية فى مؤتمر "باريس" و"سان ريمو" لإغادة بناء أوروبا والأراضى المحررة من الحو العثماني، فلم يكونوا فى وضع يسمح لهم بالاعتراض - نظرًا لسفوذهم شديد للضعف - على ممارسات بريطانيا والعصبة. وفى عام ١٩١٩ قرر حلفاء الحرب العالمية الأولى - من خلال عصبة الأمم - تشكيل لجنة لتقصى أمانى الشعب العربى

- بمن فيهم الفلسطينيين- في المستقبل، وجدير بالذكر أن تشكيل هذه اللجنة تم تلبية لاقتراح من الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" رغم أن الولايات المتحدة لم تكون عضواً بجمعية الأمم. وكتبت لجنة "كينج - كرين" في تقريرها أن للمشاعر العربية قومية وأن العرب يريدون الاستقلال عن الحكم الأجنبي، وأوصت اللجنة باستقلال سوريا، متضمنة فلسطين. ولما جاء هذا التقرير في غير صالح الحركة الصهيونية أو الخطط البريطانية والفرنسية للمنطقة فقد تم ركنه ثلاث سنوات لما بعد إرساء نظام الانتداب الاستعماري. وكان تأكيد مؤتمر الحلفاء في "سان ريمو" عام ١٩١٩ على اتفاقية "سايكس - بيكو" و"إعلان بلفور" سبباً في اندلاع التظاهرات الغاضبة في دمشق وبغداد وحيفا ويافا والقُدس.

وتصاعدت المقاومة السياسية الفلسطينية ضد سلطات الانتداب البريطاني وسياستها التي سمحت بالهجرة اليهودية المفتوحة. ونشأ تعاطف شعبي واسع مع نكبة ونضال الفلسطينيين في جميع الدول العربية المجاورة المتكونة حديثاً، مقارنة بقليل من التعاطف الدولي. وزاد هذا الموقف العربي المتعاطف على نحو كبير أثناء الثورة العربية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٣٩ كما لقيت الثورة دعماً عسكرياً لوجستيكياً سريعاً، وإن كان متواضعاً. ولما كانت الحكومة البريطانية تتوق إلى إنهاء الثورة بسرعة، خاصة في ظل نذر العاصفة المتجمعة عشية الحرب العالمية الثانية، فقد أصدرت عام ١٩٣٩ "الورقة البيضاء" الشهيرة التي اقترحت فيها تقييد الهجرة اليهودية إلى البلاد. ورغم أن الزعامة السياسية الفلسطينية لم تكن ميالة إلى قبول العرض البريطاني (ومن ثم فضلت استمرار النضال حتى تنتهي تماماً للهجرة اليهودية الأوروبية إلى فلسطين)، إلا أن الحكومة البريطانية جعلت ملوك مصر والعراق والعربية السعودية للضغط على الزعامة الفلسطينية كي تنهي الثورة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتدخل فيها الحكومات العربية - مؤيدة للسياسة الغربية- فيما يتعلق بقضية فلسطين. وهو السخط الذي أصبح معتاداً من كثير من الدول العربية، فيما عدا فترة المد القوي للقومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر ومصر، كما سنرى فيما بعد.

وإذا كانت الثورة الفلسطينية قد فشلت حينذاك في إزاحة البريطانيين وتحقيق الاستقلال إلا أنها ساهمت بنصيبها في الغضبة العربية (وليست الفلسطينية فقط) الأكبر ضد القوى الاستعمارية، كما أدت إلى تقديم المزيد من الدعم العربي لأشقائهم في فلسطين. وفي حقيقة الأمر أن للمشاعر السياسية التي عرفت فيما بعد بالقومية العربية قد أخذت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تصح عن نفوذها بشكل متزايد (خاصة في وسائل الإعلام الحديثة ووسط

السكان المتعلمين) كما أصبحت أكثر قوة (من خلال الأحزاب السياسية المتنافسة بالوحدة العربية). وقد تركزت مبادئها الأيديولوجية في أربعة أهداف : أولاً :استقلال البلدان العربية عن السيطرة الأجنبية (وأساعداً البريطانية والفرنسية)، ثانياً : وحدة العالم العربي الذى مزقته القوى الاستعمارية، ثالثاً : تحرير فلسطين من القبضة الصهيونية / الامرائيلية، رابعاً : تنمية اجتماعية - اقتصادية متحررة من التبعية لأوروبا أو أى قوى أجنبية أخرى.

وكانت هذه الأيديولوجية هى المحرك لعملية صراع متواصل من أجل تصفية الاستعمار استمرت من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٢ فى العالم العربى، كما ألهمت الصراعات السياسية والحربية للميرة بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين. وهى أيضاً الأيديولوجية التى ألهمت الحركات السياسية الوطنية للعربية والتى كانت السبب فى عداة القوى الغربية لفلسطين والفلسطينيين.

ولقد طبقت السلطات البريطانية طوال فترة الانتداب "إعلان بلفور" الذى سمح بهجرة أعداد كبيرة من يهود أوروبا إلى فلسطين. وبنت الجماعة اليهودية فى فلسطين - بفضل الحماية والمعاملة المميزة من جانب البريطانيين - اقتصاداً أكثر تطوراً اعتماداً على رأس المال والعمل اليهوديين، مع الحرص على تقليص الاندماج مع الفلسطينيين إلى أدنى حدود ممكنة. كما أنشأ اليهود مؤسسات سياسية واجتماعية منفصلة. وفعالة استطاعت بسرعة أن تصبح دولة داخل الدولة. وساهمت المؤسسات الصهيونية الدولية آنذاك مساهمة كبيرة فى إقامة ودعم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجماعة اليهود المهاجرين فى فلسطين. وخلال الحرب العالمية الثانية أصبحت الجماعة اليهودية أكثر قوة وتنظيماً وفعالية بفضل تشجيع ومساعدة بريطانيا لليهود فى تطوير إنتاجيتهم الاقتصادية لتوفير الإمدادات لقواتها المتواجدة فى مسرح العمليات شرق البحر المتوسط. وواقع الحال أن هذه للدولة اليهودية الوليدة قد أصبحت من القوة بما يكفى لتحدى السلطات البريطانية ذاتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان للوفاق البريطانى- الصهيونى قد أخذ فى التدهور تدريجياً منذ صدور "الورقة البيضاء" عام ١٩٣٩. إذ إن السلطات البريطانية التى كانت قلقة من احتمال "خسارة" العالم العربى لصالح ألمانيا أو حكومات مناهضة لبريطانيا، قد بدأت تستمع وتستجيب للمطالب العربية والفلسطينية. وعلى الرغم من أطراد التحالف البريطانى - الصهيونى أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد لاح فى الحقيقة أن ورقة ١٩٣٩ البيضاء أصبحت الوثيقة الموجهة للسياسة لبريطانية فى فلسطين أكثر من "إعلان بلفور" (Farsoun with

ورداً على هذا تبني المؤتمر الصهيوني لدى عقد عام ١٩٤٢ فى فندق "بليتيمور" - نيويورك - برنامجاً جديداً يطالب بإقامة كومنولث (دولة) يهودى فى فلسطين، ولم يكتف المؤتمر برفض السياسة البريطانية بتقييد الهجرة اليهودية وإنما أكد بقوة على ضرورة الهجرة المفتوحة. وتمكنت الحركة الصهيونية العالمية من كسب الولايات المتحدة فى صفها، حتى أن الرئيس "هارى ترومان" دعا رئيس الوزراء البريطانى عام ١٩٤٥ إلى السماح لمائة ألف يهودى أوربى بالهجرة إلى فلسطين.

وتفانم الخلاف البريطانى - الصهيونى حول سياسة الهجرة إلى فلسطين، إذ إنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت وجيز اندلع تمرد صهيونى مناهض لبريطانيا. واتسع العنف الصهيونى ضد قوات الأمن للبريطانية بشكل سريع ليشمل أيضاً قيام الصهاينة بهجمات ضد الفلسطينيين. وخلفت هذه المواجهات وضعاً جديداً دخل فلسطين يشبه الحرب الأهلية. بل وبدأت السلطة فى فلسطين فى الاختفاء بسرعة، وأصبح من الواضح الجلى أن البريطانيين يتراجعون ويخسرون بشكل مطرد فى السنوات اللاحقة للحرب. وعقدت الحكومة البريطانية العزم عام ١٩٤٧ على سحب قواتها من فلسطين والتخلى عن السيطرة على البلاد ونقل مسئولية الانتداب إلى هيئة الأمم المتحدة المنشأة حديثاً. وبعد مناورات سياسية كثيرة - وفى ظل عدم تمثيل الفلسطينيين والأوضاع الضعيفة للعدد القليل من الدول العربية الممثلة - أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين بين عرب فلسطين واليهود. وبنيت خطة التقسيم على الخطة التى أعدها الصهاينة بأنفسهم وتبنتها الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٤٦. وبعد اندلاع الصدامات بين اليهود الصهاينة والفلسطينيين فى أعقاب تمرير خطة التقسيم، حددت السلطات البريطانية فى ٣١ يوليو ١٩٤٨ تاريخاً لانسحابها النهائى من فلسطين. وعلى الرغم من أنهم أعطوا الصهاينة وحدهم بهذا الموعد، إلا أنهم مع ذلك أتموا الانسحاب فى مايو من نفس العام وتركوا فلسطين فى حالة فوضى تامة. فبدلاً من نقل مؤسسات السلطة فى البلاد إلى سلطات فلسطينية وصهيونية، أقدم البريطانيون على التخلي ببساطة عن كل شىء. وكانت الجماعة اليهودية المنظمة والمسلحة جيداً فى وضع الفضل سمح لها بفرض السيطرة على معظم أرض فلسطين.

وسرعان ما تحول الصراع فى فلسطين إلى صراع إقليمى. إذ أدى الرأى العام العربى المتعاطف مع الأشقاء فى فلسطين إلى دفع الدول العربية المجاورة للتدخل فى الصراع

الفلسطيني. ونظمت جامعة الدول العربية ومولت قوات من المتطوعين العرب باسم "جيش الإنقاذ". ولم يكن هذا "الجيش" إلى جانب القوات الفلسطينية غير النظامية في حالة، من حيث الحجم والتدريب والتسليح وللتكتيكات، تسمح لها بأن تكون نداً للقوات اليهودية المدعومة بمتطوعين من العسكريين المحترفين جاعوا من شتى أنحاء العالم. وقد شنت القوات الصهيونية حملتها في عام ١٩٤٨ التي مكنتها من السيطرة على معظم أراضي فلسطين (٧٦ ٪). وهو يزيد كثيراً عن الأراضي المخصصة من جانب الأمم المتحدة للدولة اليهودية (٥٥ ٪ من مساحة فلسطين). الأمر الذي تسبب في طرد أو نزوح ما يزيد عن ثلاثة أرباع مليون فلسطيني تحولوا إلى لاجئين في أجزاء من بلادهم تقع خلف خطوط القوات العربية (مثل قطاع غزة وما أصبح يعرف فيما بعد بالضفة الغربية) وكذلك في الدول العربية المجاورة. ولما لم يعد بإمكان جامعة الدول العربية تجاهل الكارثة الاجتماعية والسياسية الواقعة في فلسطين، صدرت الأوامر للجيش النظامية للعربية بدخول معركة فلسطين. ونظراً لتكون هذه الجيوش من أخلاط قليلة العدد، وعدم كفاية السلاح أو فسادها، وسوء التنظيم، وتواطؤ الأمير عبد الله (شرق الأردن) مع الصهاينة، لم يأت الأداء القتالي لهذه الجيوش أفضل حالاً من أداء القوات الفلسطينية غير النظامية ومتطوعي "جيش الإنقاذ". والخلاصة أن تدخل الدول العربية جاء متأخراً جداً، وكان أضعف بكثير من إنجاز مهمة إنقاذ فلسطين والشعب الفلسطيني.

وأعلن الصهاينة في يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ دولتهم المسماة "إسرائيل"، والتي نالت على الفور اعتراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والبلدان الغربية الأخرى. ومن ثم فإن تمزيق فلسطين وإعلان دولة إسرائيل وإخراج الشعب الفلسطيني من دياره... كل ذلك شكل بداية لمرحلة جديدة من التنوير الدرامي لكل من طبيعة الصراع والسياق الدولي الذي يعتل في إطاره.

### تعريب قضية فلسطين ونشوء الصراع العربي-الإسرائيلي

وقفت ثلاثة عوامل وراء تعريب (على مستوى الدول) وتحويل القضية الفلسطينية في أعقاب تدمير فلسطين عام ١٩٤٨. وهذه العوامل هي: (١) انهيار كافة أشكال التنظيم السياسي الفلسطيني، (٢) التدخل المباشر والكثيف للدول العربية المتشكلة حديثاً في القضية الفلسطينية، (٣) الحرب الباردة. وقد حاولت القيادة السياسية الفلسطينية أول الأمر - من خلال حكومة

عموم فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني- أن تحافظ على تنظيم سياسي قوى فى المنفى لتمثيل الفلسطينيين فى الشتات، لكنها أخفقت فى ذلك. فقد أصبحت غالبية الشعب الفلسطينى مشتبكين ولاجئين فى ظروف إنسانية بالغة سوء، ومن ثم كانوا مروعين ومنشغلين بمجرد البقاء على قيد الحياة أكثر من الاشتراك فى أى نشاط سياسى أو عسكرى. ويرجع جزء من فشل محاولة الحاج أمين الحسينى إلى أن جامعة الدول العربية هى التى أخذت على عاتقها القضية جراء تدخلها العسكرى فى فلسطين. أما السبب الثانى فقد كان تحول القضية الفلسطينية لتصبح قضية عربية مركزية بدءاً من عام ١٩٤٧، وذلك عندما صوتت الدول العربية قليلة الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ضد تقسيم فلسطين. وبعد أن فشلت فى إحباط التقسيم أرسلت جيوشها النظامية الضعيفة وفقيرة التسليح لمحاربة إسرائيل عام ١٩٤٨. وجاءت هزيمتهم العسكرى أمام إسرائيل فى حرب ١٩٤٨، بعد هزيمتهم السياسية فى الأمم المتحدة، لتستدعى سلسلة من التوابع السياسية فى البلدان العربية. فلم تتغير فحسب طبيعة الصراع (فأصبح عربياً- إسرائيلياً) وإنما تغيرت أيضاً الديناميات السياسية فى الإقليم على مدى العقود الخمسة اللاحقة. جملة القول أن دول المشرق العربى وجدت نفسها بعد نكبة فلسطين محاطة بسلسلة من الأعاصير السياسية: انقلابات وثورات وقلل سياسية. وكما هو معروف فإن القادة العرب المسئولين عن الهزائم لم يبقوا فى أماكنهم طويلاً. وتزامن هذا التغيير، كما ساعد فى صعود المد الراديكالى للقومية العربية، وتعبئة المشاعر والمشروع التحريرى لثقافة سياسية عربية جديدة معادية للإمبريالية والاستعمار. فقام الضباط الوطنيين فى مصر وسوريا والعراق بانقلابات فى بلادهم ضد النظم الليبرالية الموالية للغرب والتى عجزت عن تحقيق الأمن القومية العربية، خاصة فى فلسطين، والتى كانت مجرد أدوات لهيمنة الاستعمار الغربى الجديد.

وشهدت الخمسينيات التصاعد المتواصل للمشاعر المؤيدة للقومية العربية والمناهضة للغرب، واتخذت هذه المشاعر والمواقف صورة أكثر راديكالية بعد سلسلة من الأحداث والكوارث التى حاقّت بالعالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية. ونخص بالذكر ثلاثاً منها: فأولاً أُلغيت الأمم للامتحدة عام ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين رغم اعتراضات الدول العربية والشعب الفلسطينى، ثم ضيقت فلسطين بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ والتى فرضت سيطرتها - كما أوضحنا من قبل- على معظم الأراضى الفلسطينية وحولت غالبية الشعب الفلسطينى إلى لاجئين. وثانيها حرب الاستقلال الجزائرية التى اندلعت عام ١٩٥٤. وأخيراً



قيام الحليتين الأوربيين في الحرب العالمية الثانية (بريطانيا وفرنسا) بالتواطؤ مع إسرائيل في حرب السويس ضد مصر عام ١٩٥٦. وكانت الولايات المتحدة لا تكف منذ بداية الخمسينيات عن ممارسة الضغط على مصر وغيرها من الدول العربية للانضمام إلى الأحلاف العسكرية (وخاصة حلف "المنقوت" المركزي والمسمى أيضاً "حلف بغداد") بدعوى مواجهة الخطر السوفيتي. وحينما رفض الرئيس المصري جمال عبد الناصر التوقيع عام ١٩٥٤ على الانضمام لحلف بغداد، بدأت للولايات المتحدة حملة للإطاحة به، فقد كان الزعيم عبد الناصر بمثابة شوكة في جنب القوى الغربية التي تخطط للهيمنة أو السيطرة على العالم العربي. إذ لم يكتب برفض الالتحاق بحلف بغداد، وإنما قدم أيضاً الدعم المادي والسياسي "لجبهة التحرير الوطني" الجزائرية التي كانت تقود حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي. وردت الولايات المتحدة على ذلك برفض إقراض حكومة عبد الناصر لبناء السد العالي على النيل، والذي كان يمثل ضرورة حيوية للتنمية في مصر. فكان الرد المصري هو تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ لتدبير رأس المال الضروري. ونتيجة لهذه الخطوة تحالفت قوات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للهجوم على مصر. وقاومت مصر العدوان، وتدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دبلوماسياً لإيقاف الهجوم على مصر. وهو ما رضخت له أخيراً حكومتا فرنسا وبريطانيا، كما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والعودة إلى حدود ١٩٤٨. ونتج عن لتنصاع مصر سياسياً في هذه الحرب أن تجذرت المشاعر القومية العربية أكثر، وهو الموقف السياسي الذي لجتاح العالم العربي في موجة مد هائل غطت على الشعارات والحركات السياسية المحلية أو الإقليمية الأخرى، بما فيها الشيوعية والإسلام السياسي. بيد أن مواجهة السويس قد أدخلت إلى الساحة العربية بعداً هاماً جديداً: هو الاستقلال الاقتصادي. وهكذا فإن المواجهات التاريخية في الخمسينيات قد مهدت الطريق لمرحلة الديناميات الدرامية في العالم العربي منذ الستينيات وحتى عام ١٩٩٣ حيث وقعت اتفاقيات أوسلو.

وهناك ثلاث حركات سياسية رئيسية قادت ونشرت أفكار القومية العربية. أولاها كانت الناصرية الشعبوية التي بنيت على الزعامة للكاريزمية وأيديولوجية الوحدة العربية التي رفع لواءها الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وثانيها حزب البعث العربي الذي أسسه "ميشيل عفلق" في سوريا، وثالثها "حركة القوميين العرب" التي أسسها نشطاء فلسطينيون في لبنان تحسنت زعامة "الدكتور جورج حبش". وقد جاء عام ١٩٥٨ بتطورين سياسيين هامين في هذا

للشان، أنار أولها ردود فعل حماسية في الدوائر الشعبية والسياسية والفكرية؛ ألا وهو وحدة مصر وسوريا تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، وتزامن ذلك مع الإطاحة بالحكم الملكي في العراق، وهو ما شجع على تصاعد الآمال الشعبية العربية في قيام وحدة عربية أكبر. أما التطور الآخر فلم يلاحظ إلى حد كبير وقتها، وهو تأسيس "حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح)" مبراً. ودعت "فتح" إلى شن النضال المسلح ضد إسرائيل، مقتدية في ذلك بالنضال الجزائري المسلح في حرب التحرير الوطنية من الاستعمار الفرنسي، والثورة الصينية، والثورة الكوبية، ومقاومة الشعب الفيتنامي للعدوان الأمريكي. وأنتج هذا التطور إدخال بعد رئيسي ثالث - وهو للنضال المسلح- في أيديولوجية وممارسة الحركات السياسية العربية منذ الستينيات وما بعدها. وقد أسهمت هذه الممارسة بشكل خاص بالمزيد من أطراف تنويع القضية الفلسطينية، خاصة من خلال اللجوء "للمعاملات الخارجية" (مثل خطف للطائرات وغيرها). بيد أن تلك العمليات قد جلبت على المنظمة والشعب الفلسطيني المزيد من عداة الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، بل وحتى المواطن العادي في الغرب. كما لعبت أيضاً لصالح الدعاية الإسرائيلية التي تلقفها لوضم النضال الفلسطيني بالإرهاب الذي يجب احتواؤه وتصفيته.

وشهدت الستينيات احتدام النضال من أجل تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم، وهو ما مثل الموجة الثانية من نضالات التحرر الوطني الجذري، بعد أن اضطلع مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بتكوين "جبهة" عدم الانحياز من بلدان العالم الثالث. لقد أصبحت الثورة وعدم الانحياز - معاً - هما أيديولوجية العصر، وتجمد رمز للصورة الرومانسية والشعبية لثورة العالم الثالث في الشخصية الكاريزمية للجسورة للثائر الكوبي "تشى جيفارا"، والذي دوى شعاره "ليكن شعارنا خلق فيتناميين وثلاث وكثير من الفيتنامات" (Amin, 1994, p. 107). واكتسبت حرب التحرير الوطني الفيتنامية في العالم الثالث سمعتها "كحرب شعبية" حيث أظهرت حدود قوة الإمبريالية الغربية (الأمريكية وقتها) وأصبحت نموذجاً ومثلاً ملهماً وأملاً عند كل الوطنيين الراديكاليين في جميع أنحاء العالم. ومن ثم أضحت النضال المسلح من أجل التحرير أو التغيير السياسي هو "صيحة العصر" في كل العالم الثالث ومن ضمنه البلدان العربية. وتلك كانت أيضاً الروح التي انطلقت منها حركة الثداتيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٨. وفي الواقع أصبحت هذه للحركة موضع اعتزاز ليس فقط في العالم العربي، وإنما في العالم الثالث أيضاً.

وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بوقت قصير بدأ جمال عبد الناصر عملية تحول جذرى فى مصر. حيث كانت للبداية تأمين رأس المال الأجنبى فى البلاد، وأتبعها بتأميم رؤوس أموال ومؤسسات البرجوازية المصرية، وشرع فى مرحلة ثانية من إصلاح زراعى أكثر جذرية، وأصدر الميثاق الوطنى الذى أعلن رسمياً تبنى طريق التنمية المثل فى "الاشتراكية العربية" (وذلك لتمييزها عن اشتراكية أوروبا الشرقية)، مقدماً برنامجاً يمثل رؤية الثورة العربية الحديثة. وأيا كانت أخطاء الناصرية فى عيون الشعوب العربية - وبالأخص هنا الشعب الفلسطينى - فقد كانت حركة تحررية وتقدمية. إذ تبنت الناصرية فى الحقيقة كل القضايا التقدمية والمعادية للإمبريالية فى جميع أنحاء الوطن العربى. كذلك فإن السياسات المصرية المؤيدة للحركة الفلسطينية والحركات السياسية المعارضة العربية ذات التوجه الوحوى والمناهضة للملكيات (خاصة للنظم الملكية المحافظة التابعة والمالية للغرب) قد أدت إلى قيام حرب باردة بين الدول العربية (Kerr, 1965) أى بين الملكيين المحافظين والجمهوريين القوميين الراديكاليين. وهى الحقيقة التى لمبت لصالح تنافس القوى الكبرى فى المنطقة، وكذلك إسرائيل.

وبعد الانفصال الذى وقع للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٣ تولى السلطة فى سوريا نظام بعثى راديكالى. وفى الوقت نفسه نجح حزب البعث فى العراق فى الاستيلاء على السلطة من النظام القومى العربى الآخرين عارف، والذى تبنى النموذج الناصرى وكان موالياً لمصر. ورغم أن كلاً من الناصرية والبعثية كانت تتكلم اللغة نفسها وتعتبر عن رويتين متشابهتين، فقد وقع التناقض بين الحركتين والدول المؤيدة لكل منهما، وهو ما أضر بالحركتين فى النهاية.

أما "حركة القوميين العرب" فقد تحولت إلى "الجهة لشعبية لتحرير فلسطين" وشرعت فى إقامة فروع راديكالية مشابهة لها فى البلدان العربية المختلفة، وبخاصة لليمن الجنوبي. ولم تكن الروح القومية العربية الراديكالية لدى أجهزة الدول - فى الجزائر ومصر والعراق وسوريا - ثورية بالقدر الذى تخيلته قياداتها وأحزبها، رغم حقيقة أن هذه الدول قد تبنت سياسات خارجية تتواءم وتحرير العالم الثالث وضد الهيمنة أو التدخل الإمبريالى الغربى، وخاصة فيما يتعلق بدعم منظمة التحرير والشعب الفلسطينى دبلوماسياً وسياسياً.

لقد جاءت هذه الأنظمة القومية الراديكالية نتيجة لتدخل الجيش فى الحكم المدنى، كما اندفعت بسرعة نحو تطوير وتحديث أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة بوصفها السند المحورى

لسلطتها السياسية. وهو الشيء نفسه الذى فعلته النظم العربية الملكية. إذ لم يتوقف طوال الستينيات الستون بين دولة إسرائيل والبلدان العربية، بل تفاقم سباق السلاح بشكل حاد، حيث قامت الدول الغربية بتسليح إسرائيل، واضطلع الاتحاد السوفيتى وكتلته بتسليح الدول الوطنية الراديكالية. فقد كانت هذه الدول - وغيرها من دول العالم - تتوقع حدوث مواجهة عسكرية أخرى مع إسرائيل. غير أنه فى هذه المرة أدت الرطانة الزاخرة للدول القومية الراديكالية إلى يقين كل فرد فى العالم العربى (وربما آخرين فى العالم) بحتمية هزيمة إسرائيل بسبب ما تحقق من إعداد وتسليح جيد للجيش العربى. وبعد حدوث سلسلة من المواجهات العسكرية الصغيرة على الحدود بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن (وخاصة هجمات الفدائيين الفلسطينيين) وبعد صدام الاستراتيجيات عند شرم الشيخ على خليج العقبة، قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بضربة جوية لإجهاضية واحتلت أراض فى كل من البلدان الثالث. ولم تدم الحرب أكثر من ستة أيام تمكنت خلالها إسرائيل من هزيمة جيوش مصر وسوريا والأردن واحتلال مساحات كبيرة من الأرض تضمنت شبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية وقطاع غزة (وهما المنطقتان المتبقيتان من أرض فلسطين التاريخية) واللذان كانتا تداران حتى ذلك الوقت من قبل الأردن ومصر) ومرتفعت الجولان السورية.

وأصابت صدمة الهزيمة شعوب وحكومات العالم العربى بالذهول وعدم التصديق. فقد أصبح المشرق العربى تحت رحمة سلاح الجو الإسرائيلى، وعجزت مصر وسوريا والأردن عن القيام بأية مقاومة للدول الإسرائيلى، ولم يكن لديها أى يقين حول ماذا تفعل. وبعد ستة أيام من الحرب جرى تفاوض غير مباشر لإيقاف إطلاق النار من خلال تدخل الاتحاد السوفيتى والدول الغربية، وهو ما توج فيما بعد بقرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ الذى دعا إلى السلام بين الجانبين العربى والإسرائيلى مقابل عودة الأرض المحتلة. ولقد أخفق هذا القرار - وغيره من القرارات المتلاحقة لمجلس الأمن مثل القرار ٣٣٨ - فى معالجة القضية الفلسطينية، وبالأخص مشكلة اللاجئين.

بيد أن مؤتمر للقمة العربية الذى انعقد فى الخرطوم عقب حرب يونيو ١٩٦٧ قد أطلق ثلاث لاءات مدوية: لا للسلام مع إسرائيل، ولا للاعتراف بها، ولا للتطبيع معها. ولكن على الرغم من هذا الموقف الصلب، جاءت الممارسة لللاحقة فى الاتجاه المضاد تماماً: التهينة السياسية على المستويات الثلاثة، الدلخية والإقليمية والدولية. وبدءاً من قمة الخرطوم التى أنهت الحرب الباردة العربية، قبلت الدول القومية الراديكالية المساعدة المالية والقيادة السياسية

- الدبلوماسية للمملكة العربية السعودية، القوة النفطية للصاعدة، ومن ثم انتهت الحديث عن تحرير فلسطين عبر المواجهة المسلحة مع إسرائيل، وتم القبول بدبلوماسية "إزالة آثار العدوان الإسرائيلي"، أي استعادة الأراضي المحتلة مقابل القبول والاعتراف وإقامة السلم مع إسرائيل، ودون أية إشارة مباشرة إلى القضية الفلسطينية.

ولم تنطلق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إلا من الفدائيين الفلسطينيين بؤى النشاط السرى. مما اضطر قوات إسرائيل في مارس ١٩٦٨ إلى عبور نهر الأردن ومهاجمة قاعدة للفدائيين للفلسطينيين في تلال الكرامة على الضفة الشرقية للنهر. وصمد الفدائيون الفلسطينيون وقاتلوا - في المواجهة - قوات العدو المتفوقة عليهم بكثير ولم يتبعوا التكتيكات المعتادة لحرب العصابات. واشترك في المعركة الجيش الأردني المرابط في التلال القريبة وتم إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. وقد أدى هذا النصر الصغير إلى زيادة شعبية قضية أولئك الفدائيين الذين كانوا مجهولين حتى ذلك الوقت، كما أبرز صورة فلسطين جديدة في العربى، صورة الفدائيين الذين على أتم الاستعداد للتضحية بأرواحهم فى سبيل قضيتهم.

كما أدت معركة الكرامة إلى حفز وبعث الحيوية - على نحو مفاجئ ودرامى - فى السراى العام العربى القومى والنشاط السياسى الشعبى. ونطلقت الأفكار والشعارات الثورية من المثقفين وقادة الحركة السياسية (وليس من أجهزة الدول) لتنتشر كما النار فى الهشيم فى جميع أنحاء العالم العربى. وانتعشت الآمال الثورية من جديد، مثملاً طائر الفينيق الخالد، لتنفذ عن نفسها غبار الهزيمة واليأس. وانبرى المثقفون يشرحون جسد المجتمع العربى ويصفون الحلول المختلفة لأنوائه. وتزولحت الحلول المقترحة: من تنوير المجتمع العربى إلى العودة إلى إسلام أصيل وربما أصولى. وهكذا فقد عاد الإسلاميون ليبرزوا أعلى صوتاً وأكثر نشاطاً. وفى الوقت نفسه للتحقت بصغوف الفدائيين الفلسطينيين أعداد من جميع البلدان العربية، وقدموا لهم الدعم والمساندة. وأصبح الحديث اليومى عن إعادة البناء للثورة للمجتمع والكفاح المسلح وحتى للحرب الشعبية، مما طغى على أفكار الإسلام السياسى. وأصبحت "الثورة العربية" الطاماعية وميلة وغاية فى آن ولحد. ولاح أن اللحظة الثورية قد حانت فى العالم العربى.

إلا أن هذه اللحظة الثورية تبخرت سريعاً رغم التأييد الذى قدمه كل الأفراد والقادة السياسيين والدول، بما فيها الأردن ومملكتها "حصين" (والذى صرح علناً: "كلنا فدائيون"). إذ سرعان ما دب وتطور صراع سلطة بين الفدائيين الفلسطينيين المتمركزين فى الأردن وبين

نظامها الملكي. وبدلاً من التفرغ للنضال ضد إسرائيل، وجد الفلسطينيون أنفسهم متورطين في حرب مواقع ثابتة ودفاعية ضد الجيش الأردني الأفضل والآنقل تمليحاً. وفي سبتمبر ١٩٧٠ أطلق الملك هجوماً شاملاً على قواعد الفلسطينيين في عمان وألقى بهم الهزيمة بعد معركة شرسة سقط فيها العديد من الضحايا واستغرقت شهراً تقريباً، ومن ثم عرفت "بأيلول الأسود". ولم تتوقف الحرب الفلسطينية-الأردنية إلا بعد تدخل الرئيس عبد الناصر، ليكون هذا آخر نشاط يقوم به تقريباً قبل وفاته المفاجئة. وهكذا فإن اللحظة الثورية في العالم العربي جاءت ومضت في لمحة باوقة من التاريخ.

ولما وجدت قيادة الفلسطينيين للفلسطينيين نفسها معزولة في لبنان تراجعت سريعاً عن الشعارات الثورية (وإن احتفظت بها بعض الأجنحة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية). ومسحت هذه القيادة أكثر وراء الاعتراف بها والاندماج في منظومة الدول العربية، ولم يتحقق هذا الاعتراف الرسمي حتى القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤.

إن عقد الستينيات في العالم العربي - بكل حوائثه للجسم وتجاربه وحركاته العارمة والآمال الشعبية العريضة التي تولدت فيه- قد أخفق في حل الإشكاليات الموروثة من الفترة الاستعمارية، كما أسفر عن الإخفاق في التصدي للتحديات الجديدة أو المحافظة على قوة الدفع لأيدولوجية التحرير المعلنة، وبالأخص تحرير فلسطين. وبدلاً من ذلك استسلم العالم العربي لغولية الثراء النفطي، وأصبح للشعار المائد في هذه المرحلة هو إضاح "الثورة" للطريق أمام "الثروة". وبسدت الستينيات كمرحلة مهدت للطريق للعقد التالي لها والذي اتصف باحتضار القومية العربية، وموجة الثورة المضادة، والحرب الأهلية في لبنان، والغزو الإسرائيلي لهذا البلد المنكوب، والانتحياز للغرب من جانب الدولة المحورية مصر، وتوقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل، واللبلة الاقتصادية مع - وباللمفارقة- المحافظة الاجتماعية وبعث الإسلام السياسي. كما حملت السبعينيات معها إنهاء التأميمات في الاقتصاد، وخصخصة بعض مشروعات القطاع العام، ولندماج أكبر ضار وغير متكافئ في السوق العالمية. وأخلت الروح التحررية الجماعية السامحة في السبعينيات للفردية الحوزية والنزعة الامتلاكية وهجر المباشرة والتشاؤمية السياسية للعجز. وبوجه عام ترسخت ثقافة سياسية عربية مترجمة مازالت مهيمنة حتى اليوم رغم صعود الإسلام السياسي.

## نقطة تحول:

### منتصف السبعينيات

لقد ساهمت النضالات الوطنية العربية والقضية الفلسطينية في توليف منظومة للدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة، على الرغم من التدخل الواسع من جانب قوى خارجية عن المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وكان واقع الحال في السبعينيات أنه على الرغم من وجود تنوع كبير بين الدول العربية وفق عدد من العوامل فقد نشأ "نظام إقليمي عربي" تجمع أواصره مقومات الجغرافيا والثقافة والتاريخ وعوامل اجتماعية واقتصادية وتنظيمية ومياسية قوية نسبياً (Ismail, 1986: p. 10-11). ومع أن العلاقات بين أعضاء "النظام الإقليمي العربي" (أو للشرق الأوسط) قد تأثرت بقوة بالتنافس بين القوى العظمى، إلا أنها حافظت على ديناميتها الخاصة. وهي الدينامية التي أثرت في الحقيقة في أوقات سابقة على سلوك وسياسة القوى العظمى ونظم إقليمية أخرى مثل أفريقيا.

وقد لعبت الثقافة السياسية للحرية في المنطقة العربية - والتي ارتبطت بالزعامة الكاريزمية القوية (الرئيس عبد الناصر) التي أرادت تعبئة الموارد العربية لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية - لعبت هذه الثقافة دوراً هاماً في نضال الستينيات ضد إسرائيل، وفي التطورات السياسية الإقليمية والدولية الداعمة للقضية الفلسطينية. ومن ثم فقد حقق الهدف المركزي للسياسة الخارجية العربية، وهو استعادة الحقوق الفلسطينية، تقدماً كبيراً في تلك الفترة رغم هزيمة ١٩٧٦. ومن المفارقات أن هذه الهزيمة قد قادت الدول العربية نحو الاهتمام بالقضية الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة لهذا كان الإقليم العربي "متماسكاً وموحداً نسبياً حول القضية [الفلسطينية] ... [وقادر] على مقاومة الضغوط الخارجية والتأثير في النظم الإقليمية الأخرى (بل والنظام العالمي في الحقيقة) بطريقة أكثر قوة" (Ismail, 1956: p. 13).

ومن ثم فقد كان العمل العسكري المشترك، والنشاط الدبلوماسي المنسق، والمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والحظر النفطي للعربي قبل وبعد ١٩٦٧، وفي ١٩٧٠، و١٩٧٣.. كلها تمثل شواهداً هاماً على التماسك والتضامن العربي الجماعي والتركيز على الهدف المركزي للسياسة الخارجية وهو مقاومة/ احتواء إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية. واستند هذا كله إلى تعاون اقتصادي وسياسي ودبلوماسي بين الدول العربية. وباختصار يمكن القول إنه "مع زيادة التماسك العربي- أي مع تزايد إمكانية العمل العربي المنسق حول

القضايا المشتركة- تضاعفت قوة الدول العربية مجتمعة تحت ظل هذا النظام، مواء على المستوى الإقليمي أو العالمي" (Ismail, 1986: p 55).

وهكذا فإنه في أوائل السبعينيات - وحتى بعد وفاة عبد الناصر - "سمح الإجماع [النسبي] للعالم العربي حول القضية الفلسطينية، ورغبته في تنسيق وتعبئة الموارد- وخاصة الموارد النفطية- في هذا الاتجاه، سمح للدول العربية بأن تمارس نفوذاً كبيراً على أوروبا وأفريقيا" (Ismail, 1986: p 13) فستطور الحوار العربي-الأوروبي حيث أصبحت المجموعة الأوروبية أكثر اهتماماً بالشئون العربية، بما فيها منظمة التحرير للفلسطينية. أما بالنسبة لأفريقيا فقد قامت معظم دولها بإعلان الحرب للعربية- الإسرائيلية ١٩٧٣ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وإقامة العلاقات مع منظمة التحرير للفلسطينية. وهو الموقف نفسه الذي اتخذه المصكر السوفيتي. فقد كانت هذه الفترة هي نقطة الذروة في النفوذ الدبلوماسي والسياسي العربي. وفي عام ١٩٧٤ اعترفت جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" (رغم اعتراض الملك حسين)، وفي العام نفسه حصلت المنظمة على وضعية مراقب في هيئة الأمم المتحدة، ونالت اعترافاً دبلوماسياً سريعاً، خاصة في أفريقيا وغيرها من أقاليم العالم الثالث. وحلقت الآمال في تحقيق الأمانى الفلسطينية. وجملة القول هنا أن المبادرة العسكرية المصرية-السورية المشتركة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، واجتماع هذه المبادرة مع القوة الاقتصادية والمالية للدول العربية، قد فرضت القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية واكتسبت اعترافاً متزايداً بالحقوق الفلسطينية وبشكل لم يسبق له مثيل. فحتى للولايات المتحدة اضطرت في فترة إدارة كارتر (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى إلقاء فلسطين والفلسطينيين قدراً أولياً من الاهتمام، كما اتخذت بعض الخطوات الأولية في اتجاه حل "الصراع العربي- الإسرائيلي" (Auri, 1995).

ولكن هذا التوجه كان قصير العمر. فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وليقاف ضخ النفط كانت الفترة المتبقية من عقد السبعينيات فترة تغير وتراجع كبيرين في الثقافة السياسية بالمنطقة العربية. إذ إن التغيرات البنوية التي أحدثتها الثروة النفطية ورحيل عبد الناصر وخروج مصر من معادلة موازين القوى، بوصفها البلد القائدة للتعبئة السياسية العربية، قادت إلى ظهور ما تسمى القيادة "البراجماتية" والتشديد الزائد على الهوية القطرية للدولة أكثر من الهوية العربية، وكذلك التشديد على المصلحة الفردية المنفصلة. ولا شك أن منظومة الدول العربية قد عانت قبل حرب ١٩٧٣ من خط خاطيء (تعتبر تسمية "الحرب الباردة العربية"



أفضل تسمية له) ولكنه كان فى سياق ثقافة سياسية قوية وحدوية وحررية ومعادية للإمبريالية، ثم تحولت للنظم القومية الراديكالية العربية إلى مهادنة مع النظم الملكية المحافظة بعد هزيمة ١٩٦٧ . وفى الحقيقة أن الثقافة للسياسة القومية العربية المعادية للنظم الملكية قد وضعت الملكيات النفطية وغيرها موضع تهديد من قبل المد القومى العربى، وهو ما جعلها تقترب أكثر من حاميتها فى الخارج - الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن هذه النظم الملكية اضطرت إلى التعاون والتنسيق وإسداد الدعم للنظم العربية الجمهورية للحررية بقيادة مصر عبد الناصر وأهداف سياستها الخارجية، وخاصة القضية الفلسطينية. وهو ما تجلى بشكل خاص - كما أسلفنا- بعد حرب ١٩٦٧. وقبل أن يرحل عبد الناصر رئيس الدولة العربية المحورية ظلت منظومة الدول العربية تعمل بتماسك نسبي وحقت إنجازات هامة فى كثير من أهداف السياسة الخارجية، ليس أقلها تدويل والاعتراف بالقضية الفلسطينية وتطوير وعزل إسرائيل.

إلا أن هذا كله قد تغير بعد رحيل عبد الناصر وصعود أنور السادات إلى السلطة. إذ بمقتضى التبعية السياسية والاقتصادية للغرب - والولايات المتحدة أساساً- نظرت الدول الملكية المنتجة للنفط والأردن والمغرب ومصر فى عهد السادات إلى الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية من خلال المنظور الأمريكى، أى كصراع إقليمى فرعى وليس كمواجهة عربية شاملة (كما كان الحال فى عهد عبد الناصر) أو دولية. ومن ثم مالت النظم الملكية الموالية للغرب إلى تجاهل - أو فى أفضل الأحوال إبداء الأسف- للدعم الأمريكى لإسرائيل. ولما كانت الدول العربية قد أصبحت فى النصف الأخير من السبعينيات أكثر اهتماماً بالحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من مواجهتها بسبب القضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية، فقد أزاحت تلك الدول هذه القضية إلى مؤخرة اهتماماتها. وفى الحقيقة أنه بمقارنة الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ بالفترة التى سبقتها كانت الولايات المتحدة محل اتهام شديد فى أرجاء الوطن العربى كقوة إمبريالية تريد فرض إرادتها على المنطقة، منجد أن الفترة التى تلت الحرب قد شهدت عملية تهدئة وانحياز سياسى واقتصادى إلى جانب الولايات المتحدة. وربما مهل من هذا التحول الدرامى ذلك التغيير السياسى المفاجئ الذى اضطلع به أنور السادات من نقل تحالف مصر مع الاتحاد السوفيتى إلى التحالف مع الولايات المتحدة، ومبادرته الدبلوماسية الدرامية وإلقاء خطابه فى الكنيسة

الإسرائيلي، والنخول فى مفاوضات كامب ديفيد وما نتج عنها من عقد معاهدة سلام مع إسرائيل.

وربما يرجع الأساس الذى انطلقت منه "برلمانية" السادات إلى عبد الناصر نفسه حينما قبل عام ١٩٦٩ مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية، وهى المبادرة التى جاءت فى وقت يموج بالمشاعر العروبية القوية، كمسمى أمريكى للتفانى لمعالجة الصراع العربى-الإسرائيلى على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (الأرض مقابل السلام)، كما استهدفت أيضاً "تحقيق تسوية مع الأردن تتخطى المقاومة للفلسطينية" (Anuzi, 1995: p. 45). وقد منحت مبادرة روجرز سريعا بسبب رفض كل من إسرائيل والدول العربية لها. وذهبت "برلمانية" السادات بعيداً - كما سنرى "برلمانية" عرفات فيما بعد- إلى ما هو أبعد من الاستراتيجية التى استهدفها عبد الناصر. فقد بنيت "برلمانية" السادات على فرضية زائفة هى أن تحالف الدول العربية مع الولايات المتحدة والابتعاد عن الاتحاد السوفيتى سوف يعزز مكانة العرب عند أمريكا ويكسبهم ثقتهما إلى الحد الذى يبعدهما عن إسرائيل. وهو ما لم يحدث كما نعرف، فقد ظلت السياسة الأمريكية متمسكة بثوابتها، حيث واصلت تأييد إسرائيل وبصورة أقوى، وقوضت النفوذ السوفيتى فى المنطقة، وقوضت استقلال البلدان العربية.. وفى الوقت نفسه اكتسبت المزيد من النفوذ فى العالم العربى.

وقد أدى التراجع السريع للمكانة السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية لمصر فى عهد السادات وفى النصف الأخير من السبعينيات إلى موجات صدمة على المستويات ذاتها فى جميع أنحاء المنطقة. فقد تم إخراج مصر من المعادلة الاستراتيجية بين العرب وإسرائيل وقطعت من بقية الدول العربية، واستفادت إسرائيل من هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لغزو وتدمير لبنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من بيروت. وما ساعد أكثر على هذا التراجع فى الوضع العربى: تلك القيادة "البرلمانية" الجديدة للموالية للولايات المتحدة والسى اضطلعت بها فى المنطقة للمملكة العربية السعودية (الملك خالد والملك فهد). وقد ازدادت دول الخليج العربى اقتراباً من الولايات المتحدة بسبب ما بدا من تهديد الثورة الإسلامية فى إيران لعروش حكامها. ومن ثم، مع مقدم الثمانينيات كانت المنطقة منقسمة - وبالأحرى ممزقة- حول كثير من القضايا الخلافية، ولم يوجه اهتمام كاف للقضية الفلسطينية المركزية. فالثورة الإيرانية التى حملت الوعود بتعويض خسائر مصر من المعادلة الاستراتيجية العربية - الإسرائيلية، سرعان ما اتخذت صورة الخطر الذى يهدد الملكيات

النفطية في الخليج والعراق كذلك. وأصبحت هذه المسألة في الواقع مبعث انقسام في السياق المشرقي العربي. فبينما أبدت الملكيات النفطية العراق في حربها مع إيران (بدأت عام ١٩٨٠)، لم يكن ذلك هو موقف سوريا التي مالت في الحقيقة نحو إيران. وكانت هناك أيضاً قضايا أخرى أخذت في الالتحام المشهد السياسي العربي طوال السبعينات وماعدت في تأخر أولوية القضية الفلسطينية، مثل حرب الأوجادين في القرن الأفريقي والتمرد الكردي في العراق والحرب الأهلية اللبنانية وقيام النظام الشيعي الراديكالي في اليمن الجنوبي.

من كل ذلك يتضح أنه بمجرد رفع الحظر النفطي تدهورت بسرعة بالغة القوة الدبلوماسية والسياسية التي كان العالم العربي قد حققها مؤخراً. وفي الوقت نفسه فإن ابتعاد مصر المسادات عن الدور التعويطي الطليعي للأمة العربية وخروجها من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة (بل وعلى المستوى الدولي في الحقيقة) قد أدى إلى تداعي التمزق السياسي في العالم العربي، وانهايار الإجماع العربي حول أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم نكسة خطيرة لمنظمة التحرير والقضية الفلسطينية، حيث قامت إسرائيل بغزو لبنان وإخراج المنظمة من بيروت. بل والأسوأ من ذلك أن للدعم الشعبي العربي العام للشعب الفلسطيني ولل قضية الفلسطينية - وبالطبع بالنسبة للمنظمة - قد تبدد سريعاً أثناء الحرب الأهلية في لبنان، بل وتعرض هذا التأييد لمزيد من التراجع بعد الإخراج الإجباري للمنظمة من بيروت عام ١٩٨٢. واشترك مع هذه النكسات: عدم الكفاءة والهزائم العسكرية المتكررة التي تعرضت لها المنظمة، والتبلور المتزايد لصور الفساد وسوء استخدام السلطة وسط الكوادر السياسية في المنظمة، وهو ما أراح بعيداً مركزية وبريق والحمية للقضية الفلسطينية ومصداقية قيادة المنظمة وسط الشعب العربي.

لقد سمح نمو حجم ونفوذ النخبة والنشاط السياسيين الفلسطينيين في العالم العربي لهم بقيادة الجهود القومية العربية بل وحتى في فترة الفورة النفطية، وصل هذا الوضع إلى ذروته عام ١٩٨٢، إلا أنه سرعان ما تبدد بعد ذلك. ففي لبنان بشكل خاص ربما تمتعت للقضية والجماعة الفلسطينية بدعم شعبي أكثر من أي مكان آخر، إلا أنها فقدت ذلك فيما بعد. وفي حقيقة الأمر أن عداء تحتياً أو جانبياً قد أخذ يتكون تجاه الوجود والنشاط الفلسطيني في كل من لبنان والأردن نتيجة لحقيقة صراعات السلطة التي لم يمكن تجنبها بين الفلسطينيين والدول العربية المضيفة (Farsoun with Zacharia: P. 151-156). ولا شك أن صراعات السلطة في هذين البلدين، وفي الكويت فيما بعد، قد كان لها أثر خطير ومدمر على الجماعات الفلسطينية في

هذه البلاد، حيث أسهمت في إرخاء ظلال سلبية على القضية الفلسطينية وتقلص تأييد الدوائر الرسمية والرأى العام على السواء. وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى تدهور مكانة القضية الفلسطينية بعد أن كانت القضية المركزية والمحورية فى الثقافة السياسية العربية وأهداف السياسة الخارجية للدول العربية.

إن دروس السياسة العربية سابقة الذكر (مقدان" مصر فى المعادلة الاستراتيجية العربية - الإسرائيلية، وتبعيتها للولايات المتحدة وانحياز دورها كدولة عربية طليعية، واستمرار العدوان الإسرائيلى) تؤكد أهمية الدور المركزى لمصر فى قيادة العرب وعملية صنع السياسات فى الدول العربية (انظر : samuil 1986, Koruny and Dessouki eds..1984).

ورغم أن مصر كانت ولا زالت تمتلك مؤسسة السياسة الخارجية (وبيروقراطيتها) الأكثر تطوراً وكفاءة فى الوطن العربى، فإن قرارات الرئيس السادات بملت وغيرت السياسات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية فى البلاد بدون إجراء أى نقاش داخل مؤسسات الحكم أو وسط الرأى العام. ذلك أن القيادة وصلية صنع السياسة فى نظم الحكم العربية كانت منذ عهد بعيد خاضعة لأهواء وميول القائد، وهى الحقيقة التى استوعبها جيداً أيضاً أعداءه وخصومه (بل وحتى أصدقاءه) للقضايا العربية - بما فيها القضية الفلسطينية- وعرفوا كيف يستفيدون منها. ومثلما كان للعمل الانتشاقلى المنفرد الذى قام به السادات فى أواخر السبعينيات آثار مدمرة على العالم العربى والحقوق الفلسطينية، ينطبق الشيء نفسه فعليا على أنشطة عرفات واتفاقيات أوسلو. فى كلتا الحالتين اضطلع هذا النمط من القيادة بتكبيد القضية الفلسطينية الخسائر على المستوى الدولى.

## تمزق منظومة الدول العربية

### وتراجع القضية الفلسطينية

إذا كان التماسك والتركيز الرسمى للسياسات الخارجية لمنظومة الدول العربية على القضية الفلسطينية قد ساهم فى تدويل القضية وكسب الدعم الدبلوماسى والسياسى لها، فاشتك أن تمزق هذه المنظومة نفسها قد شجع على حدوث العكس. وقد أحدث هذا التدهور - كما سنوضح فيما بعد - تآكلاً خطيراً فى القضية الفلسطينية. فقد اتحدت أصال السادات مع تكاثر الصراعات العربية اليبينية والتهديدات المتصورة من جانب الجيران غير العرب، وبدءاً من النصف الأخير فى العسبعينيات تداعست عملية تمزق سياسى، وتراجعت مركزية القضية

الفلسطينية بالنسبة لأهداف السياسات الخارجية والداخلية العربية. ومما يثير الإحساس بالمفارقة أن عملية التمزق السياسى هذه قد أخذت مجراها فى فترة تزايد فيها التكامل الاقتصادى بين بلدان المشرق العربى (تداول القوى العاملة ورأس المال والاستثمارات العربية البينية والمعونة الرسمية) وربما يمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة الحادة، بل والمدهشة، فى عوائد النفط. ففى حقيقة الأمر استمر التعاون بين الدول العربية فى ميادين كثيرة غير المجال السياسى/ الدبلوماسى، بل ربما أصبح أقوى فى فترة اندلاع التمزق والتناحر بين أهداف السياسات الخارجية للأقطار العربية. ومن للشواهد على ذلك الارتفاع الكبير فى معونات التنمية بين الدول العربية (Jamil, 1986, Farsoun, 1988).

ويبدو أن هذا التطور المتناقض يرحع أساساً إلى استراتيجية وسياسة النظم الملكية النفطية التى اهتمت أساساً بتنمية مجتمعاتها وحماية نظمها. كما أن تعاطف تحالفها مع الولايات المتحدة (والعراق) فى مواجهة إيران بشكل خاص، أفضى إلى نشأة ترتيبات أمنية رسمية لهذا الإقليم الشرقى، وذلك فى إطار "مجلس التعاون الخليجى". وعلى أساس ذلك جرى فى السياسات الرسمية لهذه الدول - وغيرها - إعادة تعريف الصراعين العربى والفلسطينى - الإسرائيلى على أنهما صراع محلى أو منطقى. وهو ما كان له مضاعفات دولية خطيرة على القضية الفلسطينية والإقليم. وفى واقع الأمر أن أفضل دليل على كل من التمزق العربى وتدهور مركزية القضية الفلسطينية يكمن فى حقيقة أن مؤتمر القمة العربى الحادى والعشرين الذى عقد فى فاس (المغرب) عام ١٩٨١ قد أنهى أعماله دون اتفاق بسبب الخلافات المتعلقة بالسياسة العربية الموحدة المولجبة لتابعها إزاء القضية الفلسطينية، ثم عادت القمة فى سبتمبر ١٩٨٢ لاعتماد "خطة فهد" (وهى استجابة "خطة ريجان" التى طرحت فى نفس العام)، ونادراً ما اجتمعت للقمة كاملة بعدها. وفى قمة عمان ١٩٨٧ تأخرت بشكل واضح أولوية القضية الفلسطينية. ففى وقت كان الجنود الإسرائيليون يضربون التلميذات الفلسطينيات فى الضفة الغربية على مسافة غير بعيدة من عمان، رأى القادة الذين حضروا القمة أن إيران التى تبعد ألف ميل شرقاً هى عدو للعرب. وجاءت الإشارة إلى القضية الفلسطينية فى ذيل البيان الختامى الصادر عن القمة. واقترح الأردن على الدول العربية للمجتمعة تطبيع العلاقات مع مصر، التى قوطعت رسمياً وعلقت عضويتها فى جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨. واستهدف الأردن من هذا الاقتراح أيضاً عزل موريتانيا وليبيا اللتين تؤيدان إيران.

لقد ساهم تمزق منظومة الدول العربية وضعف وتآثر وتغير السياسات الرسمية العربية تجاه القضية الفلسطينية، في إحداث انقمام خطير داخل منظمة التحرير الفلسطينية كان صدى ومظهراً لهذا الموقف العربي. فعلى سبيل المثال حينما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان عام ١٩٨٤ قاطعته كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهما جماعتا المعارضة للرئيسين الأثقل وزناً. وانتهزت السياسة والأنشطة الدبلوماسية الأمريكية هذه الفرصة لتحقيق المزيد من هذا التمزق الذي أضر بالقضية الفلسطينية والإقليم ككل. فمثلاً مسخر "زبجينييو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر من القيادة الفلسطينية قائلًا: "بأي بأي منظمة التحرير"، وهو التصريح الذي جاء تعبيراً عن تهميش المنظمة والإلماح إلى انتهاء دورها. ونتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي وقعت في الإقليم الأكبر (الشرق الأوسط) أصيبت الولايات المتحدة بالانزعاج واعتبرت للمنطقة بمثابة "قوس الأزمات"، فكان أن أعلن ماسمي "مبدأ كارتر" (Auri, 1995: p.48-50) الذي اعتبر الخليج العربي منطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن ثم فهي مستعدة للتدخل فيها بالقوة عند الضرورة.

وتنفيذاً لهذا الإعلان أنشأت الولايات المتحدة "قوات الانتشار السريع" لتكون جاهزة للتدخل في الإقليم. كما حصلت على تسهيلات عسكرية وطورت الموجود منها في بلدان المنطقة: مصر، عمان، البحرين، الصومال، كينيا وبحر العرب (قاعدة ديجوجاريسيا). وقد أصاب "طارق اسماعيل" حينما أشار إلى أنه "في الخمسينيات ورغم مشروع حلف بغداد، ومبدأ ابن زهاور، فشلت إلى حد كبير كل محاولات إقامة شبكة أمنية عربية في المنطقة بسبب المعارضة الإقليمية التي قادها ببراعة جمال عبد الناصر، ولكن النظام الممزق في اللثانينيات جعل هذه المهمة أسهل بكثير" (Ismail, 1986: P.64). فواقع الحال أن كلاً من التمزق السياسي العربي وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية قد أدبا إلى إحباط الحوارين "العربي-الأوروبي" و"العربي-الأفريقي" وتبديد الجهود السابقة التي بذلت في هذا الصدد.

وهكذا أسلمت عواقب هذا التمزق العالم العربي إلى أوضاع الضعف والتبعية والخضوع لزاء الولايات المتحدة خاصة والغرب بشكل عام. وهو الوضع الذي حققت إسرائيل منه أكبر استفادة ممكنة، وتراجعت في اللثانينيات للمكاسب العربية والفلسطينية التي تحققت في السبعينيات حتى وصلت إلى نهايتها في عملية أوسلو، ورغم أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر من كل هذه التطورات، فإن مكاسبها لم تتحقق أساساً كنتيجة لمبادراتها الخاصة، وإنما كانت

نتيجة طبيعية للتغيرات التي أحدثتها الهيمنة الأمريكية في المنطقة. ومن ثم فحتى نفهم على نحو كامل الديناميات السياسية المحيطة دوليًا بقضية فلسطين يتحتم علينا قبلًا أن نلقي نظرة على السياسة الأمريكية بقصد تقييم أثرها على المنطقة ككل والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

## إعاقة السلام :

### السياسة الأمريكية

#### تجاه فلسطين والفلسطينيين

"إعاقة السلام" Obstruction of Peace هو عنوان الدراسة الممتازة التي قام بها "نصير عاروري" للسياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية. وسوف أعتد هنا في هذا الجزء على الأطروحات والأدلة الواردة في هذه الدراسة، بيد أنني لا أستطيع في هذا الحيز الضيق أن أكون منصفًا بما فيه الكفاية لذلك التحليل الواضح والضافي في كتاب "عاروري". وفي البداية نقول إنه لا يتسنى للمرء فهم القضية الفلسطينية في السياق الدولي دون البحث مباشرة في دور الولايات المتحدة. ومن الممكن تقسيم التدخل الأجنبي في الشؤون العربية خلال القرن الماضي إلى أربع مراحل تاريخية. أولًا مرحلة التدخل العثماني (مع وجود مدخل أوروبي غير مباشر) حتى عام ١٩١٧، ومرحلة التدخل الأوربي حتى عام ١٩٥٦ (حرب السويس)، ومرحلة تدخل القوتين الأعظم من ١٩٥٤-١٩٩١ (ويشير التاريخ الأخير إلى انهيار المنظومة السوفيتية)، وأخيرًا مرحلة التدخل الأمريكي من ١٩٩٠ حتى الآن. فلقد نشأت القضية الفلسطينية في صورتها الراهنة (بعد ١٩٤٨) مع تطور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى قوتين كونيتين. وعلى عكس الآراء الأمريكية السائدة جاء دخول السوفيت في شؤون العالم العربي والشرق الأوسط نتيجة لاندفاع أمريكا نفسها نحو المنطقة. فمُنذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة لم تكف عن التدخل في الشرق الأوسط والعالم العربي بصور مختلفة. بيد أنه على النقيض من فترة السيطرة الاستعمارية الأوربية (حيث مارست بريطانيا وفرنسا سيطرة سياسية مباشرة واحتلتا عسكريًا أراضي الدول العربية المستعمرة) كان للقوتين الأعظم بنية تأثير غير مباشرة أكثر تعقيدًا ومحدودية على الدول المستقلة في الإقليم. وقد مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نفوذيهما من خلال : تحالفات رسمية وغير رسمية، الدعم الدبلوماسي، الإمداد بالسلاح، للمساعدة الاقتصادية، وأخيرًا التهديد العسكري. ورغم أن نفوذ القوتين الأعظم على دول المنطقة كان محدودًا نسبيًا، إلا أن

تأثيرهما في القضية الفلسطينية كان عميقاً ومحورياً.

فمنذ الحرب العالمية الثانية كان للمياسة الأمريكية أثر كبير على القضية للفلسطينية سواء بشكل مباشرة أم من خلال سيطرتها (أو نفوذها) على المؤسسات الدولية. وقد اختلفت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط من إدارة لأخرى، وخاصة من حيث الرؤية الاستراتيجية للإقليم. فقد نظرت الولايات المتحدة إلى صراعات وقضايا ومشكلات المنطقة إما من خلال المنظور الكوني للحرب الباردة، أو من خلال منظور إقليمي نظر إلى مصادر عدم الاستقرار في المنطقة في إطار إقليمييتها، ومن ثم محدودية نطاقها (Kerr, 1980, Doran, 1992).

ولقد تأسست المصالح الأمريكية في المنطقة منذ عهد بعيد على عدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية، واعتبارات سياسية مشتقة من الأوليين. تمثلت المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خلال الحرب الباردة في احتواء النفوذ والتوسع السوفييتيين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تركزت المصالح الأمريكية على السيطرة - وليس مجرد النفاذ - على نفط الشرق الأوسط، بما فيه النفط العربي، حيث كانت حقول النفط في الشرق الأوسط - وما تزال - تمثل ثلثي احتياطات النفط العالمية وأكبر قدرة إنتاجية. كما كانت المسألة النفطية قضية استراتيجية أيضاً. ويبرهن "سيمون بروملي" بشكل مقنع في كتابه "الهيمنة الأمريكية والنفط العالمي" (Bromely, 1991) على الأهمية المركزية للنفط العالمي بالنسبة للهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن للمصلحة الأمريكية في نفط الشرق الأوسط أحد من اعتبارات السوق والمنافسة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي، حيث تدخل أيضاً في إطار الصراع بين القوى الرأسمالية، ومن ثم السيطرة الأمريكية على أوروبا واليابان وبقية العالم غير السوفيتي. وهكذا فقد صيغ الموقف الأمريكي من للصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية انطلاقاً من اعتبارين استراتيجيين: احتواء الاتحاد السوفيتي، والسيطرة على نفط الشرق الأوسط (أي النفط العربي والإيراني).

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل لم يكن أبداً مسألة الاشتراك في قيم ولحده أو التقارب الثقافي أو الديمقراطية الإسرائيلية، وهو ما يريد للخط الدوائى والرسمي للأيديولوجية الأمريكية - الإسرائيلية إنخاله في أفعالنا. هذا وقد كان للتصورات غير المتعاطفة تجاه فلسطين والفلسطينيين في الثقافة السياسية (ورسمياً) جذور عميقة وقديمة في المجتمع الأمريكي (Christison, 1999). ففي القرن للتاسع عشر نجد في أدب الرحلات الشعبي "مارك توين" مثلاً يصف فلسطين "بالأرض التي تبعث على اليأس والكآبة والفجعة"، ويصف عرب



لفلسطين بأنهم "شحاذون حقراء بالطبيعة والحريزة والتربية" (Christison 2000:P.3). ولم تختلف هذه الصورة في عقول صناع السياسة الأمريكية في أوائل القرن العشرين، فمثلاً "تكونت كل الحصيلة المعرفية لدى "وودرو ويلسون" عن فلسطين من ثلاثة أشياء : تلك الصور الخاصة بالعرب" للحققي"، تعاليم الكتاب المقدس التي تحدثت عن سكان الأراضي المقدسة من اليهود والمسيحيين وصممت حيال العرب والمسلمين، ومشورة الأصدقاء والزملاء السياسيين من الصهاينة" (Christison 2000:P.3). وسار على المنحى نفسه الرؤساء الذين خلفوا "ولسون"، فمن "فرנקلين روزفلت" إلى "ترومان" و"ايزنهاور" و"جونسون" نجد أصداء الموقف ذاته، خاصة بعد عام ١٩٤٨ حيث غاب الفلسطينيون عن الوعي السياسي الأمريكي. وكان التعاطف من نصيب يهود أوروبا الذين تعرضوا للهولوكست، وامتد موقف أمريكا الأخلاقي ليشمل اليهود الناجين ولكنه أغل غطاءً تمامًا الفلسطينيين الذين حصل اليهود الأوروبيون على وطن على حسابهم. وهكذا فقد تطور شعور بالكرهية الشديدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين ككُتُيب - وبشكل خاص بعد حرب يونيو ١٩٦٧- في الثقافة السياسية الأمريكية والعقل الرسمي المثبتين بالرغبة في تقديم الدعم المتزايد لإسرائيل بوصفها دود الصغير الذي يقاتل العمالق جوليات.

وبداية من عهد إدارة "ايزنهاور" نظرت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كمطقة حرجة لموجهة الاتحاد السوفيتي إيان الحرب الباردة. ويتضح ذلك من مساعي "جون فومستر دالاس" وزير خارجية "ايزنهاور" للضغط على الدول العربية للانضمام إلى الحلف العسكري - السياسي المناهض للسوفييت (حلف بغداد أو "الستوت"). وأكثر من هذا اعتبر صناع السياسة الأمريكيون - في قصر نظر بالغ - كل حركة قومية محلية حليفًا للشيوعية. وانطلاقاً من هذين الاعتبارين رأت السياسة الأمريكية في النظم الوطنية والحركات السياسية ذات التوجه العروبي الواحدى ومنظمة للتحرير الفلسطينية... أعداء لمصالحها الحيوية في المنطقة. ومن هنا أخذت الولايات المتحدة علي عاتقها مواجهة للنظم للجمهورية القومية العربية، وحماية إسرائيل والنظم الملكية العربية المحافظة. كما تصدت أكثر للحركات السماء بالثورية مثل منظمة التحرير الفلسطينية. والأسوأ من ذلك كان الإقصاح عن تبرير عنصرى لهذه الرؤية يتمثل في وصف "العرب" بالمتخلفين الذين تستحوذ عليهم وجدانيًا مشاعر الحقد والكرهية المرضية تجاه إسرائيل والغرب، وأن هذا الموقف العربى الأخرق والمتسم بالهوس الميكولوجي هو- في فكر المدرسة الكونية الأمريكية - Globalists - مصدر العداء لإسرائيل

وسبب الصراع العربي - الإسرائيلي. ومن ثم فإنه وفقاً لهذا المنظور لا أمل في إرساء السلم فى الإقليم، وبالتالي الاستقرار، ما لم تكن لإسرائيل اليد العليا إستراتيجياً أو التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة. وتبنوا نفس نظرة قرناتهم الإسرائيليين بأن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة. وبالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها فقد صار تعريفها بكل بساطة كمنظمة إرهابية بربرية، أما الفلسطينيون كضعب فقد تم تجاهلهم كلية.

لقد انطلقت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية من رؤية المدرسة الفكرية الكونية لتحديد الهدف الأعلى لصنفاً للسياسة الكونية فى احتواء (وإن أمكن : استباق أو مبادأة) الاتحاد السوفيتى وحلفائه (النظم القومية العربية ومنظمة التحرير للفلسطينية)، وحماية حلفاء أمريكا (الدول العربية المحافظة وإيران وكذلك إسرائيل وتركيا)، والحفاظ على الأوضاع القائمة، وأخيراً ضمان الاستقرار فى المنطقة. وقد أدى تطور السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة إلى ازدياد كثافة واتساع النفوذ الأمريكى فى المنطقة، حتى وصل الأمر إلى الحضور العسكرى الأمريكى فى التسعينيات (انظر Rubenberg, 1986, PP.31-57, Anuri).

أما المدرسة الإقليمية فى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية فقد كان "جورج بول" نائب وزير الخارجية فى إدارة "كارتر" هو أبرز ممثلها ( Foreign Affairs, 1979-80, and 1992) وقد ركزت هذه المدرسة على المصادر الإقليمية للصراع وعدم الاستقرار، ومن ثم احتل الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية مكانة أكبر فى مبادئها السياسية. وقد كانت رؤية الإقليميين بإيجاز أن الاستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة من أجل احتواء أو استباق الاتحاد السوفيتى وضمان المصالح الأمريكية، وحماية حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة... تكمن فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى وتسوية المشكلة الفلسطينية.

وقد أشارت رؤيتهم - فى أحد معانيها - إلى أن الاتحاد السوفيتى هو المستفيد من الصراع ومن الدعم الأمريكى للقوى لإسرائيل، ومن ثم فإن حل أو احتواء للصراع العربى - الإسرائيلى سوف يفضى بشكل طبيعى إلى احتواء الاختراق السوفيتى للمنطقة. وإذا أضفنا إلى ذلك عوامل استخدام سلاح النفط والتضامن العربى وتركيز السياسة الخارجية للأقطار العربية على القضية الفلسطينية فى السبعينيات، لفهمنا معنى إدارة "كارتر" لتبنى لغة تبدو أكثر توازناً والاضطلاع ببعض الجهود تجاه للصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية.

وفى الحقيقة أن الرئيس "كارتر" قد مضى إلى ما هو أبعد من ذلك حينما صرح فى

خطاب القاء في مدينة "كلينتون" - ولاية "ماساشوسيتس" - عام ١٩٧٧ بضرورة أن يحصل الفلسطينيون على وطن خاص بهم. ولكن هذه الرؤية والمنظور كانا قصيري العمر حيث جرت في المنطقة أحداث في الفترة ٧٨-١٩٨٠ (للثورتان الشيوعيتان في إثيوبيا واليمن ، الثورة الإسلامية في إيران، الغزو السوفيتي لأفغانستان) لجمعت معاً لتبدد المنظور الإقليمي لصالح المنظور الكوني. بل إن مصممي المقرب الإقليمي أنفسهم - مثل وزير للخارجية "ميروس فانوس" ونائبه "جورج بول" - قاموا بالترجع عن هذا المنظور، وفي ظل إدارة كارتر ذاتها، وكانت المحصلة هي زيادة التصعيد العسكري في المنطقة، ولقوا في ذلك تشجيع ومساندة "زيجنيو برجنسكي" مستشار الأمن القومي وهو من أنصار الحرب الباردة للمتصلبين. ولكن كما يبين "عاروري" (Anuri, 1995: P.48-50, 255-259) ترى "كرستن" أيضاً أن "جيمي كارتر عجز كلية عن المضي قدماً في محاولاته لانتهاج سياسة لفتتاحية على الفلسطينيين (بسبب ضغوط السياسيين واللوبي وانتقادات وسائل الإعلام) .. وانهزم كارتر بفعل إطار مرجعي نظر إلى الفلسطينيين كمجرد إرهابيين" (Christison, 2000: P4).

ومن هنا يتضح أن مضاعفات السياسات التي انتهجها أنصار المدرسة الكونية في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية (في مواجهة المدرسة الإقليمية) كان لها أثرها الكبير على القضية الفلسطينية والفلسطينيين. وقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول بالنسبة لصعود توجهات المدرسة الكونية وسط صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية. وحصلت هذه المدرسة على زخم كبير في فترة نيكسون - كيسنجر ، واستعادت النظم في النصف الثاني من عهد إدارة كارتر، ثم وسعت ركائزها ونفوذها للمؤسسي بشكل متواصل في ظل إدارتي ريجان وبوش. وشكلت إسرائيل عنصراً رئيسياً في الحسابات الاستراتيجية لأنصار المدرسة الكونية: فإسرائيل تمثل قلعة محلية في مواجهة التوسع السوفيتي في الإقليم وكذلك الحركات القومية والراдикаلية العربية. وتطور قدماً وعمق التحالف الاستراتيجي والعسكري بين أمريكا وإسرائيل على أيدي إدارة بـد أخرى. ونتيجة لهذا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الوطنية أعداء أمريكا طالما ظلت في العقل السياسي الأمريكي أعداء إسرائيل.

ويمكن تعداد أربعة عوامل هامة ساعدت على هذه العملية. أولها تمزق التضامن العربي على مستوى الدول، ثانياً الدور النشط الذي لعبته إسرائيل لدفع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه، ثالثاً صعود مسئولين مؤيدين لإسرائيل (بل وحتى "اليهود") في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ورابعاً تزامن مع العاملين الأخيرين عدم اعتراف الكونجرس بشرعية منظمة

التحرير والشعب الفلسطيني (Anuri, 1995: 110-285). وتمت إراحة من أطلق عليهم "أنصار العرب في الإدارة الأمريكية. حيث بوى مسئولون مولون لإسرائيل على طول الخط معظم إدارات وزارة الخارجية. ولقد تسبب هذا الموقف الأمريكي المناوئ للقضية الفلسطينية في الحيلولة خلال العقدين الماضيين دون تحقق إجماع دولي وراء قرارات الأمم المتحدة وروح القانون الدولي، حيث تم تبني الأجندة الإسرائيلية للتوسعية الاستعمارية كما لو كانت سياسة أمريكية خالصة. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة تمثل عائقاً دبلوماسياً لكل مقترحات السلام، وسعت بدأب إلى عزل وعدم الاعتراف بقرعية منظمة للتحرير الفلسطينية وإخراجها (والقضية الفلسطينية كذلك) من كل المنابر والتجمعات الدولية.

وفى هذه الفترة، وبالتحديد فى عهد إدارة ريجان، أصدر الكونجرس قانوناً يصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وحظر على ممثلى الإدارة الأمريكية أن يجرؤا أى اتصال مع مسئولين فى المنظمة. وهو الوضع الذى تلخه كلمة "كريستن" على حقيقته حين كتبت :

"خلال الثمانينيات قام رونالد ريجان، الذى اعتبر القضية الفلسطينية مجرد أحد جراح التاريخ التى مازالت تئز، ويجب أن يترك لإسرائيل أمر علاجها، قام ببناء سياسة موالية لإسرائيل ومعادية للفلسطينيين على طول الخط، حيث سار وراء إسرائيل فى كل موقف ومكان، فذهب وراءها إلى لبنان، ولستعان باللوبي الموالى لإسرائيل لمساعدته فى التفاوض مع الكونجرس حول بعض التشريعات الهامة، وأهدر فعلياً فرصاً عديدة لبدء مفاوضات سلام، ووقع على خطاب بضمان السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وأشرف بنفسه على حملة منسقة قام بها وحلفاؤه السياسيون لإنكار الوطنية الفلسطينية بل وحتى إنكار وجود شعب فلسطينى" (Christison, 2000: P.4).

ولم تتغير كثيراً صورة المنظمة والفلسطينيين، ولا السياسة الأمريكية تجاههما، فى عهد خلفه جورج بوش، اللهم إلا بعد اندلاع حرب الخليج الثانية حيث قادت تحالفاً دولياً ضد العراق. وقد كان هذا بمثابة اختراق جديد من نوعه لكل من منظمة التحرير والقضية الفلسطينية. إذ تزامنت حرب الخليج عام ١٩٩١ مع انهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتى، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى كونية وحيدة وتتمتع بهيمنة ساحقة على الشرق الأوسط ومعظم العالم العربى. وننتقل الآن إلى فترة التسعينيات.

## بناء الهيمنة الأمريكية

### والهيمنة الإسرائيلية

#### على العالم العربى

اتسم عقد التسعينيات بعملية تغير سريعة فى السياسة الأمريكية تجاه المنظمة والقضية الفلسطينية: من إعاقه السلام فى الشرق الأوسط إلى سياسة بدء "عملية سلمية" عربية وفلسطينية - إسرائيلية وفق الشروط الأمريكية- الإسرائيلية. وهناك أسباب وعوامل عديدة ومتباينة وقفت خلف هذا التغير فى السياسة الأمريكية - الإسرائيلية من عام ١٩٩١ ، وخلف قبول الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لها : وهى حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية معاً.

فمن الناحية السياسية تسبب جذور السياسات الخارجية العربية المنفردة الجديدة من التطورات السياسية - الاقتصادية التى حدثت فى عقد الثمانينيات. فقد تزايد تمزق الإجماع العربى بفعل الحرب العراقية - الإيرانية التى استمرت الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨. كما أنه مع الانخفاض الحاد الذى حدث لأواسط الثمانينيات فى عائدات النفط، وتساعد مديونية الدول العربية للمؤسسات المالية الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولى) والبنوك العالمية والحكومات الغربية، أصبحت كل دولة مستغرقة دخلها تماماً فى معضلاتها الاقتصادية والسياسية. وباستثناء سوريا وليبيا باتت أغلبية الدول العربية - بما فيها مصر والعراق والنظم الملكية المنتجة للنفط فى الخليج العربى - أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة من أى وقت مضى فى ضمان أمن نظمها وبقائها الاقتصادى.

وفى نفس الفترة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مشلولة ومهمشة، إذ أُنصبت قيادتها إلى تونس بعيداً عن قاعدتها الطبيعية على أرض فلسطين وجوارها، وتشتت قواتها العسكرية بين اليمن ومناطق أخرى. وتكتأف أوضاع المنظمة إلى بيروقراطية معزولة وهزلة أثبتت عدم كفاءة بسبب سوء الإدارة والأوتوقراطية والفساد والمحسوبية وانكماش الموارد والإنفاق السياسى" (Farsoun with Zacharia, 1977:P.208) كما أن المجتمعات الفلسطينية فى الشتات تركت فى الحقيقة خلال هذه الفترة دون أى رعاية نظراً لأن معظم المؤسسات التى تمولها المنظمة، وطالما أُنشئت على خدمة الفلسطينيين، دخلت فى حالة ارتباك أو لم تعد تعمل بالمرّة.

وكان اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ ضد الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة إحياء لمنظمة التحرير الفلسطينية أعطاها أملاً جديداً. فعلى عكس أوضاع المنظمة

جاءت الانتفاضة مذهلة بشجاعة وتكتيكات نشاطاتها الذكية وتنطية وسائل الإعلام العالمية لوقائعها يومياً، مما كان له صدى في صورة تأييد دولي قوي. وقد غير هذا سرياً من الرأي العام الغربي، بما فيه الأمريكي، تجاه الفلسطينيين. فيوماً وراء يوم ترجعت النظرة إليهم كإرهابيين لصالح للنظر إليهم كشعب تحت الاحتلال ويناضل من أجل هدف واحد : التخلص من الاحتلال وإقامة دولة وطنية مستقلة. وبدأت تتشكل في وسائل الإعلام الغربي صورة الفلسطيني تحت الاحتلال تتنوع للصغير في مواجهة جويليات الإسرائيلي، وهي الحقيقة التي أزعجت الإسرائيليين ومؤيديهم في الغرب. كذلك فإن صلاحة وصمود الفلسطينيين في انتفاضتهم قد فرضت نفسها على الرأيين العامين الغربي والعربي بقدر ما جذبت الاهتمام الحكومي. وعلى أية حال فإنه على الرغم من نشأة تعاطف مع الشعب الفلسطيني - ربما لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث - ظلت منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة من الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، حتى أن "مارتن انديك" أحد أفراد اللوبي الموالي لإسرائيل، ومستشار كلينتون للأمن القومي مستقبلاً (في شؤون الشرق الأوسط) وسفيره إلى إسرائيل نظر في مقالة له لفكرة "السلام (ممكناً) بدون منظمة التحرير للفلسطينية" (Foreign Policy, Summer 1990, PP.30-38).

وعلى الرغم من الأمل الجديد الذي بعثته الانتفاضة في نفوس الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، فإن التعاطف ورأس المال السياسي اللذين ولدتهما دولياً قد بددتهما المنظمة في سياق واقتين هامتين غيرتا مسار الشرق الأوسط لأجيالاً قادمة، وهما سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. وقد تورط عرقات في تأييد غزو العراق للكويت. ولم يتسبب هذا فقط في إثارة حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من الدول المؤيدة والممولة منذ وقت بعيد للمنظمة، وإنما أدى أيضاً إلى طرد مئات الألوف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت وغيرها من بلدان الخليج، مما دمر حيواتهم المستقرة ومصالحهم الاقتصادية. وبدلاً من استثمار الانتفاضة سياسياً، ساعد عرقات على المزيد من نزع شرعية منظمة التحرير الفلسطينية - والقضية الفلسطينية بالتالي - بتأييده للرئيس العراقي صدام حسين.

وخرجت الولايات المتحدة منتصرة بعد الحرب المدمرة وغير المتكافئة التي خاضتها ضد العراق لتولجها بنقد دولي لمعاييرها المزدوجة في التعامل مع احتلالين مختلفين في المنطقة - الاحتلال العراقي للكويت والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وأجزاء من لبنان وسوريا - فتحركت بعبلة لاستكمال فرض هيمنتها على المنطقة. ولم تكن تلك الانتقادات هي الباعث

الوحيد على هذا التحرك، وإنما بفعل - وهذا هو الأهم - للفرصة التي لاحت جليلة في خضم حرب الخليج. فقد كان للحافز الإمبريالي الأمريكي هو العامل الأكبر وراء كل ذلك (Farsoun, 1992).

وجرت الجهود الأمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط وفق شروط مصالحها (وكذلك مصالح إسرائيل) من خلال الدعوة إلى إحياء ما تسمى "عملية السلام" (بدايتها إدارة بوش ولقيت اهتمامًا خاصًا من وزير الخارجية "جيمس بيكر") وطرح مقترحات ومبادرات ومشاريع اقتصادية تضم البلدان العربية والسلطة الفلسطينية مع وضع مركزى لإسرائيل. وقد وافق كل من إسرائيل (على مضض)، والدول العربية التي في حالة حرب رسميًا مع إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية على الاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام خارج إطار الأمم المتحدة وتحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا الضعيفة، ولم تكف حكومة الليكود بالاشتراك على مضض (نتيجة للضغط الأمريكي) وإنما أصرت أيضًا على عدم اشتراك منظمة التحرير بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني. ورضخ عرفات لتهميشه وتهميش المنظمة بالاشتراك وفد من الأراضي المحتلة (بتم اختيار أعضائه بواسطة الولايات المتحدة أساسًا) ليمثل الشعب للفلسطيني، وليست منظمة التحرير، ويتفاوض مع إسرائيل كجزء من الوفد الأردني وليس بشكل مستقل. واستمرت هذه التظاهرة التفاوضية رسميًا لمدة عامين تقريبًا (١٢ جولة تفاوض) ولم تنته إلا عام ١٩٩٣ حينما وافق ياسر عرفات المحيط على اتفاق جرى التفاوض عليه سرًا مع إسرائيل في أوسلو من خلال وساطة الحكومة النرويجية. وكان هذا مفاجأة لكل من وفد المفاوضين الفلسطينيين في واشنطن، والدول العربية، بل وحتى الولايات المتحدة، فجميعهم لم يكن لديه أى علم بقناة التفاوض الخفية هذه بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل ولا حتى بمحتوى اتفاقيتي أوسلو.

ورغم دهشة الولايات المتحدة وعدم سعادتها أول الأمر بهذا التحول المستقل في الأحداث، إلا أنها سرعان ما وقفت وراء اتفاقيات أوسلو إلى حد قيامها بتنظيم الاحتفال الرسمي بالتوقيع عليها في ساحة البيت الأبيض، وبحضور عرفات ذلك الزعيم الإرهابي الذي لم تنقطع اللعنات الموجهة إليه في الماضي، بوصفه هذه المرة رجل الدولة الفلسطيني المعاد اكتشافه مؤخرًا. ويتجلى التحول المصاحب في مواقف الدول العربية في الممارسات السعودية؛ فهي لم تحضر فحسب كمرآب في مؤتمر مدريد، وإنما شهدت أيضًا توقيع اتفاق أوسلو في ساحة البيت الأبيض. فضلًا عن هذا دفعت لروسيا العظيمة فاتورة محادثات السلام

التي عقدت في موسكو .

وحيثما ورثت إدارة كلينتون "عملية السلام" من إدارة بوش فقد استمرت في نفس الطريق وإن مع إبداء دعم أكبر لإسرائيل. ورغم أن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية قد حصلوا على الاعتراف الدولي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وكثيرون شرعى فى عملية السلام، فقد سمحت إدارة كلينتون لإسرائيل بوضع الأجندة والجدول الزمنى وشروط عملية السلام (Anuri,1995:pp.191-217).

ونظراً لأن اتفاقيات أوسلو جاءت على هوى وصالح أمريكا وإسرائيل، فقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور تعبئة الموارد اللازمة لمشروع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية، وكذا الممول الرئيسى لسنقات الانسحاب الإسرائيلى. بل إنها زودت إسرائيل أيضاً على سبيل "الحلوان" بتكنولوجيا عسكرية راقية ومعونة اقتصادية سنوية. ودعمت الولايات المتحدة إسرائيل بقوة فى كل جولات التفاوض اللاحقة وعملية تطبيق اتفاقيات أوسلو (٧) والخليل وطابا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حتى بالنسبة لمفاوضات "واى ريفر" التى بدت للمراقب من الخارج كمفاوضات مضطربة خلاها الرئيس بيل كلينتون على رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو للتوصل إلى نوع من الاتفاق، كانت أساساً إعادة للتفاوض حول ما تم التوقيع عليه بالفعل قبل ذلك. إن أسلوب وتكتيكات المسؤولين فى إدارة كلينتون فى الوساطة والتقريب بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى المفاوضات - خاصة مفاوضات "الوضع النهائى" - كانت من نوع "الحياض المدروس... رفع الأيدي، وعدم القيام باختراقات، وعدم اتخاذ موقف مطلقاً، وتلك فى جوهرها سياسة تحقق صالح إسرائيل تماماً" (Christison,2000:p6) حيث تعطىها وضع الأفضلية على الفلسطينيين الذين يتفاوضون من موقع ضعيف. ومن الملاحظ أن العقل الأمريكى الرسمى مازال كما هو ولم يتغير فيما يتعلق برويته للصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، ومازال سادراً فى تبرير مواصلة الدعم الأمريكى القوي لإسرائيل. "فى الشهر الماضى فقط ألقى صمويل برجر مستشار الأمن القومى خطاباً رئيسياً تحدث فيه عن "جيران إسرائيل الذين يهددون وجودها" وعن "عدم مشروعية العداء العربى لإسرائيل" (Christison,2000:P.5).

نستطيع أن نقول باطمئنان إن اتفاقيات أوسلو وما لحقها من اتفاقيات ومعاهدات سلام وبرتوكولات اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل وبرعاية وتمويل الولايات المتحدة قد غيرت بالفعل أوضاع المنطقة لبضعة أجيال قادمة. لقد مهد الطريق إلى أوسلو : معاهدة



السلام المصرية- الإسرائيلية، انهيار الاتحاد السوفيتي، انتصار أمريكا على العراق، ضعف وإطراد تشرق الإجماع العربي حول السياسة الخارجية، وتهميش وأخطاء منظمة التحرير الفلسطينية (Farsoun with Zacharia, 1997, PP.253-296) صفوة القول أن التغير الخطير والمناوى فى الوضع الاستراتيجي، سياسيًا واقتصاديًا، فى المنطقة العربية والشرق الأوسط فى أوائل التسعينيات قد أدى إلى هذا المنعطف غير المتصور قبلاً بالنسبة لأمانى ومصائر العرب والفلسطينيين.

ولعل الأمر الأكثر مغزى بالنسبة للشعب الفلسطينى أن قبول إسرائيل والغرب بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى قد تم على حساب حقوقه الأصيلة. إذ إن عرفات ومنظمة التحرير قدما تنازلات كثيرة، مثل تأجيل التفاوض حول الحقوق الرئسية (حق العودة - التعويضات - الحدود - القدس .. الخ) والقبول بالتعاون مع إسرائيل فى قمع كل قوى المعارضة كثن لعودة غزة وإقامة سلطة للحكم الذاتى الفلسطينى هناك وفى مدن الضفة الغربية. ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ لم تلتزم إسرائيل بها مطلقاً. وقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها فى متاهة ومستتقع من التفاوض حول المفاوضات وإعادة التفاوض حول الاتفاقات السابقة. لقد تم تمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات الإسرائيلية، ومن ثم تحولاً إلى كانتونات معزولة وغير متصلة فيما بينها، وتتمتع فيها السلطة الفلسطينية بالحكم الذاتى المحدود.

ونشأت السلطة الفلسطينية كسنادة لإسرائيل، كنظام فاسد وتسلطى لا يمارس الحكم خارج المدن الفلسطينية المختلفة بسكانها. لا ننكر أنه بإقامة الكانتونات الفلسطينية - على جزء فقط من الأراضى المحتلة - قد حصلت السلطة الفلسطينية على الاعتراف الدولى، ولكن هذا جاء على حساب فلسطين وحقوق للشعب الفلسطينى.

#### خاتمة :

إن فلسطين تعتبر من البؤر المركزية للمياق الدولى فى العصر الحديث، بالضبط مثلما كانت فى العصرين القديم والوسط. فالهجوم الأوروبى - الأمريكى الحديث على فلسطين لم يستهدف فقط السبلد فى حد ذاتها، وإنما استهدف - أسلماً - المنطقة كلها من خلال فلسطين. وبعد أن تبنى العالم العربى فلسطين كقضية ورمز لمناهضة الاستعمار والإمبريالية فقد احتشد لمقاومة السيطرة الأجنبية أو للتدخل فى المنطقة. وقد استغرق هذا النضال الكبير والمتصل ما يقرب من القرن منذ الحرب العالمية الأولى. وقد زاد الصراع حدة بالطبع بعد الحرب العالمية

الثانية التى جاءت حصيلاتها مختلطة كما أوضحنا آنفاً، ولكنه انتهى بالفعل تقريباً حينما أقدم قادة النضال الفلسطينى والمنافحون عنه، على التنازل عن حقوق شعبهم فى اتفاقية غير عادلة مع الدولة ذاتها- إسرائيل - التى انتهكت هذه الحقوق.

فخلاصة الأمر عملياً أن "عملية للسلام" الفلسطينية- الإسرائيلية قد أعادت "تعبئة" الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة (Anuri, 1995:PP.217-232)، ولكن هذه المرة برضوخ وتعاون السلطة الفلسطينية الشرعية (فى عيون العالم العربى وإسرائيل).

ومع "إعادة التعبئة" تلك وتعاون السلطة للفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلى للأراضي الفلسطينية، تجرى أيضاً عملية إعادة استعمار العالم العربى بواسطة الولايات المتحدة وبرضوخ وتعاون الحكام العرب. فالعالم العربى من الناحية الاقتصادية ضعيف ومتقل بالدين، ومن الناحية السياسية تابع- بل وحتى خاضع - للقوى الأجنبية، وللولايات المتحدة بالذات. والمعصلة للراهنه التى تولجها للدول العربية التابعة والمهددة هى مدى "مصادقية الالتزام الأمريكى تجاهها، خاصة إذا أخذ فى الاعتبار مصير شاء إيران، ومن ثم فهى تريد تضمينات متواصلة" (Chause, 1994:P.121).

ولهذا فلن هذه النظم العربية والسلطة الفلسطينية حريصة على الالتزام المستمر بمواقف الحكومة الأمريكية على أمل الاحتفاظ بالتأييد الأمريكى وتعزيزه. ولعل مظاهر الحماص الشديد من جانب النظم العربية والسلطة الفلسطينية للعمل لصالح الولايات المتحدة، هو ما يقف وراء اتهام بعض المراقبين بأن العرب "يركعون" أمام أمريكا والقوة الأمريكية. ومن ضمن ذلك القول- إن لم يكن احتضان وتمجيد - السياسة الأمريكية المناوئة وغير المتعاطفة مع قضية فلسطين، وخاصة فيما يتعلق "بالوضع النهائي". وعلى الرغم من اتساع الحركات الإسلامية السياسية للمعادية لأمريكا (وللغرب بشكل عام) فى المنطقة، فإن "أى روايب تردد ومط الحكام (فى الخليج العربى) إزاء التطبيق الكامل مع الولايات المتحدة - بسبب ولاءهم العربية الأوسع أو بسبب الروابط الأمريكية الإسرائيلية- فإن هذا كله نحى جانباً أثناء حرب الخليج" (Chause, 1994:P.140) وينطبق الشئ نفسه على نظم عربية أخرى - غير نفطية- أصبحت تابعة للأمريكان. ومن ثم فقد كان "السلام الأمريكى" يفرج جناحيه فوق العالم العربى وهو يدخل للقرن الحادى والعشرين. ورغم هذا كله فلم يكتمل الأمر بعد.

فما زال هناك إخضاع سوريا وتصفية أو القمع التام لنظامى العراق وليبيا، وربما أيضاً للشئ ذاته ينتظر - وهذا هو الأهم - الرأى العام العربى. فمع تكتيك "رفع الأيدى" أو عدم

الستدخـل الأمريكى فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بأيدىها مرفوعة إلى حد كبير عن شرق المتوسط - فيما عدا مصر - حيث تترك هذه المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية. بيد أن الاهتمام سيظل منصباً بالأساس على النفط ودول شبه الجزيرة العربية المنتجة له، وإلى جانب ذلك سيظل اهتمام الولايات المتحدة بمصر حيث تعترف بمركزيتها ودورها المحورى وقدرتها السياسية فى العالم العربى. أى أن "السلام الأمريكى" سيتضمن "سلاماً إسرائيلياً" على جزء من الإقليم العربى. إنها عملية هيمنة مشتركة تتبدى مظاهرها الآن بالفعل، ولكنها لم تتم فصولاً بعد.

إن البرنامج الحالى للسياسة فى العالم العربى والشرق الأوسط قد بدأت فى التجلى منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. وأصبحت الأجندة للسياسة أو الإستراتيجية هي "السلام" مع إسرائيل وأمريكا. ولكن السؤال سيظل بالنسبة لموريا بشكل خاص هو "أى نوع من السلام؟". سلام يبنى على شروط السيطرة الإسرائيلية أم سلام عادل تستبد بمقتضاء موريا (وذلك الشعب الفلسطينى) حقوقهما؟ ولهذا السبب فإن "مسارى السلام" المورى - الإسرائيلى والليبانى - الإسرائيلى مازال راكبين والقضايا الرئيسية غير محلولة. وفى الوقت ذاته تضغط الولايات المتحدة وإسرائيل باتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومعظم البلدان العربية الأخرى، انطلاقاً من أن التطبيع هو العملية المحورية التى سوف تسمح لإسرائيل بترجمة هيمنتها السياسية - العسكرية على جيرانها العرب وعرب آخرين إلى مكاسب اقتصادية وقوة إمبريالية حقيقة. وبدون التطبيع مع فلسطين الممزقة والمحولة إلى كانتونات، ومع البلدان العربية الأخرى، سوف تبقى إسرائيل "كأسد فى القفص" تظل قوته على البطش قوية، ولكن فقط من خلال أساليب غير مباشرة للاختراق والسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربى. فبدون التطبيع لا تمتلك إسرائيل مستوى التهديد بالقوة كملاح لردع كل من الأصدقاء والخصوم العرب على السواء.

يحتسب التطبيع والانفتاح الاقتصادى للدول العربية على إسرائيل مطلباً بالغ الحيوية لمستقبل إسرائيل، على الأقل لجيلين قادمين. وتعد هذه العملية حبل النجاة لمستقبل إسرائيل فى عالم يكتسب بشكل متزايد طابع الاقتصاد والتحول الاقتصادى، بدلاً من الموجهات السياسية - العسكرية. وفى حقيقة الأمر تملك إسرائيل اقتصاداً قوياً ومعافى بشكل عام، إلا أنها رغم امتلاكها لميزات معينة فى سوق التكنولوجيا الرقمية والسلاح فإن قدراتها لئنى بكثير من الاقتصادات الأوروبية - الأمريكية الأقوى والأكثر تنوعاً، بل حتى بالنسبة لاقتصادات شرق

آسيا ورغم المشكلات الحالية التى تعاني منها الأخيرة. ومن ثم تظل "السوق الطبيعية" لإسرائيل هى العالم العربى وإقليم الشرق الأوسط الأوسع. وتذكر إسرائيل هذا جيداً كما يتضح من كتابات قادتها (Hupes, 1995) ومن جهودها التى لا تهدأ لتطبيع العلاقات وإقامة أنشطة اقتصادية مشتركة مع بلدان عربية بعيدة عن حدودها، مثل الكويت وعمان والمغرب وموريتانيا.

والشئ نفسه تحرص عليه أمريكا حيث تركز فى تأييدها لحملة التطبيع الإسرائيلية على طرح خطط اقتصادية تستهدف "شرق أوسط" العالم العربى من أجل إدماج إسرائيل فى سوق "شرق أوسطية" مشتركة ومشروعات تعاونية أو مشتركة وشبكة خدمات اقتصادية منسقة، فى مواجهة مشروعات التكامل العربى سواء على المستوى الإقليمى أم الإقليمى الفرعى. وفى كل هذا تعتبر المساعدة المالية والخطط الاقتصادية والدعم الدولى للسلطة الفلسطينية أمراً ضرورياً لنجاح مشروع أمريكا "للشرق أوسطى" ومسعى إسرائيل وراء التطبيع.

فمن المخطط لفلسطين متعاونة ومقسمة إلى كائنات - فى خطط ومنظورات الولايات المتحدة وإسرائيل - أن تصبح جسر إسرائيل الأمثل للعبور إلى العالم العربى. وبإيجاز نكرر التأكيد على أن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل يمثل بالنسبة للأخيرة حبل النجاة الذى سوف يساعدها على التحول عن طابع الاقتصاد الحرب الذى طبع اقتصادها منذ تأسيس الدولة.

وهكذا فإن نضال العرب من أجل قدر من الاستقلال وصياغة مستقبلهم بأنفسهم، وضد الخضوع للقوى الأجنبية، ينطوى أساساً على مناهضة التطبيع مع إسرائيل والمشروعات التى تباركها أمريكا من أجل "شرق أوسط جديد" يحل محل "العالم العربى". ومناهضة التطبيع لا ينبغى أن ينظر إليها كموقف أو نشاط يحتم على المسؤولين العرب والرأى العام العربى القيام به دعماً للقضية الفلسطينية. بل هى على العكس من ذلك تماماً، فمناهضة التطبيع مشروع ضرورى يتوافق ومصالحة كل بلد عربى يرفض مواطنوه أن تخضعهم أو تستغلهم القوة الإسرائيلية. ولما كانت الدول العربية الضعيفة والمدنية والمهددة أمنياً ليست فى وضع يساعدها على مقاومة الضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية للدخول فى التطبيع، فإن مقاومة هذه العملية قد بدأت من جانب الحركة الشعبية العربية : من خلال منظمات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، والضغط على الحكومات.

ونشأت تلقائيًا بالفعل ثقافة سياسية معارضة للتطبيع مع إسرائيل، وذلك في بلدان عربية عديدة مثل : مصر والأردن وغيرها، وكذلك في المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات. وإن هذه الثقافة والروح السياسية للجديتين يجب أن تتحول إلى مشروع عربي عام، ليس فقط لأن هذا سوف يساعد في مقاومة الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على المنطقة، ولكن لأنه أيضًا سوف يعطى الشعوب العربية مشروعًا للتعبئة حوله. خاصة وأن هذا يلمس مباشرة قضايا "الخبز والزبد" والتوظيف والأمن الاقتصادي لرجل الشارع العربي المعتاد.

كما أن مشروع مناهضة التطبيع سوف يساعد في فضح إفلاس القيادة الفلسطينية وتنازلاتها غير المبدئية لإسرائيل، كما يبرز حقيقة جماعية للمصير العربي. إن وقوف الدول والشعوب العربية معًا قد يكون قادرًا على مقاومة السيطرة والإخضاع الجديدين، أما المضي فرادى فلا معنى له إلا الاستسلام.

وبينما تطرد عملية الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية على العالم العربي، وبدرجة كبيرة في الأبنية السياسية - الدبلوماسية - العسكرية وتلتي الجولب الاقتصادية في المقام الثاني، فإن الدول الأوروبية وبعض القوى الصناعية - الاقتصادية الأخرى تحاول كسب موضع قدم - إن لم يكن النفوذ - في العالم العربي. وقد تتأثر هذه الخصومة المحتملة ليس فقط بحوادث سياسية في المنطقة أو العالم، وإنما سوف تتأثر أيضًا بالطريقة التي تنتهجها للعولمة لاختراق وإعادة هيكلة والامتراك في الأنشطة الاقتصادية المحلية لدول المنطقة، بما فيها فلسطين. إن إمكانية قيام هذه الخصومة بين دول كبرى سوف يمنح الدول والشعوب العربية فرصة الاستفادة من التناقضات المحتملة على المستوى الدولي. ولكنه كما كان الحال في فترة ما بعد الحرب العالمية وعلى أيدي جمال عبد الناصر، فإن هذا الجهد يجب أن يتأتى من قيادة عربية مستتيرة ورسمية. ولما كان هذا غير منظور في الأفق القريب فإن المشاعر الشعبية العربية المعادية للإمبريالية (بما فيها للثقافة الإمبريالية) والتي مازالت موجودة وسط الشعوب العربية على الرغم من انقساتها، هي منطلقات ينبغي تشجيعها والارتقاء بها وتمكينها من تطوير قنوات ضغط على النظم المحلية.

وإذا تم إخماد هذه الجهود، فإن نضالات الشعوب العربية من أجل الديمقراطية وحرية الحركة والاجتماع سوف تقوم بحاجة إلى تدعيم أكثر من أى وقت مضى.

### *Selected References*

- Al-Qasimi, S. M., *The Myth of Arab Piracy in the Gulf* (London: Routledge, 1986).
- Amin, S., *Re-Reading the Postwar Period: An intellectual Itinerary* (New York: Monthly Review Press, 1994).
- Anderson, B., *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 1983).
- Aruri, N., *The Obstruction of Peace: The U.S., Israel and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).
- Ashrawi, H., *This Side of Peace: A Personal Account* (New York: Simon & Schuster, 1995).
- Ball, G., "The Coming Crisis in Israeli-American Relations," *Foreign Affairs*, 58, No. 2 (Winter, 1979-80).
- Ball, G., Bull, G.W. and D.B. Ball, *Passionate Attachment: America's Involvement with Israel 1947 to the Present* (New York: W. W. Norton, 1992).
- Balutu, H., *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984).
- Branley, S., *American Hegemony and World Oil* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1991).
- Brown, L. C., *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (Princeton: Princeton University Press, 1984).
- Christison, K., *Perceptions of Palestine* (Berkeley: University of California Press, 1999).

Christison, K., "Perceptions of Palestine and their Influence on U.S. Policy," in *Special Report*, (Washington: The Center for Policy Analysis on Palestine, 2000).

Cockburn, A. and L. Cockburn, *Dangerous Liaison: The Inside Story of the U.S.-Israel Covert Relationship* (New York: HarperCollins, 1991).

Dawn, C. E., *From Ottomanism to Arabism: Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, IL: University of Illinois Press, 1973).

Doran, C. F., "The Globalist-Regionalist Debate," in P. Schraeder, ed., *Intervention into the 1990s: U.S. Policy in the Third World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1992).

Farsoun, S., "Palestine and America's Imperial Imperative," *Middle East International*, August 7, 1992, 16-17.

Farsoun, S., "Oil, State and Social Structure in the Middle East," *Arab Studies Quarterly*, Vol 10, No. 2 (Spring 1988), 155-175.

Farsoun, S. with C. Zacharia, *Palestine and the Palestinians* (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

Finkelstein, N., *The Rise and Fall of Palestine* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996).

Gause, F. G. III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (N.Y.: Council on Foreign Relations, 1994).

Hudson, M. C., *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

Hudson, M. C., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (New York: Columbia University Press, 1999).

Indyk, M., "Peace Without the PLO," *Foreign Policy*, Summer 1990, 30-38.

Ismail, T., *International relations of the Contemporary Middle East* (Syracuse: Syracuse University Press, 1986).

Issawi, C., ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1966).

Kazim, A., *Historic Oman to the United Arab Emirates, From 600 A.D. to 1995*, Ph.D. Dissertation, American University, Washington, DC, 1996

Kerr, M., *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, IPS Papers, No. 14, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

Kerr, M., *The Arab Cold War: A Study of Ideology in Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

Khoury, P. S., *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (Princeton: Princeton University Press, 1987).

Peres, S. Picard, E., "Arab Military in Politics: From the Revolutionary Plot to the Authoritarian State," in A. Dawisha and I. W. Zartman, eds., *Beyond Coercion: The Durability of the Arab State* (London: Croom Helm, 1988).

Owen, R., *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981).

Owen, R., *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East* (London: Routledge, 1992).

Richards, A. and J. Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

Rubenberg, C., *Israel and the American National Interest* (Urbana: University of Illinois Press, 1986).

Said, E. W., *Peace and Its Discontent: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process* (New York: Vintage Books, 1996).

Sharabi, H., *Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century* (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1962).

Sharabi, H., *Neo-Patriarchy* (Oxford: Oxford University Press, 1988).



## ٢- فلسطين في السياق الدولي: القدرة الذاتية كمدخل نحو علاقة جديدة بين قضية فلسطين والنظام الدولي

### د. عبد العظيم محمد

يدخل العرب القرن الحادي والعشرين، وقد داهمتهم موجة التغيرات العاصفة، التي أعلنت بدايتها في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، ولا تزال حتى الآن قوية ومؤثرة، ورغم أن هذه التغيرات قد اتخذت طابعاً عالمياً، أي أنها امتدت لتطال حضارات وثقافات وشعوباً وأقاليم مختلفة، في أرجاء المعمورة، إلا أن نصيب العرب من حصاد هذه التغيرات كان كبيراً وقوياً، بل والأكثر من ذلك أن العالم العربي، بدا على نحو خاص في حرب الخليج ضد العراق كما لو كان حقل تجريب ومعمل لولادة وخروج بعض هذه التغيرات إلى حيز النور والوجود.

لم يمتلك المتفكرون العرب أو النخب العربية الرسمية أو غير الرسمية رؤية ولحده لطبيعة هذه التغيرات وآثارها، ولا استراتيجية ولحده لكيفية التعامل معها، وتحقيق ذات الأهداف الوطنية والقومية في هذا السياق الدولي الجديد، إذ بينما رأى البعض في التغير العالمي الراهن فرصة للانتماج والحاق بالنظام الدولي في هيئته الجديدة لتحقيق بعض أهدافنا، على الأقل تلك المتمثلة في الحد الأدنى، والتنازل عن الأهداف الطموحة على قاعدة اختلال موازين القوى لغير صالحنا، يرى البعض منا أن طبيعة التغير الراهن غير مؤاتية لنا، وقد تذهب بأهدافنا، المتواضعة منها والطموحة.

رأى البعض في هذه التغيرات نهاية كل شيء تقريباً، الوطنية والقومية والإشترابية والسيادة والهوية والحروب، في حين رأى البعض الآخر أن طبيعة هذه التغيرات تدفع بنا نحو صحو جديدة قومية أو إسلامية أو كليهما، ونحو معايير جديدة للبحث الوطني والقومي.

وهذا المشهد العربي المتمثل في الانقسام بين المتقنين والنخبة، حول طبيعة وكيفية التعامل مع التغير العالمي للراهن، ربما لا يقتصر على العالم العربي، بل تشهد أقاليم أخرى غير عربية، ذلك أن حصاد وآثار هذا التغير لا تصب في اتجاه واحد حتى لا مفر منه، بل يتخذ تأثيرها مسالك شتى واتجاهات مختلفة، أعنى بذلك أن هذا التغير بطبيعته يدفع في اتجاه العالمية والتركيبية، عبر تأثير وسائل الإعلام والاتصال والبث

المباشر والشركات العملاقة متعددة الجنسية أو متعددة الجنسية، كما أنه يدفع في الوقت ذاته، في اتجاه بحث الخصوصيات الإقليمية والقومية والثقافية والحضارية.

والأهم من ذلك في تقديرى أن العرب قد دخلوا القرن الحادى والعشرين بميراث القرن العشرين وتركته الثقيلة، خاصة ما تعلق منها بقضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى، وحينئذ يبدو كل حديث عن دخول القرن الحادى والعشرين، سواء تمثّل فى مقالات صحفية أو تصريحات رسمية نوعاً من تعزية للذات ومواسلتها وطمانتها، وأيضاً نوعاً من الخطاب الإيديولوجى الذى يخفى مرارة الواقع والوقائع.

دخل العرب القرن الحادى والعشرين، ولدى الغالبية منهم إحساس بأن الظلم التاريخى الذى عانوه وخاصة ما تعلق بقضية فلسطين، أن يشهد نهاية مبهجة، بل على العكس يطالبون بالتصالح معه والاعتراف به أو على الأقل نسيان جذوره والحقوق المترتبة على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن العرب قد نظروا للتغير فى النظام الدولى بحذر وريبة، ذلك أن هذا التغير قد دعم مواقع أعدائهم وخصومهم، وتحديداً إسرائيل، وأضعف لحد مراكز القوة العربية - العراق - وفرض على العديد من بلدان العالم العربى القيود فى مجال التسليح والتكنولوجيا، فى الوقت الذى تمكنت إسرائيل من تطوير قدراتها الهجومية والسووية والقضائية، وبدا المشهد العالمى آنذاك وفى القلب منه إسرائيل، وكما لو كانت المستفيد الأول من حصاد وآثار هذا التغير.

والحال أن العقل العربى والذاكرة العربية لم يكونا بحاجة لمجهود كبير، لاستدعاء مغزى التغير فى النظام الدولى وأثاره على العرب وقضاياهم، والقيام بربط ومقارنة التغير الراهن ومجراه، بتلك التغيرات التى حدثت منذ ما يفوق نصف القرن. ففى مجرى الحرب العالمية الأولى وقبل أن تضع الحرب أوزارها حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وكانت آنذاك تحت الاستداب البريطانى، وما إن خرج العالم الحر منتصراً من الحرب العالمية الثانية حتى تكرر واقع استيطانى يهودى فى فلسطين، وتلاه فى عام ١٩٤٨ إعلان قيام دولة إسرائيل، وبدء مأساة الشعب الفلسطينى.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن للعالم العربى حساسية خاصة لآراء التغير فى السياق الدولى ولآراء للنظام الدولى ذاته القديم منه والجديد، ذلك أن قضية فلسطين ولدت منذ البدء كقضية تولى ولم تقتصر منذ البداية على أطرافها المباشرين، أى اليهود والفلسطينيين، بل دخلت فيها أطراف وقوى دولية عديدة، لأسباب مختلفة من بينها أن

المسألة اليهودية كانت بطبيعتها وتاريخها وجغرافيتها دولية "عربية"، وأن القوى الغربية فى النظام الدولى تبنت مطلب الحركة الصهيونية لأسباب استراتيجية وسياسية وحضارية لا يتسع المقام لتحديدھا.

ومن ثم لعب النظام الدولى دوراً أساسياً وهاماً فى تحديد مجريات الأمور والصراع فى المنطقة عبر أدوات الدبلوماسية المختلفة ومن خلال الهيئات التى تمثل عصب النظام الدولى وهيكله، عصبة الأمم وھيئة الأمم المتحدة؛ حيث فوضت الأولى المملكة المتحدة البريطانية بموجب صك الانتداب المبرم، أن تمل بوصفھا الدولة المنتدبة على فلسطين على إقامة وطن قومى لليھود، كما أصدرت ھيئة الأمم المتحدة "الجمعية العامة" قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، أى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يھودية وتحديد وضعية دولة لمدينة القدس، كما قبلت لاحقاً عضوية إسرائيل بھا.

تطور الصراع العربى الإسرائيلى بسبب الطبيعة العنصرية التوسعية العدوانية للظاهرة الاسرائيلية، ليكتشف العرب أنهم إزاء صراع مركب وممتد يضم أطرافه المحليين المباشرين: السھود والحركة للصھيونية والفلسطينيين وأطرافاً إقليمية، الدول العربية مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان، والقوى الدولية المؤثرة فى النظام الدولى بصورته القديمة وصورته الحالية.

سيد أن الاكتفاء بتقرير الظلم التاريخى الذى لحق بالعرب وبفضية الشعب الفلسطينى عبر، ومن خلال، النظام الدولى والسياق الدولى بمتغيراته وثوابته لا يفعل إلا أن يحول بيننا وبين الفھم العميق لمجريات الوقائع والحداثات، لأنه يفتح أمامنا نافذة لنزيع عن كواھلنا القدر الكبير من المسؤولية الذى تتحمله النظم والسياسات والنخب التى سيطرت على مقاليدھا ورسم معالمھا، لأنه يجنبنا مشقة نقد هذه السياسات وحصادھا فى الواقع ونتائجھا فى الممارسة.

ذلك أنه فى الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ تميز المشهد العربى بغياب فلسطين، وكان على العالم الخارجى أن يتعامل مع أطراف عربية مختلفة المصالح والارتباطات والمواقف، إزاء القضية الفلسطينية ذاتھا، بل يمكن القول إن العالم العربى لم يكن يعرف على وجه التحديد ماذا يريد من العالم الخارجى سوى للكف عن تقديم العون والدعم العسكرى لإسرائيل.

وبعد عام ١٩٦٧ اختزلت الأهداف العربية فى إزالة آثار العدوان، وهو هدف لا يحل قضية فلسطين ولا يتطرق إلى صلب وجوھر الصراع العربى الاسرائيلى. وعندما فرضت المقاومة الفلسطينية نفسها على الساحة العربية تركز الاهتمام حول

القضية الفلسطينية، وكان على المجتمع الدولي أن يتعامل مع جذور الصراع، وأن يأخذ في الاعتبار موقف الشعب الفلسطيني، وهكذا دخلت موضوعات تتصل بتمثيل الشعب الفلسطيني وحكومته في قلب دائرة الاهتمام الدولي على مستوى الدول والمنظمات.

ومع ذلك فإن غياب فلسطين في البداية وعودتها، واختزال أهداف النضال العربي على النحو الذي أسلفنا بعد ١٩٦٧، ليسا كافيين لتفسير نصيب العرب من مسؤولية ما لحق بهم وبقضية فلسطين، إذ ثمة ما هو أعمق، ما يتصل بالرؤى والاستراتيجيات والمدرجات لطبيعة التحدي الإسرائيلي الصهيوني، حيث إنه لا يخفى أن هذا التحدي لم يخلق علي الصعيد العربي استجابة بمستواه، وظلت مصادر قوة إسرائيل ومصادر استمرارية هذه القوة، كما كانت سرا مستغلقا لا يمكن كشفه، وكان غياب الإرادة الفعلية للمنظمة وجدية الرد على هذا التحدي، أحد معالم الاستراتيجية العربية والسياسات التي تطبقها.

تستمد إسرائيل قوتها من مصدرين: الأول أوروبي أمريكي ضمن تفوق إسرائيل الاستراتيجي والتقني والعلمي، أما الثاني فيتعلق بالمسألة اليهودية، والتي تمثل لإسرائيل مصدر الشرعية والحماية والرعاية والمساندة والتعاطف والجباية المالية والتنظيم اليهودي العالمي الذي يتكفل بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ويضاف إلى ذلك الديناميكية الخاصة التي طورتها إسرائيل.

ولا معنى بذلك أن مصادر قوة إسرائيل كانت بعيدة عن الخطاب العربي السائد بل كانت مدرجة ضمن بنود هذا الخطاب الدعائية، ولكن من قبيل إبراء الذمة وليس بغرض أن تتحول إلى عناصر استراتيجية وسياسات جادة تتمكن من الرد على هذا التحدي، كما أنها لم تتحول في الواقع إلى خطة عمل لخلق مصادر قوة للعرب في مواجهة القوة الإسرائيلية، بل في بعض الأحيان أصبحت مبرراً للتفوق الإسرائيلي النوعي والعجز عن تحقيق معادلة جديدة في الموقف الإقليمي والدولي.

لقد أفضى قيام إسرائيل في فلسطين إلى وضع العالم العربي في محور الاهتمام الدولي، وأصبح العرب جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية منذ أن أصبحت إسرائيل إحدى دول المنطقة، غير أن هذا الاهتمام الدولي قد تمخض عن ضغوط خارجية تمارس على إرادة الدول العربية، وتدخلات غربية تسهم في تحديد مضمون السياسات العربية إزاء إسرائيل، حيث جسدت إسرائيل رمزاً لاستمرار الاستعمار الأوروبي والاحتلال، وهو ما جعل الصدام مع إسرائيل صديداً مع الدول الغربية التي تضمن سيادتها وثوقها.

وإذا كان النظام الدولي قد كشف بوضوح خلال ما يفوق نصف القرن عن انحياز

القوى المؤثرة فيه لصالح إسرائيل والصهيونية، على حساب قضية فلسطين والظلم التاريخي الذى لحق بشعبها، فإن نصيب هذه القضية من الناحية القانونية كان كبيراً، ونعنى بذلك مجموعة القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومختلف المنظمات والهيئات الدولية، وقبل ذلك كانت عصبة الأمم قد وضعت ميثاقها بنوداً تخص فلسطين، فى المادة ٢٢ من الميثاق لعام ١٩١٩، حيث وضع ميثاق العصبة فلسطين ضمن فئة الانتداب "أ"، والتي هي أرقى فئات الانتداب، واعتبر الميثاق أن الشعب الفلسطينى، هو الذى خلف الدولة العثمانية فى السيادة على إقليم فلسطين، ووضع لممارسة هذه السيادة شرط قيام الدولة القائمة بالانتداب، بتقديم المشورة والنصح فى هذا المجال، وهو شرط لم يكن مستصفاً.

واعترفت معاهدة لوزان فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٣ أن الشعب الفلسطينى شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى هو شعب حر مستقل.

أما هيئة الأمم المتحدة فلديها مسؤولية خاصة قانونية وتاريخية نحو الشعب الفلسطينى، وقد اعترفت بذلك بإشارتها فى توصياتها الحديثة، إلى القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين.

وقد غطت قرارات الهيئة الدولية كافة ومعظم جوانب القضية الفلسطينية؛ القدس، اللاجئين، النازحين، حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير وحقوقه غير القابلة للتصرف. وانتظمت هذه القرارات فى مدى زمنى وتاريخى لاحق تطور القضية ومستجداتها ونتائجها بدءاً بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الخالص باللاجئين وحق العودة، وذلك بصرف النظر عن حق هيئة الأمم المتحدة فى التدخل للتوصية بتقسيم إقليم فلسطين، إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

شكلت هيئة الأمم المتحدة لجنة خاصة معنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف، من ٢٣ دولة وذلك منذ أكتوبر عام ١٩٧٥.

وتحورت قرارات الأمم المتحدة حول تأكيد بعض مبادئ القانون الدولى الحديث، وعلى نحو خاص حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والخاضعة للاحتلال، وممارسة هذا الحق بكافة الوسائل الدبلوماسية والديمقراطية بل والقوة المسلحة، استثناء من الحظر للعام لاستخدام القوة والحرب فى العلاقات الدولية، وكذلك مبدأ استمرارية الدولة والذى يعنى أن الاحتلال لا يلغى السيادة ولكنه يوقف مباشرة مظاهرها.

فى هذا السياق يمكننا أن نثير السؤال التالى: كيف أمكن لإسرائيل رغم هذه القرارات الدولية المتركمة، أن تستمر فى تجاهلها وعدم تطبيقها أو الانصياع لها؟ والإجابة تبدو

فى الستفرقة الممكنة بين طبيعة هذه القرارات والمبادئ القانونية الدولية التى أكتبتها، وبين الواقع السياسى والاستراتيجى، فهذه القرارات تتعلق بمثل ومبادئ وقيم يحرص المجتمع الدولى على ترسيخها وسريان مفعولها فى العلاقات الدولية، أما الواقع فإنه يخضع للمصالح والتوازنات وعلاقات القوى الفعلية، والفجوة بين الاثنين لاتزال كبيرة وقائمة الآن وربما فى المستقبل أيضًا.

إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا الرصيد من القرارات لا يساوى شيئاً أو أنه عديم القوة، طالما لا يمكن تطبيقه، بل على العكس من ذلك فإنه يمثل مصدراً للشرعية والقانونية، بدليل مسارعة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقب وأثناء الانهيار فى نظام القطبية الثنائية، والتخويف العاصف، الذى صاحب ذلك، بإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالبنصرية لأنه ينتقص من مشروعية إسرائيل ويدينها أخلاقياً وإنسانياً.

وهذه القرارات يمكن أن تمثل مصدراً للتعبئة والفاعلية، فى حالة تغير موازين القوى واتجاه العالم نحو التعددية القطبية، التى يتبأ بها كثير من المحللين، خاصة دخول الصين مرحلة السأهل لمكانة القطب الدولى، ورفضها الاعتراف طوال عقد التسعينيات بنظام أحادى القطبية، وما يترتب عليه من تقليص للسيادة وتقنين التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وازدواجية المعايير. وتستند الصين فى ذلك إلى حصيلة التحذيرات العسكرية والاستراتيجية والنووية التى قامت بها مؤخرًا، ومعدل نمو اقتصادى بلغ فى بعض سنوات التسعينيات نحو ١٠% وتمكنت من إنجاز عودة هونج كوج إلى الوطن الأم.

على ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى أن إنجاز تقدم ذى معنى وذى قيمة فى قضية فلسطين يستند فى المقام الأول إلى التأثير فى السياق الدولى المؤاتى لإسرائيل، والمنحاز لها، بمعنى أن يتمكن العرب من بناء ودعم شبكات عالمية للتأثير فى مواقع اتخاذ صنع القرار الغربى إعلاميًا واقتصاديًا وسياسيًا.

وهذا التأثير المطلوب أن يكون ممكنًا دون إرادة عربية تستطيع أن تقدم معادلة جديدة على الصعيد الإقليمى، عبر دعم القدرات العربية واستيعاب طبيعة التحدى المفروض، ورسم معالم استراتيجية ولحده ووضحة، وذلك عبر دعم القدرات الصناعية والاقتصادية والعسكرية العربية، وتغليب الأهداف القومية على المصالح الضيقة، ومقرطة الحياة السياسية فى الدول العربية، وتعبئة مواردها الاقتصادية الفعلية والممكنة، وتطوير قدرات العطاء الممكن والكامل.

ورغم أن ذلك يبدو مطلبًا بعيد المنال، إلا أن استعادة الخبرة للعربية الحديثة تؤكد أنه فى متناول الأيدى، وليس فى إطار المستحيل، فقد أثبت العرب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣

قدرتهم على استخدام النفط كسلاح في المعركة وحدث تحول في المواقف الدولية إزاء العرب والقضية الفلسطينية.

كما أن دخول المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مسرح الأحداث الإقليمية والعالمية، قد فرض نفسه على الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، وأصبح للرقم الفلسطيني في معادلة الشرق الأوسط غير قابل للتجاهل، وبالأمر القريب غيرت انتفاضة الشعب الفلسطيني المشهد الإقليمي ولفتت انتباه العالم، وإسرائيل من ضمنه، لضرورة البحث عن حل سياسي لتكفل جدوى استخدام القوة المسلحة في قمع شعب يطمح للحرية والاستقلال.

وتحقيق هذا الهدف لا يتأتى إلا عبر إدراك نمط التفاعل بين سياسة إسرائيل والسياسة الغربية في المنطقة العربية، ذلك أن مشروع إسرائيل التوسعية والتسلطية جزء لا يتجزأ من مشروع السيطرة الغربية على العرب، ويتطابق مع حلجات هذه السيطرة وآلياتها، ولو لم نفهم حقيقة وأبعاد هذا التفاعل فلن يكون بمقدورنا أن نستوعب للتحدي المفروض.

ومؤدى ذلك أنه بقدر ما يتمكن العرب من إحداث تغيير في علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغثون من طبيعة علاقة إسرائيل ذاتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب في بلورة استقلالية وإرادة واضحة، بقدر ما يستطيعون التأثير في هذا التحالف الثنائي بين إسرائيل والغرب.

## تعقيبات ومناقشات

د. أحمد برقلاوى:

يبدو أن القول فى القضية الفلسطينية قد استنفد، فمن الصعب على أى مجتهد أن يأتى يقول جديد. فلسدى قراءة ورقة د. فرسون التى قام من خلالها بجولة تاريخية مهمة فى تاريخ القضية، نصل إلى حقيقة يبدو أن القليل الأيديولوجى قد غطاها قليلاً، ألا وهى أن (اسرائيل) نشاز تاريخى بامتياز. وأقصد بكلمة نشاز تاريخى بامتياز، أنها لا تنتمى ثقافياً، جغرافياً، لغوياً، أو ثقافياً، إلى المنطقة، وليست مشكلة ناتجة بالضرورة عن حال الواقع العربى، وبالتالي هى (عقوب) بالمعنى الدقيق للكلمة، وليست إطلاق الظاهرة.

ومن ناقل القول الحديث عن أنها ظاهرة أوروبية لأن هذه المسألة أصبحت على درجة شديدة من الوضع. ولكن لسرايل التى ظلت أوروبية منذ نشأتها - وبالطبع كذلك الظاهرة الصهيونية، هى ظاهرة أوروبية - بدأت شيئاً فشيئاً تفوق وظيفتها الأوروبية، بعد أن تحول ميزان القوى الإمبريالى إلى الإمبريالية الأمريكية.

والآن بعد أن سعت أوروبا بتنظيم نفسها مرة أخرى لإيجاد موطن قدم فى المنطقة الشرق العربى ككل - تطرح الآن فكرة العدل بالنسبة للقضية الفلسطينية.

فكرة العدل أوروبا تقوم على أنه يجب أن يكون هناك للفلسطينيين دولة خاصة بهم.

وفكرة العدل الأوروبية - بمعزل عن هذه الكلمة الأثرية لدى الآخرين وتحمل حمولة أيديولوجية - تعنى أن مصالح أوروبا التى تسعى الآن لإيجاد قدم لها فى المشرق، هى التى تدفعهم لطرح فكرة العدل الأوروبى، وفكرة العدل الأوروبى - بالمناسبة - هى أن اسرايل موجودة بالفعل، وبالتالي لا يبقى إلا فلسطين التى يجب أن تكون لها دولة.

هذه الفكرة - فكرة العدل - تبقى على العلاقة الخاصة بالإمبريالية الأوروبية، وعندما أتحدث عن أوروبا وأمريكا لا أتحدث فقط عن دول، أتحدث عن طابع إمبريالى عولمى للعالم. ليست المسألة مسألة جغرافية إطلاقاً.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن ناقل الحديث أن اسرايل هى جزء لا يتجزأ من السياسة الأمريكية، والسياسة الأمريكية لا تخفى إطلاقاً مصالحها فى المنطقة.

اسمحوا لى أن أقرأ النص التالى نقلاً عن مارتن انديك. يقول: "حدد الرئيس كلينتون الخطوط العريضة لسياسته حيال الشرق الأوسط. سياسة خارجية محورها الديمقراطية، سياسة خارجية تعزز مصالح الأعمال الأمريكية فى الخارج. سياسة أمريكية تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا فى الشرق الأوسط، من أجل حماية مصالحنا فى الشرق الأوسط



ومواجهة الأنظمة الراديكالية العلمانية والدينية على حد سواء. وتحتوى مقاربة إدارة كلينتون بالضرورة على عناصر ثابتة وعناصر متغيرة. والثبات ناجم عن حقيقة بقاء المصالح الأمريكية دون تغيير، على الرغم من التطورات التكنولوجية التي عصفت بالساحة العالمية فى الأعوام الماضية. فما يزال التناقض الحزنى لقط الشرق الأوسط بأسعار مقبولة، يعتبر من مصالحنا الثابتة، ولنا مصلحة ثابتة فى تبادل الصداقة مع الذين يريدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى. وما زلنا نملك مصلحة ثابتة فى المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورضائها. ولأن العلاقات السلمية بين سكان المنطقة تعزز تلك المصالح، كانت لنا مصلحة ثابتة لتسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى". انتهى كلام مارتن إنديك.

هذا الخطاب لو جردناه من الجانب الايديولوجى، الذى هو الديموقراطية والحل العادل والحل الثابت والشامل، لو جردناه من هذا الإهاب الايديولوجى الذى يلبسه، نحصل على عناصر أساسية. أولاً بقاء المصالح الأمريكية دون مساس. الحدو الأول لهذه المصالح - كذا - هو النظام الراديكالى، علمانياً كان أم دينياً. وهذه مسألة كبيرة الأهمية، بمعنى أنه لى تستمر المصالح الأمريكية ثابتة، لابد من وجود نظام سياسى عربى ثابت، ليس راديكالياً، بالمعنى القومى أو بالمعنى الدينى. ما هو النظام الذى ليس راديكالياً؟ لاستمرار هذه المصالح يجب أن تلغى شروط نشأة المناخ الراديكالى، وهذا هو الأخطر، بمعنى الحيلولة دون نشأة نظام راديكالى علمانى قومى أو إسلامى، وبالتالي لابد من الاختراق الدائم الثقافى والسياسى وأشكال الاختراقات الأخرى التى بحوزة الامبريالية الأمريكية. لكن من وجهة نظرنا فإن أهم شرط لإنتاج المناخ الراديكالى هو الصراع العربى - الصهيونى. وهذا صحيح بمعنى من المعانى. إذن لابد من تسوية هذا الصراع.

بكلمة أخرى: إن استمرار المصالح يقتضى استقراراً، والاستقرار يتطلب حلاً. والحل يجب أن يدرج بالضرورة على ثابت أساسى هو المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورفاهيتها. إن أوروبا تطرح فكرة الحل. والولايات المتحدة تطرح فكرة الاستقرار فى المنطقة، بالمعنى الأمريكى للكلمة. الاستقرار الذى يتطلب حلاً للصراع، ويفرض بالضرورة هذا أدنى مما تسميه إسرائيل بالتنازلات.

إذن من الصعب أن نتحقق أية تسوية، مهما كانت طبيعتها محققة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، دون تقديم جزء من حقوق الطرف الذى يجب أن نتحقق معه. هنا برزت على السطح مشكلة التسوية الاسرائيلية، على الرغم من أن هذه التسوية



دائماً على إعادة إنتاج البنى التقليدية المجتمعية، عبر أشكال متعددة من السلوك، حتى لو تطلب الأمر حروباً أهلية. هذا التناقض المجتمعي هو تناقض سياسي أيضاً على مستوى حل القضية. وما يبدو حالياً من خلاف شكلي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ليس خلافاً حقيقياً. بالمناسبة لا يمكن أن يكون هناك خلاف حقيقي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. هذا لا يعني أن إسرائيل كما يعتقد البعض تسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. لا الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تهيم وتقبض وتحدد، لكن إسرائيل حليف دائم، أداة دائمة غير قابلة للتغيير.. لأن كل تغيير في إسرائيل هو تغيير في وظيفتها وهو ما يعني بالتالي تغييراً في أشكال وجودها، ويمكن أن تتحول في النهاية إلى عدم مطلق.

من خلال العرض السابق فإن جملة المفاهيم المستخدمة الآن - من خلال التطور التاريخي ومن خلال تحليل المشكلة - هي مفاهيم زائفة.

مفهوم الحل العادل مفهوم زائف. لا يمكن أن يكون هناك حل عادل للقضية الفلسطينية إطلاقاً، لأن الحل العادل في النهاية يعني زوال دولة وعودة الشعب. لا يمكن أن يكون هناك حل شامل ولا يكون حلاً حقيقياً.. العقل أو الخيال يقع في مأزق لتصور ما هو مصير.

على المستوى الفلسفي، فإن النشاز التاريخي لا يمكن أن يستمر طويلاً، التاريخ ينتقم لنفسه إن أجلاً أم عاجلاً. نشاز التاريخ قد يستمر طويلاً، لكن عدم الاستمرار - بدوره - يتطلب تلك الإرادة الفاعلة التي لا تخلق شيئاً من العدم. تكشف عن الامكانيات القابعة في قلب التاريخ العربي. وما يحول دون كشف هذه الامكانيات القابعة تلك العناصر التي تهدد هذه الإرادة الحرة: السلطة السياسية في الوطن العربي، الهيمنة الأوروبية الأمريكية على الوطن العربي، وفي شكل أضعف العلاقات التقليدية في الوطن العربي. لأنه - بالمناسبة - يمكن أن نجد في الثقافة التقليدية أن حجم العداء لإسرائيل يفوق الثقافة الحديثة لسدى البعض. يجب ألا نستهيئ بهذه الثقافة التقليدية وتوظيفها في خدمة الكفاح العربي الانساني.

### أ. جميل مطر

لستمتعت بقراءة الورقتين المقدمتين من سميح فرسون وعبد العليم محمد، وستكون تحليلاتي موجزة قدر الإمكان. وسأبدأ بورقة عبد العليم لأنها ورقة شديدة الإيجاز. طبعاً أتفق مع مجمل التوجه في ورقة عبد العليم، واختلاقي معه حول مسائل تبدو هامشية ولكنها في الحقيقة مهمة. عبد العليم ليس وحده الذي يعتقد أن النخب الرسمية

العربية لا تمتلك رؤية واحدة للعالم. فالرأى للشائع بين عدد كبير من المثقفين العرب، بل وغير العرب، يقول إن الحكام العرب يختلفون في "رؤيتهم للعالم" اختلافات شاسعة. ويبنون على هذا الرأى اقتناعات أو نتائج كثيرة، أهمها بطبيعة الحال، هو الخلافات الدائمة أو المنقطعة بين الحكام العرب، وتبدل السياسات، والنهزم السياسية والعسكرية المتعددة والتخلف الاقتصادي، بل والحضارى أيضاً.

اختلفت مع هذا الرأى لأكثر من سبب، السبب الأول هو الأهم. فالتجربة التاريخية عبر عشرينات، بل أجيال وأقوال مئات السنين، تشير إلى أن حكام هذه المنطقة، عرباً كانوا أم فرنساً أم أتراكاً عثمانيين، كانوا "بارعين" في فهم ما يسمى بالسياسة الدولية أى بالعلاقات بين الدول العظمى فى أى عصر من العصور. إن أعود للتفصيل فى السياسات الخارجية التى مارسها ممالك مصر منذ أيام أحمد بن طولون وحتى استلام محمد على للسلطة، والتى تبين بكل جلاء أنهم كانوا شديدي الوعى بتوازنات القوة فى حوض المتوسط بين الدولات الأوروبية كالبندقية وأرجون، أو السياسة الخارجية التى اتبعها محمد على باشا وسلالته ومن بعده حكومة الثورة فى مصر وسلالتها. ولكننا نعرف أيضاً عن العثمانيين وكيف كانوا واعين لتوازنات القوة الأوروبية. وكذلك الفرس حتى بعد أن نشبت الثورة الإسلامية. فى كل هذه الأحوال كانت النخبة الحاكمة متسعة أم ضيقة واعية جداً للأوضاع الدولية، وكانت شديدة الحرص على التعامل بكل نكاه مع مختلف الأطراف بما يحقق لها مصالحها. وليس غائباً عن المتخصصين فى الشرق الأوسط هذه القاعدة فى السياسات الخارجية لحكومات المنطقة التى تقضى باستدعاء الدول الكبرى للتدخل فى شئون المنطقة، كلما كان ذلك متاحاً، بمعنى آخر فإن ما يقال الآن عن أن دولاً خليجية استدعت أمريكا لحمايتها باعتبار هذا الاستدعاء عملاً استثنائياً، أو مخالفاً للاتجاه العام فى المنطقة، هو فى الحقيقة تقليد شرق أوسطى يعود إلى عشرينات إن لم يكن مئات السنين. لم يخجل منه الحكام الأقدمون ولا أنظن أن المعاصرين من الحكام ترددوا حين قرروا استدعاء أمريكا أو غيرها من الدول العربية للقامة طويلاً أم قصيراً فى بلادهم، أو حين قرروا استدعاء القوى الأجنبية على الخصوم من الجيران.

أهمية هذه القاعدة بالنسبة لموضوعنا اليوم هى أنها تفسر قضية فلسطين، أو تنوёл الصراع مع فلسطين. فإلى جانب كل الأسباب الموجهة التى طرحها فرسون أعتقد أن واحداً من أهم الأسباب هو أن أطراف النزاع، عرباً ويهوداً، تمسوا تنوئليها إذ أراد كل جانب أن يكسب إلى صفه الدول العظمى، فإن تعذر كسب جميعها، ركز على بعضها، وإن تعذر ذلك أيضاً افتعل مشكلة إقليمية ليستنى له استدعاء إحداهما، هذا لا يعنى بحال

من الأحوال أن الدول العظمى كانت زاهدة، أو غير راغبة في أن يكون لها نفوذ في المنطقة، أو أن تضاعف نفوذها باستغلال الصراع، أو أنها لم تكن مجبذة التدويل. ما حصل في واقع الأمر هو أن الأطراف الإقليمية كانت دائماً مستعدة لاستدعاء التدخل الأجنبي، أي الدولي، هكذا تقول أو قالت الخبرة الأوروبية ولستعرتها التجربة الأمريكية. وفي نفس الوقت كانت الدول الأوروبية، ثم الأمريكية، موجودة بالفعل، بالنفوذ أو بالاحتلال أي بالوجود غير الشرعي، ولم يكن ينقصها إلا الاستدعاء ليصبح وجودها شرعياً.

لذلك، ولأسباب أخرى وردت في الورقتين، ولدت القضية الفلسطينية، قضية دولية. وما كان يمكن أن تولد، وتكبر، قضية ثنائية أو إقليمية، فقط، فلا الموقع، ولا الثقافة السياسية لحكام المنطقة ومنهم الحكام الأشكناز القادمين من أوروبا، ولا طبيعة المستوطنين، ولا طبيعة مجتمعات اليهود الأغنى والأقوى في الخارج، ولا الحريان الأوروبيتان، ولا طبيعة المرحلة السياسية حيث كان السعي للاستقلال الوطني مهيمناً. لا شيء من هذا وغيره كثير، كان يسمح لأن تولد القضية الفلسطينية وتستمر قضية إقليمية أو ثنائية. أما كيف أصبحت قضية إقليمية، هنا أيضاً كل ما جاء في ورقة فرسون في هذا الشأن يستحق الاهتمام. ولا أجد إضافة مهمة أضيفها. فالموعد تاريخياً، كما قال فرسون، أن بريطانيا بالذات لم تترك فرصة منذ العشرينات، وخلال الحرب، إلا واستغلتها لتستخرج حكام العرب إلى القضية رغم ما ثبت من أن فهمهم لموضوع هجرة اليهود إلى فلسطين كان ناقصاً، ورغم ما تكلم من أن كثيراً من حكام العرب كانوا يعرفون عن العالم الخارجي أكثر مما كانوا يعرفون عن الإقليم الذي يعيشون فيه.

ولنأخذ أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على طبيعة العلاقة المباشرة التي كانت قائمة بين الحكام العرب وعاصمة المركز في الاستانة. هذه العلاقة - التي حاول محمد علي باشا - الحد من تأثيرها حيث أخضع لنفوذه لقاليم عربية ليتحدث باسمها عند الباب العالي، جعلت النخبة الحاكمة المصرية على علم أوفر من كثير من للنخب الحاكمة العربية في شمال أفريقيا، بل وفي المشرق ذاته، بتطورات الأوضاع في تلك الأقاليم. وفي العصر الامبراطوري البريطاني - الفرنسي حدث نفس الشيء، أو شيء مماثل. فقد قسمت للمنطقة العربية إلى أقاليم تابعة لفرنسا وأخرى تابعة لانجلترا، وحاولت باريس ولندن أن يفرضا نفسيهما مصدراً وحيداً للمعلومات عن العرب. فما كان يريد معرفته حاكم عربي عن قطر عربي آخر كانت لندن أو باريس هي التي تمدّه بالمعلومات. هكذا تشكل الوعي الرسمي العربي عن قضية فلسطين، فالمعلومات عن الأوضاع اليهودية والعربية في

فلسطين كانت تصل العواصم العربية عن طريق المبعوثين الامبراطوريين، وجلسات المفاوضات كانت تعقد في لندن. وكانت العواصم العربية تعتمد كلياً على العاصمتين في صنع القرار الخاص بفلسطين. ومع ذلك لم تكن العاصمتان على نفس القدر من الانتماء بتعريب قضية فلسطين، بل من الواضح أن بريطانيا كانت الأشد اهتماماً، أو كانت فرنسا عازفة في معظم الأحيان عن الزج بنفسها، وبعبءها، في قضية فلسطين، بدليل أن أدوار أقطار شمال أفريقيا في هذا الصراع لم تتبلور تماماً إلا بعد فترة غير قصيرة من الحصول على الاستقلال من فرنسا.

ولم يكن التعريب رصيداً صافياً لقضية فلسطين. فقد شجعت الدول الغربية دولاً عربية على التدخل في شئون الفلسطينيين بما يخدم أهداف الغرب، فضلاً عن أن الحكومات العربية وجدت في الساحة الفلسطينية مصدراً غنياً للنفوذ في العلاقات العربية. وتشابكت التدخلات العربية، والتدخلات الغربية بغطاء عربي، والتدخلات السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة أيضاً بغطاء عربي. تشابكت فيما كاد يشبه "مصغراً" للنظام الإقليمي العربي داخل الساحة الفلسطينية. وبالفعل كان "النظام الإقليمي الفلسطيني" في أكناف أحواله عندما كان للنظام الإقليمي العربي في وضع جيد، مثل الفترة التي أعدت لحرب ١٩٧٣. وكان في أسوأ أحوال في الفترة التي دخل النظام العربي مرحلة الانفراط والتشتت، عندما استقل كيسنجر في رحلته الحكومية لتحقيق هذا الانفراط في أعقاب اتفاقات فك الاشتباك.

استغل الغرب تعريب القضية لتمرير أهدافه من الصراع وضمان أمن إسرائيل، وما زال يفعل ذلك. فالبريطانيون استدعوا ملوك السعودية والعراق ومصر بضغط على الفلسطينيين لإطفاء ثورتهم في أواخر الثلاثينيات، والأمريكيون يستخدمون الآن معظم النخب الحاكمة في العالم العربي للضغط على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى اللبنانيين. لا شيء كبيراً تغير، ولا أظن أن شيئاً عظيماً سوف يتغير في الأجل المنظور. وقد لفت فرسون نظري إلى موضوع نموذج التحرير حيث أشار إلى عصر الثورة الفيتنامية وتأثيراتها. نحن لسنا في عصر يقدم نماذج تحرير. في الستينيات كانت هناك نماذج في الثورات الوطنية ضد البرتغاليين في أفريقيا وضد الأمريكيين في فيتنام. ولم تكن على كل حال نماذج مثالية بسبب لاختلاف الظروف كلية، ومنها أن الغرب كان يصفى امبراطوريته طواعية أو تحت ضغوط أمريكية ومن الوطنيين. الوضع في فلسطين اختلف ويختلف. اختلف وقتها من حيث الموقع والبيئة والظروف السياسية للدول المتاخمة للفلسطينيين وانقساماتهم.. الخ. ولذلك لجأ الفلسطينيون إلى أسلوب مبتكر.. وهو خلف الطائرات.

ويختلف الوضع الآن بالنسبة لاختلاف النماذج بكثير مما كانت تختلف وقتها. فنماذج التجربة الراهنة أمرها بالغ الغرابة. نحن أمام نموذجين: نموذج التحرير بالدين كما فى الشيوعى، ونموذج التحرير بالغرب كما فى كوسوفو وتيمور الشرقية. ألا يلتفت النظر إلى أن المقاومين الوحيدتين الفاعلتين ضد إسرائيل هما حزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين؟ أما القيادة الفلسطينية فأظن أنها اختارت النموذج الكوسوفى التيمورى. أى التحرير بالغرب، رغم ما فى هذا النموذج من تناقض فى الألفاظ Contradiction in Terms، وكما لجأ الفلسطينيون إلى خطف الطائرات كوسيلة نضال، نراهم يلجأون الآن إلى تقليل المطالب الوطنية كوسيلة مفوضات.

يشير فرسون قضايا تستحق الإشارة إليها تأكيداً لاتفاقى معه عليها. منها على سبيل المثال وليس الحصر، أن المقاومة العربية استمرت مائة عام. وأعتقد أن هذه العبارة صحيحة بل وممتازة، لأننا فى غمرة هزائم وحلقات فشل ننس واقع أننا مفككون سياسياً، ضعفاء اقتصادياً، متراجحون ثقافياً وحضارياً، منقرضون كلمة، متخاصمون اجتماعياً. مع ذلك قاومنا لمدة مائة عام غزوة صهيونية وإسرائيل مؤيدة من قوى كبرى، ومن الدولة الامبراطورية "الأوقوى" فى كل تاريخ الامبراطوريات. صحيح أن إسرائيل تزداد قوة، وتزداد ثباتاً، ولكنه صحيح أيضاً أنها لم تحقق بعد الدرجة الأمثل كدولة آمنة مطمئنة. وإن تحقق. وهذا فى حد ذاته رصيد ايجابى يحسب للجانب العربى الممزق المفكك التابع الضعيف، ويستحق فى حد ذاته دراسة موضوعية.

كذلك يشير فرسون مسألة عودة الاستعمار فى المنطقة على أيدى أمريكا، وهذه المرة برضاء الحكام. ولكننا لسنا وحيدى فى هذا الشأن. فأمريكا بحكم وضعها شبه الامبراطورى - تمتد هيمنتها إلى كل مكان فى العالم، وتفرض إرادتها على مستويات شتى. تفرضها على الصين كما تفرضها على الاتحاد الأوروبى كما تفرضها على العرب وعلى روسيا وعلى أمريكا اللاتينية. قولى هذا لا يعنى أننا مثل غيرنا فلنرض بحالنا، ولكن يعنى أن العالم يمر فى مرحلة امبراطورية، وهى مرحلة لها قواعدها ونسائيرها وأساليب عمل تختلف عن غيرها من المراحل التى مر بها العرب. وعلى كل حال ليست هذه الامبراطورية الأولى التى يخضع لها العرب أو يتعاملون معها، فقد عاشوا فى ظل امبراطوريات عثمانية وفرنسية وبريطانية، وحصلوا على خبرات كافية، وباستثناء الامبراطورية العثمانية، أى - الامبراطورية الإسلامية - لم تكن العلاقة بين الأقاليم العربية والمركز الامبراطورى دائماً علاقة شديدة للتبعية أو استطلاع المركز محو لإرادة الأقاليم.

ولكن ما لم يرد فى الورقة هو أن المحتوى الثقافى / الحضارى فى هذه العلاقة، أى العلاقة بين المركز والأقاليم، أهم كثيراً من المحتوى الاقتصادى أو السياسى الذى قامت عليه العلاقة فى الامبراطوريات السابقة. هنا نحن أمام علاقة صدامية على مستوى الحضارة والثقافة. وأقول صدامية لأن المركز الامبراطورى أدرك أن الأقاليم العربية فى الامبراطورية ستقاوم الهيمنة الحضارية للغربية من موقع دينى - قومى. ولديها، أى المنطقة العربية، أرصدة قوة فى هذا الصدام أقوى كثيراً من أرصدة القوة التى كانت لديها عندما واجهت الغزو الاقتصادى السياسى للامبراطوريات الأوروبية.

الصراع ما زال مستمراً، وسيستمر فى أشكال متعددة. وإسرائيل إن تستقر فى أمان حتى وإن توفرت لها كل الاتفاقات الثنائية الممكنة. إن مجموع الاتفاقات الثنائية التى عقدتها وستعقدتها إسرائيل مع الدول العربية لا يعادل بالضرورة سلاماً، أى سلام، إلا النوع من السلام القائم حالياً مع مصر. ولكن أتوقع سلسلة من الهجمات الأمريكية بالغة العنف ضد الشعوب والمجتمعات العربية بهدف ترويضها باعتبارها الرافضة للتطبيع وللقبول بمعادلة مجموع الاتفاقات الثنائية يعادل السلام.

#### د. حسن نافعة :

لدى إحساس بوجود قدر كبير من جلد الذات فى هذه الجلسة. طبعاً استمتعت بورقة د. فرسون جداً، وهى ورقة دسمة وطويلة وثرية. كذلك استمتعت بورقة د. عبد العليم وهى ورقة مركزة وعميقة وتدخل فى صلب الموضوع مباشرة.

إنما كانت لدى مشكلة مع ورقة د. فرسون، لأنه تحدث عن كل شئ تقريباً: عن التاريخ والجغرافيا وعن الثقافة وعن الحرب والسلام، عن العرب والإسلام، عن النفط والصراع الدولى.. وكل قضية من هذه القضايا تحتاج لكتاب، وعندما تحاول أن تصنع أطروحة من هذه الأجزاء، فإنها عملية صعبة جداً. لكنه نجح ببراعة فى أن يعطينا فكرة متماسكة. ومع ذلك أتصور أن قضية فلسطين فى النظام الدولى مازالت تحتاج لمزيد من الدراسة، لأننا نحتاج لنقطة تركيز تعيد طرح الإشكالية. للقضية الفلسطينية دولية ببعديها: سواء المسألة اليهودية وطبيعتها وعلاقة الحركة الصهيونية بالنظام الدولى ككل، أو بشقها الفلسطينى سواء فى بعده المحلى أو فى علاقته بالمتشابهة - سواء فى العالم العربى أو بالعالم الإسلامى.

وتصورى أن الفكر العربى مازال لم يحسم عدداً من القضايا الجوهرية. مازال يدور



بيننا نقاش حول كيف استطاعت الحركة الصهيونية أن توظف النظام الدولي لصالحها طوال الوقت. ورغم تغير النظام الدولي، استطاعت أن تستفيد من النظام ثنائي القطبية، كما استفادت من النظام أحادي القطبية. وبالتالي هل هي براعة في الحركة الصهيونية أم هي خيبة للحركة العربية؟ حتى عندما أقول إن القضية في جوهرها هي قضية استعمار، تكون لدى إشكالية أن حركات التحرر في كل أنحاء العالم نجحت، وحصلت على استقلالها- حتى من الاستعمار الاستيطاني الذي كنا نقول إنه غير قابل للحل. تجربة جنوب أفريقيا نجحت، ولم تبق إلا المسألة الفلسطينية. هل يرجع ذلك لخصوصية المسألة اليهودية؟ لخصوصية الحركة الصهيونية؟

أم هناك شيء ما آخر؟ هذه إشكالية يتعين علينا أن نحلها. هل المسألة ترجع إلى طبيعة المشروع الصهيوني في ذاته أم تعود لسوء الإدارة العربية لملائتها بالنظام الدولي؟ هل تتعلق بـصور ذاتي في بنيتنا الثقافية؟ في بنيتنا السياسية؟ في طريقتنا في نسج علاقتنا الدولية أم هناك شيء آخر؟

توجد طريقة للتفكير في العالم العربي تقول إن الصهيونية أداة في يد القوى الاستعمارية تحركها كيف تشاء، ولكن هذا الطرح لا يفسر كل شيء. وهناك طرح آخر يستدل بأنه في فترات معينة يحدث تناقض ولو تكتيكي، ولو مرحلي بين الاثنين. عندما صدرت الورقة البيضاء مثلاً سنة ١٩٣٩ كان واضحاً أن ذلك تم بحكم المصالح البريطانية في لحظة من اللحظات مع هبوب بوابر الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حدث خلاف. حدث تناقض في المصالح.

وفي سنة ١٩٥٦ في ظل تنامي حركة القومية العربية، وفي ظل عالم غريب بالنسبة للولايات المتحدة، اضطرت إلى الضغط على إسرائيل لكي تتسحب.

إن يمكن أن تكون هناك مراحل ولحظات تبدو فيها المصلحة المباشرة للمشروع الصهيوني مختلفة عن المصلحة المباشرة للدولة التي تكون في قمة النظام الامبريالي والتي لها مشروع للسيطرة والهيمنة على المنطقة.

ثم بدا في كلام د. سميح عن النظام الدولي الجديد أنه لا يتحدث إلا عن القوى الغربية والولايات المتحدة. حتى في آخر الصفحات وهو يتكلم عن التطبيع، قال في جزئية صغيرة، إن مصالح الولايات المتحدة لن تتطابق بالضبط مع مصالح أوروبا، وبالتالي نحن لسنا في حاجة لنستفيد من هذا التناقض، لكن نحتاج إلى زعامة مثل جمال عبد الناصر، نحن ننتظره. هذا نوع من التفكير يدل على أن استراتيجيتنا أو فهمنا واستيعابنا لعلاقة المشروع الصهيوني بالنظام الدولي وأي استراتيجية نتبنى، مسألة غير واضحة. هناك شق

آخر أيضاً ملئ بالاشكاليات، وأتصور أننا لم نحسمها تماماً، فيما يتعلق بكيف التفت الحركة الوطنية الفلسطينية بالمشروع القومي للعربي؟ وأيضاً هناك بعد إسلامي للموضوع. ما هي حدود العلاقة بين الوطنى والقومى والإسلامى؟ فى مرحلة من المراحل تختفى القضية الفلسطينية تماماً تحت ادعاء المسئولية القومية، وأن من يتحدث باسم المشروع القومى يتحمل مسئولية تحرير فلسطين، وبالتالي ليس هناك دور أو حركة وأى حديث عن الوطنية الفلسطينية التى تعتبر نوعاً من الهرطقة، هل هذا صحيح؟ وفى لحظة تاريخية أخرى يبرز البعد الفلسطينى وكأن المفروض أن يصبح القائد فيقال : هل سأحارب بدلاً من الفلسطينيين؟ للفلسطينيون هم للذين يتحملون هذه المسئولية.

ومن يتحدث باسم القومية؟ لدينا إشكالية، موقف البحث: أن تكون هناك قيادة تطرية وقيادة قومية. ويكون هو نفس الحزب، ويقبل الخلافات حول أسلوب الحل، حول التصور. لماذا؟ من أين تأتى كل هذه الإشكاليات؟ وما هو المطلوب؟ اليوم مثلاً وأنا أتحدث عن إدارة عملية التسوية، هل أعتبر من يتحدث باسم الفلسطينيين: منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتعين على الدول العربية أن تقف خلف ما تتبناه من مواقف. كل هذه إشكاليات لى فيها وجهة نظر بالطبع، إنما ما تزال هناك حاجة لمزيد من التفكير للرائق الهادئ لى نتبنى استراتيجية.

أنا مع كل الذى قاله د. سميح مثلاً حول رفض التطبيع تماماً. وكنت مع كل العناصر الوطنية فى مصر التى رفضت هذا، وما زالت حتى هذه اللحظة متمسكاً به تماماً - لكن بصراحة، هل تستطيع استراتيجية رفض التطبيع أن تخلق مشروعاً كما يقول د. سميح؟ هل يمكن تحويل رفض التطبيع لمشروع للمقاومة؟ أعتقد أنه شعار أكثر منه شيئاً آخر. هو أمل، هو طموح، لكن لا يمكن أن يتحول لسياسة أو استراتيجية، وإذا حاولنا أن نحوله لسياسة واستراتيجية نحتاج لقدرة أكبر من التفكير المتعمق والهادئ.

د. إيمان يحيى :

الحقيقة أن وجود المتقنين الفلسطينيين من الولايات المتحدة - وهى موقع متقدم فى المعسكر الغربى - داخل هذه القاعة، وهم يحملون مسئولية استشراف المستقبل ومحاولة نسج مشروع لمواجهة جديد، هذا فى حد ذاته باعث لأمل كبير لدى كثيرين من المتقنين العرب، وخاصة فى مصر. ولذلك أحبيهم على مجيئهم.

يبدو أن المستقبل - كما سمعت من بعض المتحدثين - به بعض المفاصل ونقاط الارتكاز الأساسية التى يكاد يجمع عليها الحاضرون. أولها: أن المواجهة مع المشروع

الصهيوني فسي المرحلة للقائمة هي مواجهة شعبية، أكثر منها مواجهة أنظمة بشكل أو لآخر، لذلك فإننا إزاء مرحلة ما بعد ما يسمى بالتسوية. بالتالي ستنبع علاقات ومحاولة فرض رؤى ثقافية وميساسية وغيره محاولة هز قناعات ثقافية داخل المنطقة.

أعتقد تلك للمواجهة للشعبية ستبرز دور المثقف في هذه المرحلة. دور المثقف في هذه المرحلة أكبر من دور السياسي. نحتاج إلى ثبات المثقف أكثر من مرونة السياسي في مرحلة كهذه.

هذا ينقلنا لثوابت كما قال بعض المتحدثين، مثل ثوابت ثقافية، ثوابت تقليدية. وإذا كانت البنى التقليدية التي ولجها المشروع الصهيوني قد فشلت، فإنها كلها لم تعترف به ولم تعترف بحل نهائي.

وهناك ثقافات تقليدية تتيحها تلك البنى، هي الأساس اليوم في مواجهة هذا المشروع الصهيوني. نجد للمحلين الاسرائيليين يرون أن مواجهة التطبيع ومقاومته - في الأساس - ترتكز على بعد ثقافي، والبعد الثقافي يرتكز على بعد ديني قوى. ولذلك هم يفكرون، بل وبدأوا بالفعل في محاربة هذا البعد الثقافي.

أما مسألة هل اسرائيل أداة بالكامل في يد الامبريالية أم أن هناك نوعاً من الاستقلالية؟ فهي مسألة تحتاج فعلاً - مثلاً قال د.حسن ناعمة - إلى كثير من التأمل. وأعتقد أن من المفيد أن يتواجد معنا هنا أساتذة أكاديميون من الولايات المتحدة الأمريكية يعملون بالسياسة، ولا شك أن لديهم رؤية عبر عشرات السنين التي عاشوها هناك حول هذا الموضوع.

بالنسبة للنقط ودوره. هل النقط كان دائماً مدعاة لأن تصبح اسرائيل هي الأداة أم أنها في بعض الأحيان استغلت المسألة بشكل جيد، ومن الممكن أن تصبح المصالح الأمريكية في نفس الوقت رافعة لمحاولة تحديد أو تقليل الدعم الأمريكي الاسرائيلي. وهذا كان واضحاً في ١٩٧٣.

هذا يجزنا فعلاً إلى السؤال عما إذا كانت القضية دولية أو غير دولية. أنا أميل إلى رأي د.عبد الحليم محمد، أن المسألة الفلسطينية منذ البداية هي مسألة دولية لأنها مرتبطة بالمسألة اليهودية. والمسألة اليهودية هي مسألة دولية منذ البداية. لكن هناك فرقاً بين إدراك الصراع والمتغيرات العالمية وبين الاستغلال للتناقض بين تلك المتغيرات. قد تكون النقطة الحاكمة هي إدراكنا لتلك المتغيرات.

نقطة أخيرة. ورقة د. عبد الحليم محمد ورقة جيدة جداً، وتتكلم عن النظام وتحوله من نظام ثنائية قطبية إلى نظام أحادي القطبية، وكيف استغلت الصهيونية العالمية تلك

المتغيرات.

كنت أتمنى أن يستمر ويستمر المستقبل، فكلنا نتكلم عن النظام لأحدى القطبية، ولكن هل يحمل المستقبل لنا نظاماً آخر. ولذلك فإن إسرائيل اليوم لا تعتمد فقط على علاقتها بالولايات المتحدة، وإنما بدأت تنسج علاقات مع الصين - القوة المقبلة قريباً - وبدأت تنسج تحالفات وتجد أرضاً واسعة لها لنسج علاقات في أفريقيا. ولذلك كان يجب الإشارة بشكل أو بآخر لمستقبل تلك العلاقات.

أ. فاروق العشري :

إذا نظرنا لطرفي المعادلة وهما إسرائيل والفلسطينيين منجد أن إسرائيل استطاعت أن تفرض نفسها في المجال الدولي منذ البدء، بدرجة قوية واضحة، واستطاعت أن تكسب الشرق والغرب سواء تحت دعوى التخلص من المشكلة اليهودية وحلها أو تقديم نفسها كإداة في يد القوى الاستعمارية في المنطقة. وبدأ الاثنان يسعىان لبعضهما البعض لتحل المشكلة، وفرضت إسرائيل في المنطقة. إلى أن سارت الأمور إلى العلاقة الخاصة مع أمريكا. وفي رأي أن العلاقة بين إسرائيل وأمريكا، قد مرت بمرحلتين واضحتين تماماً. فحتى ١٩٦٧ وإدارة جونسون كانت إسرائيل تقوم بدور الوكيل في المنطقة للدفاع عن مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، وتعتبر مثل قاعدة أو امتداد لها في المنطقة. وبعد ١٩٦٧ وفي ظروف حرب ١٩٧٣ وصلت إسرائيل إلى علاقة الشريك مع أمريكا الآن، وهذا تطور استراتيجي مهم جداً في العلاقة وكشف عن نفسه بوضوح في التحالفات التي بينهما.

وبالنسبة لمقولة العيش المتكافئ بين الاسرائيليين والفلسطينيين والتي طرحت كشكل من أشكال الحوار، فإن هذا مستحيل تماماً من منطلق إيديولوجي صهيوني في عقيدتهم التي تفرض نفسها بشكل واضح جداً في إسرائيل وفي تعريف الاسرائيلي وفي الثقافة، بل وفي الديانة التي وصلت إلى المسيحية نفسها وفصائل كثيرة جداً للتعاطف معهم - خاصة الانجيليين.

في رأي أن هناك مهاماً عاجلة ومصرية تفرض نفسها في هذه المرحلة، والصراع طويل وسيمتد. لا أمل في الحكام بصورة واضحة، وتكاد تكون الشعوب العربية جميعها قد حسمت هذه المسألة تماماً، ألا أمل في الأنظمة، ولا انتظار لبطل يأتي من الغيب كي يحقق الوحدة، ثم التحرير.

وبالتالي انتقلت المسؤولية إلى الشعوب، وهذه قضية تفرض نفسها كل يوم وتفرض

مهانما عاجلة جداً. وعلى المتقنين بالدرجة الأولى قياده الثقافله بوضوح وبوعى. نحن نواجه أخطر تهديد وهو الاستعمار الثقافى أو ثقافة العولمة لتمكين اسرائيل والوجود الصهيونى فى المنطقة، رأى أن الاستبسال فى مقاومة التطبيع خط دفاعى أول، وعلى رأسه عملية الثقافة.

النقطة الثانية، يجب على كل شعب عربى أن يقوم بدوره، وينتزع ديمقراطيته لتشارك الشعوب فى تقرير مصيرها. وستختلف الموازين تماماً عن الواقع الردي الذى نعيشه انتظاراً لقرارات الحكام التى تؤخذ من وراء الشعوب.

إن الممارسات الاسرائيلية والامريكية نفسها فى المنطقة مع مشروعات للشرق أوسطية سوف تفرز تناقضات كبيرة فى المنطقة ستمس الشعوب ومصالح الشعوب، وسيزداد العداء أكثر مع اسرائيل وليس للتناقص.

وفى رأى أن جيلاً أو جيلين قد يستغرقهما الصراع بمثل هذه الوسائل إلى أن نمتلك مزيداً من أدوات القوة، لكن التعايش مع اسرائيل بمخططها هذا فمن للمستحيل.

أ. عبد الرحمن خير :

فى الاسبوع الماضى كنت فى مؤتمر العمل العربى فى شرم الشيخ، وكان زير عمل السلطة الفلسطينية نائباً لرئيس فريق الحكومات فاستغل ذلك للدعوة لعقد المؤتمر القادم. وأقر ذلك فريق الحكومات، ثم أتى ليطرحها فى المؤتمر العام، فلم يجد من يسمعه.. وهو مؤتمر بين حكومات وأصحاب الأعمال وهو مؤتمر كبير، أهم محفل، ٢٢ دولة عربية ... إذن هناك شكل من الرفض مازال موجوداً على المستوى الرسمى حتى ولو كان ضعيفاً، إلى جانب المستوى الشعبى...

وبالمقابل فإن مقاومة التطبيع تكاد تتحول فى بعض الأحيان لمحاكم تفتيش.. إلى جانب مقاومة التطبيع، أرى أن نعمل على تنمية عوامل القوة، وهذا أيضاً الشئ المرادف لمقاومة التطبيع التى أستطيع بها أن أواجه هذا الخلل الخطير فى العلاقات مع العدو الصهيونى.

نقطة ثالثة حول علاقات اسرائيل الممتدة من الصين إلى هنا، إلى هنا. إن اسرائيل فى علاقتها تركب الحصان الأمريكى باستمرار، وهى طوال عمرها لم تكن لها القدرة على إدارة هذه العلاقات، وإذا قامت تكون واهية.... إنما الأمريكان هم الذين يخدمون عليها بالدرجة الأولى والمثل فى معركتنا مع (الهستدروت). فحينما كانت القوى الاستعمارية مسيطرة فى افريقيا، كان الهستدروت مسيطراً على الحركة النقابية الافريقية.

وبمجرد أن انتقش الاستعمار، ضعف تأثيره.

د. محمد المعهد الدرس:

نشكر د. برفاوى على ملاحظته الهامة جدًا فى تحليله لنفاق النظم الحاكمة العربية. أحاول أن أضيف إلى حديث د. عبد العليم حول القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. من أجهضها؟ ربما تكون هناك ضغوط أمريكية أو تحولات للمجتمع الدولى، لكن الحكومات العربية بالتحديد هى التى أجهضت هذه القرارات. وأذكر هنا حادث مؤتمر مدريد. قبلت الحكومات العربية التى دعيت لهذا المؤتمر بإلغاء المرجعية الدولية لمشروع التسوية الجديد، وقبلت بأن تكون الولايات المتحدة هى بالتحديد الدقيق مرجعية التسوية. رفضت مرجعية الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبى واستبعدت الجامعة العربية. ومن هنا أضيف لكلام أجميل مطر بأن العرب لهم ريادة فى أشياء كثيرة جدًا، ومن أهم هذه السلوحي الريادية، أنهم أول من بادر بتقديم الولايات المتحدة كى تقوم بدور التدخل الدولى، عندما أبعدوا الشرعية الدولية وقبلوا أن تتولى الولايات المتحدة مقاليد الأمور وتحدد ما هو ممكن وما هو غير ممكن. أقروا للولايات المتحدة بالسلطة المنفردة بالتدخل فى إداره الصراع وإدارة الشؤون الدولية.

د. سيد عوض:

أريد أن أناقش أننا نعانى من منهج الاسترجاع. نحن نستدرج لمناطق معينة، وتكاد تكون بالنسبة للغير ولنا كنوع من تكوين الوعي أو عدم تكوين الوعي - هل بالفعل أصبح الخيار العسكرى كأنه لم يكن؟ هل العرب لا يستطيعون مواجهة اسرائيل بالخيار العسكرى؟

ترسيخ الاعتقاد أن السلام خيار استراتيجى، وأن الحل العسكرى غير وارد فى المعادلة السياسية، هذه أيضًا مسألة تحتاج إعادة نظر وإعادة بحث. نحن نعانى من تعطيل العقل. يرسخ فى ذهننا أننا لن نستطيع فعل أى شئ بدعوى الواقعية وبدعوى العقلانية. ونساق بلا وعى وبمصالح معينة وأفكار محددة، إلى أن نقول - المقاومة إرهاب.

أيضًا من الأشياء التى نقع فيها أن نردد المفهوم بدون إجماع عليه. أى نحن نتكلم عن التطبيع، لم نتفق حتى الآن ما هو المقصود بمقاومة التطبيع. قد تكون سلبية فى مرحلة معينة، وإحدى أدوات إنتاج للقوة لكن ما المقصود بالتطبيع؟ هل أرفض شرعية وجود اسرائيل أم أستخدام نفس مفردات الخطاب للرسمى العربى ب إزالة آثار العدوان؟ إذا

قلت إن التطبيع هو إحدى الأدوات التي تؤدي للسلام العادل والشامل وتحقيق السيطرة الفلسطينية على كامل أراضيها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف. إن تجاوز الذي حدث في ١٩٤٨ يوقعني في خطأ. إذا قلت أنا أعترف بشرعية إسرائيل، ماذا تريد من إسرائيل بعد ذلك؟ عندما أقيم سلاماً وأقر أن إسرائيل دولة غير عنصرية، لا نازية، لا مغتصبة، لا كذا... وأقول إن الشعب الإسرائيلي موجود والشعب الفلسطيني يأتي عليه قول لا ينفع: لأن هناك أرضاً وهناك كيئاً يريد أن يتوسع. فالمسألة هي أنه يجب أن نعيد النظر في بعض الأشياء ونحدد المفاهيم. ما المقصود بمقاومة التطبيع؟ هل مقاومة التطبيع رفض لشرعية الوجود الإسرائيلي؟ بإزالة آثار العولن... إنني أنا أدمع المفاوض، وأقول له انتبه من كذا أو كذا.

الشيء الذي أريد أن أثيرة أيضاً، أننا نتكلم عن الشرق أوسطية ولا نتكلم عن الدول المتوسطة، والآنسان يصعبان في التطبيع. ما يحدث باسم الأمم المتوسطة في التطبيع أخطر من موضوع الشرق أوسطية. كل أوروبا نتحرك لدفع كل القوى السياسية للتطبيع مع إسرائيل وتعفى إسرائيل من كل الالتزامات. آخر شيء هو الاتفاقية الأوروبية تجاه الأرض المحتلة. إعلان الاتفاقية ينص - حتى بهذا المنطق - على أن حدود إسرائيل هي حدود ما قبل ٤ يونيو. وبالنسبة للموقف من إقامة المستوطنات أوروبا تتراجع عنه، ومعنى ذلك أنها تقر أن هذه المستوطنات جزء من حدود الدولة العبرية.

المسألة الأخيرة، والتي أشار إليها د. عبد العليم، وهي مسألة هدر الامكانيات... الانظمة العربية ومن يروجون لها ويصوغون أفكارها، أهدروا فرصة اتفاقية جنيف الرابعة. في هذا المؤتمر الأخير. كان من الممكن لولا المقايضة السياسية - أن يصل القرار الأمم المتحدة بحذر ويدخل حيز التنفيذ. أول من تراجع هي الأنظمة العربية.

#### أ. أحمد عبد القوي زيدان:

أحبتي ورقة د. عبد العليم محمد لما جاء فيها من تحليل عميق بالفعل للوضع العربي. لكنه ركز على أن المشروع الصهيوني هو بالأساس أداة للإمبريالية، لكن لا يجب أن نغفل خصوصية المشروع الصهيوني وكفاءة للصهيونية في استثمار الضعف العربي وفي استخدام الإمبريالية الأوروبية لتحقيق المشروع. مشروع - حلم منذ مائة سنة، أصبح واقعاً، وواقعاً مستبداً، لا يأتي هذا فقط لأنه أداة من أدوات الإمبريالية، لأنه كثيراً ما تكون الأدوات غير قادرة أن تحقق إذا كان المشروع ليس لديه كفاءة وقدرة استغلال للضعف العربي من ناحية، ولا استخدامه من ناحية أخرى.

تعليقاً على أ. جميل أنه متفائل، وتفاؤله ليس له مبرر في تحليله السياسي، فتحليله السياسي يؤدي إلى أن العالم العربي عالم يستدعي القوات الأمريكية ضد نفسه، وهذا يدل على الضعف البنيوي، الناتج عن ضعف الإنسان وضعف قدرات العالم العربي ومنذ التاريخ الوسيط، كان العقل الإسلامي، يستدعي الأجنبي في لحظات الضعف العربي. إذن هذا المجتمع الضعيف البنية إنتاجياً وثقافياً والذي يستدعي الآخر الأجنبي، لا يبرر أن تتعامل به تماماً إلا إذا كان هذا التفاؤل نوعاً من الايديولوجيا، يمكن في هذا الوقت أن نقبله على أساس أنه أداة للنضال.

بالنسبة للتركيز على التطبيع الثقافي في مصر، أستدعي أتمثل الذي يقول (اترك القيل والضرر بظله) بمعنى أن الخطوره الحقيقية هي خطورة التطبيع السياسي، خطورة تطبيع الأنظمة. ورغم أني أقف ضد التطبيع الثقافي، فيجب ألا تكون القضية هروباً من الموقف الحقيقي ضد التطبيع الأكثر خطورة الآن.

أحد المشاركين:

بعض المقترحات العملية:

أولاً : التركيز على البعد الثقافي باعتبار أنه ركيزة في حركة المقاومة، لمناهضة المشروع الاسرائيلي للاستيطان. وفي هذا من الممكن أن يبدأ الأكاديميون الفلسطينيون بالتحديد في محاولة تعرية المشروع العنصري الاسرائيلي في كتابات الأطفال وفي الخطاب السياسي للحزب. لأن هؤلاء الاطفال الذين يربون بعقيدة عنصرية هم قادة المستقبل وهم الذين سيهددون المنطقة وشعوبها. وبالتالي هذا الموضوع ينبغي أن نعطي له بهذا ثقافياً أساساً..

بالنسبة لتعظيم الامكانيات المتاحة لدينا: إننا نحاول أن نستعيد المجال القانوني في إطار قرارات الشرعية الدولية وفي هذا لدينا قضية دينية وروحية هامة جداً وهي القدس. كيف نوظف ونستخدم وضعية القدس في نضالنا، في إطار أنه نضال ثقافي سياسي لمواجهة المخطط الاسرائيلي بشأن القدس العاصمة الأبدية لها. وأيضاً في استخدام المتغير الجديد - الفاتيكان وحركة الكنائس في منطقة الشرق الأوسط.

أخيراً بالنسبة للعولمة بكل مآسيها، هناك أيضاً تناقضات ثقافية. في أوروبا الآن وكندا وآسيا - هناك حالة من المقاومة الثقافية. لماذا لا نحاول أن نعظم فعلاً ثقافياً عربياً لمواجهة هذه العولمة الأمريكية أعامل به أولادى - أولادنا وشبابنا تسيطر عليهم الثقافة الأمريكية.

الجزء الأخير، هو كيف نفعل البعد الديني. فكرة المقاومة الدينية. والذين سواء ببعده



الإسلامى أو المسيحى يحتاج لنظرة واقعية موضوعية فى التعامل معه. أى كيف نعظم فعل المقاومة فى جنوب لبنان. باعتبار أن هناك مقاومة اسلامية. وكيف نحوله أيضا على مستوى المجتمعات إلى حوار داخلى، لمحاولة جعل الدين عنصر حركة وتغيير ومقاومة بدلاً من أن يكون عنصر هدم وصراع داخلى.

#### أحد المشاركين:

من الواضح أن هذه الندوة تحاول أن تقترب من مفهوم واحد للخطاب السياسى العربى، وأعنى به الخطاب السياسى الشعبى للنتائج عن هذه القوى. هناك اختلاف فى الأطروحات والبرامج ورؤى الصراع. فبالنسبة للصهيونية أنا أراها ارتباطاً بالمفاهيم الاجتماعية والسياسية ورؤية الآخر من خلال المفهوم الغربى. وبالتالي المجتمع الغربى هو المهد الحقيقي للصهيونية بمعناه الاستعلائى أو الإحلالى واتخذت مسألة اليهود أو المسألة اليهودية آلية لحشد سياسى فى اتجاه تحقيق وطن أسموه بالقومى، أسموه عودة لأرض الميعاد وكذا وكذا. ولكن لتحقيق هدف سياسى.

وبالتالى إذا نظرنا للكيان الصهيونى على أساس أنه أداة سياسية لها دور وبالتالى ينسبته عند حد معين فى الصدام. فإن هذه قضية ممكن أن توحد البرنامج فى اتجاه لهذا الغرب ورؤيتنا لأطراف العدو كل بممارساته.

وبالتالى، الامبريالية هى الراعى للمشروع الغربى فى مواجهة المشروع الاسلامى ومشروع النهضة والمشروع العربى فى قلبه.

لم يبدأ المشروع الصهيونى الأخير، بمعنى وجود هذا الكيان من فراغ، وإنما جاء استكمالاً لمشاريع قديمة سابقة انتهت بفشلها وبانتصار الأمة عليها. وبالتالى يتجدد هذا المشروع بألوان وأشكال أخرى.

ومن هنا أدعو إلى تحديد الموقف من الامبريالية الامريكية فى هذه المرحلة. وبمقدار ما نؤثر على المصالح الامريكية فى الوطن العربى، بمقدار ما نفك هذا الارتباط. بمعنى التخلي عن هذا المشروع ولندحاره إلى الخلف.

القضية الثانية، عندما ذهب العرب فرادى إلى مدريد، كان هذا بمثابة إعلان قبول عربى رسمى بالهيمنة الدولية وبالشروط الامريكية والامراتيالية.

#### د. أشرف البيومي :

أولاً : أعترض على بعض ما قيل. إن حركة مقاومة التطبيع فى مصر لم تجر

محاكم تفتيش، وكل بيانات وكتابات المتقنين الذين قادوا معركة مقاومة التطبيع موجودة إما في الصحف أو مجلات المواجهة. وأتحدى ترويد هذه المقولة. يمكن لروز اليوسف أن تكتب أشياء من هذا القبيل. لكن أتحدى القول بأن جماعة من المتقنين الذين قادوا حركة مقاومة التطبيع أجروا محاكم تفتيش لأحد.

النقطة الثانية: عندما نقول متوسطة. فعلاً نحن نقصد الاثنين.

النقطة الثالثة: أنا الحقيقة أحمد الله لأنني لست أستاذًا للعلوم السياسية. أنا لا أفهم المعضلة الشديدة في حكاية حسم قضية من التابع لمن؟ الصهيونية أم الامبريالية. توجد ثنائية في التفكير مذهلة: في القضية الفلسطينية أو قومية؟ أمريكا تابعة للصهيونية أو الصهيونية تابعة؟ بالطبع من بداية المعركة كانت الصهيونية تابعة بالكامل للامبريالية الأمريكية، ولكن طبعا الآن دخلت شبكة من المصالح وبعض التطابقات. ولكن حسم هذه الأمور ليس مسألة رأي شخصي. ننق على الأقل على مقاييس للحكم على هذا الأمر: دور إسرائيل الامبريالي في إفريقيا وآسيا. حجم إسرائيل الاقتصادي. حجم إسرائيل العلمي. حجم إسرائيل المصرفي. التحكم في المصارف الأمريكية. لا يصح أن نأخذ مقولات شعبية ونجعلها كأنها مقولات علمية.

من قراءاتي - وأنا أقول لكم لست سياسيًا أو اقتصاديًا - من الواضح تماما أن الامبريالية هي الأصل والصهيونية هي الفرع، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مصالح مشتركة تتولد وأصبحت بعض الطبقات تتطابق. أما مقاومة التطبيع أو التطبيع الذي نقوم بمقاومته - الحكومة تقاومه لأسباب تكتيكية - هذه استراتيجية. مقاومة سلبية في عصر هزيمة، وبالتالي هي مرتبطة بالضرورة بعصر الديمقراطية. المتظاهرون في معرض الكتاب أو المعرض الصناعي - إلى آخره بعضهم اعتقل، بعضهم ضرب وبعضهم محاصر. والعملية مرتبطة جزئياً بمعركة الديمقراطية.

عندما تنجح جزئياً معركة مقاومة التطبيع شعبياً، نكون نجحنا أيضاً في معركة الديمقراطية. وهذا هو الكلام الذي كان يقوله د. حليم بركات. القضية الاقتصادية مشتركة مع القضية الديمقراطية، مع القضايا الوطنية ومقاومة التطبيع.

والقول بأن مقاومة التطبيع شعار أكثر منه سياسة غير صحيح. هناك ناس تضحي ومن وقتها. وشباب يضحي من وقته وأقاموا بعض المؤتمرات واتخذوا قرارات. ولكن هل نحن راضون بهذا المستوى من مقاومة التطبيع؟ بالتأكيد لا - لأنه مرتبط بقضية الديمقراطية.

د. عيد الطيحي محمد:

أود أولاً أن أشكر الأساتذة المحققين د. حسن ناعمة وأ. جميل مطر ود. أحمد برقوى وقد استفدنا من هذه التثقيبات.

أنفق مع أ. جميل مطر أن حكام الشرق الأوسط بوجه خاص ومصر بالتحديد على دراية واسعة بما يحدث في العالم ولديهم فنون وثقافة في التعامل مع قوة ثالثة، بل وفي بعض الأحيان احتوائها جزئياً وحرفها عن عديد من أهدافها. هذه بالفعل خبرة اكتسبتها في هذه المنطقة وربما إسرائيل تفوقنا في هذا.

النقطة الثانية. أود أن أقول إن الخيار العربي الرسمي للقتال بأن السلام هو خيار استراتيجي صحيح، ولكن الخيار العسكري لا يمكن الاستغناء عنه. لأن قراءة الخبرة التاريخية تؤكد أن دورة الحرب والسلام متلازمتان عبر التاريخ. بمعنى أنه كم من المعاهدات وقعت في تاريخ البشرية ولكن أيضاً كم من الحروب قامت. بل في بعض الأحيان كانت هناك بعض المعاهدات التي خططت لحروب قائمة نظراً لأنها تضمنت شروطاً متعسفة على أصحاب الحق.

د. سمير فرمون :

أولاً أشكر كل الحاضرين على الحماس الذي رأيته .

النقطة الأولى . سأل د. حسن .. هل يمكن لمقاومة التطبيع أن تكون مشروعاً للمقاومة وحدها؟

أنا قلت إن التطبيع يندمج أو هناك اندماج متشابك في قضايا عديدة. مثل الخبز والملح. الانشياء الاقتصادية للشخص العادي. معركة الديمقراطية ومعركة الثقافة الذاتية. كله متشابك ومندمج، ويمكن لاستراتيجية أن تكبر أو تنمو من خلال الاندماج. والاندماج له ضرورة. إن الشخص العادي لديه تفكير في السياسة الخارجية له علاقة بالسياسة الداخلية. فالاندماج والتشابك يمكن أن يكون محورياً للتنامي ضد التطبيع أو حركة ضد الاستعمار الجديد.

بالنسبة للاستعمار الثقافي، لابد أن ندرس أساليبه وقنواته وآلياته. تحدث البعض عن القول بأن المقاومة صارت إرهاباً. هذا النوع من التفكير - أسميته تغليب الوعي العربي.



### **الفصل الثالث**

#### **قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع اسرائيل**

رئيس الجلسة / د. أحمد صدقي الدجاني

اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن سعادتى باتخاذ هذه الندوة وعن اعتزازى بالجهتين اللتين تضافرتا على عقدها، وأبدأ بصندوق القدس - مركز تحليل السياسات فى واشنطن فهى فرصة حقيقية أن نلتقى بعمل من أعماله الطيبة، وجميعنا يتابع هذه الأعمال، وأن تكون المناسبة فرصة لقاء إخوة أعزاء من أعلام أمتنا جامعوا للقاهرة لنسعد بملقاتهم. يعطوننا نموذجاً لما يمكن أن نقدمه للأمة فى عالمنا للمعاصر، من خلال إدراك دوائر بنائه المختلفة، التى بمجموعها تشكل هويته.

والحق وأنا أتحدث أشعر على الصعيد الشخصى بأننى شرفت بالتعامل مع إخوتى منذ أكثر من عقدين من السنين على صعيد العمل لقضيتنا وقضية الأمة بعمامة. ولمركز البحوث العربية فضل كبير فى هذا، وتحية لأخى أ. محمد حلمى الشعراوى مدير عام المركز، والواقع أننى بحكم إقامتى فى القاهرة أشرف بالتواصل معه، فأجد دائماً تناوله القضايا الدقيقة الحساسة. والمركز فى قضية فلسطين والوطن العربى لقاءه متصل. فنحية من القلب.

نحن على موعد مع هذا الموضوع الكبير الذى هو عنوان ندوتنا: فلسطين والوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين، أو العالم العربى كما جاء فى الدعوة. وكلا المصطلحين له دلالته. هذا يعبر عن نظرة تريد الواقع والآخر يعبر عن نظرة فيها البعد المعقيد ولكننا نتمسك بعنوان الندوة.

الوقفة ضرورية، وهى الآن فرصة من خلال عدد من علمائنا يعطوننا نظراتهم سواء فى الأوراق التى بين أيدينا أو فى التعليقات. نحن اليوم نناقش قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل.

ألف أمام الموضوع ولتمنى أن نخرج من جلستنا برؤية أوضح وأشمل لها. هو موضوع طرح علينا بقوة منذ مطلع التسعينيات، مع بداية عملية التسوية التى أسماها راعيها "عملية السلام الشرق أوسطية". التاريخ سيحكم إلى أى مدى ترد فيها كلمة السلام. منذ أن تبلور هذا المشروع، إذا بنا نرى معالم نظام يجرى فرضه، هو نظام الشرق أوسطية. يهمنى كما سنسمع اليوم، أن نتذكر معاً ما جرى خلال هذا العقد. الفكرة تطرح ورجال الأمة العربية وقفوا أمامها. أنا من الذين يدرسون التاريخ ويهتمون بعلم تاريخ الأفكار. ولذا دعونا نستذكر كيف تمت العملية، هناك نفر وقفوا أمام الموضوع، وأعطوه حقه وكانوا رواداً، وهم من مختلف المدارس - أنا هنا أشير لأخى أ. فهمى هويدى الذى كان من أوائل الذين تصدوا لهذا الموضوع منذ أن طرح. وأشير إلى نموذج الأهالى

وأخى أ.عبد الغفار شكر. وأشير إلى نموذج للخليج وإلى أخى العزيز عبد الله النيبارى الذى يشرفنا اليوم. وأشير وأشير.

الواقع أن عددا من الأعلام قد سلط الضوء - فإذا باستجابة الأمة تحدث على المستوى الفكرى بداية. وأنا أراجع اليوم الكتيب الصغير (فى مواجهة نظام الشرق أوسطية) الذى أصدرته عام ١٩٩٣ وأشير فى مقدمته إلى الندوة الكبيرة التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية فى ربيع ١٩٩٣. وأشير كيف كانت الصورة معتمدا عليها إلى درجة أنه صدر فى صفحة الاهرام المعنية بوزارة من الوزارات صفحة كاملة تفصل للتطبيع فى قطاع معين، ولكن ما إن حدثت الهبة، لم يتكرر الحديث فى تلك الصفحة عن هذا الموضوع، وإنما صارت تحت الأرض، إلى أن جاء أخى العزيز أ. عريان نصيف اليوم ليمسك لنا الاضواء عما تحت الأرض.

تكونت الفكرة وانتقلت من صعيد أهل القلم إلى صعيد العمل السياسى وشتان بين المنظرين، وأنا أحب هذه النقطة - أن نأخذ نصفى الكأس. شتان بين المنظر عام ١٩٩٤ حين عقد المؤتمر الاقتصادى فى الدار البيضاء، ثم فى عمان ١٩٩٥ ثم فى القاهرة ١٩٩٦ الذى عقد بزخم أقل، ثم بالدوحة - إذا به يحدث ما يحدث، ثم يتصل عامين وإذا بنا الآن نرى الوضع.

ميزة هذه الندوة وتوقيت هذا البحث أننا أمام هجمة جديدة فى الموضوع نفسه ذلك لأن الولايات المتحدة صاحبة هذا الرأى فى هذا المشروع، رأته مناسبة بمجئ باراك وهلم جرا، لكى تعيد ماتسميه قوة الدفع وتطرحه.

من هنا نحن مجندون مستنفرون لنعرف أمتنا بالحقيقة من خلال هذه البحوث ولنتابع - لماذا؟ لكى نصل بالولايات المتحدة الأمريكية ونستصل، بفضل جهود كثيرة بعضها من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن أمريكيين من مختلف المشارب، إلى أن تراجع سياساتها فى المنطقة، وإلى أن ترى أنه لا بد من أن تأخذ فى الاعتبار مصالحنا كاملة وإلا ستتفاقم الأمور. أما عدونا فإننا نعرف طبيعته ونعرف أنه مستعمر مستوطن تابع. وستأتى اللحظة التاريخية التى يفرض عليه فيها المراجعة، وأحد الاختبارات الرئيسية هو هذا الموضوع، موضوع نظام الشرق الأوسط. أتحدث عن المشاركين اليوم. أخى أ.حسام رضا ببحته القيم للغاية عن النوبارية كنموذج لمخططات التطبيع الزراعى، والذى يذهب للاسكندرية - شأن كثيرين منا فى مرحلة الصيف - يقف أمام المشروع ويساءل، حتى هو يرى الاعلانات فى الطريق كأن بعضها يحمل إشارة لشركات اسرائيلية.

أخى أ. عريان نصيف يتحدث عن التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى، وحين

قرأت هذه الورقة حمدت أمتنا التي فيها الباحث الذي يستطيع أن يصبر على متابعته بدأب. ويبدو أن الوجود في الأقاليم يساعد على ذلك. نحن على موعد كذلك مع أخى، أحسين معلوم في ورقته بالغة الأهمية أيضاً حول الموضوع نفسه. وسنحظى بتعقيبى لأخى د. لشرف البيومى وأخى د. محمود عبد الفضيل.

وأشير إلى أن د. محمود كان له دور خاص على الصعيد الفكرى فى مواجهة للنظام الشرق أوسطى، ومازال دوره يومياً فى طرح للقضايا الفكرية.

أنا أقول هذا لأن أهل الفكر يصابون كثيراً بالاحباط ويتصورون أن الأمور لا تسير .. لا. إن ما يزرعونه يثمر، وأنا أتطلع لجيل جديد من الباحثين كلهم يتابعون، وما تكتبونه يقرأ وبعناية ويأتى من يتابع، هذه أمة حية. ورحلة الصراع فيها طويلة.



## ١- للتطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني الحالة - المخاطر - المقاومة

أ. عريان نصيف

منذ توقيع معاهدة "كامب ديفيد" وظهر ذلك التعبير المراوغ "التطبيع"، أصبحت هزيمة واسعة أمام العدو الصهيوني لاخترق المجتمع المصري. ولا شك أن المجال الزراعي كان له الأولوية - في المخطط الإسرائيلي - لهذا الاختراق، لأهميته الحيوية من ناحية، ولتوافر إمكانات للتسلل إليه وحصاره، من ناحية أخرى.

فمن حيث أهميته: فهو يعنى بالنسبة لمصر، ليس فقط الناتج الغذائي المباشر بل أيضاً حوالي ٦٠% من إجمالي الدخل الصناعي القائم على الزراعة (كالغزل والنسيج والسكر) أو المرتبط بها (كالمسمدة)، ويمثل العاملون به ما يقرب من ٣٠% من مجموع القوى العاملة المصرية، بالإضافة إلى ما يلحق به من مياه النيل، الحلم القديم للحركة الصهيونية حتى من قبل قيام كياناتهم العدوانية العنصرية على أرض فلسطين. ومن حيث توافر إمكانات اختراقه:

- فالرئيس السادات، كان يعتبر أن الأرض المصرية والزراعة المصرية، من الممكن أن تكون هدية بسيطة للعدو الصهيوني، في سبيل قيام عملية السلام المزعومة للدرجة التي تجعله - وفقاً لما أكدّه المهندس حسب الله الكفرلوى الوزير الأسبق للأستاذ محمود المراشي الكاتب الصحفي - يتصل به تليفونيا ويبلغه بالقرار التالي بالنص "شارون عندي حابضهوا لك علفشان تدبلة منطقة كركر والمثلث"<sup>(١)</sup> ومنطقة كركر في أسوان، والمثلث هو الأرض المصرية التي تربط بين ثلاث محافظات هي الجيزة والقليوباء وبنى سويف.

- والدكتور يوسف والسى وزير الزراعة، له رؤيته الخاصة المعلنة منذ أن كان لا يزال مستشاراً لوزير الزراعة عام ١٩٨٠، والتي تتلخص في أن الزراعة المصرية - من وجهة نظره - لن تتطور إلا من خلال ثلاثة محاور:

المحور المصري / الأمريكي

المحور المصري / الأمريكي / الإسرائيلي.

المحور المصري / الإسرائيلي / العربى.

ولهذه الأهمية للقطاع الزراعى المصرى، ووفقاً للإمكانات الميسرة - على أعلى مستوى- للتسالى الصهيونى إليه، ابتدأ منذ لولخر السبعينيات الاختراق الاسرائيلى - الواسع والمكثف- لكافة أصعدة وسياسات الزراعة المصرية.

#### الموز الويليامز .. وكشف المستور

رغم أن عملية ما يسمى التطبيع الزراعى، ابتدأت فاعلياتها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد، إلا أنها لم يتم الإعلان والإعلام الواضح عنها إلا منذ عام ١٩٩٤. ولقد تفجرت القضية من خلال الجلسة الساخنة لمجلس الشعب يوم ٥ فبراير ١٩٩٤، حيث تحدث بوضوح الدكتور والى - فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية التى أثارها نواب المعارضة - مؤكداً أنه تحكم مصر <sup>(٢)</sup> منذ عام ١٩٧٨ معاهدة مع إسرائيل من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج الزراعى - مبدلاً على الاثار الإيجابية العظيمة لهذا التعاون، بما يتمتع به الشعب المصرى من كلى التفاح الإسرائيلى والموز الويليامز الكبير، اللذين تمتد زراعاتهما ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيلىين على طول الطريق الزراعى بين القاهرة والاسكندرية ... وتوالت - بعد ذلك- صور الإعلام، التحدى، للاختراق الإسرائيلى للزراعة المصرية.

\* د. يوسف والى، يصرح - فى لقاءه مع بعض القيادات الإسرائيلىية فى ١٩٩٤/٢/٨ بأن <sup>(٣)</sup> لجيل السيوم التى شاهدت العلم المصرى يرفرف وبجواره العلم الإسرائيلى، تحرك أن مصلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يبنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا.

\* ويتم الإعلان لأول مرة - وفى أماكن بارزة وواسعة من الصحف القومية- عن الاجتماع "الدورى" للجنة الزراعية المصرية/ الإسرائيلىية الذى عقد فى المدة من ١٠/٧/ إلى ١٩٩٤/٢ بالقاهرة <sup>(٤)</sup>، وعن قراراته التى تعتبر من أخطر ما تم اتخاذه - بشأن العلاقات الزراعية المصرية/ الإسرائيلىية- لفتح زراعة وأرض ومجتمع مصر أمام العدو الصهيونى، واللذى تداعت بناء عليه كل صور لاختراق بل وهيمنة إسرائيل على مقدراتنا الزراعية.

ولعل ذلك يتضح بجله من الإشارة إلى بعض قرارات هذا الاجتماع الموقعة من الدكتور والى المسئول الأول عن الزراعة ولأمين عام الحزب الحاكم فى مصر :

١- تتوسع مستقبلاً دائرة التعاون بين مصر وإسرائيل فى المجالين الزراعى والتجارى.

٢- يركز التعاون على الاستثمار فى المجال الزراعى من خلال السياسات "التخصيصية".

٣- برنامج تدريب مشترك لتدريب ١٠٠٠ خريج مصرى سنوياً (فى إسرائيل ومصر).

٤- يتم بعث ٤٨٠ خريج، ١٢٠ قيادة زراعية، ٩٠٠ مزارع- خلال عام ١٩٩٤- إلى إسرائيل لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى.

٥- إقامة مزرعة إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ١٠٠٠ فدان.

٦- العمل على زيادة التمويل الأمريكى للمشروعات الثلاثية (الإسرائيلية/ الأمريكية/ المصرية) تسمى ضوء الدور الذى يلعبه القطران (مصر وإسرائيل) فى تشجيع التعاون والسلام فى منطقة الشرق الأوسط.

٧- إقامة قسم للغة العبرية فى كل وزارة مصرية لترجمة الصحف والنشرات والمجلات الإسرائيلية للاستفادة مما يكتب فيها وفقاً لاختصاص كل وزارة، بالإضافة إلى عمل قنوات الاتصال اللازمة.

٨- بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية - كل ٦ شهور مرة فى إسرائيل ومرة فى مصر- لهذه اللجنة العليا المشتركة التى تشكلت منذ عام ١٩٨٦، تشكل لجنة مشتركة من خبراء الزراعة بالبلدين- تجتمع أيضاً كل ٦ شهور تبادلوا فى مصر وإسرائيل- لمتابعة البرامج التنفيذية لأوجه التعاون وتقييم نتائج ما يتم تنفيذه من مشروعات واقتراح البرنامج الجديد للمرحلة التالية.

**وتوالت صور التطبيع الزراعى:**

**الأراضى المصرية نهب للصهاينة  
تملكاً واستثماراً**

\* من خلال استراتيجية تعمير سيناء:

عندما تقدم د. محمد إبراهيم سليمان وزير التعمير، إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب فى ١٩٩٤/٢/٧، بمشروعه الذى يقضى بتخصيص ٥٠% من الأراضى المستصلحة بمسيناء والخاصة بالمشروع القومى لتنمية سيناء للمستثمرين الأجانب، صرخ بعض أعضاء اللجنة - رغم أنهم من قيادات الحزب الحاكم- فى وجه هذا الاتجاه الذى لن يودى إلا إلى هيمنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء (٥) .

- فالنائب فؤاد هجرس يؤكد "إن هذه الخطة ستعطى لإسرائيل فرصة ذهبية لكي تسيطر على سيناء، وتحتلها بأسلوب اقتصادى بعد أن نشلت فى ذلك عسكرياً، وسنكون نحن بأنفسنا- وبشكل قانونى- الذين نعطيها هذا الحق".

- والناتجة جاسيلة عواد (ناتجة جنوب سيناء) تتأشد المسئولين "أرجوكم لا تسمحوا للأجانب بأن يأتوا إلى سيناء ويستثمروا أموالهم فيها، لأن أموال الصهاينة سوف تنتفق بغزارة لأن لهم هدفاً كبير وهو السيطرة على سيناء".

ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء للنواب لمخاطر هذا المشروع، أنه تضمن- ضمن ما تضمن- إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على "عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات التنموية فى سيناء بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى".

.... وللأسف، فلقد صدر القرار النهائى بهذا الشأن الخطير- من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم ١٩٩٦/٤/٢٣ برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء آنذاك - ويقضى بتخصيص ٥٥% من أراضي سيناء لمشروعات "الشركات الاستثمارية"<sup>(١)</sup>.

\* من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات المصرية/ الإسرائيلية:

مثل البروتوكول المنعقد بين د. د. والى ونظيره الإسرائيلى "يعقوب تسور" فى ديسمبر ١٩٩٢، والذى ينص على إقامة إسرائيل لمجتمعات زراعية فى الأراضي المصرية المستصلحة - بمعرفة خبراء إسرائيليين وعائلة مصرية - وخاصة فى مساحة ٥٠ ألف فدان فى سيناء.

بالإضافة إلى المشروعات التى تم الاتفاق عليها فى اجتماع اللجنة الزراعية العليا المشتركة فى فبراير ١٩٩٤ والمابق الإشارة إليها.

\* ومن خلال عمليات الاستثمار والتملك المباشرة:

- كاستثمارات "الشركة الإسرائيلية/ المصرية/ العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية" (مقرها الرئيسى فى أمريكا وفعراًما فى بير سبع والقاهرة، والتى أعلن مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج فى أكتوبر ١٩٩٣ "أنها قد تشكلت بعد مباحثات مدريد للسلام، وأنه لا مشكلة تولجها بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث إن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية"<sup>(٢)</sup>.

وقد قام وفد من أعضائها الإسرائيليين يضم عدداً من المشاركين في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيارة السويس، للإعداد لمشروعاتهم.

- ومثل مشروعي "زراعة الصحراء في النوبارية" واستصلاح ٢٠٠ ألف فدان "شرق العوينات" اللذين تقدم بهما د. والى إلى مؤتمر الدار البيضاء التطبيعي، وأرسل وفداً من رجال الأعمال المصريين إلى القدس يوم ١٩٩٤/١١/٤ لإجراء الاتفاقات النهائية بشأنها<sup>(٨)</sup>.

- ومثل قيام شركتي "زراعي وحيفا كيمب كال" الإسرائيليتين بشراء مساحات من الأرض الزراعية بالاسماعيلية - عن طريق شركة "تكنوجرين" الوكيله عنهما في مصر - لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وتجارية عليها في منطقة أبو صوير.

### القذف بالشباب المصري إلى أحضان الصهيونية

بناء على الاتفاقيات التطبيقية بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية فلقد تم - وخاصة منذ عام ١٩٩٢ - إفاد عشرات الآلاف من الشباب المصري، سواء من الخريجين<sup>(٩)</sup>، أو الحائزين لأراض مستصلحة<sup>(١٠)</sup>، إلى الكيان الصهيوني، بحجة تدريبهم على الزراعة المتقدمة الإسرائيلية.

واستخدمت في ذلك كافة وسائل التهديد كحرمان الخريجين المشتركين في جمعيات الاستصلاح والاستزراع، من الأرض التي قاموا بإعدادها للزراعة إذا رفضوا السفر، أو الترغيب باستغلال الظروف المادية والاجتماعية الصعبة للشباب المصري في هذه المرحلة مثل الوعد بتيسير عملية التوظيف بعد التخرج - ٢٠ دولار عن كل يوم من أيام الرحلة أو ٥٠٠ دولار دفعة واحدة - جوازات سفر خاصة تسمى "جواز خاصة بمهمة رسمية" - ترتيب زيارات ميلاحية لهم داخل إسرائيل في المناطق التي يطلق عليها "مواقع الترويج والتسليية" بما أوصل عدد طلبة وطالبات كليات الزراعة الذين تم تسفيرهم إلى إسرائيل من ٩٢-١٩٩٧ وفق تقديرات إحصائية إلى أكثر من ١٧٠٠ شاب وفتاة.

### الخبراء المصريون

#### يتعلمون الزراعة من إسرائيل

الكثيرون من خبراء الزراعة في مصر من قيادات ووزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضي وأساتذة الجامعات وباحثي المراكز العلمية

وخبراء الطب البيطرى، قامت وزارة الزراعة- فى العقدين الأخيرين- بإرسالهم فى معتاب مدو إليه ومتواصلة إلى إسرائيل . حتى يتعلموا فنون وعلوم الزراعة.

وكمجرد أمثلة على هذا النشاط التطبيعى

- الوفد الزراعى الكبير الذى ضم ٦٦ من قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية والامتصاحية وأساتذة كليات الزراعة برئاسة المهندس فؤاد أبو هذب رئيس مشروعات التعمير والتنمية الزراعية، الذى سافر إلى القدس فى أوائل مايو ١٩٩٣- عقب العدوان الإسرائيلى الوحشى على الشعب العربى بـفلسطين ولبنان- بحجة الاطلاع على المعرض الإسرائيلى للتكنولوجيا الزراعية<sup>(١١)</sup>.

- الوفد الزراعى الكبير، المكون من ١٣٠ من القيادات الزراعية فى مصر، الذى سافر إلى إسرائيل يوم ١١ مايو ١٩٩٦، ولم تمض أيام قليلة على توديعنا لجثث وأشلأه أكثر من مائة شهيد من ضحايا مذبحه "قانا" وحدها.

أما الهدف - المعلن- لهذه النظاهرة فى هذا التوقيت، فهو شديد للتهافت، إذ كان- أيضا - زيارة المعرض الزراعى المقام بالقدس.

ومع تصاعد موجة الغضب الشعبى تجاه هذا التصرف شديد التحدى للمشاعر الوطنية والإنسانية، قام الدكتور والى بنفى الخير<sup>(١٢)</sup>.

نعم... لم ينكر تدبيره وتنظيمه لسفر هذا الوفد، فهذا واقع.

ونعم... لم ينكر ذهاب الوفد إلى "القدس" بالذات (بما فى ذلك من تكريس لدعاوى إسرائيل باعتبارها عاصمة لكيانها العنصرى)، فلقد ذهب فعلاً.

ولكن سيادته قد نفى - بكل حزم- أن يكون الوفد قد سافر على طائرة إسرائيلية تتبع شركة العال، مؤكداً أن سفر الوفد كان على طائرة مصرية وطنية.

- لجنة قيادات الطب البيطرى التى سافرت إلى تل أبيب فى أوائل يونية ١٩٩٥، بعد أن تمت مأساة وفاة وعمى مئات المصريين ونفوق آلاف المواشى بناء على إصرار وزارة الزراعة على استيراد لقاح خاص بحمى الوادى المتصدع لتبادل الخبرة مع نظرائهم الإسرائيليين<sup>(١٣)</sup>.

ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى، للدرجة التى "أقلق" بعض الدوائر الحكومية المسؤولة، حيث ورد فى مذكرة لوزارة الترمين والتجارة الداخلية بهذا الشأن<sup>(١٤)</sup> "إن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل، حيث توفد وزارة الزراعة المصرية سنوياً عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل".

## وخبراء من إسرائيل لتعليم المصريين الزراعة

وفقاً للعديد من البروتوكولات والاتفاقيات ومقررات اللجنة الزراعية المصرية/الإسرائيلية، فقد تم فتح أبواب مصر - على مصراعيها- أمام الخبراء الصهاينة. ولا شك أنهم - حتى وإن كانوا خبراء زراعيين حقاً- فإن لهم دوراً رئيسياً آخر، فى مجالات أخرى، ومهمرة لمجتمعنا للمصرى ولأمنه القومى.

وكمجرد نماذج لهذا التولجد "الخبروى" الصهيونى الدائم أو المؤقت:

• الاتفاق على زيارة ٥٠٠ مهندس زراعى إسرائيلى لمصر كل ثلاثة شهور.

• الوفد الكبير الذى يمثل ١٠٧ شركة إسرائيلية والذى كان يمثل أغلبية أعضاء المؤتمر الذى أقامته الغرفة التجارية الألمانية بالقاهرة يومى ٦، ٧ ديسمبر ١٩٩٤، حول السياسات الزراعية والعلاقات التجارية.

• الخبراء الذين وفدوا إلى مصر - فى بدايات عام ١٩٩٤- لإنشاء مزرعة إسرائيلية نموذجية بين العلمين والاسكندرية على مساحة ٢٠٠ هكتار (١٥).

• الخبراء الإسرائيليون المستدمون بمشروع "الجميزة" فى وسط الدلتا.

• للخبراء الإسرائيليون المتواجدون بالمشروعات المشتركة (المصرية/الإسرائيلية/الأمريكية) كمشروعات: التنمية الزراعية بشرق السويس، بنك الجينات النباتية بمشتهر، مركز التدريب على زراعة الصحراء بمريوط، الإنتاج السمكى بالبريد، مركز سلالات السقاوى والأغنام ومسح النباتات الصحراوية اللازمة للرعى فى سيناء، مشروع التشجير، بنك المعلومات الزراعية، مركز التدريب على زراعة أصناف جديدة من القطن، مشروع التدريب على زراعة القسطنق فى مصر ... الخ.

• الخبراء الإسرائيليون الذين يعملون لصالح مشروعات استثمارية خاصة: مثل مشروع تربية البقر المصرى، المقام بين مليونير مصرى كان يتمتع بالحصانة البرلمانية وبين رجل الأعمال الصهيونى شامول روزنبرج، وشركة تاهال الإسرائيلية، ومثل مشروع زراعة الموز الويليامز ... الخ.

## والكارثة... آلاف المصريين

### يبغون المستوطنات الإسرائيلية

مع تردى الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر (والفقر المدقع) وتنامى نسبة البطالة بين المصريين، وخاصة الأجيال الشابة، ومع الانغلاق التام لأبواب العمل والرزق فى البلاد العربية، ومع "التبشير" السياسى والإعلامى بما يسمى "التطبيع" مع

إسرائيل والسلام والأخوة بينها وبين مصر، ومع التسهيلات والإغراءات - المحسوبة جيداً- التي تعرضها إسرائيل ويروج لها القلة من أنصار التطبيع، ومع فتح وزارة الزراعة المصرية باب الزيارات والرحلات للشباب المصري إلى إسرائيل،

.. مع كل ذلك، كان من الطبيعي - مع الأسف الشديد- أن تتجه حركة المنات من المصريين نحو إسرائيل.. حيث الحلم بالعمل بالأجر وبالجنس (بزواج أو بدونه).. ومن المؤلم أن يتزايد عدد هؤلاء الضحايا المضطللين إلى ١٥ ألف مصري عملوا في إسرائيل في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤، ١٩٩٦<sup>(١٦)</sup>، وهذا الرقم الإحصائي - الذي رصدته أجهزة الأمن - هو رقم تقريبي، قد يكون الواقع قد تجاوزه لأن المصريين الذين يرحلون للعمل بإسرائيل يسافرون بتأشيرات سياحية.

ويقف منات المصريين في الصباح يومياً في إيلات (مقر تجمعهم)، وفي انتظار الإسرائيليين الذين يطلبون عمالاً باليومية في أعمال النظافة أو البناء، وقد يكون عملهم في بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة على أنقاض بيوت أشقائهم الفلسطينيين.

### إسرائيل تدمر عمداً الصادرات المصرية

#### ومصر تستورد منها الكرنب والأرز

• وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٣ وفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى أكثر من ٤ مليار جنيه.

• وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥، فلقد صدرت مصر إلى الكيان الصهيوني بترولاً خاماً قيمته ٥٠٣ مليون جنيه، واستوردت منها حوالي ١٢٣ ملعة زراعية، تشمل - بجانب مستلزمات الإنتاج التي ثبتت أضرارها على المحصول والتربة وصحة الإنسان - كميات كبيرة من الكرنب والخس والبط والإوز والسلمك.

• يتم هذا في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل عمليات قرصنة على الصادرات الزراعية المصرية- من خلال توكيل شركة زيم الملاحية الإسرائيلية بمصر- باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك الإتلاف المتعمد للخضر والفواكه المصرية المصدرة<sup>(١٧)</sup>.



بل مصر أكثر تفوقاً بمراحل كبيرة

عن إسرائيل في المجال الزراعي

حجة المطيعين الخاصة بالتقدم الزراعي الهائل في إسرائيل، وأهمية أن نستفيد به ونستعلم منها، مردود عليها، سواء من قيادات زراعية مصرية مسئولة، أو حتى ممن تم إيفادهم لإسرائيل للتدريب على هذا التقدم وتطبيقه في مصر.

\* مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين العرب - المنعقد في ٢، ٣ فبراير ١٩٩٤ برئاسة د. أحمد جويلي وزير التموين والتجارة السابق - يؤكد من خلال البحوث العلمية التي قدمت فيه أفضلية التفوق الإسرائيلي على مصر في المجال الزراعي.

\* والمهندس سعد هجرس، رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشورى، يقر ما يلي<sup>(١٨)</sup> : ثمة حقيقة واضحة- وإن كانت غير واضحة في عيون البعض- وهي أن التقدم الزراعي والتفوق للبحث والتكنولوجيا للزراعة المصرية، أقوى بكثير مما حققته إسرائيل. ولعلنا نذكر أن بدأ أحدثت تنمية زراعية خلال أربعة عقود، لا يمكن أن تبلغ ما بلغته مصر من عراقة وخبرة زراعية عبر آلاف السنين، فضلاً عما تملكه من قاعدة علمية يحمل لواها أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية من حملة الدكتوراه بالإضافة إلى ما يقرب من ربع مليون مهندس زراعي.

\* والمزارع عبد الرحمن علي حسن القاضي - عضو جمعية الإصلاح الزراعي باللاهون- الفريوم يقر في بساطة بعد أن عاد من الرحلة التي بعثته فيها وزارة الزراعة إلى إسرائيل<sup>(١٩)</sup> تمت زيارة إسرائيل واستغرق ذلك شهراً وذلك للتعرف على الزراعة عن طريق الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. وهناك - خلال هذه الرحلة- رأيت المزارع المكشوفة والمغطاة داخل الصوب وشاهدت محصول الطماطم وجميع المحاصيل والخضر، وخرجت من زيارتي بأن الموجود هناك لا يزيد على الزراعة في مصر شيئاً. ولكن أثر غضبي وحزني بفعل ما رأيته من احتلال إسرائيل للأماكن المقدسة.

\* والباحث الزراعي اسماعيل عبد الحميد رضوان، يقول بعد عودته من إسرائيل<sup>(٢٠)</sup> "لم أنبهر- كما أنبهر البعض- بالمعجزة الإسرائيلية في الزراعة. فمعظم ما شاهدته خلال رحلتي إلى إسرائيل لم يكن مفاجأة لي. حيث أنني أعمل بمركز بحوث الصحراء وهو مستودع الخبرات للتقنية العالمية الحديثة في كل المجالات بدءاً من الري الحديث ومروراً باستنباط المحاصيل الصحراوية المقاومة للجفاف والملاحة، وانتهاء بالهندسة الوراثية".

## النتائج الواقعية للتطبيع الزراعي

### \* إهدار المحاصيل والتربة وصحة الإنسان:

#### الطماطم

لم تكثف وزارة الزراعة المصرية بالبذور الإسرائيلية التي تتسلل إلى الزراعة المصرية - رخيصة الثمن ولكن ضعيفة الانتاجية المحصولية - بل قامت أيضاً بالتصريح رسمياً من خلال النشرة الإرشادية ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ بزراعة النقاوى الإسرائيلية من أصناف 'أوبت، تى فى ٨٤، ٧' مما لم يؤد فقط إلى إهدار المحصول والخسارة الكبيرة للزراع - كما حدث فى موسم ١٩٩٨، نتيجة ما حملته هذه البذور من فيروس أدى إلى تجمع الأوراق أو عدم الإنبات أصلاً - ولكن أيضاً والأكثر خطراً، الإضرار بصحة المستهلكين. فصنف (أوبت) معروف علمياً أنه يصاحبه استخدام هرمون 'ثومست' المحظور دولياً، وصنف (تى فى) يستلزم للرش بمبيدات جهازية تسبب اصابة المستهلك بالسرطان.

#### البطاطس

مع انتشار زراعة نقاوى البطاطس المستوردة من إسرائيل فى موسم ١٩٩٦، كانت النتيجة:

- ضرب المحصول كمنفذ غذائى هام ورخيص نسبياً للمواطنين.
  - الخسارة الكبيرة لزراع هذا المحصول.
  - إفساد التربة، مما دفع وزارة الزراعة فى موسم ١٩٩٧ إلى إصدار قرار بمنع زراعة البطاطس فى الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها، نتيجة ما لحق بالتربة فى هذه المواقع من تلوث.
- #### الخضروات

أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤، على خطورة الكثير من أصناف مستلزمات الإنتاج لزراعة الخضر، الواردة من إسرائيل، على النبات وصحة الإنسان.

ولكن المسؤولين بوزارة الزراعة، لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أى اعتبار، بل على العكس قاموا فى عام ١٩٩٥ بنقل ومجازاة المهندس صلاح عبد المنعم - عضو لجنة الفحص بميناء نوبيع - عندما نبه إلى خطورة عدم الفحص الجاد لهذه الشحنات من المستلزمات الزراعية المستوردة من إسرائيل.

## الفواكه

دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظورة استخدمها، وأهمها "الهرمون البودرة" الذى سمحت الوزارة للجمعيات الزراعية بمناطق الزراعة البتوية بالتعامل فيه، والهرمون السائل "تومان" الذى يدخل مصر مهرباً من إسرائيل. تودى هذه الهرمونات إلى كبير حجم الثمرة (الخوخ، الفروالة ... الخ)، ولكن بارتفاع كمية الماء مع انخفاض نسبة المادة السكرية. بالإضافة إلى أن لها - كما يحذر د. عزت شهدى مدير منطقة وسط الطبية - دوراً أساسياً وفعالاً فى إصابة مستهلك تلك الفاكهة بالأمراض، بدءاً من النزلات المعوية حتى السرطان والفشل الكلوى".

## \* الاختراق الإسرائيلي للصناعات

القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها:

### صناعة الغزل والنسيج

فى الوقت الذى تجنز فيه صناعة الغزل والنسيج فى مصر أزمة حادة وعميقة تهددها بالانهيار كصناعة وطنية استراتيجية (نصف مليون عامل وأسرهم، ٣٠ مصنع عام وكبير، ٢٠ ألف مصنع خاص وصغير، ٣ مليار جنيه قيمة تصديرية سنوية) فإنه - تحت دعاوى التطبيع - يفتح المجال أمام الاختراق الإسرائيلى إليها، بما قد يودى إلى الإجهاز عليها،

- سواء بإنشاء مصانع وشركات إسرائيلية لهذه الصناعة فى مصر، مثل شركتى "دلثا إيجيبت"، "تيفرون".

- أو بشراء مؤسسات مصرية قائمة، مثل شركة النيل لحليج الأقطان، التى اشتراها الملياردير الأمريكى الصهيونى "قارمون".

- أو بنقل مؤسسات إسرائيلية فى هذه الصناعة إلى مصر، كما أعلنت الإذاعة الإسرائيلية فى يوليو ١٩٩٧.

- أو بإقامة مشروعات مشتركة بين شركتى إسرائيلية وبعض المستثمرين المصريين، ثم الإنفاق عليها من خلال مؤتمر عمان الاقتصادى التطبيعى عام ١٩٩٥.

- بالإضافة إلى فتح العديد من منافذ التوزيع والتوكيلات بمصر للمنتجات النسيجية الإسرائيلية.

## صناعة السماد

بينما يصرخ الفلاحون المصريون من أزمة السماد والارتفاع الكبير فى أسعاره وعدم توافره - رغم وفرة انتاجه المحلى وجودته- فى موسم احتياج الزراعة إليه، فإن سياسات التطبيع مع العدو الصهيونى تتيح للفرصة الذهبية للشركات الإسرائيلية لتقتحم هذا المجال الصناعى المصرى الهام إنتاجا وعمالة، كإشياء شركة "توجرين" الدولية الوكيلة عن شركة "حيفا كميكال" الإسرائيلية لصناعة الأسمدة، مما كان موضع كشف من المرحوم لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع وعضو هيئة البرلمانية، فى مجال الرد على بيان الحكومة لعام ١٩٩٥.

## \* لحوم ودولجن إسرائيلية لمصر

### غير صالحة للاستهلاك الآدمى

فى الوقت الذى انهارت فيه صناعة الدولجن المصرية وتم إغلاق أغلب مزارع تربيتها، مقابل تضخم ثروات كبار مستوردى الدولجن وخالصة الإسرائيلية، فإن المشاكل الحقيقية فى مجال الثروة الدلجنة لم تبدأ - كما يصرح د. صلاح عبد الكريم الأستاذ بكلية الطب البيطرى، عام ١٩٩٥- إلا بعد التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، حيث دخلت إلى مصر أمراض لم تكن نعرفها إلا فى الكتب.

والصفقة الكبيرة من الدولجن الإسرائيلية المذبوحة- التى دخلت مصر عام ١٩٩٧- كان قد سبق لمكتب التمثيل التجارى المصرى فى بروكسل التحذير من أنها مريضة وأن لحومها تسبب ضرراً صحياً خطيرة للمستهلكين.

وبينما كان رئيس الهيئة البيطرية يشيد - أمام الوفد الإسرائيلى فى اللقاء الذى تم فى شرم الشيخ فى يونية ١٩٩٤- بالنتائج الإيجابية العقلمية التى لحقت بالثروة الحيوانية المصرية نتيجة التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، صرح الدكتور يسرى خميس الأستاذ بكلية الطب البيطرى بأن "انتشار العديد من الأمراض الخطيرة بعد استيراد المواشى الإسرائيلية، ليس يبعيد عن عملية لخرق الصراخ البيولوجى لموقفا فى الثروة الحيوانية".

وعلى الرغم من تحذير إدارة التمثيل التجارى- التابعة لوزارة التموين- فى شهر يوليو ١٩٩٨ من دخول شحنات من لحوم إسرائيلية مذبوحة مصابة بأمراض خطيرة، وعلى الرغم من الخطاب "السرى جداً" الصادر من رئيس هذا الجهاز إلى مراقبة الأغذية فى الموانئ المصرية بهذا الشأن، فإن مافيا التطبيع والتربح على حساب صحة وحياة الشعب تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الصفقة الملوثة.

\* إشعاع نووى، وتلوث بيئى، وتنمية نبات البانجو

الإشعاع النووى الإسرائيلى يتسرب إلى منطقة وسط الدلتا

على الرغم من النتائج العلمية الخطيرة - نتائج بحوث متواصلة لعدة أعوام أجراها د. طارق النمر رئيس معمل أبحاث التحليل الإشعاعى بكلية علوم طنطا وفريق الباحثين معه - على الكواشف الحيوية (من أسمدة وأطعمة وتربة ونبات) وتأكيدده وفقاً لذلك لاكتشاف غاز الكوبالست المشع فى عينات بعض المحاصيل الزراعية للغذائية بمنطقة وسط الدلتا (الكوسه، اللفت، والبامية) ومدى الأخطار الشديدة الناجمة عن ذلك على المواطنين ومن بينها الإصابة بالسرطان<sup>(١)</sup>، وأرجع ذلك إلى قيام نشاط نووى إسرائيلى قريب من المنطقة.

وعلى الرغم - ثانياً - من تأكيد أحد علماء هيئة الطاقة النووية - من خلال بحثه المنشور عام ١٩٩٦ فى مجلة "العلم" التى تصدرها الهيئة - على أن إسرائيل تقوم بإجراء تجبيرات نووية فى صحراء النقب أدت إلى ارتفاع نسبة الإشعاع فى منطقة وسط الدلتا. وعلى الرغم - ثالثاً - من التقرير الهام الذى أعده أحد أجهزة الأمن السياسى بالوجه البحرى فى عام ١٩٩٨، عما تلاحظ له من ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض الخطيرة وخاصة السرطان بمعدلات كبيرة، بين أبناء منطقة وسط الدلتا، .... على الرغم من كل ذلك وحرصاً على سياسة التطبيع - فلأصنف تحولات كل هذه البحوث والتقارير الهامة..... إلى مجرد أوراق أكاديمية.

إسرائيل تلوث البر والبحر وتسمم الأسماك، فى سيناء

قام محافظ شمال سيناء بإبلاغ وزيرة شئون البيئة فى عام ١٩٩٨، بأن إسرائيل مصرة - رغم كل الاحتجاجات التى قدمتها المحافظة - على تلويث البيئة بقيامها بإلقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية - وخاصة مستعمرة "عوش قطيف" فى أراضي سيناء.

وكان قد سبق لإسرائيل - كما أعلن المهندس على الحجاوى رئيس الجمعية الأهلية لحماية البيئة بالمحافظة - أن قامت بالصرف الصحى فى منطقة خليج العقبة، مما أدى إلى فساد اللحماء وتسمم السمك وتلوث الصخور والشعب المرجانية، فى محاولة منها لإهدار الثروة السمكية النادرة والتميز البيئى الذى تتمتع به المحافظة.

## هرمونات إسرائيلية للإجساع بنمو "الباتجو"

كتشف مصادر مسؤولة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية عن إمداد إسرائيل لـرراع المخدرات بسيناء بأسمدة وكيمويات تحتوى على هرمونات تساعد على سرعه نمو النباتات المخدرة (الباتجو) للمزراعة فى سيناء. أكدت هذه المصادر فى أغسطس ١٩٩٩، أن هذه الهرمونات - طبقا لاعترافات المتهمين- تساعد على نمو هذه النباتات بمعدل يصل إلى ٣ سنتيمترات يوميا، وذلك بغرض تيسير عملية جنى "المحصول" قبل رصد أجهزة الأمن له.

## المقاومة

مع تنامي جريمة التطبيع الزراعى وتجاوزها لأى حدود كان لابد أن يتوزأى معها نمو حركة وطنية شعبية رافضة لها متصدية لتوجهاتها.

## التصدى الوطنى لحماية مياه النيل

منذ أن أعلن أنور السادات عام ١٩٧٨ عن تطويع لمد إسرائيل بمياه النيل وأمله أن تصبح كمياه زمزم تروى كل المؤمنين بالديانات السماوية، تجدد - مرة أخرى - الحلم الصهيونى القديم تجاه مياه النيل.

ومارست إسرائيل والولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية/ الأمريكية بل ودوائر مؤثرة فى الأمم المتحدة، الكثير من صنوف الضغوط والمؤامرات بهذا الشأن. ولقد كان اقتصاد الشعب المصرى فى حماية نيله ومياهه سبيل نمائه وحياته معركة وطنية متميزة، شارك فيها:

- جماهير الفلاحين والشعب المصرى.
  - الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية والنقابية الوطنية.
  - عقل مصر ووجدانها المتمثل فى مفكرها ومثقفها.
  - العلماء المصريون من خبراء المياه والرى - من داخل وزارة الموارد المائية ومن خارجها - الذين تصدوا بصلابة وحسم للتآمر الصهيونى/ الأمريكى بهذا الشأن، مؤكدين أنهم - وفى مقدمتهم العالم الوطنى الكبير الرحل د. عبد الهادى رضى ود. محمود أبو زيد رئيس مركز بحوث المياه ثم الوزير الحالى (٢٢) - أبناء مخلصون لمدرسة الرى المصرية الوطنية فى مختلف عهود مصر الحديثة.
- وهزمت المؤامرة وارتفع الشعار المصرى الوطنى الثلاثى:

- لا نقطة واحدة من مياه النيل للعدو الصهيوني.
- لا للتدخل الأمريكى فى إدارة المياه بمصر.
- لا لخصخصة مياه النيل أو إدارتها أو تسعيرها.

## المقاومة المتواصلة للقوى السياسية والديمقراطية والعلمية

### لعملية التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

ولقد اتخذت تلك المقاومة صوراً وأشكالاً وأساليب كثيرة، منها:-

- \* رفض الكثير من العلماء المصريين البارزين فى المجال الزراعى، ليس فقط زيارة الكيان الصهيونى، بل أيضاً المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، طالما يتم ذلك من خلال تصاريح صادرة من مكاتب وسفارات العدو الصهيونى، ومنهم:
- المرحوم الدكتور محمد أبو مندور، الأستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة.

- الدكتور فاروق الباز، عالم الجيولوجيا والبحوث المائية العالمى.

- الدكتور إمام الجيسى، وكيل معهد الاقتصاد والزراعة.

- \* رفض الكثير من الخبراء وأساتذة الجامعات للمشاركة فى البحوث الزراعية المشتركة والمصرية/ الإسرائيلية/ الأمريكية، رغم ضخامة مكافأتها.
- \* الموقف الحازم من جانب وزارة البحث العلمى عام ١٩٩٧، من مشروع الاتفاقية المقدم من إسرائيل بالمشاركة والتفتيش على المراكز والمعاهد الخاصة بدراسة الهندسة الوراثية.

- \* الدور المستعظم لأحزاب المعارضة فى هذا المجال النضالى الوطنى، والحملات المتواصلة لصحتها فى الكشف والتصدي لظاهرة وحركة التطبيع الزراعى.

### دور اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع

تضم هذه اللجنة الوطنية الفاعلة فى قيادتها وحركتها ممثلين لاتحاد الفلاحين المصريين، والنقابة العامة (تحت التأسيس) للفلاحين، ضمن باقى الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والفنية والجامعية ومراكز البحوث والشخصيات العامة، التى تشكل منها.

وتقوم بدور كبير فى دعم حركة مقاومة التطبيع الزراعى وكفضال تخصصى فى إطار المقاومة العامة للتطبيع والصهيونية.

## أمانة اللجنة العربية لمقاومة التطبيع في المجال الزراعي

وهي عبارة عن التشكيل المصري في اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعي، تلك اللجنة التي تأسست في ديسمبر ١٩٩٦ - على هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام- والتي ضمت مندوبين من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع الزراعي والمائي في كل من: مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والأردن وفلسطين وليبيا والمغرب، بالإضافة إلى الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

ولقد قامت هذه الأمانة -المشكلة من ممثلي أحزاب الناصري والتجمع والعمل واتحاد الفلاحين المصريين والنفابة العامة - تحت التأسيس - للفلاحين، بالعديد من الأنشطة في مجال التصدي للتطبيع، ومنها:

١- إصدار تسعة أعداد من نشرة "الفلاح العربي"، التي تقوم - بقدر الممكن والمتاح- برصد وكشف عمليات التطبيع الزراعي من ناحية، وإبراز التضاللات والتوجهات الوطنية والقومية المناهضة للتطبيع في هذا المجال الحيوي، من ناحية أخرى.

٢- المشاركة الفاعلة في العديد من الندوات والمؤتمرات المعادية للتطبيع مع العدو الصهيوني، سواء بالقاهرة أو الأقاليم، وتقديم البحوث والدراسات وأوراق العمل عن المخاطر الاقتصادية والسياسية للتطبيع الزراعي.

٣- إقامة حركة ارتباط وثيقة بالقوى الوطنية المصرية والعربية المناهضة للتطبيع الزراعي من الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية والقيادات الفلاحية والزراعية والعلماء والاقتصاديين والباحثين والإعلاميين والقانونيين.

٥- إصدار كتاب "مخاطر التخريب الصهيوني في المياه الزراعية"- تأليف المهندس حسام رضا عضو أمانة اللجنة عام ١٩٩٨.

٦- عقد ندوة تحت شعار "لا للتطبيع الزراعي والمائي" عام ١٩٩٧، بحزب العمل.

٧- نشر أعضاء أمانة اللجنة لكثير من المقالات والموضوعات والأخبار الخاصة بالتطبيع الزراعي ومقاومته، في العديد من الصحف والدوريات والنشرات.

٨- أخيراً، فإن الأمانة في سبيلها لتأسيس وإشهار "الجمعية المصرية لمقاومة التطبيع والتبعية في الزراعة والغذاء" كضرورة موضوعية لدعم إنتاجنا لزراعي وحماية شعبنا وصيانة أمننا القومي.



## بعض مصادر الوقائع

- ١- الأهرام ٢٥ يناير
- ٢- الأهرام ٦ فبراير ١٩٩٤
- ٣- الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٤
- ٤- الأهرام ١٢ فبراير ١٩٩٤
- ٥- الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٤
- ٦- الأهرام ٢٤ أبريل ١٩٩٦
- ٧- روز اليوسف ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣
- ٨- الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٩٤
- ٩- الأهرام ١٢ فبراير ١٩٩٤
- ١٠- التعاون ١٠ مارس ١٩٩٥
- ١١- الأهرام ٨ مايو ١٩٩٣
- ١٢- الأهرام ١٨ مايو ١٩٩٦
- ١٣- روز اليوسف ١٩ يونية ١٩٩٥
- ١٤- روز اليوسف ١٤ أبريل ١٩٩٧
- ١٥- أخبار اليوم ١٩ فبراير ١٩٩٤
- ١٦- روز اليوسف ٦ مايو ١٩٩٦
- ١٧- الأهرام ١٢ أكتوبر ١٩٩٧
- ١٨- أخبار اليوم ١٢ فبراير ١٩٩٤
- ١٩- التعاون ١٠ مارس ١٩٩٥
- ٢٠- الأهرام ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤
- ٢١- روز اليوسف -يناير ١٩٩٧
- ٢٢- التعاون ٢١ ديسمبر ١٩٩٩

## ٢- النوبارية

### نموذج لمخططات التطبيع الزراعى

#### أ. حسام رضا

لم يكن من الممكن أن تقدم دراسة أبعاد وخطورة التطبيع الزراعى كما قدمته دراسة مشروع التوطيين بالنوبارية والذي أعلنته وزارة الخارجية الإسرائيلية عبر موقعها على شبكة الإنترنت.

وتناولت الدراسة - التي تم إعدادها بواسطة وزارة الزراعة المصرية وقسم التعاون الدولى بوزارة الخارجية الإسرائيلية (المشاف) حسبما أشارت - منطقة الشرق الأوسط التى تمر بتغيرات سياسية وإعادة ببناء لقطاعى جديد، وتركيب لاجتماعى، نتيجة عصر جديد يتطلب تنمية الموارد البشرية فى المنطقة، ورأت الدراسة أن التكامل السياسى والاقتصادى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط هى "فرصة لبناء حوار إقليمى من أجل التعاون التام والتعاون والعمل المشترك الذى سوف يضمن لمنطقة البحر المتوسط أن تصبح منطقة استقرار وتجارة". وتشير الدراسة إلى أن هذا الحوار قد أتى ثماره فى زيارة السادات للقصر فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وتؤكد هذا الحوار فى اجتماع للجنة المصرية - الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٦ والتي وجهت اهتمامها إلى:

- تنمية الموارد البشرية.
- التركيز على دور القطاع الخاص فى عملية التنمية.
- الحد من التفرقة وعدم المساواة بين القطاعين الريفى- والحضرى.
- تحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية.
- توفير احتياجات سكان منطقة المشروع.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- ضمان تعزيز وضع المرأة كعنصر أساسى فى سياسات التنمية.
- وقد تضمنت خطة مشروع توطيين أسر للخريجين فى منطقة النوبارية بغرب النوبارية:

- التنمية الزراعية
- التنمية الريفية
- التكنولوجيا الزراعية.
- إدارة الأعمال
- تخطيط للمجتمعات
- علم الكمبيوتر.
- تطوير التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة.

وتحت عنوان "مناطق التوطين الريفي في مصر"، تم استعراض جهود مصر في عمليات استصلاح الأراضي منذ عام ١٩٤٥ وأنه تم استصلاح ٢,٤ مليون فدان حتى عام ١٩٨٥، وأنه حتى عام ١٩٩٩ تم استصلاح ٣ ملايين فدان في المناطق الصحراوية شرق وغرب النيل، وسيتم تخصيص ٣٠% من الأراضي المستصلحة لخريجي الجامعات والمدارس الفنية السكانية، وأن عشرة آلاف خريج سوف يحصلون على سكن وخدمات أساسية داخل قرى خططت لكي تستوعب كل منها ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ خريج، وهذه القرى بها طرق مرصوفة ومزودة بالبنية الأساسية من مدارس وتسهيلات صحية ومساجد.

وتحدثت الدراسة أنه عند تنفيذ هذا البرنامج سيتم التركيز على التنمية الزراعية والريفية والتكنولوجيا الزراعية وإدارة الأعمال وتخطيط المجتمع وعلوم الكمبيوتر وتنسيق المشروعات وإدارة الأعمال الصغيرة، وأن القطاع الزراعي وبصورة متزايدة أصبح أكثر تحراً وتوجهاً نحو آليات السوق، وأن هذه السياسات قد حققت نتائج إنتاجية باهرة، حيث بلغت إنتاجية الحبوب مستويات قياسية في منتصف التسعينيات، وتم تحقيق منجزات كبيرة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتناولت الدراسة التعاون الزراعي المصري - الإسرائيلي منذ الثمانينيات مشيرة إلى أن أولى الخطوات تمثلت في تأسيس البحث العلمي الزراعي المشترك، والذي قامت وزارة الزراعة الأمريكية بتوفير التسهيلات المالية اللازمة له تحت اسم مشروع التعاون الإقليمي بالشرق الأوسط.

وعددت الدراسة الجهود المصرية - الإسرائيلية المشتركة في مزرعة شركة "نوبا سيد" والتعاون في بحوث الأراضي القاحلة، والبحوث البيطرية، ومشروع تربية الدواجن عارية الرقبة، ومشروع السطوير الحيوي للمخلفات الزراعية، والبحوث في مكافحة الحبيوية لأمراض النبات، كما تتم دراسة لتوطين الخريجين في أسوان، بالإضافة لذلك تم تدريب ١٦٠٠ خريج في إسرائيل و ١٠٠٠ في مربوط بواسطة الإسرائيليين، علاوة على وجود مستشار زراعي تم تعيينه لمنطقة النوبارية لمدة عامين لتوفير اللون الفني في مزرعة شركة نوبا سيد للاستشارات الفنية وبرامج توطين الخريجين، وتقوم الدنمارك بدعم مشروع التدريب مالياً عبر اتفاق ثلاثي تم توقيعه بين الدنمارك وإسرائيل ومصر تحت اسم مشروع ILO في نوفمبر ١٩٩٣ وتم تخصيص مبلغ ١,٢ مليون دولار من أجل استكمال البرنامج للدراسة والزيارات الميدانية للخريجين المصريين في إسرائيل.

وصدقت اللجنة الزراعية المصرية - الإسرائيلية على صياغة تنفيذ برنامج متكامل من المشروعات من أجل تنمية القطاعات الإقليمية فى النوبارية، وشملت مكونات المشروع:

- مركز تدريب فى مريوط: وتعهدت إسرائيل بتدبير الميزانية المطلوبة له فى حدود ١,٥٣ مليون دولار.

- مشروعات التدريب المشتركة: عقدت برامج دراسية لتجديد المعلومات الزراعية فى مصر، كما تعقد برامج دراسية إضافية فى إسرائيل لأفراد الإرشاد الزراعى والعاملين المتخصصين فى مشروعات التوطين فى مصر وتقوم على رعاية المشروع للدنماركى.

- مشروع قرية بلال: خطط هذا المشروع من أجل توطئ ٢٠٠ من أسر اللاجئين، ويجرى التنسيق والمشاركة بين الماشاف والهيئة المصرية العامة للتمويل من المصادر الدولية بمبلغ قدره ٨,٣٥٥ مليون دولار من أجل التطوير الكامل للمشروع.

- دراسة جدوى على ٢٠ ألف فدان بالنوبارية واعتمد المشروع على توطئ ٣ آلاف مزارع فى منطقة السنوبارية، وتمت الدراسة بجهد مشترك من جانب الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية والأقسام الأخرى لوزارة الزراعة المصرية إلى جانب الماشاف وللجهات الفنية للمشاركة له والمركز الدولى من أجل التنمية الزراعية ومركز دراسات التنمية DSC.

- إدارة المكافحة المتكاملة فى إنتاج القطن L.C.A.C وهو مشروع مشترك بين إسرائيل ومصر وأثيوبيا وزيمبابوى ويتم تمهله من الصندوق المشترك للملح التابع للاتحاد الأوروبى CFC.

- اللجنة المصرية الإسرائيلية المشتركة لأنشطة الغابات: ويهتم بتبادل الخبرة الفنية والأصول النباتية، وقد بدأ نشاطه بإنشاء غابة فى منطقة سراييوم بالإسماعيلية على مياه الصرف المعالج، وفى أسوان وشرق العوينات.

- تربية الدجاج عارى الرقبة، وتم هذا المشروع بناء على مشروع بحوث ثلاثى مصرى المانى إسرائيلى G. IARA واعتمد على سلالة مصرية تتحمل درجة الحرارة العالية - الشركس- وسمى الصنف الناتج ماسو وتقوم بإنتاجه شركة قطاع خاص مصرية.

- المركز الدولى للتدريب والتنمية: وتم إنشاؤه فى عام ١٩٦٩م، وهو مجهز بشكل جيد للتدريب وتقديم الخدمات الإرشادية وتسهيلات وقاعات ومكاتب إدارة ومعهد لتدريب ٥٠٠ خريج، وقام المشروع باستخدامه فى استضافة مكربيين ومدربين من البلاد النامية،

واعتبر أداة تدريب دولية إقليمية مختصة بتبادل المعلومات والأفكار خارج دائرة التدريب الرسمية بالإضافة إلى كونه يلبس دوراً في التبادل الثقافي والفكرى بين الشعوب.

- شبكة معلومات إقليمية: ويتضمن البرنامج تطوير شبكة المعلومات الإقليمية النابعة من قاعدة المعلومات الأساسية من الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية، على أن يتم إنشاء شبكة معلومات زراعية بين المراكز الرئيسية للجامعات المصرية ومركز التدريب في مريوط، وترتبط هذه الشبكة مباشرة مع الأنظمة المشابهة في منطقة الشرق الأوسط لتسهيل التفاعل بين المؤسسات المنخرطة انخراطاً فعالاً في التنمية الإقليمية.

- مركز الأعمال الصغيرة وتطوير المشروعات: ويتضمن البرنامج تطوير العالة الصغيرة في مناطق التوطين الريفي وذلك بتقديم التدريب للمنظمات المحلية وكذلك الخدمات الاستشارية، على أن يقوم المركز الدولي في مريوط بتطوير المشروعات المشتركة للأعمال الصغيرة في كل من مصر وإسرائيل والبلدان الأخرى في المنطقة.

- مراكز تنمية الأعمال الصغيرة SBDC: وتركز هذه المراكز على تنمية الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مصممة من أجل مجموعات معينة تشمل خريجي الجامعات والنساء والشباب والمتعطلين.

- مشروع قرية بلال: وهو يعمل على تنمية القرية ومسلحتها ١٠٠٠ فدان وبها ٢٠٠ أسرة، ويستهدف البرنامج أن يقوم سكان القرية بصياغة النظم الإدارية والقانونية لإنشاء تعاونيات وجمعيات منتجين، وتقوم الهيئة المصرية العامة لمشروعات استصلاح الأراضي بتقديم المساعدات الفنية والإدارية والبرامج الدراسية، وتشمل مقومات المشروع على التصميم المعماري للقرية والخدمات المحلية والاجتماعية، وأن يشمل الإنتاج الفاكهة والخضر والأعلاف والصوب وإنتاج الألبان والأغنام والماعز وإنشاء مزرعة سمكية.

- مشروع RD ويعمل في إنتاج الغاز الحيوى، واستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وأنظمة التخلص من الفضلات.

- خدمات الإنتاج: وتم إنشاء مركز للإنتاج والخدمات، لخدمة قرية بلال والقرى المجاورة وتشمل هذه التسهيلات:

- \* مجال الخدمات والإصلاح
- \* تسهيلات لعمليات التسويق والنقل
- \* تصنيع الألبان وتخزينها.
- \* منافذ لبيع التقاوى والمبيدات للمزارعين
- \* التصنيع الزراعى وعمليات ما بعد الإنتاج
- \* مركز للأغذية الحيوانية
- \* سوق ومركز
- \* محطة للإمداد بالمياه.

- المعمار الصحراوي: ويعمل على تقديم نماذج سكنية لقرية بلال تصلح كمساكن صحراوية منخفضة التكاليف وتم ذلك بالتعاون بين فريق تصميم مصرى / إسرائيلى، وقامت الخبرة الاستشارية الإسرائيلية بالإشراف المعماري على التنفيذ!!! وتم تدبير موارد تنفيذ النموذج الخاص بالمعمار الصحراوي بواسطة اتفاق ثلاثي بين مصر وإسرائيل والدنمارك.

واقترحت إسرائيل قيام مشروع مشترك بين الهيئة المصرية العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية وقسم التعاون الدولي الإسرائيلى "الماشاف" لرفع مستوى دخول خريجين مختارين من منطقة النوبارية وطلبة كلية الزراعة بالإسكندرية، وأن يتم تصميم برامج دراسية لتدريب المشاركين ليصبحوا مدربين فى الحقول، وذلك لكى ينقلوا المفاهيم والمهارات إلى القيادات الزراعية.

ويعمل المشروع على تطوير إدارة موارد الأرض (تربة- مياه) وتنوع الأصناف المحصولية من أجل رفع الإنتاجية المحصولية فى الأرضى القاحلة والصحراوية واستخدام تكنولوجيا الزراعة المتحكم فيها بالكمبيوتر.

- البرامج الدراسية المهنية: وتقدم للبرامج الدراسية وتهدف إلى تنمية الخدمات الاجتماعية وتوفير أساس التنمية الريفية الشاملة، ويجرى تنفيذ البرنامج من خلال مركز مربوط للتدريب، ويشمل البرنامج مشاركة عدد من المبتدئين المختارين المتفق عليهم!! فى برامج دراسية مصممة خصيصاً يتولاها الماشاف فى إسرائيل!

- برامج دراسية فى التنمية الريفية: وهو برنامج تدريب مصرى- إسرائيلى مشترك يعمل فى مجال (تنمية مناطق التوطن الريفى) وهدف البرنامج تدريب المهنيين المصريين على تجهيز برامج التنمية الإقليمية فى إطار الأهداف القومية، ويعمل البرنامج على وضع الشفاعات بين القطاعات (الزراعية- الصناعية- الخدمات) فى الاعتبار، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى تخطيط التنمية. وينقسم البرنامج إلى مرحلتين، مرحلة نظرية تقوم على الدراسة فى الفصول الدراسية والزيارات الميدانية ويتم تنفيذها فى إسرائيل، ومرحلة العمل فى الحقل وتنفذ فى مصر.

- برامج دراسية متخصصة: وذلك فى علوم المحاصيل - إدارة المراعى والغابات- تربية الحيوان- تنمية وإدارة موارد المياه للزراعة على المطر- استخدام موارد المياه المالحة وشبه المالحة فى الزراعة الحقلية- الأرصاد الجوية الصحراوية- تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

-إدارة وممارسة إنتاج الخضار والفاكهة فى نظام الصوب والحقول المكشوفة، نظم  
الرى بالتنقيط، التعاون فى نطاق القرية، وينصب هذا البرنامج على الجوانب الاجتماعية  
للتنمية فى الأراضى الجديدة.

-المعمار الصحراوى: وتعد أنشطة التدرّب فى هذا المجال فى مصر وإسرائيل.  
-بناء المجتمع: ويختص للتدريب فى هذا المجال بتنمية الموارد البشرية وذلك  
بتصميم مشروعات تشمل برامج لرفع الدخل من خلال البرامج التالية.  
\*\* التعليم فى مناطق التوطن ويشمل ذلك إدارة المجتمع المحلى - خدمات الأسرة -  
إدارة للمنظمات غير الحكومية- التدريب والإشراف على معاونى المهنيين- التعليم فى  
مراحل الطفولة المبكرة - تنمية المجتمع ومنظمات التعاون الريفى.  
وتشمل هذه البرامج التعليمية حضانات رعاية الرضع - الأطفال من العام الثانى-  
التعليم قبل المدرسة- التعليم الأسلى- التعليم الثانوى والأندية الاجتماعية- تعليم الكبار-  
رعاية المسنين.

تدريب المختصين فى التعليم المحلى -برامج دراسية فى مختلف التخصصات مثل  
الفن -الموسيقى- الألعاب الرياضية- برامج وحلقات دراسية للمديرين والشخصيات  
القيادية- برامج تدريب الإداريين.

\*\* دور النساء فى عمليات التنمية: وفى هذا المجال يتم عقد برامج دراسية حول:

- تنظيم وإدارة المشروعات الصغيرة للمجتمعات المحلية الصغيرة.

- تدريب القيادات النسائية على تنمية المجتمع المحلى.

- مشروعات زيادة الدخل فى المجتمع الريفى.

#### خلاصة:

#### النوبارية نموذج لاختراق وطن

ترتبط دراسة تطوير مشروعات توطّن لـخريجين المصريين فى النوبارية الأهداف  
العامة للسياسات الإسرائيلية والغربية فى المنطقة، فلقد ربطت الدراسة ما بين منطقة  
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة برشونة المتوسطية - الجناح الجنوبى لأوروبا  
وحلف شمال الأطلسى، وهذا الربط يستهدف تعميق التغيرات السياسية والاقتصادية  
لصالح القطاع الخاص - خصوصاً العالمى - وإعادة التركيب الاجتماعى فى ظل إعادة  
توزيع الثروة فى البلدان العربية وضمن هيمنة الطبقة الجديدة على المقدرات السياسية فى  
البلدان العربية وذلك من أجل قبول إسرائيل وضمان استمرار اتفاقيات التسوية التى تتم،

وذلك من أجل إحداث تكامل سياسى واقتصادى وثقافى فى المنطقة تقوده إسرائيل، ولن ذلك كله يتم عبر استخدام المعونة الأمريكية كأداة ضغط لتنفيذ هذه السياسات، والتطبيع الررعى ما هو إلا أداة لتنفيذ هذه السياسات وتجربة ناجحة لإمكان تنفيذها فى باقى الدول العربية خصوصاً السنى ليس لها عاقت بإسرائيل وكذلك فى الدول النامية وخصوصاً التى لا تفضل التعاون مع إسرائيل بشكل مباشر.

والتطبيع الزراعى هو فى مضمونه يتجه إلى الموارد البشرية والقطاع الخاص والخدمات الاجتماعية والتعليمية ودور المرأة فى المجتمع مما يؤكد اتساع نشاطه ليتسع لمفهوم التطبيع الريفى ثم لوشمل الوطن كله، حيث أن للجنة المصرية -الإسرائيلية للتطبيع الزراعى سمحت لنفسها أن تتخطى كآل للمؤسسات والوزارات الوطنية.

ونظراً لتركيز كل هذه الأنشطة فى القطاع الريفى والذى يصل إلى ٥٥% من المجتمع المصرى وتزید فيه مستويات الفقر عن الحضر وتزید فيه معدلات البطالة، فقد كان من الطبیعى أن تركز إسرائيل على إقامة دورات تدريبية فى إسرائيل لخريجي الجامعات والنساء والشباب والعاطلین من أجل خلخلة القيم الثقافية والاجتماعية فى قطاعات الشباب والمرأة والمتعطلين وخريجي الجامعات.

كما تركز إسرائيل على للبنية الاجتماعية والثقافية فتركز على تدريب القيادات المحلية والتعاونية فى المجتمعات الأهلية والتعاونيات بواسطة قسم التعاون الدولى الإسرائيلى (الماشاف) وذلك لاخترق هذه القطاعات.

وفى مجال التعليم فإن إسرائيل قد وصلت إلى حد تجهيز برامج تعليمية لمناطق التوطين وكأنها تحولت إلى مناطق منعزلة عن باقى الأرضى المصرية، وشملت هذه البرامج مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم قبل المدرسى، والتعليم الأساسى والثانوى، وتعليم الكبار. وتجهيز هذه البرامج يخدم الأفكار الإسرائيلية حول مستقبل المنطقة وثقافة ما يسمى بالسلام وتجريد الفرد من انتمائه للوطن. وتأتى خطوة هذه القضية مما دار من معركة حول تصريحات بيريز فى مؤتمر دافوس حول المطالبة بالتسوية بين دول المنطقة فى مجالات التعليم والاستثمار والطاقة والمياه دون انتظار لما تسفر عنه عملية التسوية على اختلاف مساراتها، ويؤكد ذلك مدى اهتمام إسرائيل بصياغة عقل الأجيال الجديدة لصالح وجودها فى المنطقة، وأن العملية قد دخلت حيز التنفيذ عبر مخططات التطبيع الزراعى.

وأنشأت إسرائيل إلى نتائج البحث العلمى المشترك بين مصر وإسرائيل والذى وفرت له وزارة الخارجية الأمريكية الموارد المالية. وتمثل ذلك فى توفير مستشار



رراعى فنى إسرائيلى لشركة نوبا سيد لإنتاج القناوى وكان من نتيجة ذلك تصفية الشركة وشراء مستثمر سعودي لـ ٤٠% من أسهمها وقد قام المستثمر بطرد الآف المزارعين من أراضيهم مؤخراً (العربى ٢٨/١/٢٠٠٠) والمعروف أن شركة نوبا سيد كان يرأس مجلس إدارتها فؤاد أبو هذب رئيس الجانب المصرى فى اللجنة المصرية - الإسرائيلية. وبالنسبة للتدريب الذى تركّز عليه إسرائيل كثيراً فقد قامت الدنمرك بتوفير اعتماداته المالية وقد قام العديد من المهندسين الذين سافروا إلى إسرائيل بلخطار لجنة التقييم الدانمركية أنهم لم يستفيدوا من هذه السفيرة التى اضطروا إليها نتيجة الضغوط من قيادتهم وخوفاً من تأثيرها على حياتهم الوظيفية.

كما تهتم إسرائيل بنقل تجربة النوبارية إلى المناطق الحدودية الأخرى. فقامت لجنة مصرية برئاسة فؤاد أبو هذب ومصطفى سكين بزيارة أسوان وتوشكى وشرق الوينيات لهذا الغرض مؤخراً (يناير ٢٠٠٠) وذلك من أجل اختراق هذه المنطقة الحدودية والأمنية حيث حاول شارون وبموافقة المصادات للحصول على منطقة وادى كركر - والتى توجد بها محطة كهرباء السد العالى - للاستصلاح الزراعى، ورفض المصادات بعد عرض للوزير حسب الله الكفرواوى، ويأتى رجال التطبيع الزراعى لتكرار المحاولة!!

واستهدفت إسرائيل من مشروع قرية بلال لتوطين ٢٠٠ أسرة فى ألف فدان أن تكون تجربة لكى يتم تنفيذ برنامج التوطين الريفى فى غرب النوبارية لاستصلاح عشرين ألف فدان لتوطين ٣ آلاف أسرة خريج. وبعد نجاح مخططات إسرائيل فى هذا البرنامج والذى قامت بتوفير دعم مالى له من المؤسسات الدولية وبرنامج المعونة الأمريكية فى حدود ٨,٣٥٥ مليون دولار، فإنها تستهدف تنفيذ مخطط وافقت الحكومة المصرية على تنفيذه تحت اسم ترعة الحمام أو ترعة النوبارية لرى ١٥٠ ألف فدان وتوطين ٣٠ ألف أسرة، ويشرف على إقامة القرى والجماعات والأسواق وبرامج التعليم: قسم التعاون الدولى الإسرائيلى "الماسلاف".

-كما قامت إسرائيل بالسعى لتطوير قاعدة معلومات الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية وربطها بالمركز التدريبى فى مريبوط وكليات الزراعة المصرية ومراكز البحوث المصرية، وذلك تمهيداً لربطها مع الجهات المناظرة لها فى الدول العربية وربط ذلك كله بمركز التعاون الدولى الإسرائيلى، وذلك من أجل توفير كل المعلومات والأبحاث المتاحة عربياً لدى إسرائيل للتعرف على الأبحاث المتميزة والباحثين العرب المتميزين من أجل إغرائهم للانتقال إلى مراكز للبحوث العلمية الغربية لاستحالة نقلهم إلى إسرائيل، ولتعطيل استفادة المنطقة العربية من عقولهم.

- كما قامت إسرائيل بإدارة مشروع للمكافحة المتكاملة في إنتاج القطن بين مصر وأثيوبيا وزيمبابوى وتم تمويله من المعونة الأوروبية مستفيدة من الأصناف فائقة الطول المصرية والسترة والمياه فى كل من أثيوبيا وزيمبابوى ومخرقة للدول الأفريقية وأسواقها، ونجحت فى تسويق نفسها كدولة متقدمة علمياً وبحثياً تحتاجها الدول النامية، من كبراهما مثل مصر إلى الدول الأخرى مثل أثيوبيا، وإقامة جسور تفيدها فى علاقات أخرى مثل تهريب القلاشا والاستفادة من المياه فى أثيوبيا إلى إمدادات السلاح للفرقاء المتحاربين فى زيمبابوى ورواندا وكينيا وغيرها.

- وكذلك فقد أقامت مشروعات بحثية مشتركة فى مجال الغابات والإنتاج الحيوانى والبيطرى لتبادل الأصول الوراثية، ولكن كان التبادل دوماً فى اتجاه واحد فحصلت إسرائيل على الصنف الشرسى المتحمل للحرارة العالية، والماعز النوبى المشهور بولادة الستوتم، والطماطم الأنكو التى تتحمل الملوحة حتى ٦٠٠٠ جزء فى المليون. ولم نسمع أبداً عن حصول مصر على أى أصول وراثية من إسرائيل اللهم إلا الفار النرويجى وحشرة صانعة الأنفاق فى المواح وغيرها من الأمراض والحشرات.

- وتسعى إسرائيل لاستخدام مركز التدريب فى مربوط فى الاتصال واختراق الدول العربية وخصوصاً التى ترفض التعاون مع إسرائيل مثل ليبيا والسودان والعراق وسوريا، وذلك بالاتصال المباشر بالأفراد المتدربين وكذلك لجمع المعلومات عن هذه الدول تحت مظلة نقل الخبرات والأفكار.

#### وبعد:

إذا كانت إسرائيل قد أوضحت من خلال دراسة مشروع التوطين بالنوبارية أفكارها حول التطبيع الزراعى وربطه بأهدافها العامة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية خاصة، فمن خلال هذا المشروع يتضح مدى تكامل المخططات الزراعية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التى تنفذها إسرائيل على أرض مصر من أجل تحقيق هدف استراتيجي من التطبيع عامة، وهو تأمين استمرار وجودها فى المنطقة وذلك عبر الدور الأمريكى المؤكد على وجودها والمحافظة على مصالحها.

### ٣- الاقتصاد المياسى للتسوية اقتصادات دول الطوق العربية.. والقرار السياسى تجاه التسوية

أ.حسين معلوم

#### تقديم

تمر المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط فى الوقت الراهن بواحدة من فترات الانتقال التاريخية الكبرى على كافة الأصعدة، سواء فيما يتعلق بتطور نظمها الداخلية أو بتطور علاقاتها الإقليمية والدولية فى ظل المتغيرات العاصفة التى يمر بها العالم فى كافة المجالات والتغيرات الموازية فى المنطقة التى تعد فى جانب منها تعبيراً عن التغيرات الدولية وصدى لها.

وفى هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة، كما فى أى مرحلة انتقالية كبرى، تجرى عمليات إعادة تشكيل للعلاقات والتوازنات الإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ففى ظل حالة من السيولة الإقليمية والدولية التى يمكن أن تتيح للدول القدرة على قراءة التغيرات الدولية والإقليمية بشكل صحيح، والقدرة على تحديد الخيارات المطروحة أمامها، التفاعل مع هذه التغيرات بأفضل شكل إيجابى وفعال.. يتيح لها الاستفادة منها بما قد يمكنها من إجراء تغييرات جوهرية فى وضعيتها إقليمياً ودولياً.

ورغم أن العلاقات السياسية بين أى دولتين تشكل أحد المحددات للعلاقات الاقتصادية بينهما، فمن السببى أنه إذا تصادمت الإدراكات السلبية المتبادلة بينهما، فإن العلاقات الاقتصادية بينهما ستكون فى حدها الأدنى، فى حين يمكن أن يتغير الأمر كثيراً فى حالة وجود إدراكات إيجابية متبادلة تفتح المجال أمام تلمس فرص التطوير الفعلى للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين بدون عوائق إدراكية وانطباعية.

ينطبق هذا بشكل واضح، على الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة المليئة بالتغيرات والفرص الإيجابية، وأيضاً باحتمالات التدهور والتهيمش... والواقع أنه، فى ظل هذه الأوضاع، تشهد المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، حركة موازنة على الصعيد الاقتصادى فى إطار سعى دولها للتفاعل بالشكل الذى ترى أنه يحقق مصالحها مع التغيرات الاقتصادية الإقليمية التى تحملها التسوية السلمية للصراع العربى-الإسرائيلى، والمتغيرات الأكثر شمولاً فى البيئة الاقتصادية الدولية والتى تؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكل دول العالم.

وتقع كل من دول الطوق العربية (مصر وسوريا ولبنان والأردن... والكيان الفلسطيني)؛ و"إسرائيل" في إطار المؤثرات الإقليمية والدولية بما يجعل العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وكل من دول الطوق العربية، كعلاقة مستقبلية محتملة في سياق عملية التسوية، مرتبطة بهذه المؤثرات، إضافة إلى ارتباطها بالتفاعلات الخاصة بين الطرفين.

ونحاول في هذه الدراسة، الاقتراب من الملامح العامة للإجابة عن تساؤل مركزي: ما هو المدى الذي يمكن أن تساهم به الأوضاع الاقتصادية في دول الطوق العربية، على القرار السياسى تجاه التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، ولحتمالات هذا التأثير على مستقبل هذه التسوية؟

### دول الطوق والاقتصاد السياسى للتسوية

يعتبر "السعد الاقتصادى" للتسوية... من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، إذ إن الاتفاقات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التبادل الدبلوماسى) والترتيبات الأمنية (تخفيض القسوات، مراقبة التسليح، تحديد "المناطق العازلة" منزوعة السلاح) لا تكفى - من وجهة النظر "الإسرائيلية" - لتحسين "السلام" على المدى البعيد، إذ إن "السلام" على أساس المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من "السلام البارد" فى الحرف "الإسرائيلى"، بينما إرساء هذا "السلام" على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما فى ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية، يقضى إلى نوع من "السلام" الحى والدينامى (Wam, Pence).

ويعتبر السعد الاقتصادى للتسوية مداعية لحلم صهيونى قديم تحدث عنه تيودور هرتزل فى روايته السياسية "اليوتوبية" (Altma Land)، حيث أشار إلى أهمية قيام "كومونولث" عربى - يهودى بين "إسرائيل" والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" فى النسيج الاقتصادى العربى لتصبح بمثابة "سنگافورة الشرق الأوسط" (١).

وبالتالى، يبدو أن الامتهداف الأساسى لـ "إسرائيل"، فى الأجل المتوسط، من أجل تنفيذ هذا الحلم على أرض الواقع، هو استخدام دول الطوق كمعبر إلى باقى البلدان العربية، خاصة فى الخليج، إلى جانب ما تقوم به من اتصالات سرية وعلنية بعدد من هذه البلدان، إلى أن تتمكن من بناء علاقات مباشرة معها جميعاً.

لذا، فإنه من المهم، وكما سبقت الإشارة، الاقتراب من الأوضاع الاقتصادية لدول الطوق العربية (...المعبر"، فى الاستهداف "الإسرائيلى")، خاصة وأن هذه الأوضاع تمثل، فى الإطار العام، الحلقات الاقتصادية المحيطة بالاقتصاد "الإسرائيلى".

#### ١- الاقتصاد الفلسطينى (.. الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلى)

من الواضح أن الكيان الفلسطينى هو أول وأضعف الحلقات الاقتصادية المحيطة بـ "إسرائيل".. فهو، من جهة، ما زال كياناً منقوصاً، وسوف يستمر لوقت طويل يجاهد من أجل استرداد أرضه السليبية، ناهيك عن امتلاك حقوق السيادة الاقتصادية على ما يسترده من أراض، أيا كان قدر السيادة السياسية والأمنية التى سوف تتاح له.. كما أن اقتصاده من جهة أخرى، ظل قرابة الثلاثين عاماً تحت السيطرة الصهيونية<sup>(١)</sup>، فمشكلته، إذن، ليست التطبيق وبناء العلاقات مع الاقتصاد "الإسرائيلى"، بل هى على العكس من ذلك: الانسلاخ عن ذلك الاقتصاد، ووضع أسس إقامة اقتصاد وطنى، بغض النظر عن نوع وحجم العلاقات التى يرغب فى بنائها مع "إسرائيل".

والواقع، أن السياسة الاقتصادية التى انتهجتها "إسرائيل" إزاء الأراضى الفلسطينية، فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩٣، كانت تستهدف بوضوح تحويل تلك الأراضى إلى سوق تكون حكراً على المنتجات "الإسرائيلية"، واستبعاد أى منافس غير "إسرائيل" محلياً كان أو أجنبياً، وقد أتاحت السياسة المسماة بسياسة "الجور المفتوحة"، والتى وضعها وبدأ تطبيقها موسى دايان، تصدير الفائض من المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواق عربية، وتصدير الأيدى العاملة الفلسطينية، إلى بلدان الخليج بصفة خاصة، بغية تحقيق تدفق لرأس المال إلى الأراضى الفلسطينية التى أصبحت بذلك قادرة على شراء السلع "الإسرائيلية"، ونتيجة لهذه السياسة احتلت الأراضى الفلسطينية المركز الثانى بين أسواق التصدير الرئيسية بالنسبة لـ "إسرائيل"، بعد المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى)<sup>(٢)</sup>.

هذا الوضع غير الموى، ساعد على أن يكون الاقتصاد الفلسطينى أقل نمواً من اقتصاد "إسرائيل"، فمستوى التصنيع فيه متدن جداً، ومحصور فى إنتاج قائم على كثافة العمالة ومنتجات تعتمد على تكنولوجيا غير متطورة ... وبالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم الهيئات الصناعية فى معظمها سوى قلة قليلة من العمال. أما القطاع الزراعى فقد أخذ بالتقنيات الحديثة سريعاً، لكنه بقى، مع ذلك، محدوداً بالكميات المتاحة من المياه، وتكسب بنية كلا القطاعين الصناعى والزراعى القيود التى وضعت فى طريق نموها نى حقبة

الاحتلال، ولا تشمل البنية الأساسية الاقتصادية إلا مؤسسات مالية من الطراز حديث النشأة. أما معظم المرافق فضعيفة كالصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والاتصالات، والطرق، والمواصلات.. أو لا وجود لها أصلاً كالموانئ والمطارات الحديثة.

ومن ثم يخلق الحكم الذاتي الفلسطيني إطار العمل الخاص بالنشاط الاقتصادي من العدم تقريباً، كما يواجه ضرورة تنمية جميع قطاعات الاقتصاد، خاصة إذا ما لاحظنا أنه خلال فترة الاحتلال، تحطمت البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، بحيث لا بد من انقضاء وقت طويل وتدبير موارد مالية طائلة،<sup>(١)</sup> وهو ما يعنى أن الاقتصاد الوليد سوف يظل لأمد طويل شديد الاعتماد على الخارج، وهو ما تعول عليه "إسرائيل" لتضمن إعادة بنائه على نحو مكمل، (وليس متكامل)، لأن التكامل علاقة تبادلية لاقتصادها.

قد يقال إن الفلسطينيين اعتادوا العمل في المهجر، وأنهم استفادوا من فترة الفورة النفطية، حيث هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى الخليج، غير أن أزمة الخليج الأخيرة قد أدت إلى نتائج سلبية بالنسبة إليهم... والأهم من ذلك أن طبيعة العمل تختلف: ففي الخليج كان الفلسطينيون حاملي وناقلي خبرة، أما في الأراضي المحتلة فإنهم يكتسبون مهارات جديدة لا يوفرها لهم العمل في أي بلد عربي. ومع ذلك فإن هذا يحدث في مهن ذات مهارات متدنية، حيث تقتصر المهن ذات المهارات الرفيعة والأجور المرتفعة على اليهود، وبخاصة المهاجرين من الفنيين والمهنيين.

ويترتب على هذا الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي" تقلص نطاق السيادة الاقتصادية الفلسطينية، مما يحول الاقتصاد الفلسطيني إلى فناء خلفي لا يملك إلا التخصص في الصناعات التي تريد "إسرائيل" أن يتخصص فيها، ويظل البشر فيه مهدين بالبطالة، إذا لم يستجيب الكيان الوليد للرؤية الصهيونية.

هذا يعنى: "أن فلسطين ستستقبل سنوات مقبلة بالمشكلات، وتقف الإجراءات الإسرائيلية، وفي مقدمتها الإغلاقات المتكررة، كقاسم مشترك وراء التخلف في القطاعات التنموية كافة، مع تفاوت في الدرجة"... هذا ما يؤكد أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قطاع غزة)، وهو الملف الصادر في أواخر يوليو ١٩٩٧، والذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية وبرنامج "الأمم المتحدة الإنمائي - مساعدة الشعب الفلسطيني".

ويذكر الملف على تبيان هذه الصورة (القائمة)، من خلال تأكيد على أن: "البيانات المتوفرة تكشف تنامي الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي للفرد ونصيبه في الناتج المحلي المنحق، وكذلك تنسب الاثنين معاً في العام ١٩٩٦"، كما أشار الملف إلى تقرير المنسق

الخاص للأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ الذى كشف: "أن الناتج القومى الإجمالى الحقيقى الفلسطينى سجل انخفاضاً بنسبة ٢٢,٧ فى المائة، فى فترة ١٩٩٢-١٩٩٦ موضحاً أن "الانخفاض نتج بشكل رئيسى عن فترات الإغلاق الكامل التى فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية خلال للفترة ذاتها" (٢).

ما هو، إذاً، نوع الترتيبات التجارية الممكنة بين الاقتصادين "الإسرائيلى" والفلسطينى؟ إن الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين ينشئ فى الأساس اتحاداً جمركياً تعتبر بمقتضاه كافة الحولجز على تجارة السلع لاغية فوراً فى معظم الحالات، ولاغية فى غضون عدة سنوات بالنسبة لعدد قليل من المنتجات الزراعية، وفى الواقع يمنح هذا الاتفاق للفلسطينيين، مع الإبقاء على سياسة التعريف الإسرائيلية كسياسة خارجية مشتركة علاقتها للاقتصادين، وتمتع الفلسطينيون باستثناءات محدودة لبعض السلع بغية تشجيع تجارتهم مع البلدان العربية ولا سيما الأردن ومصر.

ومن ثم، لا نبالغ إذا قلنا إن التعامل الاقتصادى العربى مع الاقتصاد الفلسطينى فى المرحلة المقبلة إن هو إلا تعامل مع "إسرائيل" على نحو لو آخر.

## ٢- الاقتصاد الأردنى (..الاتفاق" على إسرائيل)

هناك دعاوى أطلقت بأنه من المفيد تكرار نموذج البنىلوكس، وهو التجمع الأوروبى الذى بدأ بثلاث دول صغيرة (بلجيكا ولكسمبورج وهولندا)، فشجع باقى دول أوروبا الغربية على الدخول فى تكامل اقتصادى حقق ازدهاراً للاقتصاد الأوروبى، وساعد فى الوقت نفسه على إحلال السلام بين من قالوا العالم إلى حروب طاحنة.. وثالث الثلاثة فى البنىلوكس "الشرق الأوسطى" إلى جانب "إسرائيل" وفلسطين، هو الأردن (٣) الذى بادر منذ اللحظة الأولى فأعلنه سلاماً حاراً، أكد بصدار قانون أنهى به المقاطعة، رغم الإجماع العربى، بين أنصار التطبيع ومعارضيه، على أن يكون إنهاء المقاطعة بقرار جماعى عربى، وبعد استقرار السلام العادل الذى يكون العرب قد استردوا فيه حقوقهم المفقودة. هذا الموقف الأردنى، بإنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل"، ليس موقفاً طارئاً لاعتبارات سياسية، وإنما جاء بناء على اتفاقية التعاون التجارى والاقتصادى المبرمة بين الأردن و"إسرائيل".

وقد حددت هذه الاتفاقية (المنشورة فى الصفحة ٤١٢٨ من عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم ٤٠٩٣، فى تاريخ ١١/٣١/١٩٩٥) الأسس التى تستند إليها العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما، فنصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن "يتم التعاون

التجاري والاقتصادي بين الطرفين بناء على أسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الأعمال في كلا البلدين، واستناداً إلى أحكام القوانين والأنظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم إنجازها بين الأطراف الاعتبارية والقانونية في البلدين.. وهذا يعني إطلاق يد التجار من كلا البلدين لإبرام العقود التجارية من دون رقابة جديدة من الحكومتين إلا التزام أحكام القوانين والأنظمة والاتفاقية.

ونظراً لأن البلدين يتجهان إلى التخصص وإنهاء للقطاع العام، فإن اقتحام رأس المال "الإسرائيلي" للأسواق الأردنية أشد فعلاً من اقتحام رأس المال الأردني الأسواق "الإسرائيلية" بعشرات المرات، بحكم قوة للرأسمال "الإسرائيلي" وخبرته الدولية وضعف الرأسمال الأردني وخبرته المتواضعة في السوق الخارجية مقارنة مع "إسرائيل"، ولأن الحكومة الأردنية تبحث في تطوير تشريعاتها الاقتصادية وتحديث قانون الشركات وقانون الاستثمار في شكل خاص. يضاف إلى ذلك أن قانون الشركات الأردني ساري المفعول لا يمنع الأجنبي من أن يكون شريكاً في مختلف أنواع الشركات الأردنية، كما أنه يتيح للشركات الأجنبية تساطي أعمالها في الأردن، خصوصاً في المنطقة الحرة، مما يتيح "للإسرائيلي" المجال لأن يكون شريكاً في شركة أردنية، كما يتيح للشركات "الإسرائيلية" ممارسة نشاطها في الأردن (٢).

وسمحت المادة الخامسة من الاتفاقية: "إسرائيل والأردن أن تكون كل منهما معبراً للآخرى استناداً لأحكام القوانين والأنظمة المطبقة في بلديهما، وذلك بإدخال المستوردات والصادرات تحت وضع الإدخال المؤقت من دون فرض رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة أو رسوم المكوس أو ضريبة المشتريات أو أي رسوم أخرى لها أثر مماثل". ونصت المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية على: "تشجيع الاستثمارات وعوائدها من كل طرف في مناطق الطرف الآخر ومعاملتها معاملة عادلة ومنصفة طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر فيه".

ونظراً لذلك، ونظراً لضعف رأس المال المحلي الأردني ولعدم إقدام أصحاب رؤوس الأموال الأردنية على الاستثمار بسبب أو لآخر، فإن المستثمرين "الإسرائيليين" سيجدون تربة خصبة للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية في الأردن.. ولن يعتمد المستثمر "الإسرائيلي" كثيراً على استهلاك السوق المحلي الأردني إنما على التصدير إلى أمريكا والحدول الأوروبية والعربية من الدرجة الأولى، أي التعامل المباشر مع "إسرائيل" خاصة أن جامعة الدول العربية ألغت المقاطعة من الدرجة الثانية.



وهكذا، فلن خطورة الموقف الأردني تأتي من أن الأردن (مثل لبنان) كان من أكثر البلدان العربية اعتماداً على العلاقات الاقتصادية العربية، تصديراً واستيراداً، بحيث أنه كان يتعرض للانكماش والانتعاش بسبب توالي موجات اليسر والعسر على الوطن العربي، وهو ما دفعه إلى أن يكون سباقاً في تنفيذ مراحل السوق العربية المشتركة، متقدماً على الاقتصادات التي ترفع رايات الوحدة العربية. لقد عانى الأردن كثيراً من السدود الذي أصاب الاقتصادات النفطية منذ منتصف الثمانينات، وبالتالي فإنه لم يكن يقتصر في تسيير أموره الاقتصادية على علاقاته الخارجية، بما فيها هجرة كثيفة منه وإليه، بل كان بسبب ضعف موارده، لا سيما بعد التوسع "الإسرائيلي"، وشدة الاعتماد على معونات عربية نصبت وتراجعت، خاصة بعد موقفه في أزمة الخليج (٨).

هذا الموقف الأردني يضعنا أمام معادلة صعبة، تتضمن خيارين كلاهما مر: الأول، أن يتم التصدي له عربياً، ويطبق عليه ما يتم تطبيقه على الاقتصاد "الإسرائيلي" من تحجيم للعلاقات، خاصة فيما يتضح أنه مرتبط بالتعاون "الأردني- الإسرائيلي"، وهو ما يعني استمرار الحجج التي غطيت بها عملية التطبيع.. الثاني، الاستمرار في علاقات عادية معه، بل وأن يستبقى، عربياً عضواً في سوق مشتركة، يس هو من جنواها، بحيث يتحقق لـ "إسرائيل" هدفها المرحلي، وهو أن يكون العبور إلى البلدان العربية من خلال معبري الأردن وفلسطين، لتواصل بناء علاقات مباشرة يمكن الإعلان عنها وتوطيدها في المرحلة التالية.

### ٣- الاقتصاد اللبناني (المناخ المالي الضعيف)

إذا كان لبنان، منذ أمد بعيد، يمثل نقطة العبور للسلع والحروب، فإن ما يراود له أن يلعبه الآن، في إطار كافة الظروف والملابسات الدافعة لعملية تسوية الصراع "العربي- الإسرائيلي"، منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، هو أن يكون نقطة مرور "السلام" وعلى ما يبدو، فإن مستقبل لبنان تحدد بمحاولة ربط السوق المالي للعربي بـ "إسرائيل".

إن التطورات التي حدثت مؤخراً في النظام المالي العالمي، وفي هياكل الأسواق المالية، والقواعد التي قادت الجماعة الأوروبية عن طريق مقررات "بازل" التي جعلت من القطاع المصرفي قطاعاً تحتكره مؤسسات عالمية ضخمة.. (هذه التطورات) تحقق ظاهرياً شروط ملائمة اقتصادية، بينما هي في جوهرها تفرض على العالم، وبخاصة الدول النامية، خضوعاً لما تمليه الرأسمالية للعالمية، وقد ترتب على هذا أن تراجع قدرات المؤسسات المالية العربية التي سمح لها بالعمل في الخارج، وقت أن كانت هناك

حاجة إلى تدوير الأموال العربية، وقد ضربت لبنان حتى تهرب الأموال العربية منها إلى الأسواق العالمية، بل إن أزرع تلك الأسواق امتدت إلى الأموال العربية في عقر دارها من خلال بنوك "الأفشور" التي ظنت البحرين أنها سوف تتعش اقتصادها، فما أن ترجعت الفوائض حتى رحلت تاركة البحرين تنعى استسلامها لاندماج تبعية للأسواق العالمية، وهى حتى اليوم عاجزة عن استرداد ما فقدته، لأن اقتصادها محدود الحجم "لا يقف على قدميه إلا فى ظل تكامل إقليمي، لا توفره منطقة الخليج حتى عبر الجسر الذى ربطها بأرض السعودية".

القطاع المصرفى اللبنانى، إذن، وحسب تصريح للسفير الأمريكى فى "إسرائيل" (٥ يوليو ١٩٩٥)، كان ولا يزال الشغل الشاغل لـ "إسرائيل"، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من تجربة عريقة، وثقة عالية برجال الأعمال المصرفيين اللبنانيين<sup>(٩)</sup>، ويكفى أن نشير فى هذا المجال إلى أن الودائع فى المصارف قد ازدادت من أربعة مليارات إلى ثلاثة عشر مليار دولار أمريكى (١٩٩٥) مما يعنى أن المصداقية بلبنان وب نظامه المصرفى ثابتة، بل ومتزايدة بالرغم من الأحداث الأليمة التى مرت به، هذا الأمر يؤرق "إسرائيل" التى ترغب فى أن تحتل هذا المركز المتقدم، خصوصاً وأنه إذا ما حل "السلام" فإن مصراً للتسمية فى الشرق الأوسط قد ينشأ، ويرأسمال كبير، وقد تقدم الدول الصناعية مساهمة هامة، وقد يكون له دور هام فى عملية تمويل التنمية والبناء والأعمال لدول المنطقة، وطبعاً وفق شروط لم تعلن أسسها بعد. إلا أنه إذا كان هذا المصرف سيحل بدوره محل بنك الإنشاء والتعمير الدولى، فإن ذلك يعنى رقابة وشروطاً، قد لا تكون دائماً تخدم التوجه الاستقلالى لدول المنطقة. وقد يكون هذا المصرف مهماً لـ "إسرائيل" لأنه سيفرض على البلدان العربية النفطية التى تودع بعض أموالها فى لبنان أن تحولها إلى هذا المصرف.

هذا يعنى باختصار، أن النظام المصرفى اللبنانى، رغم تعثره فى أدائه خلال مرحلة معينة، لا يزال يشكل أخطر المنافسين للنظام المصرفى "الإسرائيلى".

والملاحظ أنه ضمن أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى الدالة على "ضعف" الاقتصاد اللبنانى، يأتى عجز الميزان التجارى، إذ يعانى الميزان التجارى اللبنانى من عجز مهم وبالغ التأثير، إذ تغذى السلع والخدمات المستوردة للدورة الاقتصادية فى الدول التى يستورد منها لبنان، وهذا يتضافر مع كلفة العمالة الأجنبية المكثفة وكلفة الوسيط الأجنبى فى مشاريع إعادة الأعمار، مما يجعل أهم بنود الإنفاق وأكبره خارج البلاد ويضعف انعكاساته على الدورة الاقتصادية الداخلية. لقد بلغت قيمة مستوردات لبنان خلال الأشهر

الأحد عشر الأولى من العام ١٩٩٦ حوالي ٦٨١٢ مليون دولار. ومع نهاية العام تجاوزت ٧٥٠٠ مليون دولار مقابل، ٩٣٤ مليون دولار للصناعات اللبنانية، مما يعني أن العجز في الميزان التجاري يبلغ حوالي ٥٨٧٨ مليون دولار، وفي تصنيف المستوردات استحوذت الآلات والأجهزة الكهربائية على ١١٩٥ مليون دولار، ومعدات النقل والسيارات على حوالي ٧٩٧ مليون دولار، والمنتجات المعدنية على ٦٤٠ مليون دولار، والجدير ذكره أن الاتحاد العربي للصناعات الغذائية أشار إلى دخول لبنان مرحلة الانكشاف الغذائي أيضاً، وأصبح يعتمد على الخارج، بصورة أكبر لتوفير احتياجاته الغذائية حيث يبلغ استيراد اللحوم، مثلاً حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنوياً<sup>(١٠)</sup>.

وهكذا يبدو أن ثمة إشكاليات أساسية تعود إلى طبيعة وبنية الاقتصاد اللبناني، وهذه كانت قبل الحرب وما زالت مستمرة حتى الآن، ومن أبرز هذه المشاكل اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات مقابل ضعف القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية، وأن النمو الاقتصادي الذي كان سائداً، كان مرتبطاً بالخارج وليس ناتجاً من الوضع الداخلي. ويضاف لذلك سوء توزيع الدخل الوطني واقتصار المدخول على نسبة صغيرة من اللبنانيين، بالإضافة للتفاوت الحاصل في التنمية بين مختلف المناطق اللبنانية.

#### ٤ - الاقتصاد السوري (مقايضة الأرض بالتطبيع)

لا شك أن الاقتصاد السوري يخضع لضغوط شديدة، ليس فقط من أجل "مقايضة الأرض بالتطبيع... الشامل"، بل أيضاً للتخلي عن الدور السوري في لبنان، حتى تسهل صياغة مستقبل لبنان على النحو المطلوب ومما يضاعف من صعوبة موقف سوريا أنها محاصرة من الشرق بالعراق وما يدبر له، ومن الشمال بتركيا بسيطرته على مصادر المياه التي تتدفق على المشرق العربي، وبمشاريعها المعروفة لحل أزماتها الاقتصادية على حساب جيرانها، ومخالاتها في خلق الرداء الشرقي أملاً في الانضمام إلى الأسرة الأوروبية.

بيد أن الجدير بالملاحظة، هنا، أن الإشكاليات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، لا تعود إلى للضغوط الخارجية وحسب، بل إضافة إلى ذلك، ترجع إلى العديد من العوامل الداخلية. لقد أدت الحماية الجمركية وقانون الاستثمار الشهير، القانون رقم ١٠/١٩٩١ (الذي منح امتيازات "أسمالية" في ظل تشريعات "اشتراكية" نافذة بتقيد حرية الاستيراد)، إلى إغراق السوق المحلية في الأعوام الأربعة ٩٣-١٩٩٦، بالبضائع والمواد الاستهلاكية التي كانت غير متوفرة لأعوام طويلة، ناهيك عن أن الأسعار السائدة لا

تتناسب في معظم الأحيان مع الرواتب والأجور، حيث يبلغ متوسط مرتب الموظف في الدولة ٧٠ دولار شهرياً، وفي الوقت نفسه يتوافق مع تضخم سنوي يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن السياسة الاقتصادية، على ما يبدو، لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بالإضافة لسعر صرف الليرة السورية والاحتياطي النقدي السوري، حيث يتم تجميد النقد المتداول إلى الكتلة النقدية من ٦٣ في المائة عام ١٩٩٠، على حوالي ٥٥ في المائة عام ١٩٩٥، فأسعار الفائدة السورية لا زالت ثابتة منذ ١٩٨٠، هذا بالإضافة إلى تجميد سعر صرف الليرة السورية من خلال إجراءات إدارية وهو ما أدى إلى تولد أربعة من أسعار صرف الليرة السورية (١١).

من جهة ثالثة، لا يمكن وصف مشكلات الاقتصاد السوري بأنها مشكلات نقص في الموارد فقط، ولكن أهم شيء هو أن تمويل موازنة حكومية لا يمكن الركون إليها، فأرقامها تقديرية تعتمد على أرقام الموازنة السابقة، ومسرفة لشراء مستلزمات كمالية من المستوردات العامة بالاستدانة من البنك المركزي، عبر إصدار سندات على الحكومة تستعمل لتغطية نفقته تطرح للتداول بدلاً من تمويل الموازنة من واردات الدولة، حيث ارتفعت مديونية الحكومة والقطاع العام التراكمية (الدين العام) على المصرف المركزي من ١٧,٠٨٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٢٨ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦، وهذا ما يدفع الفعاليات الاقتصادية والمجتمع بصورة عامة للتجاوب بمزيد من الاستهلاك والهدر، وخاصة الكماليات التي لها تأثير سييء على الميزان التجاري (١٢).

هذه الجهات الثلاث ساهمت، ولا شك، في ارتفاع العجز في الميزان التجاري (نتيجة انخفاض للتصدير)، من ٤٠ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالي ٤٧ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٤، حيث ارتفعت قيمة المستوردات من ٢٦,٩ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالي ٥٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٥. كذلك فإن الحكومة لم تشجع الصناعات المنتجة التي لها قاعدة تصديرية واسعة، وهذا جلى في تراجع قيمة القروض المصرفية، وعدم تمويلها للاستثمارات المحلية (١٣).

#### ٥- الاقتصاد المصري (لتطبيع البطيء والهامشي)

ضمن أهم البنود التي اشتملت عليها معاهدة "السلام بين مصر وإسرائيل"، والتي تتعلق بالعلاقات بين البلدين وكيفية تطويرها، هو البند الخاص بالعلاقات الاقتصادية. وقد نص هذا البند على ما يلي:

تتعهد مصر وإسرائيل بالالتزام بالتالى:

- الاعتراف الكامل المتبادل..
- إلغاء المقاطعات الاقتصادية..
- الضمان بأن يتسّح، تحت سلطة كل من الأطراف، مواطنو الأطراف الأخرى، بحماية الإجراءات القانونية المتوجبة..
- يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادى فى إطار من اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تحتبر هدفاً مشتركاً لهم<sup>(١٤)</sup>.

ومن الواضح، أن هذه الفقرة قد علقت مساهمة كل من مصر وإسرائيل فى صنع جو السلام، على مسألة أساسية، وهى "إلغاء المقاطعات الاقتصادية" بينهما.. أى تطبيع العلاقات فى ما بين الدولتين. هذا وإن كان يطرح التساؤل حول الهدف بناء على هذا الشرط.. فهو، فى الوقت نفسه، يستدعى بالضرورة الاقتراب من ثلاثة قضايا رئيسية: أولها، الملامح العامة التى يتسم بها الاقتصاد المصرى.. وثانيها، المقارنة بين الاقتصادين المصرى والإسرائيلى بناء على مؤشرات الأداء نسبة إلى كل منهما.. وثالثها، المضمون الفعلى لخبرة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، على مدى عشرين عاماً مضت.

فى ما يتعلق بالملامح العامة للاقتصاد المصرى، فإن أهم ما يأتى فى هذا الشأن، أن هناك تأثيرات عديدة ومتنوعة على بنية الاقتصاد المصرى عموماً والميزان التجارى على وجه الخصوص، تضع قيوداً عديدة على حركة متخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع، خاصة وأن عجز الميزان للتجارى يتزايد عاماً بعد آخر، إذ وصل إلى ٧,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤، مقابل ٧,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣.. أضف إلى ذلك، ما يعانىها الاقتصاد المصرى من أزمة فى المديونية الخارجية. فإجمالى الديون الخارجية يقدر بحوالى ٤٠,٦ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، منها ديون طويلة الأجل تقدر بـ ٣٧,٢ بليون دولار، وتصل نسبته إلى ٧٠,٥ من إجمالى الناتج القومى، وحوالى ١٧,٨% من قيمة الصادرات، وهو ما يعبر عن المدى الذى وصلت إليه هذه الديون رغم إعادة جدولتها، خاصة وأن نسبة الدين الميسر تقدر بحوالى ٣٧% من إجمالى الديون<sup>(١٥)</sup>. ومع تسليمنا الكامل بأن ميزان المدفوعات، كان قد حقق فائضاً خلال السنوات الثلاث (١٩٩٥-٩٢)، إلا أن المسألة كانت رهناً بعوامل عديدة وظروف غير طبيعية شهدتها المنطقة عموماً، وهو ما أشار إليه البنك المركزى المصرى فى تقريره (١٩٩٥)، مؤكداً أن الفائض الكلى

فى ميزان المدفوعات يعتمد على موارد ترتبط بالظروف الميسية والتغيرات. التى قد تطرأ عليها، أكثر من اعتماده على الأوضاع الاقتصادية.

الجدير بالملاحظة، هنا، هو تزايد الاستهلاك الخاص فى المجتمع، والذى وصل إلى ١٠% من الناتج المحلى، هذا مع اتجاه معدل نمو الاستهلاك الحكومى إلى انخفاض ليصل إلى ١٤% من الناتج المحلى، وظل معدل الانخار عند ٧% فقط من الناتج.. وربما يعود ذلك، فى أحد عوامله إلى المكانة التى يحتلها "الجانب النقدى" فى الاقتصاد المصرى، إذ احتل هذا الجانب الصدارة، من حيث قدرته على مواجهة الاختلال بين الانخار والاستثمار، وأهم كثيراً الجانب "السعى" مما أدى إلى استمرار انخفاض معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، والذى هبط من ٢,٥% عام ١٩٩٠، إلى ٢,٣% عام ١٩٩١، وإلى ٠,٣% عام ١٩٩٢، وترتب على ذلك استمرار الانخفاضات فى القطاعات السلعية وتناقص قدرة هذه القطاعات على اللوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتحقيق فائض مناسب للتصدير إلى العالم الخارجى (١٦).

إلا أننا رغم ذلك يمكن أن نلاحظ التطور الهام الذى ظهر على الصادرات السلعية المصرية والتى حققت طفرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ فارتفعت إلى ٤,٦ بليون دولار، مقابل ٣,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣، هذا فضلاً عن تطور حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية وتزايد حجمها النسبى، حيث أصبحت تمثل ٥٦% من إجمالى الصادرات السلعية ككل، بعد أن كانت لا تزيد على ٤٧% بل والأهم من ذلك أنها أصبحت قادرة على تمويل حوالى ٨٠% من واردات مصر الاستهلاكية، بعد أن كانت قاصرة على ٥٣% مما يرفع من حدود الأمان فى أوضاع الميزان (١٧).

أما فى ما يختص بالمقارنة بين الاقتصادين المصرى والإسرائيلى" فيبدو واضحاً مدى التفاوت بينهما - من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادى- وتأثير هذا (التفاوت) على المركز النسبى لكل منهما:

فبالنسبة إلى "الناتج المحلى الإجمالى"، يحتل الاقتصاد المصرى المركز السابع - من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى - بين دول "الشرق الأوسط"، بينما يحتل الاقتصاد "الإسرائيلى" المركز الرابع رغم الفارق الكبير فى عدد السكان بين مصر وإسرائيل (١:١٠).. أما بالنسبة إلى "الديون الخارجية"، فهى تشكل إحدى معضلات الاقتصاد المصرى ورغم انخفاضها من حوالى ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، إلى ٢٩ بليون دولار فى عام ١٩٩١، إلا أنها ما زالت حتى بعد تخفيضها مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. أما الدين الخارجى فى "إسرائيل" الذى يبلغ ٢٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، فإن

ثانيه (أى حوالى ١٧ بليون دولار) منها هى ديون لأصدقاء "إسرائيل" فى شكل سندات "إسرائيلية" بتسهيلات مخفية (١٨) .

وإذا ما اقتربنا من "بنية الناتج المحلى"، نجد "تخلف" هذه البنية مقارنة ببنية الناتج "الإسرائيلى".. فهيكـل الناتج المصرى يظهر انحيازاً للزراعة، بينما يظهر هيكـل الناتج "الإسرائيلى" انحيازاً للصناعات التحويلية المتقدمة. إذ يبلغ نصيب الزراعة فى الناتج القومى "الإسرائيلى" نحو عشر نصيبها فى مصر (٢٠:٢)، أما نصيب الصناعات التحويلية فى "إسرائيل" فقد كان ضعف نصيبها فى مصر (١٦:٣٣) ناهيك عن ارتفاع حصة الصناعات الإلكترونية فى بنية الناتج الصناعى "الإسرائيلى" إلى ٨٢% لا تزال الصناعات الخفيفة والمنسوجات تهيمن على بنية الناتج الصناعى المصرى.. بناء على ذلك، ينحاز هيكـل القوى العاملة فى مصر إلى الزراعة (٤٦%)، بينما لا يعمل فى الصناعة إلا أقل من خمـر قوة العمل المصرية (١٨%)، وبالمقارنة فإن أعلى نسبة للقوى العاملة الصناعية فى "الشرق الأوسط" تعمل فى "إسرائيل" (٣٨%)، وتنتمى نسبة مهمة منها إلى قوى الكفاءات الفنية العالية والمهارات المتقدمة (١٩) .

وأخيراً.. وعبر تلمس الملامح الخاصة بـ "هيكـل الصادرات والواردات"، نجد أنه، فى ما يتعلق بمصر، هيكـل دولة نامية تلت وارداتها من الغذاء وثلاث آلات وسلع صناعية، وهيكـل صادراتها يقوم على تصدير النفط (٤١%) والسلع الصناعية الخفيفة (٣٩%) والمنسوجات (٢٧%) بينما هيكـل الصادرات والواردات "الإسرائيلية" هيكـل دولة متقدمة قام على مقايضة سلعة مصنعة بسلع أخرى وقليل من الطاقة والمواد الأولية، ويخلق هذا الاختلاف فى هيكـل التجارة تناقضاً شديداً بين التجارة الخارجية للبلدين، ليس فى صالح مصر، ذلك أن مصر تحتاج إلى الصادرات "الإسرائيلية" لأنها تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة، ولكن "إسرائيل" لا تحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول (٢٠) .

أما فى ما يمكن أن نتيجـه خبرة تطبيع العلاقات بين مصر و"إسرائيل" من التعرف على المضمون العملى لهذه المسألة.. فلا يخفى أن المستوردات "الإسرائيلية" من مصر إلى "إسرائيل" خلال السنوات الأربع: ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ كانت متواضعة على التوالى: ١٤ مليون دولار، ثم ٧,٣ مليون، ثم ١٠,٩ مليون سنة ١٩٩٣، وتحصنت فى سنة ١٩٩٤ فوصلت إلى ٢٣,٢ مليون دولار، وهى ضئيلة إذا ما نظرنا إلى إجمالى مستوردات "إسرائيل" التى هى حوالى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٩٤. أما صادرات "إسرائيل" إلى مصر خلال السنوات الأربع ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ فكانت على التوالى: ٥,٧ مليون دولار

عام ١٩٩١، تحسنت إلى ٦,٧ مليون، وأصبحت ٩,٦ مليون عام ١٩٩٣، ثم قفزت عام ١٩٩٤ لتصل ١٠,٧ مليون دولار أمريكي، وهى أيضاً قيم ضئيلة جداً إذا ما قارناها بمجممل الصادرات "الإسرائيلية" لسنة ١٩٩٤، التى هى حوالى ١٧ مليار دولار أمريكى<sup>(٣١)</sup>.

كل هذا، إن دل على شيء، فإنما يدل على أن محاولة التطبيع "الإسرائيلية" المصرية تسير ببطء شديد، بل يمكن وصفها بأنها "هامشية".

### اقتصاديات دول الطوق ومستقبل التسوية

هل تؤثر الأوضاع الاقتصادية لدول الطوق العربية، على القرار السياسى، فى هذه الدول، تجاه التسوية؟

هذا هو التساؤل الأساسى، الذى حاولت هذه الدراسة الاقتراب من الملامح العامة للإجابة عليه، وذلك من خلال محاولة رصد واقع الطوق العربية، بناء على أوضاعها الاقتصادية.. خاصة وأن هذه الأوضاع، تبعاً للسباق العام للدراسة، تبدو أقرب إلى قبول تسوية الصراع "العربى- الإسرائيلى"، بمضامينها الاقتصادية وملامحها العامة، من منظور قوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (.. إضافة إلى "إسرائيل"). ولكن يبقى التساؤل حول الإمكانية التى تستطيع بها هذه الأوضاع الاقتصادية، تحسين تلك التسوية بما يضمن - كحد أدنى- الحفاظ على المصالح العربية.. من عدمه.. قائماً.

وبالاقتراب من هذه الأوضاع (الاقتصادية) التى تنسم بها دول السوق العربية، يمكن وضع اليد على عدد من العوامل التى تتقاطعها تلك الاقتصاديات، والتى يمكن أن تساهم فى رسم توجهات التحرك العربية تجاه التسوية، وبالتالي فى التعرف على الاحتمالات المرجحة لهذه الأخيرة.. هذه العوامل ثلاثة: الأول القبول الضاغظ، والثانى التباطؤ المزمن، والثالث المواجهة الحرة.

### (١) القبول الضاغظ (الكيان الفلسطينى)

لا شك أن الكيان الفلسطينى يعانى من مشكلات لا قبل لسلطة الحكم الذاتى بها، من حيث ضخامتها.. إذ إن الوضع الاقتصادى الفلسطينى العام هو أضعف الحلقات الاقتصادية المحيطة بـ "إسرائيل"، إلى الدرجة التى يمكن اعتباره معها اقتصاداً ما يزال تابعاً للاقتصاد "الإسرائيلى".. خاصة فى ظل الضعف الشديد الذى تنسم به بنيته الأساسية



من جهة، ومن جهة أخرى، في إطار الاعتماد الهائل على الخارج كنتيجة منطقية لفترة الاحتلال "الإسرائيلي" الطويلة.. ومن ثم، فإن الاقتصاد الفلسطيني، كاققتصاد وليد، سوف يعاني، ربما لسنوات طويلة، من تخلف في القطاعات الإنتاجية.

أضف إلى ذلك. أن التحكم "الإسرائيلي"، عبر إجراءات الإغلاقات المستمرة للأراضي الفلسطينية، و"حصارها"، يمثل، ولا شك، استهدافاً محورياً من جانب "إسرائيل" ليس فقط في اتجاه إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بحيث يكون "مكملاً" للاقتصاد "الإسرائيلي"، خاصة في ما يتعلق بالعمالة غير الماهرة (إشكالية "إسرائيل" الأساسية)، وليس وحسب في اتجاه التحكم في، أو السيطرة على، التوجه للفلسطيني تجاه التسوية، بالمفهوم الذي يتبناه "إسرائيل".. ولكن، إضافة إلى هذا وذلك، في سياق تشكيل هذا الاقتصاد ليمثل "بوابة مرور" للمنتجات "الإسرائيلية" إلى الاقتصادات العربية الأخرى.

هذا، وإن كان يعني الضغط على الاقتصاد الفلسطيني، لتحويله، كما سبقت الإشارة، إلى "قناة خلفي" للاقتصاد "الإسرائيلي".. "قناة" لا يملك إلا التخصص في الصناعات التي تريد "إسرائيل" أن تتخلص منها، ويظل البشر فيه مهددين بالبطالة إذا لم يستجيب الكيان الوليد للرؤية "الإسرائيلية" في التسوية: فإنه، في نفس الوقت يشير إلى الاحتمال المرجح بالنسبة إلى التوجه الفلسطيني، وكيفيته، للتسوية.

هذا الاحتمال، في ما يبدو، يتمثل في "القبول الضاغط" لما تراه "إسرائيل" مناسباً.. هو "قبول"، نتيجة لعدم امتلاك المقدرة في الاعتماد على وضعيته الاقتصادية الراهنة.. و"ضاغط"، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، أو ربما أقل من الممكن.. وبالتالي، فهو "ضاغط" أيضاً، على الفلسطينيين، من حيث المستوى المعيشي اليومي (في الداخل)، ومن حيث مدى قدرة هؤلاء الفلسطينيين على قبول "التنازل" إلى هذا الحد (في الداخل والخارج معاً).

وهو ما يدفع إلى القول بأنه في الوقت الذي يمثل فيه "القبول الضاغط" احتمالاً مرجحاً نسبة إلى الوضع الاقتصادي العام.. فإنه، في نفس هذا الوقت، يبدو أن هناك احتمالاً آخر، يتقاطع مع ذلك الاحتمال، إنه الاحتمال الخاص بتنامي "انتفاضة فلسطينية"، ربما تمتد إلى خارج إطار الكيان للفلسطيني، إلى البلدان العربية.

## (٢) التباطؤ المرن (الأردن ومصر)

لعل الإعلان الأردني، منذ اللحظات الأولى لتوقيع معاهدة السلام "الأردنية-الإسرائيلية" (١٩٩٤)، بأن "السلام" مع "إسرائيل" هو سلام حار، يمثل، في حقيقته، الاندفاع (الأردني) إلى إنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل".

ونظراً إلى ما تؤكد هذه المعاهدة من التركيز على أسس التجارة "الاعتيادية" بين شركاء الأعمال في كل من البلدين، بما يعنيه ذلك من إطلاق يد التجار لإبرام العقود التجارية من دون رقابة جدية من الحكومتين.. وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد الأردني، والتي تشير إلى كونه اقتصاداً أضعف كثيراً من نظيره "الإسرائيلي".. في ضوء هذا، ونظراً إلى ذلك، يمكن القول أن اقتحام رأس المال "الإسرائيلي" الأسواق الأردنية، سيكون أشد "فعلاً" من نظيره الأردني عندما يتوجه إلى "إسرائيل"، على الأقل، نتيجة قوة الأول (رأس المال "الإسرائيلي") وخبرته الدولية.

وإذا ما أخذنا هذا الاعتبار، في الإطار العام للوضعية الاقتصادية الأردنية.. يمكن القول بأن رأس المال "الإسرائيلي" سوف يجد تربة خصبة في الواقع الأردني، للاستثمار ربما- في كافة القطاعات الاقتصادية هناك.. وهو ما يشير إلى إمكانية التأثير "الإسرائيلي" في الاقتصاد الأردني، بشكل قد يؤثر على السلوك السياسي تجاه التسوية.

قطعاً، لن يكون هذا التأثير سريعاً إلى الدرجة التي يمكن أن يتحقق بها في سنوات قليلة.. ولكن، لا يمكن صرف النظر عن ما يمثل ذلك من ربط "إسرائيل" لفئات أردنية عديدة، ربما ترى مصلحتها في مزيد من التطبيع والانفتاح، والقبول بالحد الأدنى من النتائج التي يمكن أن تترتب على التسوية.. وهو ما يؤكد من جديد أن الاحتمال المرجح هنا هو "المرونة" في قبول التسوية.

غير أن ما يمكن أن يدفع إلى "التباطؤ" في هذا القبول، وبالتالي يصبح التعامل مع التسوية من هذه الزاوية، زاوية "التباطؤ المرن"، هو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه "الإسرائيليون" في التعامل مع الفلسطينيين في الخارج، من منظور الاقتراح الذي تردد كثيراً، وما يزال، ونقصد به اقتراح أن يتم تحويل الأردن إلى "الوطن البديل" للفلسطيني الخارج.

أما بالنسبة إلى مصر وعلى العكس من الأردن.. فإن الوضع الذي تتسم به، في ما يخص التطبيع مع "إسرائيل"، ورغم كونها أول دولة عربية تعقد اتفاقاً للتسوية مع "إسرائيل".. هذا الوضع هو ما أطلق عليه "الإسرائيليون" طويلاً تعبير "السلام البارد"، وما نطلق عليه هنا، في هذه الدراسة، تعبير "التطبيع الهامشي".

هذه السمة تجعل من التوتر في العلاقات "المصرية- الإسرائيلية" سمة دائمة، إلى الدرجة التي يمكن أن تهدد هذه العلاقات ذاتها.. بيد أن العامل المؤثر، هنا، في كل من مصر و"إسرائيل" يتمثل في الضغوط الأمريكية- الغير متساوية قطعاً- على الطرفين.. ونتيجة للأوضاع العامة للاقتصاد المصري، والموقع المحوري الذي تحتله المعونة الأمريكية في "قلب" هذا الاقتصاد، يصبح من المنطقي أن نتوقع أن الاحتمال هنا سيتمحور حول "التباطؤ المرن" في الموقف المصري من عملية التسوية.

يبدو ذلك واضحاً، إذا ما لاحظنا أن الضغوط الأمريكية، من خلال المعونة لا تستهدف فقط "تطويع" الموقف المصري ليصبح أكثر مرونة.. ولكن تستهدف، أيضاً، تفصيل الدور المصري في اتجاه لعب دور "الوساطة" في ما بين "العرب وإسرائيل"، من أجل إنجاز الحد الأدنى من عملية للتسوية، وهو جلوس الأطراف المختلفة إلى طاولة المفاوضات.

### (٣) المواجهة الحرة (لبنان وسوريا)

لعله من نافي القول أن الاقتصاد اللبناني، وبالتحديد القطاع المصرفي داخله، هو الشغل الشاغل لـ "إسرائيل" لما يتمتع به هذا القطاع من مميزات (الخبرة الحرة، كمثال)، تجعله يمكن أن يكون منافساً لنظيره "الإسرائيلي".. هذا رغم تشر القطاع المصرفي اللبناني في أدائه، نتيجة الحرب الطويلة التي دارت رحاها على الأرض اللبنانية.

هذا يوضح أهم أسباب الاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على لبنان، ومحاولاتها الدعوية لتحطيم أقصى ما تستطيع من بنيته الأساسية، خاصة في منطقة الجنوب، تلك التي تحاول "إسرائيل" فصلها عن الجسم اللبناني، لعوامل كثيرة، أهمها: المياه، وإقامة حاجز بينها وبين لبنان يعفيها من تكلفة مواجهة المقاومة اللبنانية، والتحكم، من خلالها، في طريقة أداء الاقتصاد اللبناني عبر تشكيلها لتمثل البوابة الاقتصادية لمرور السلع والخدمات من وإلى "إسرائيل".

هكذا يعاني الاقتصاد اللبناني من إشكاليات الضغوط "العسكرية الإسرائيلية"، ناهيك عن إشكالياته الهيكلية الكامنة فيه.. وهو ما يؤكد عدم قدرته على التحمل طويلاً للتكلفة الاقتصادية الناتجة عن هذه الإشكاليات الهيكلية، والضغوط-العسكرية- "الإسرائيلية". فإذا ما أضفنا إلى ذلك، ما يمكن أن يثيره الاقتراح "الإسرائيلي" "لبنان أولاً" من تصدع على الساحة، السياسية والاجتماعية، اللبنانية.. يمكننا القول إن الاحتمال المرجح هنا،

خلال السنوات القليلة القادمة، هو الاستمرار اللبناني في "المواجهة" لما تحاوله "إسرائيل" من فصل لبنان عن سوريا، وبالتالي إجباره على التسوية بمفهومها.

ما يدفع إلى هذا الاستمرار، كاحتمال مرجح، هو وجود عاملين يدفعان إليه: الأول: التواجد السوري المكثف في وسط لبنان وشماله، وتحكمه، من ثم، في التطورات السياسية اللبنانية.. والثاني، التواجد الفعلي للمقاومة اللبنانية في الجنوب، بما تقدمه من نموذج رائع أمام الرأي العام اللبناني والعربي.

ولعل نقطة التقاطع في ما بين هذين العاملين، لا تتمثل فقط في الدفع إلى أن يكون احتمال "المواجهة"، مواجهة الشروط "الإسرائيلية" في التسوية، هو الاحتمال الأرجح.. ولكن، في نفس الوقت، تصبغه بـ "الحذر" الذي سوف يتنامى بعد أن بدأت أولى بشائره من خلال تعالى بعض الأصوات اللبنانية، في الدعوة إلى التعامل مع خيار "لبنان أولاً"، تعاملًا جدياً من قبل اللبنانيين.

لما في ما يتعلق بسوريا.. يبدو أن نفس الاحتمال، احتمال "المواجهة الحذرة"، سيكون هو الاحتمال المرجح في التعامل السوري مع عملية التسوية وشروطها "الإسرائيلية" خاصة، في إطار ما يتعرض له الاقتصاد السوري من ضغوط شديدة من أجل حمل سوريا على "مقايضة الأرض بالتطبيع".. وفي ظل التشدد السوري في ما يخص هضبة الجولان باعتبار أنها "أرض سورية محتلة" لا تخضع سيادتها للمناقشة.

بيد أن احتمال "المواجهة الحذرة"، بالنسبة إلى كل من لبنان وسوريا يتوقف على المسدى الذي يمكن أن يصل إليه "الإسرائيليون". بخصوص إمكانية القيام بـ "مغامرة عسكرية"، ضد أي منهما.. وهي إمكانية التي تعتمد على طبيعة العمليات العسكرية التي سوف تقوم بها المقاومة في جنوب لبنان، وأفاقها.. خاصة وأنه من المعروف أن سوريا تدعّم "حزب الله"، إضافة إلى مساندتها لـ "حركة أمل".

وإذا كان لنا أن نتوقع هنا، فإننا يمكن أن نتوقع أنه كلما ازدادت "المواجهة" (حتى ولو كانت "حذرة")، كلما ازداد الخيار "الإسرائيلي" في القيام بعمل عسكري ضد سوريا تحديداً.. وهو العمل الذي لا بد وأن يكون محكوماً بعوامل كثيرة أهمها التدخل الأمريكي، في حالة نشوبه، بالتحكم فيه وإدارته بالشكل الملائم لإنجاز حد أدنى من التسوية في ما بين كل من سوريا ولبنان، وبين "إسرائيل".

وهكذا...

يبدو أن الملامح العامة لعملية التسوية بين دول الطوق العربية و"إسرائيل"، تدفع في اتجاه احتمالات ثلاثة:

- القبول الضاغظ بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني.
- التباطؤ المرن بالنسبة إلى مصر والاردن.
- المواجهة الحذرة بالنسبة إلى لبنان وسوريا، مع إمكانية أن تتحول بالنسبة على هذه الأخيرة، إلى "مواجهة عسكرية محدودة" مع "إسرائيل".

## الهوامش:

١- محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق الأوسطية..."، ص ١٢٨ -١٢٩.

٢- بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:

فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٢٠-٣٢.

٣- انظر:

جان ميشيل دومون، "التجارة بين الأراضي الفلسطينية والاتحاد الأوروبي"، التنمية والتقدم، العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، نوفمبر تشرين ٢- ديسمبر كانون أول ١٩٩٦)، ص ٦.

٤- أهداف هاليفي، "العلاقات التجارية بين إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني: خلفية وأهداف"، التنمية والتقدم، العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، نوفمبر/ تشرين ٢- ديسمبر/ كانون ١ ١٩٩٦)، ص ١١.

٥- الحياة (لندن: ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٩٧)، ص ٧.

٦- على ما يتعلق بخيار البينلوكس (The Benelux option) "الشرق أوسطي"، نشير هنا إلى اثنتين من الدراسات الهامة، إحداهما التي عرفت باسم تقرير هارغارد الذي شارك في إعداده اقتصاديون إسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون، فضلاً عن أمريكيين (يونيو/ حزيران ١٩٩٣)، أي قبل أقل من ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق المبادئ "الفلسطيني- الإسرائيلي".  
أنظر:

Joseph A. Califano Jr, (Chairman of the Board), Securing peace in the Middle East: project on Economic Transition.b The Institute for social and Economic policy in the Middle East, John F. Kennedy School of Government Harvard University, Cambridge, Massachusetts U.S.A, Hune 1993.

أما الدراسة الثانية، فهي تلك الصادرة عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، في العام ١٩٩١. أنظر:

Patrice Clawson and Howard Rosen, The Economic Consequences of Peace for Israel, the Palestinians and Jordan (Washington, D.C: the Washington Institute for Near East policy, 1991).

- ٧- إبراهيم أبو رحمة، اسس التعاون التجارى والاقتصادى بين الأردن وإسرائيل، الحياة (لندن: ٢ يوليو/ تموز ١٩٩٧)، ص ٧.
- ٨- إبراهيم أبو رحمة، المصدر نفسه، ص ٧.
- ٩- تصريح للسفير الأمريكى فى إسرائيل، للنهار (بيروت: الخميس ٦ يوليو/ تموز ١٩٩٥) ورد فى:
- عبد الهادى يموت، سوق عربية مشتركة أم سوق اوسطية؟ (بيروت: منشورات ندوة الأربعاء، ١٩٩٦)، ص ١٠٦.
- ١٠- الوطن العربى، العدد ١٠٥٠ (١٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٧)، ص ٣٦.
- ١١- نبيل السمان، "القانون ١٠ (١٩٩١) والنتائج الإيجابية والسلبية التى تترتبت عليه"، الحياة (لندن: ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٧)، ص ١٩.
- ١٢- نبيل السمان، المصدر نفسه، ص ١٩.
- ١٣- المصدر نفسه، ص ١٩.
- ١٤- عبد الهادى يموت، سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق، ص ٤٦.
- ١٥- أنظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٦ (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٨٩.
- ١٦- التقرير الاستراتيجى العربى، المصدر نفسه، ص ٤٧٩.
- ١٧- المصدر نفسه، ص ص ٤٨٩-٤٩٠.
- ١٨- راجع: محمد إبراهيم منصور، "الاقتصاد المصرى والخيار الشرق أوسطى"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر لعمم الاقتصاد (١٤-١٦ مايو/ أيار ١٩٩٤)، الذى عقد تحت عنوان: التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسى، ١٩٩٤)، ص ٢٠.
- ١٩- محمد إبراهيم منصور، المصدر نفسه، ص ٢١.
- ٢٠- المصدر نفسه، ص ٢٢.
- ٢١- عبد الهادى يموت، سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق،

## تعقيبات ومناقشات

د. محمود عيد الفضيل :

قرأت الاوراق وليست هناك مشكلة حولها حيث إن التوصيف كامل ومهم ومفزع كما سمعتم. لكن القضية تحتاج لقدرة من التأمل المستقبلي لمفهوم التطبيع. التوصيف موجود ولن نوقه قوة رسمية. كل هذا معروف للجميع وللرسمى وغير الرسمى. المشكلة: كيف نتعامل مع هذا الوضع؟ هذه قضية جوهرية.

أريد أن أتحدث أولاً عن الرؤية الصهيونية أساساً لموضوع التطبيع أو إدارة الموارد الاقتصادية للمنطقة وأقول إنها قديمة وليست من اختراع بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد. ولو عدنا لكتابات هرتزل الأولى نجدته يتكلم عن كومنولث في المنطقة تلعب فيه اسرائيل دوراً كبيراً، فهذه قصة قديمة.

وهناك تصريحات لجولدا مائير بعد ١٩٥٦ نقول دعونا من الحروب التي لن تأتي بنتيجة. يجب أن ندخل في عطيات سلام واستثمار مشترك.

هذا مخطط قديم ومركزي في الفكر الصهيوني، أما الحروب فلمجرد تسوية الوضع الاسرائيلي، وبعد ذلك يدخلون فيما نسميه خطأ التطبيع - حقيقة هو تضبيع.

إن تنظيم بيريز كهندس لهذه الفكرة يقف وراءه جزء كبير جداً من الجاليات الاسرائيلية في الخارج - باستثناء نيويورك - هناك مصالح اقتصادية للدياسبورا الاسرائيلية في بلجيكا وبلاد أخرى. ولذلك هم يؤيدون خط بيريز وخط الشرق أوسطية لأنهم يريدون أن يدخلوا ويعودوا باستثمارات. وفعلاً بدأوا يعودون إلى تونس وغيرها - بعكس المجموعة التي كانت مع الليكود في نيويورك.

أريد أن أقول إن هذا له امتدادات خارج اسرائيل لأسباب اقتصادية. إن هذه الفئات المرتبطة برأس المال المالي العالمي، تريد أن تدخل المنطقة من خلال البوابة الاسرائيلية وفيها مصالح كثيرة متداخلة. حتى الصراع الذي يدور في الخارج له انعكاسات على هذا الموضوع.

القصة الخاصة بهذا التطبيع جدية بالتأمل، لأنها بدعة في تاريخ الشعوب التي تحاربت من قبل. لا توجد بلاد في العالم تربط عملية الهدنة أو توقيع اتفاقيات سلام بالتطبيع والغزو الثقافي والاقتصادي - لم يحدث. بالأمس زار وزير الدفاع الأمريكي كوهين فينتام لأول مرة بعد خمس وعشرين سنة للبحث عن المفقودين. أي هناك فترة لا توجد دولة في العالم أنهت حالة حرب ودخلت مباشرة بهذا الشكل. والمثل الذي كان



يضررب، ويضرربه بيريز باستمرار، حول فرنسا وألمانيا، أنهما بلدان تحاربا لمدة طويلة قد تكون قرناً، ثم في النهاية تأسس الاتحاد الاوربي والسوق الاوربية المشتركة. هذا مثل فاسد تماماً في القياس والمثابة. بسبب بسيط أنه حينما بدأ التعاون الاقتصادي بين الاثنين لم تكن دولة منهما تحتل الأخرى، ناهيك عن طرد شعب بأكمله. هذا القياس لا يستقيم بحكم التاريخ.

فلا يوجد في تاريخ العالم - ولتحدى أن يعطى أحد مثلاً - تفرض فيه هذه الأمور قسراً على هذا النحو. ولذلك أريد أن أقول : إن الاقتصاد بهمهم جداً قبل الجغرافيا وغيرها. بهمهم جداً للدخول للسيطرة على المقدرات الاقتصادية والفكرية في المنطقة.

ولذلك نحن نرى كما قال د. نصير عاروري أمس بعض المنظمات غير الحكومة تشكل أدوات لهذه العملية، سواء كوبنهاجن أو غيرها. قرأت اليوم مقالة كتبها أمين المهدي في صحيفة "الحياة" يقول إن الذين يناهضون التطبيع في مصر وغيرها - هم أنصار اليمين الاسرائيلي للمتعصب الذين لا يريدون أن يكون هناك تعاون بين الشعبين. هكذا وصلت الأمور للتظير في هذه المرحلة.

طبعاً بيريز أوضحها. لا يمكن لإسرائيل أن تسيطر على المنطقة عسكرياً مهما أوتيت من قوة، وقال: هذه الأسلاك الشائكة لن تنفع بدليل أنهم دخلوا بيروت وخرجوا منها قسراً وخرجوا من جنوب لبنان قسراً. فما الشأن بالنسبة لسوريا؟ مفهوم الأمن الاسرائيلي، يدعو للسيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية لإسرائيل على المنطقة، وإن لم تكن مجمل المنطقة، فعلى الأقل المشرق، سلخ المشرق تماماً وعزل مصر وتفتيت فكرة التجمع الاقتصادي العربي أو أية وحدة عربية بأى شكل من الأشكال. هذا واضح تماماً في كل المخططات الموجودة. فالصراع حول المشرق صراع أساسي، وإسرائيل تؤمن تماماً بالانسحاب الأحادي، لإرباك للخريطة ومحاولة خلق وضع قلق في لبنان بفصله عن المسار السوري. ثم تنفرد بسوريا بعد ذلك في ظل عزلتها، والعراق ضربت كما هو معروف.

فالصراع الحقيقي هو حول كيف يمكن السيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية على المشرق؟ ومن هنا كان موضوع المحادثات متعددة الاطراف.

إن جيمس بيكر - هو أحد الذين صمموا مدريد على أساس الممارين الثنائي والمتعدد، ولديهم أن المسار متعدد الأطراف هو الأهم لأنه هو عجلة الهيمنة ولا أريد أن أقول التطبيع. لأن التطبيع كلمة يقصد بها باطلاً. إن المشروعات المقدمة في المتعددة، كلها من تصميم أمريكي إسرائيلي منذ البداية، وحضروا لها تحضيراً طويلاً منذ عشر

سنوات، مثل الطرق والشبكات والسياحة و.. والعرب حينما يحضرون هذه الاجتماعات، بالكثير يضيفون همزة أو فصلة، أو هامشاً، إنما لا علاقة لهم بإنشاء النص من أساسه. وهذا أخطر شيء.

ولذلك الإصرار الملح لعقد اجتماع موسكو واعتبار المؤتمر الاقتصادي على أنه من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. معروف أن الضغوط التي تمت على مصر لحضور اجتماع موسكو كانت مكثفة والضغط التي تبذل الآن للمؤتمر الاقتصادي الذي من المفروض أن يعقد في مصر وأهم شيء أن إسرائيل لا تلتزم في الثنائية بشيء ولا شيء مقدس، لكن المتخذ هو المقدس وهم غير ملزمين بأي تاريخ. إنما لابد أن يعقد المؤتمر في موعده ولا بد تتعد المتعددة في مكانها. وعندما اجتمعوا في موسكو اتفقوا على كل شيء، إلا لجنة اللاجئين. هذه القضايا قابلة للتأجيل. وطبعاً من تصميم المتعدد، منجد فيه لجنة المياه ولجنة للتنمية والتكامل الاقتصادي ولجان أخرى. لكن لو تأملت لجنة اللاجئين ونزع السلاح هذه ستجدونها لجاناً موجودة لذر الرماد في العيون ولا يحدث فيها أي تقدم. إنما الأشياء التي فيها تقدم باستمرار موضوع المياه وموضوع التعاون الاقتصادي، طبعاً التعاون الاقتصادي أهم.

إن مصممي العملية السلمية - كما يرونها - يصرون على تسريع المتعددة وإبطاء الثنائية. بما يجرد العرب أولاً من أية ورقة تفاوضية ويضع العرب أمام حصار دولي. وهم تنازلوا عن فكرة الشرق أوسط الذي طرحه بيريز - كنوع من الحلم الغير قابل للتحقيق، واعتمدوا الآن النهج الليكودي باعتبار أنه سيكسب الأمن والسيطرة معاً، كانوا يرون من الساذجة ما يطرحه بيريز من تنازل عن الأرض والأمن مقابل بعض المكاسب. يرون أن ضعف المتعزب الآن يبرر أن يكسبوا الاثنين معاً. لأن لديهم اختراقات في المغرب كبيرة ثنائية ولديهم اختراقات كبيرة في الخليج. والأردن سلخت الآن من الإطار الاقتصادي العربي. وفي الإطار الأمني ستجدون المثلث الذي يقوم في الإطار الأصلي من الأردن، إسرائيل، تركيا. وتلاحظون في الفترة الأخيرة أن تركيب هذا المثلث أمنياً واقتصادياً قائم. ومن الصعب استعادة الأردن في ظروف طبيعية.

وهذا طبعاً له انعكاسات على طبيعة الدولة الفلسطينية إذا نشأت أو كونفيدرالية. يتبقى عزل سوريا عن لبنان ومحاولة السيطرة على مقدرات لبنان، عندما تحدث تسوية يأتي بعدها ضعف الكيان اللبناني، ثم عزل لسوريا سهل. والعراق كما تعلمون - بعد نظام صدام - سوف تدخل بلاشك التسوية في إطار الترتيبات الإسرائيلية للمشروع، وأنا أعرف بعض الاصدقاء من المعارضة العراقية - بعضهم مات - قيل له بعد الأحاديث

التي كانت تستم في الاذاعات يخلق للميكروفون ويقولون ان له: هل نقبلون توطين الفلسطينيين؟

فالمشرق كله تحت هذا التهديد المباشر. ليست قضية تطبيع. قضية سيطره كاملة. فهم الآن لا يريدون إنشاء النظام الشرق أوسطي كاملاً، لكن هم الآن يشيدون جزءاً جزءاً. ومصر طبعاً تعزل، وهي طبعاً تلمس أنها ليست شريكة في النظام الشرق أوسطي الجديد بعد المؤتمر الأول، لكن للقيود التي تقيد الحركة في مصر هامة.

زيارة حسنى مبارك لبيروت لها أهمية واحدة - الخروج عن نهج كامب ديفيد وليست كامب ديفيد. إن مصر لا شأن لها بما يحدث في المنطقة. فلابد من تعظيم هذا. وفي هذه الظروف أعتقد أن مقاومة ما يسمى التطبيع أو ما يسمى الهيمنة الاسرائيلية ضرورة لأن التسوية القائمة في الظروف الراهنة لا يمكن أن تفضي إلا إلى سيطرة كاملة، اقتصادية وفكرية ونفسية. وأعتقد أن الحرب النفسية من أخطر الأدوات التي تستخدمها إسرائيل.

الذي أريد أن أقوله إن مقاومة ما يسمى التطبيع ضرورة وفرض عين في المرحلة القادمة لأن هذه هي إدارة الحرب بأساليب جديدة فعلى أن ننبه، والرأى العام عليه دور كبير، أعتقد أن الرأى العام في مصر وفي بيرزيت وفي بيروت - حتى لو على مستوى الطلاب - قد قلب بعض موازين القوى، فلا يستهان بهذا الجانب وتطوير هذا الشكل من أشكال المقاومة، ليس فقط للتطبيع - المقاومة العامة للتسوية ونتائجها. وأذكر بهذه المناسبة قول الشيخ مهدي شمس الدين: دعوا الحكومات توقع على الورق، ودعوا الجماهير والمنظمات الشعبية تناضل على الأرض. أعتقد أن هذا هو الشكل الملائم. أما كل هذه السلبيات التي ذكرتها فلن يوقفها - سواء في القطاع الزراعي أو غيره - إلا وجود تيار جديد يعي تبعات التسوية وماذا تقود إليه التسوية، لأنه إن يكون هناك سلام.

د. أحمد صدقي الدجاني :

لعلك تستفق معنا يا د. محمود فيما قلناه قبل ذلك أن معرفة الحقائق وتعميمها هي الخطوة الأولى، وهي بالغة الأهمية. وشتان بين الصورة التي كانت في ورقتنا عام ١٩٩٢ وبين ما هي عليه اليوم.

كما ترون الصورة تكتمل. وهي تذكرنا بركائز هذا المشروع للشرق أوسطي الذي طرح علينا أول ما طرح في كتاب أصدره مركز الاهرام تحت عنوان (ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية مستقبلية للشرق الأوسط). ويومها كتب ببيريز مقالة عنوانها (عصر جديد

لا يطبق المتخلفين ولا يحكمه الجهل) ويومها طرح المجالات الثلاثة في النظام الشرق أوسطى: زراعة وحاسب آلى وصندوق مالى. ويومها طرحت المجالات الخمسة فى المفاوضات متعددة الأطراف : مياه واقتصاد وسلاح ولاجنون وأنظمة حكم - بمعنى: كل بلد عربى كيف يدار الحكم فيه.

بهمنى فى المناقشة أن نركز على المقاومة. فكل شاب من هؤلاء ذهب للكيان الاسرائيلى، ترى بماذا خرج؟ وما هى عجيته مستقبلاً؟ وكيفى أن نشير إلى رمز مر به د.محمود ويجب أن نقف أمامه طويلاً. شباب جامعة بيرزيت يحملون الحجارة، ويعطون هذا الرمز، يعبرون عن المقاومة بأشكالها. رؤية هذه الصورة تساعدنا على تحديد أساليب المقاومة.

#### د. أشرف البيومى :

بضع نقاط أحب أن أؤكد عليها:

النقطة الأولى : قضية منهج التفتيت Atomization هى منهج مقصود ومفيد للقوى المهيمنة سواء الخارجية - أقصد بالتحديد امريكا وإسرائيل - أو داخلية - أعنى حكوماتنا القمعية البوليسية.

من منهج التفتيت أقدم نموذجين فقط. مثلاً قضية التعليم الجامعى. إن وزير التعليم العالى عندما يتكلم عن قضية التعليم العالى، يريد أن يتحدث عن أزمة الكتب، الفصل الدراسى الأول والفصل الدراسى الثانى، الطلبة والطالبات، بيت الطالبات، الكادر الجامعى. ولكن لا يريد أن يتحدث عن علاقة التعليم الجامعى بالمؤسسة الاقتصادية - علاقة التعليم الجامعى بالثقافة السياسية للطلاب المصرى، وهكذا.

التفكير فى القضية العربية أصبح مشهوداً. كنا نؤمن بأن إسرائيل مشروع امبريالى. وكلمة إمبريالى هذه ليست خاصة فقط للتقدميين. هى كلمة علمية. مشروع امبريالى لاستغلال المنطقة - سواء المصادر الطبيعية أو المصادر البشرية أو الاسواق - وجعلها موضع تحكم مستمر لمصلحة المهيمن، الذى كان انجلترا فى وقت من الاوقات. ولذلك فإن تجزئة الأمة العربية وتفتيتها وتخليفها، هدف أساسى لاستطاعة القوى المهيمنة أن تستمر فى هذا الاستغلال لمصلحتها. ولهذا تتم تجزئة القضايا عمداً.. أى القضية الفلسطينية أو القضية العراقية أو القضية الكويتية. والحمد لله أن عدداً من المثقفين العرب يرفضون رفضاً قاطعاً هذا المنهج التفتيتى التجزيئى. ولعل نفس الشيء، بالنسبة للقضية العربية فقد كانت الامبريالية أساساً من جوانبها، فإذا اختزلت هذا الجانب، تصبح القضية

وكأن إسرائيل دولة عادية موجودة، في المنطقة - كما يقول بعض المثقفين - مثل فرنسا والمانيا وتصلح - وتكون عملية التطبيع كلمة طبيعية.

بعد ذلك هناك اختزال آخر: القضية ليست عربية، القضية فلسطينية، ونحن نصفق وشددوا حيلكم ونحن نؤيدكم - إلى آخره. وبالتالي تخرج مقولات، نقبل ما تقبله المنظمة ونرفض ما ترفضه المنظمة. وبالنسبة للمقولة الأولى، اختزال الجانب الأمريكي، تكون أمريكا الشريك الكامل في السلام ويكون تحييد أمريكا له معنى، وتصبح هي منافسات بين اللوبي، ونبالغ في حجم اللوبي الصهيوني، حتى نبرر.

لا تستكمل عن إسرائيل، تكلم عن العراق وضرب العراق وقتل أطفال العراق، هذا لا علاقة له بإسرائيل، نزع السلاح النووي الغير موجود أصلاً في العراق وقتل نصف مليون طفل في العراق بهذه الحجة، في الوقت الذي تمتلك إسرائيل أكثر من مائتي رأس نووية تهددنا ونحن جالسين هنا.

النقطة الثانية: ضرورة التمسك بالأصول ومقاومة الثقافة الاستسلامية الجديدة. إذ يبدو أنه لا بد أن نؤكد بعض الأصول مثل كون الأرض كروية. الصهيونية عنصرية وعدوانية - أي إرهابية - ولنا لا أقول هذا الكلام للخطابة، هذا تحديد علمي: الصهيونية مذهب عنصري، مذهب إرهابي، ومذهب استعماري استغلالي جشع يريد أن يأخذ ما ليس له حتى يستثمره لمصلحته فكيف القبول بهذا؟ إن مانديلا عندما استمر في السجن لم يقولوا عنه متطرفاً أو لا يقبل الواقعية. قبول الواقع الصهيوني هو الهزيمة بنفسها، فلابد من التأكيد أن المثقف الذي يريد أن يعمل في هذا المجال هو رفض قاطع للصهيونية. ولذلك نحن في عملنا ضد التطبيع لا نقوم بعمل سياسي، وهو ليس ورقة من الأوراق التي تستخدم وتُحجب في وقت من الأوقات مثلما تفعل الحكومة المصرية. ولكن الذين يعملون في مجال مقاومة ما يسمى بالتطبيع هم جزء من مقاومة الصهيونية العنصرية وهم جزء من التحرر.

هدف الصهيونية هزيمة العقل العربي، وبالتالي إشاعة الثقافة الاستسلامية. الكلام الجديد الآن - ولا أستطيع أن أتحدث عنه بإسهاب - أن المقاومة المسلحة إرهاب، الغضب تطرف، الاستسلام سلام، المجتمع المدني هو المنظمات الغير حكومية - التي أغلبها حكومي والتي أغلبها مخترق - هنا أهمية الدراسات التي قدمت هنا واستفدت منها بالكامل... أحد الأشياء المهمة في الدراسة الزراعية دور الدفمارك والنرويج، هذه الدول تستخدم في عملية الاختراق لأنها وجه أقل بشاعة وحدة من أمريكا والمجالات التي تعمل فيها هذه المنظمات عديدة. من ضد حقوق الإنسان، من ضد التعليم، من ضد الديمقراطية؟

أمريكا ستعلمنا الديمقراطية. أمريكا التي تعاملت مع أبشع الفاشيين في العصر من بينوشيه إلى آخره هي التي ستعلمنا الديمقراطية !!! فالمنظمات الغير حكومية ومنظمات أخرى هي للاختراق. وأهم من ذلك لاحتواء المتقنين. حتى لو كان بين هذه المنظمات الغير حكومية البعض الجيد، لأن هذا الجيد يستخدم لتبرير الغالبية السيئة.

النقطة الثالثة : كلمة تطبيع خطأ، لأنه لا علاقة طبيعية مع مذهب مثل العبودية، لا علاقة طبيعية مع مذهب عنصري مرفوض، مهما كنا مهزومين، ومهما اختلف ميزان القوى، نحن في حالة هزيمة حقيقية ونحن نرفضها، لأن إيماننا - ليس للعاطفي - يحوز المنطق ... إيماننا المنطقي أن هناك قوى موجودة في هذا المجتمع لم تستثمر - هي نحن - ليس نحن فقط في هذه الغرفة - على أهمية من في هذه الغرفة - ولكن الشعب. والشئ العجيب أن المخططين الأمريكيين مثل بريتسكي يعرفون ويدركون هذا الخطر الكامن في الطاقة الشعبية الموجودة أكثر مما ندرك.

إذن المطلوب ليس تطبيعا - هذه هيمنة إمبريالية وأحد روافدها الهيمنة الصهيونية، العميلة للإمبريالية المتواجدة هنا في هذه المنطقة وهي إسرائيل.

بالنسبة لمناقضة المشروع الشرق أوسطى بكافة الطرق - كيف نناقضه؟ انظر مثلا للدراسة ندوة مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية من التطبيع للهيمنة. البعض يسفه حركة التطبيع مع أن لجنة التطبيع الحزبية تقوم بعمل مهم، اللجنة الشعبية لمكافحة الصهيونية تقوم بعمل مهم. أحيانا مظاهرات، أحيانا وقوف أمام بيريز في ماريوت. حتى نواجه ليس بيريز فقط ولكن أحد المتقنين المصريين الذي قادته ساقاه وقدماه وعقله وقلبه إلى أحضان بيريز.

فإذا لابد من إعطاء الأمور حجمها الحقيقي. نحن غير راضين عن حركة مقاومة التطبيع. وأنا لا أريد قراءة بعض المقالات لبعض المتقنين المصريين الذين يسفهون حركة مقاومة التطبيع. ولكن حركة مقاومة التطبيع وحركة مقاومة الصهيونية حركة شعبية - هي لم تصبح شعبية بعد - ولكن عندما تصبح شعبية، نكون إذن انتصرنا في محركتين - معركة مواجهة الصهيونية ومعركة الديمقراطية.

النقطة الرابعة : للكلام الذي قيل في مجال الزراعة له أهمية. شاعر مصري قال قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو سيد حجاب: ياخوفى ليوم النصر - ترجع سينا وتروح مصر. هذا ما نتكلم عنه الآن: إن مصر تروح.

القضية ليست مياه النيل. ربما لا تأخذ إسرائيل قطرة من مياه النيل، لكن سوف تسخر الفلاح المصري في تخطيطها بشرط أن يزرع لها وهو لا يعرف. نحن كنا نزرع

القطن ونشيد الطرق والسكك الحديدية - ونقول إن الاستعمار له مزايا، حتى تعمل مصانع لانكشير. فنقسم العمل وخصوصاً العولمة - سيأتي وكذلك في مجال العلم.

أردت أن أقول إنني اختلف بعض الشيء. أهمية إسرائيل الزراعية - الآن - طبعاً ضئيلة. ولكن أهمية إسرائيل في مجال الزراعة هي في مجال البحث العلمي الزراعي، فلا نقول من الخطورة الشديدة لإسرائيل في مجال نتشيد به، وزير البحث العلمي يقول - البحث العلمي المصري بخير ويجب أن نطمئنوا.

أريد أن أتكلم عما يسمى التطبيع في مجال البحث العلمي - هذه الخريطة مترجمة من كتاب هام جداً لفلسطيني ملتزم وعلمي في نفس المجال اسمه انطوان زحلان كتب عن العلم في إسرائيل.

طبعاً مصر تشغل حجماً نسبياً هاماً في الدول العربية، ولكن في نفس الوقت، إسرائيل بالنسبة لأمريكا. تكاد تكون نقطة. البعض يقول إن إسرائيل هي الرأس وليس الذيل. إسرائيل تكاد تكون نقطة بالنسبة لخريطة أمريكا علمياً. فلا يجب المبالغة في هذا المجال.

بعض المثقفين يقولون أنتم تؤمنون بالمؤامرة. فعلاً هناك مؤامرة، من ضمن هذه المؤامرة نقرأ خطابات متبادلة صريحة عن مجالات العلم المشتركة بين مصر وإسرائيل وأمريكا، وأحد هذه المؤتمرات المشتركة مؤتمر تبناه أحمد زويل في مجال الكيمياء الضوئية سنة ١٩٨٣ - أثناء مذبح صابر وشاتلا. وهذا مكتوب، لكن الحقيقة أن بعض المثقفين لا يقرأون. هناك جهد ثقافي، يجب أرجوكم أن تقرأوا هذه الدراسات التي طرحها اخواننا أمس واليوم، لأننا تعلمنا منها الكثير.

نحن نريد تنشيط لجان مقاومة التطبيع. هناك عدة لجان - توجد لجنة الاحزاب، واللجنة الشعبية لمكافحة الصهيونية، هناك لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التي يجب أن تعود. إن حركة مقاومة التطبيع حركة هامة سياسياً وجزء من المقاومة السلبية، لن تؤدي إلى انتصارات، ولكن هي لاحتياج في مجال الديمقراطية إن خطونا بها إلى حركة شعبية، وهي حركة هامة جداً، وأحد الدلائل الخطابيات التي وردت من حركة "كاخ" لكل عضو في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية منذ عدة سنوات تهددهم بالقتل.





## **الفصل الرابع**

**قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل  
(تابع)**

## رئيس الجلسة أ. محمد فائق:

هذه الندوة ترجع أهميتها إلى أنها تعالج موضوعاً بالغ الأهمية، في وقت نحتاج فيه فعلاً إلى أن نتفكر ونتأمل فيما يحدث. وأيضاً أن نؤكد على الثوابت التي نؤم بها. ولا اعتد أن هناك خيراً من هذه المجموعة لتفعل ذلك وخير مكان لتأكيد ذلك أيضاً.

الموضوع بالغ الأهمية. موضوع مقاومة التطبيع لا يمكن أن يكون هو خط الدفاع الأخير الموجود أمامنا الآن - خاصة بعد ما نراه من سياسات الحكومات المختلفة والضغط الموجود على الحكومات، لكن على الأقل فلنكن قضية مواجهة التطبيع هي قضية لكل الناس، في جميع أنحاء الوطن العربي. عندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، كان التصور أن هذه الاتفاقية - أو ما سمي باتفاقية السلام - يمكن أن تأتي بالتطبيع ولكن التطبيع لم يأت لرفض الشعب المصري تماماً لهذه الاتفاقيات وأن يطبع مع العدو في هذه الظروف التي نرى فيها استهانتته بكل القيم، استهانة بكل الحقوق وأولها حقوق الشعب الفلسطيني، بل واحتلال الأراضي العربية واستمرار احتلالها والتعامل بطريقة مهينة للغاية.

ما تسمى بمسيرة السلام طبعاً لا علاقة لها بالسلام - هي التسويات التي تم إملأها على هذه المنطقة، فهي تؤكد أولاً على التطبيع قبل تحقيق السلام، على أساس الدرس الذي تعلمته من كامب ديفيد، وكل ما نسمعه من شرق أوسطية إلى مؤتمرات إقتصادية إلى آخره، كلها محاولات أولاً لجعل قضية التطبيع هي القضية الأساسية. وبالتالي فإن رفض التطبيع على مستوى الأمة العربية كلها هو موضوع بالغ الأهمية، وهذا هو الموضوع الذي سنعيش فيه فترة طويلة، لأنهم قد ترضون تسويات، ولكن إن تكون هذه هي الكلمة الأخيرة. وفي رأيي أن ما يملكه الشعب العربي هو المقاومة للتطبيع. وبالتالي موضوع هذه الجلسة (قضايا الشرق الأوسطية والتطبيع مع إسرائيل).

## ٤- نحو منهاج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافي

فى مصر (والوطن العربى)

ورقة حوار

أحمد بهاء الدين شعبان

### ١- تعريفات أولية:

فيما يخص قضايا "العدو الصهيونى"، و"التطبيع" و"الثقافة"، وفى إطار إدراك الإشكاليات المترتبة على تصارع هذه العناصر، فى الظروف الراهنة - بالغة الحساسية - لمصر والوطن العربى، ومن منظور الرؤية الشاملة للمخاطر الاستراتيجية المحدقة بمستقبل بلادنا جراء عملية للتسوية السياسية الدائرة الآن، على قدم وساق، (عملية "السلام" المدعاة)، التى ترعاها، وتضبط باتجاه إنجازها، الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الاستراتيجى للدولة الصهيونية، فإن هذه الورقة تتبنى التعريفات الواضحة، البسيطة، المحددة، التالية:

#### أ- العدو الصهيونى:

تمثل الحركة الصهيونية العالمية، ودولتها "إسرائيل" الاستيطانية - الاحلالية، المدعومة من قبل الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، رأس المرح للمشروع الاستعمارى الغربى الذى يستهدف تعويق نهضتنا، واستغلال ثرواتنا، ونهب مقدراتنا، والتناقض بينها وبين حركة الجماهير العربية تناقض رئيسى، لا حل له إلا بانتصار حاسم لإحدى القوتين، وانتهاب أرض فلسطين لإنشاء دولة المشروع الصهيونى عليها ليس نهاية المطاف، وإنما هو نقطة ارتكاز لامتداد المشروع الاستعمارى الصهيونى فى شتى الاتجاهات (من النيل إلى الفرات).

وفى هذا السياق، فإن مصر، للدولة للتاريخية الرائدة، بكلها المادى والمعنوى، وبدورها التاريخى والمستقبلى، مستهدفة فى الصميم، وكذلك الوطن اللبنانى - باعتباره أقرب وآخر ساحات المواجهة العربية للمفتوحة، وبؤرة المقاومة المسلحة الباقية، وكل المواقع العربية الأخرى، التى تسهم فى تكوين الوعى العربى والضمير المقاوم للأمم.

#### ب- التطبيع:

عملية قسرية، اصطلاحية، تلقيفية، تتم بضغوط وإغراءات خارجية (أمريكية - غربية بالأماس) وبمسنى إسرائيلى حديث، ومنظم، هدفها إحداث اختراق صهيونى للوعى والضمير المصرى والعربى، بغية نزع عناصر الرفض للغزوة الصهيونية/الإمبريالية،

ولتطويع إرادة المقاومة، وإحداث عملية "تكيف منهجي" تنتهي بالاستسلام والقبول بالأمر الواقع المعادي لمصالح أمتنا، تحت زعم كاذب بأن هذا الوضع الانهزامي هو "الوضع الطبيعي". وقد عبر "بنيامين نتنياهو"، رئيس الوزراء الصهيوني السابق، بدقة متناهية، عن مضمون هذه الآلية (المجربة) وغاياتها بقوله:

"سوف يقبل العرب في النهاية ما ن فرضه عليهم لأنهم لا يملكون بديلاً آخر، وهم يمسرون الآن بمرحلة التكيف مع السياسات اللبكيونية، ويعانون بعض المصاعب من جراء ذلك....، ولكنهم يروضون أنفسهم على قبول هذه السياسات"<sup>(١)</sup>.

ومن هنا، وبالنظر إلى الجوهر العدواني العنصري الأصلي، الكامن في هيكلية الأيديولوجية الصهيونية، وارتكازاً على مجمل التجربة التاريخية العربية في التعامل مع الدعوة الصهيونية، وإلى الدور الاستراتيجي المناط بالمشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي أدناه في منطقتنا، فإن هذه الورقة تتبنى مقولة المفكر المصري الراحل، جمال حمدان: "كل علاقة بإسرائيل: اعتراف، صلح أو تطبيع، تعامل، تعايش.... إلخ.. هي الخيانة بحذاقيرها"<sup>(٢)</sup>.

الخيانة لمصالح جماهيرنا، ول مستقبل أجيالنا، ولمصالح أمتنا، مهما حاول البعض من تططيف وقع الكلمة، أو التحايل على مضمونها للقاطع، ولا يصح - في هذا المجال - الستل بأن تبين المواقف من إسرائيل هو مجرد "اختلاف في وجهات النظر". كما يدعى البعض، وأن العلاقة بها هو نوع من ممارسة الحرية والاعتراض على هذه العلاقة "مصادرة على للرأى الآخر"، ونوع من "التفكير الوطني"، كما وصف البعض<sup>(٣)</sup>، حيث تستمر إسرائيل في عدوانها الهمجي على الأرضى العربية، وفي تدميرها للبشر وللوطان في لبنان وفلسطين، وضربها عرض الحائط بكل القيم الإنسانية، وانتهاكها للاتفاقات التي وقعتها من قبل، وتهديدها المستمر بحرق الأرضى العربية، وابتزازها لنا بالسلاح السنوى... إلخ، وهو تقليد مستقر في العالم أجمع، وهذه النظرة هي ذاتها الذي كان سينظر بها إلى متقف أوربى إبان احتدام الصراع ضد النازية، وقبل أن يتم سحق آلة الحرب الهتلرية تماماً، وتفكيك نظامها العدواني العنصرى.

### ج- الثقافة:

تتبنى هذه الورقة المفهوم الشامل للثقافة، باعتبارها الإطار الحافظ لمكنون تراث الوطن ووعيه، والوعاء الحاسوى لفكره ومعتقداته ومفاهيمه وأساليب مقاربتة للكون والحياة. إن الثقافة المقصودة هنا، هي الثقافة بمعناها الشامل، أى مجمل الأفكار والقيم والمعتقدات والانحيازات والخرافات، التي تشكل الإطار العام لحركة المجتمع، وهذه

الثقافة التى تعبر عن نفسها فى الآداب والفنون القولية والشكلية، وفى العادات والتقاليد، والأمثال والنوادر والحكم الشعبية، وفى التراث الشعبى عامة، هذه الثقافة هى التى تميز شعباً عن غيره من ناحية، كما أن دراستها وفهمها يساهزان عملية فهم الشعب والتعامل معه من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

وعلى حد تعبير الكاتب التشيكي "ميلان كونديرا"، فإن "الثقافة هى ذاكرة الشعب، وتفريغ أمة من ثقافتها، أى من ذاكرتها وأصالتها، يعنى الحكم عليها بالموت"<sup>(٤)</sup>.

وهو موقف يتفق معه مثقف فلسطينى مرموق: "محمود درويش"، الذى يؤكد على أن "الاحتلال خرج من غرفة النوم إلى الصالون، والشعب الفلسطينى لا يزال تحت الاحتلال، وارجو أن يكون واضحاً هنا أنه إذا كان الفلسطينى مضطراً للتعامل مع الإسرائيلى، فالمثقف العربى - خارج فلسطين - غير مضطر، ولا يجب أن يقول إن دخوله فى الحوار دعم للفلسطينيين. الفلسطينيون مضطرون، بحكم الوجود الجغرافى، أما بالنسبة للعرب، فإن الأسباب التى جعلت للحوار مستحيلاً، ما زالت قائمة، فاحتلال الأرضى العربى لا يزال موجوداً، والإحجام العربى عن المشاركة فى هذا الحوار يدعم موقفنا، ويساعد فى الضغط المطلوب على الوعى الإسرائيلى ويساعدهم على الفهم بأن للسلام شروطاً"<sup>(٥)</sup>.

وغير مقبول من مثقف حقيقى يدعى الانتماء إلى الجماعة الثقافية الوطنية، أن يكون فى ذات الوقت على علاقة بمتقين صهيانية، يقبلون بسرعة احتلال دولتهم للأرضى العربى، وفلسطين ابتداء، و(المثقف) الذى يلعب دوراً فى هذا الشأن، مدفوعاً من النظم الحاكمة، ولخدمة توجهاتها السياسية التى لا تعبر عن المصالح الوطنية، ولم تستشر فيها الجماهير الشعبى، يكف عن أن يكون مثقفاً وطنياً ويخرج على الإجماع الثقافى الوطنى فى هذا الشأن، ويصبح موظفاً لدى النظم العربى، ومنفذاً لمساوماتها، ولا شأن لهذه الورقة بهذا النوع من الموظفين.

## ٢- مخاطر "التطبيع" الثقافى:

انتشرت الدعوة للتطبيع الثقافى فى بيئة "التسوية" المحففة التى تتم بين الدولة الصهيونية العنصرية والأنظمة العربى المتهاذلة، بـ "رعاية" الولايات المتحدة الأمريكية، وبهدف تصفية القضية الفلسطينية، تصفية نهائية، والانتقال إلى مرحلة أعلى من مراحل زرع المشروع الصهيونى فى بلادنا، بانتزاع القبول به، والاعتراف بمشروعية اغتصابه لأرض العربى، والإذعان لهيمنته المدعومة بترسانة الحرب العدوانية من جهة، وبالدعم

الأمريكي المطلق، من جهة أخرى.

ومخاطر هذه العملية، جمّة، وجسيمة، وعميقة الأثر والنتائج، في البنية الفكرية العربية، المشوهة الآن، بفعل عديد من عناصر التزييف والتشويش المعتمد، للوعى المصرى والعربى، والتي تتم على أعلى مستوى من الاحتراف والابداع" بغية إحلال نسق فكرى مغاير، يمهّد الدور الإسرائيلي، وينزع كل مرتكزات المقاومة في الإدراك العربى، ولصالح منظومة بديلة من الأفكار العنصرية المعادية، تحت مسميات كاذبة كـ "ثقافة السلام"، و"لقاء الحضارات" و"ثقافة الحوار" و"القبول بالآخر" .. الخ، الخ، وكذلك إيدال الهوية الحضارية التاريخية للأمة، بهويات أخرى مصنوعة من قبيل "الشرق أوسطية" وغيرها.

إن توجه أعداء أمتنا للتركيز على "البعد الثقافى" للاختراق، لم يأت من فراغ وإنما جاء كنتيجة محسوبة لتحليل أسباب ودواعى فشل عمليات "الصلح" - بلجرائاتها السياسية والاقتصادية - التي ظلت مجرد اتفاقات موقعة مع أنظمة مشكوك في شرعيتها، تجاهلها الجماهير العربية ورفضت الالتزام بنودها، وتعاملت معها بجفاء وريبة، و"برود"، وهو ما دعا الأعداء إلى إدراك عمق العداء للمشروع الصهيونى، الكامن في الأعماق المصرية - العربية، ومن هنا فلن الأهمية التي توليها الجهات المعادية لمسألة "تطبيع العلاقات الثقافية" تحظى بأولوية بارزة في المسار الراهن للتسوية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد كان تعبير "اسحق نافون"، الرئيس السابق لدولة الكيان الصهيونى مباشراً وقاطعاً بتحديد "إن تسبادل الثقافة والمعرفة، لا يقل أهمية عن الترتيبات العسكرية والسياسية" (١).

ومن هنا أيضاً يمكن فهم دواعى التركيز الأمريكى - الصهيونى في الضغط من أجل تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج، التي استهدفت إعادة صياغة العقلية المصرية (والعربية) صياغة جديدة، تتواءم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع (التسوية)، وباعتبار أن كل عناصر وجهود الاتفاقات السياسية الاقتصادية مهددة بالسفح، ما لم يتم تهديد أرضية الثقافة والفكر والأيدولوجيا للقبول بمعطياتها، عن طريق تنظيم هجوم عميق ومنظم، يتم عبرها إعادة توجيه بوصلات الوعى المصرى والعربى في الاتجاه المرغوب.

وتدجرى، في هذا السياق، عقب إقرار اتفاقيتي "كامب ديفيد"، توقيع اتفاقية للتبادل الثقافى (١٩٨٠/٥/٨) بين النظام المصرى والدولة الصهيونية أصبحت نموذجاً تم السير على نهجه، فيما بعد، مع النظام الأردنى وسلطة الحكم الذاتى، وبمقتضاها وضعت أسس

العلاقات الرسمية الثقافية، وأنشئ "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" في القاهرة الذي لعب دوراً بارزاً، منذ إنشائه، في تعميق عمليات الاختراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصري وطبقاته وأفكاره وأوضاعه الاقتصادية وبناء الاجتماعية والسياسية، وتم تبادل الوفود الرسمية الثقافية، وحاولت إسرائيل استناداً إليها للمشاركة في الاحتفالات الثقافية المصرية، كالمعرض السنوي للكتاب، غير أن عملية المقاومة العنيفة التي أبدتها الجماعة الثقافية الوطنية قضت على هذه المحاولات في مهدها.

لكن الأخطر من ذلك ما حدث على ساحة التعليم، حيث تم "تنقية" المقررات الدراسية فنى مراحل التعليم المختلفة، وأزيلت كل المواد التي كانت تدعو لموقف واضح من "العدو الصهيوني" واستبدلت بأخرى تحض على "السلام" وتدعو لفلسفة "التسامح"، منذ وقت مبكر، ففي متابعة صحفية أمريكية لهذه القضية، أعلن مسئولون في جهاز التعليم المصري أن "التغيير فى المناهج والكتب الدراسية يعد له منذ سنة ١٩٧٣، أى منذ اتفاقيات فك الاشتباك التي نصت على وقف حملات الدعاية والكرهية المتبادلة لتهيئة أطفال المدارس لمعاهدة السلام. وبمقتضى معاهدة السلام المتوقعة، استبعدت كل إدانة لإسرائيل، وكل هجوم على الصهيونية، وكل دعوات الصراع المسلح. كانت الأحداث فى الواقع تسير فى هذا الاتجاه منذ ١٩٧١، عندما أعلن السادات، فى أول خطاب له أنه سيبحث إمكانية السلام مع إسرائيل. وقد استبعدت مصر وإسرائيل فى اتفاقية فك الاشتباك سنة ١٩٧٥ استخدام القوة فى حل المنازعات، واتفقتا على وقف الدعايات العدائية المتبادلة. ولقد أنجزنا بالفعل التغييرات المطلوبة، وقبل ذلك كانت معالجتنا للأمور تختلف، لأننا كنا مهزومين، وكذلك كان رئيسنا مختلفاً. فمثلاً وضع نص جديد فى الصف السادس الابتدائى حول المعالم الرئيسية للتاريخ المصرى منذ عبد الناصر سنة ١٩٥٢، يعزو الهزيمة المصرية فى حرب يونيو ١٩٦٧ إلى سوء تصرفات عبد الناصر وأعدائه. ويقول النص: إن إسرائيل استغلت نقاط الضعف، ولكنه لا يصف الإسرائيليين بالعدوان أو يلومهم على فعلهم. إن التمرينات اللغوية فى الماضى، كانت تهدف إلى غرس روح الكفاح والانتقام فى نفوس الشباب المصرى ضد إسرائيل، وذلك بالتركيز على أحداث مثل ضرب مدرسة بحر البقر وقتل ثلاثين طفلاً وجرح ستة وثلاثين، أو ضرب مصانع الحديد بأبى زعبل، ولكننا نأرنا لأنفسنا فى حرب أكتوبر وانتهى الموضوع. لذلك طهرنا المناهج والكتب من مثل هذه التمرينات. لم يعد ثمة شئ من هذا القبيل فى كتبنا ودروسنا" (٧).

كذلك جرى من أجل تحقيق هذه الغايات، أيضاً، عقد سلسلة من الاتفاقات العلمية والأكاديمية المشتركة، ونظم العديد من برامج التدريب والإعداد للكوادر فى تخصصات

متنوعة، وعقدت المؤتمرات العلمية التى شارك فيها ممثلون للجانبين، ولعب بعض المتقنين المصريين والعرب دور "حصان طروادة الثقافى" الصهيونى - بترويجهم لضرورات الانفتاح على "الأدب العبرى" و"ثقافة السلام الإسرائيلية" عبر العديد من المنابر ذات الصلة الوثيقة بالدولة الإسرائيلية.

#### مأسسة العلاقات التطبيعية:

لكن الخطوات الأهم، كانت تلك التى انصبت من أجل جر أقدام المتقنين المصريين والعرب إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى، فقد دعا "ستيفن كوهن" الباحث الأمريكى اليهودى، وعضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية" الذى يصدر المجلة الشهيرة وثيقة الصلة بالإدارة الأمريكية Foreign Affairs، فى زيارة إلى القاهرة، ضمن وفد من المجلس، إلى "منتدى ثقافى" دولى على غرار "منتدى دافوس الاقتصادى" لتطبيع العلاقات بين العرب والإسرائيليين، ولنزع فتيل الانفجار، ولنزع أسباب الرفض أمام مسيرة التطبيع الاقتصادى التى دخلت ثلاجة "السلام البارد"، كذلك واكب هذه الدعوة ظهور مقال "لزييف ماعوز"، مدير "مدير جافى للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية"، نشر بصفحة الحوار القومى، بجريدة الأهرام، التى كان يشرف عليها الكاتب الراحل "لطفى الخولى"، يضرب على ذات النغمة، مضيفاً "ثيمة" تجارية ضرورية لترويج فكرة إنشاء علاقات بين المتقنين المصريين والعرب، مع نظرائهم الإسرائيليين: "إن تكلفة هذه الاتصالات منخفضة وفوائدها مرتفعة" وبعدها تم تنظيم حوار عربى / مصرى / إسرائيلى، تحت مسمى "رؤى الصراع" نظمه "عهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية" نيويورك، الذى كان يرأسه بروفيسور "ستيفن كوهن" سالف الذكر، بتمويل بلغ مليون دولار، غطته الأمم المتحدة ومؤسسة فورد الأمريكية (٨).

كما بادرت مجموعة من المشتغلين بالثقافة والدبلوماسية فى مصر، وبدعم وتوجيه رسمى واضحين، مع نظراء لهم فى الأردن ومن السلطة الفلسطينية، بالاشتراك فى تحالف مشبوه (حلف كوبنهاجن)، ضم عناصر قيادية من أجهزة مخابرات الدولة العدو العنصرية (إسرائيل)، وتأسست جماعة أخرى تحت مسمى "جماعة القاهرة للسلام" وزار بعض الكتاب والصحفيين "إسرائيل"، وعادوا للتبشير بالصلح والسلام والرفاهية المرتقبة فى ظل "الولام العربى - الإسرائيلى" المزعوم، كما بادرت كتاب مصريون وعرب بالإعلان صراحة عن تحبيذهم الدعوة للحوار الثقافى مع الإسرائيليين تحت ذرائع ومبررات شتى، معيدين للأذهان ذكريات صدام فكرى عنيف سابق، تفجر فى الأوساط



الثقافية المصرية بعد زيارة السادات للقدس المحتلة عام ١٩٧٧ (تزعمه "توفيق الحكيم" ود. "حسين فوزي" و"لويس عوض" وغيرهم) ادعوا فيه أن العلاقة مع الإسرائيليين هي علاقة بين "طرفين متحضرين" في مواجهة "الخوغاء" من الرافضين والعرب (١) .

وقدر برز في هذا المجال مبكراً الدور المشبوه لـ "مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية" بالقاهرة برئاسة الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي نظم مشروعاً للتعاون البحثي والعلمي، بين مصر وإسرائيل، سمي "البحث عن أرضية مشتركة"، من أجل "تهينة المناخ الملائم لتحقيق (السلام)، وإنهاء حالة العداء التاريخي بين العرب وإسرائيل"، ويشار أيضاً هنا إلى أن التمويل السخي لهذه المشروعات، وما يمثّلها، كان يجيء دائماً من أمريكا ودول غربية أخرى.

وهناك مشروعات أخرى شبيهة أعلن عن بعضها، وتم التكتّم - لأسباب معروفة - عن أكثرها.

وبالرغم من محدودية هذه الظاهرة، ومن لفظ الجماعة الثقافية الوطنية وإدانتها لأصحابها، إلا أن الواجب يقتضي النظر إليها بعناية واهتمام، وعدم إهمال دلالاتها السلبية، و انعكاساتها الخطيرة على كافة معطيات الصراع.

### عملية "التطويع" غايات ووسائل:

وممكن للخطورة، هنا، بتأتى من طبيعة وأمراض البنية الثقافية العربية الراهنة وما تعرضت له من انتهاكات، ومن عناصر الوهن الملحوظة التي تضرب في قواعدها منذ فترة ليست بالقليلة، ومن عجزها عن بلورة مشروع ثقافي عربي مضاد، يقفز على واقع التبعية، ويبلور رؤية نهضوية مغايرة، تتخطى مكوناتها المتعاقبة في وحدة جدلية متطورة، ومن عنف الهجمة الصهيونية التي تستهدف هدم الحصون الثقافية التاريخية، وتسعى لاختراق ركائز المقاومة المصرية والعربية الفكرية الموروثة، عن طريق "إعادة تثقيف المثقفين العرب والمصريين"، على حد تعبير رئيس وزراء إسرائيل السابق، "بنيامين نتنياهو" وانطلاقاً من رؤية - صائبة إلى حد بعيد - مفادها أن "مصير العرب واليهود سيحدد في المدارس والجماعات وفي قاعات تحرير الصحف وفي المساجد في (الشرق الأوسط). فلآن، وبعد عشرين سنة تقريباً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية، لا يوجد قبول لإسرائيل في هذه البوتقات للتعليم والتثقيف للعرب، فلا خريطة عليها اسم إسرائيل، ولا كتاب مقرر في المدارس يشير لاسم إسرائيل كدولة لها الحق في الوجود، ولا طفل يتعلم أن إسرائيل هي جارة دائماً، ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض

المشحونة بالمسموم ضد إسرائيل واليهود، ولا أى قيادة دينية فى العالم العربى تثير بالتسامح تجاه الدولة اليهودية، ولن يحدث التغيير إذا لم يقد المتفقون والقيادات الروحية فى العالم العربى بالانضمام إلى الدعوة للقبول بإسرائيل" (١).

وهذا الموقف هو ذات ما عبر عنه "موشيه ساسون"، السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر، فى محاضرة له بعنوان "تطورات فى موقف الدول العربية تجاه إسرائيل"، ألقاها باللغة العربية، فى تل أبيب" وبحضور رئيس الدولة الصهيونية، آنذاك، "اسحق نافون". وقد عبر فيها عن خيبة أمله لمحدودية ما تحقق فى مضمار التطبيع الثقافى مع الشعب المصرى، وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيونى المرسوم بدقة، حيث أكد على أنه "لا بد من تلقين الجماهير فى مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كمنهج فى الحياة، وكقاعدة أساس للعمل فى كافة مجالاتها، فالسلام الذى نحن بصدده يحتاج إلى سنوات عديدة من الرعاية الخاصة، والوقاية، والحماة، والحرص الشديد، والمواظبة المتصلة، بهدف تقوية عوده عن طريق الاقتلاع واستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التى عفا عليها الزمن، وعن طريق إكساب الجماهير مفاهيم إيجابية وقيماً بناءة فعالة مكانها.

"وإننى إذ أجعل نظرى فيما هو حاصل فى مصر فى هذا الصدد، أراى مضطراً لأن أقول إنه لا يزال ثمة الكثير والكثير الذى أظنه يترتب على قادة الفكر وأصحاب الحل والربط فى مصر عمله لصالح المسيرة، وأن ما فعلوه حتى الآن فى هذا الصدد هو قليل بالنسبة للحاجة، وإن كنت بالطبع لا أستهيى به أو أستخف أبداً. وأسمح لنفسى بهذه المناسبة أن أقول بصراحة إننى كثيراً ما أجد نفسى أتألم وأسف وأنا أرى أحياناً الاستعمال السياسى من أجل الحصول على أهداف سياسية قصيرة المدى استعمال بما يركب من مركبات السلام كان من الأجدر عدم المس بها، وتبرز بشكل خاص أهمية وضروية تعميق وتوسيع اللقاءات الجماهيرية بين الشعبين التى ما زالت بعيدة عن أن تبعث الرضاء، كما تبرز الحاجة الماسة إلى الحوار المتواصل والمستمر بين المنفقين من الطرفين، والذى لم يتبوأ مكان الصدارة المناسب لتبادل الآراء وإزالة الحواجز ولتعديل بل واستئصال كل ما لا يستل للحقيقة بصلة. وتبادل الزيارات الصحفية والإعلامية، وعلى هامش هذا الموضوع أرى من المناسب أن أقول إن امتناع الصحفيين والإعلاميين المصريين عن زيارة إسرائيل والوقوف عن كذب على حقيقة إسرائيل، ونقل انطباعاتهم المباشرة عنها لجماهير الشعب المصرى، يضر برويتهم للحقيقة ولا ينسجم مع رسالة السلام، ولا ينسجم أيضاً مع رسالتهم تجاه مجتمعهم وشعبهم، وبذلك فإنهم إنما يلحقونه الأذى بمصر نفسها

أكثر مما يلحقونه بإسرائيل من حيث يعلمون أو لا يعلمون" (١٠) .

إن هذا البرنامج الإذعاني يمثل مستهدفات الدولة الصهيونية الفعلية من الدعوة لعملية "التطبيع" أو "التطويع" أو "التكثيف الثقافي"، وهو ما وصفه صحفي أمريكي بأنه دعوة لـ "عملية غسيل مخ كاملة للعرب لا يستثنى منها طفل في مدرسة أو واعظ في مسجد أو متقف أو حتى صحفي، وهي عملية لم يسبق أن حدثت بين أي أعداء سابقين، حتى بعد مرور قرون، وليس عشرات السنين، وبعد زوال جميع أسباب العداء، كما حدث بين فرنسا وبريطانيا أو فرنسا وألمانيا، وليس كما هو حادث الآن بين العرب والإسرائيليين، حيث ما زالت أسباب العداء قائمة على الأراضي في حالة استفزاز مستمرة" (١١) .

### ٣-التحدى والاستجابة:

غير أنه مما يحى الأمل، ويدعم أسباب التفاؤل والثقة في المستقبل، أنه برغم كل عناصر الظلام السابق الإشارة إليها - فإن مساحات الضوء التي تصدرت لمحاولة تبديد العتمة، كانت أيضاً ملحوظة، ومؤثرة إلى حد كبير أيضاً. فلقد استندعت للهجمة الثقافية الصهيونية - الأمريكية، وما مثلته من استفزاز عميق للمقومات العميقة لثقافة الشعب والوطن، كل عناصر التحدى في البنيان العربي، واستحثته للدهوض.

### ففي مصر على سبيل المثال:

١-تشكلت العديد من جماعات مناهضة الثقافة الصهيونية والتطبيع مع الدولة المختصة:

فإضافة إلى "لجنة الدفاع عن الثقافة القومية"، التي ترأسها لفترة المناضلة الرحلة د.لطيفة الزيات"، وضمت لقيفاً من المثقفين الوطنيين التقدميين المصريين، ولعبت دوراً بارزاً في ساحة المقاومة الثقافية الوطنية للمشروع الصهيوني، تشكلت عام ١٩٩٥ "الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل"، التي وقع على بياناتها المئات من المثقفين المصريين، وهي تصدر نشرة باسم "الصراع" ومطبوعات دورية خاصة بالقضية.

كذلك شكلت أحزاب المعارضة المصرية لجنة مماثلة لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، تعقد اجتماعات دورية لتدارس هذا الغرض. وهناك "لجنة دعم المقاومة الإسلامية في لبنان" التي تنشط لحشد الدعم الشعبي المصري للمقاومة اللبنانية. وهناك

ايضاً داخل النقابات المهنية الفاعلة (الصحفيين والأطباء والفنانين... الخ) لجان مشابهة  
تتعاون معها بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة

ويجبر في سياق هذه المعركة الدور الهام للصحافة الحزبية والمستقلة، حيث لعبت  
دوراً مرموقاً في تعرية عمليات الاختراق الصهيوني، وفي كشف آليات التسلل للثقافة  
الوطنية، وتوضيح أبعاد المخططات الصهيونية في هذا المجال، وللتنديد بالعناصر  
المتعادنة المتعانة مع العدو الإسرائيلي على ساحة العمل الثقافي.

ويجب الإشارة هنا إلى الدور الإيجابي للمؤسسات الدينية (الإسلامية والمسيحية)  
و للرموز الإسلامية والمسيحية، في دعم نضال الشعبين الفلسطيني واللبناني، وفي تصليب  
موقف الإجماع الوطني المعارض للتطبيع على كافة مستوياته.

وكذلك فقد دعمت توجهات الخط الثقافي الوطني كافة مؤتمرات وتجمعات المثقفين  
المصريين، والجمعيات العمومية لهيئاتهم واتحاداتهم، وينبغي هنا التنويه بالتوصيات  
المتكررة لمؤتمرات مثقفي الأقاليم، التي أكدت دائماً، وبصورة قاطعة على ضرورة رفض  
التطبيع مع العدو الصهيوني، وعلى أهمية إعداد الوطن لمواجهة.

كذلك فقد خاض طلاب الجامعات والمعاهد العليا المصرية نضالات مجيدة تضامناً  
مع كفاح الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي، واحتجاجاً على مؤامرات الولايات المتحدة  
الأمريكية وإسرائيل، حيث أحرقت الأعلام الأمريكية والصهيونية ورفعت أعلام فلسطين  
ولبنان.

وعلى فترات مختلفة اعتكف العديد من المثقفين والمناضلين السياسيين المصريين،  
بتهمة التصدي لمحاولات إسرائيل الاشتراك في سمحافل الاقتصادية والثقافية المصرية  
(كسوق القاهرة الدولي، ومعارض للكتاب، وغيرها).

أما الفنانين المصريين فقد لعبوا، في السينما والمسرح والتلفزيون، دوراً عظيماً في  
التضامن النضالي مع الجماهير العربية، وفي فضح المؤامرات الصهيونية، وتمجيد  
النضالات المصرية والعربية ضد الصهيونية، مما ساعد في الإبقاء على جذوة كراهية  
العدوان والعنصرية والاعتصاب مشتعلة في النفوس، وهي معركة شرسة لا زالت رحاها  
دائرة حتى الآن.

## حركة مقاومة التطبيع ملاحظات نقدية من الداخل

لا زالت حركة مقاومة التطبيع، في مصر والعالم العربي، حتى الآن، أقرب لردود الفعل العشوائية التي تخضع لمقتضيات اللحظة، دون أن تفلح في بناء منظومة عمل دائمة، وآليات منتظمة للفعل، وبرنامج محدد مسبقاً للعمل؛ يخرج بها من موسمية النشاط، ويحميها من المخاطر المحيطة، ويوسع من مجال تأثيرها في أركان المجتمع.

كذلك فإن هذه الحركات، حتى الآن، لا تزال محصورة الحدود ضمن قطاعات النخبة السياسية - الثقافية في الجانب الأعم، وتقتصر المقاطعة الشعبية على الموقف الفطري العاطفي، الذي يمكن التحايل عليه أو الالتفاف حوله في ظروف معينة.

كذلك فإن حركات مقاومة التطبيع في مصر والعالم العربي تتشكل صفوفها، على الأرجح، من الأجيال الأكبر سناً، أصحاب المواقف المتجذرة في مواجهة العدو الصهيوني، فيما يقل دور الأجيال الأصغر، صاحبة المستقبل، والتي سيوكل إليها أمر استمرارية المقاومة خفاقة في الأيام القادمة.

ومن جهة أخرى فإن ساحة مقاومة التطبيع، في مصر والعالم العربي، تشهد تعدد أشكال الجماعات والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وهي - غالباً - تقتقد الحد الأدنى الواجب للوحدة أو التنسيق، في البرامج والنشاطات، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير والانتشار، كما أن التنسيق بينها وبين التجمعات المثيلة في بلدان المهجر أقل مما هو مطلوب، الأمر الذي يفقدها صوتاً قوياً ومؤثراً ومنتشراً على ساحة العالم كله.

وأيضاً فإن هذه الجماعات، لا زالت تمارس الكثير من أنشطتها بنفس الأساليب التقليدية القديمة، والتي أصبح تأثيرها محدوداً، فيما لا زالت حتى الآن عاجزة عن اقتحام أو ابتكار أساليب عمل جديدة تمكنها من التواصل مع جمهور جديد تواق للفهم والتفاعل مع أطروحاتها ومواقفها.

### إشكالية تعريف مصطلح "التطبيع":

دون أن نخضع النظر عن النوايا الحسنة لدى بعض المثقفين الوطنيين اللذين عبروا عن الحاجة الماسة إلى توصيف جامع مانع لقضية "التطبيع" مع العدو الصهيوني، أو تناقض مع الموقف الواضح من هذه القضية الذي يتبناه كاتب هذه الورقة، وعبر عنه في مفتحتها، فإن البعض يلجأ إلى خلط الأوراق والتعمية على الأغراض الحقيقية بادعاء أن

الحوار مع الإسرائيليين لا يعد طبيعياً، وأن زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاختلاط بعناصر صهيونية في "الكيبوتز" وتبادل المنافع الاقتصادية والثقافية معها لا تندرج تحت توصيف "التطبيع" كما يتصورونه (١٦).

ويدلف هذا النفر من بوابة غياب محددات قاطعة لهذه المسألة، ومن اختلاط المفاهيم المتعلقة بها، والذي يوظفونه للتحايل على ما لا يحتاج لتوضيح، ويشوشون على الأمر بالادعاء أن مقاومي التطبيع يقاطعون عرب فلسطين في الأراضي المحتلة، ويفقدون القضية أنصاراً (جاهزين) فيما يسمى بـ "جماعات السلام الإسرائيلية"، أو يحرمون الفلسطينيين تحت حكم "السلطة الوطنية" من الدعم الواجب.

ونحاول، في إيجاز هنا، الرد على هذه المزاعم الباطلة:

ففيما يخص عرب فلسطين في الأراضي المحتلة، دعمهم والتواصل معهم، فهذه قضية محسومة ولا تحتاج لكثير جدل، فهم جزء منا، من لحمنا ودمنا، وبالتالي لا ينطبق عليهم ما ينطبق على صهاينة إسرائيل من ضرورات المقاطعة.

غير أن التواصل معهم لا يتطلب بالضرورة السفر إلى "إسرائيل"، حيث لا يدعو هذا الأمر أن يكون مجرد حجة مكشوفة، ولحسن الحظ فإن تطور وسائل الاتصال وآليات الانتقال يبسر هذا المسألة، حيث يمكن، ومن الضروري أن تخلق آليات جماعية لتطوير العلاقة بهم، وأشكال دعم صمودهم.

أما بالنسبة لما يسمى "حركة السلام الآن"، فهي لا تعدو أن تكون جزءاً من نسيج المجتمع الاسرائيلي وإفرازاً طبيعياً للفكر الصهيوني، ومع التسليم بأهمية دورهم النسبي المحدود في الحياة السياسية الإسرائيلية، إلا أنه من الثابت ارتباط هذه الحركة بحزب العمل الحاكم، ولذا فهي تنشط أساساً في غيابها عن السلطة كإحدى قوى الضغط على اليمين، ومن جهة أخرى فإن الطريقة المثلى لتدعيم دور هذه الجماعات، ولتنشيط التناقضات داخل الدولة العدو، كما ثبت يقيناً، هو بتصعيد النضال الدعوي من جهة الأطراف العربية، وبالذات للفلسطينية واللبنانية، الأمر الذي يوقع خسائر جسيمة بالعدو الصهيوني، ويحفز هذه الجماعات على الحركة، ويقدم لها مبررات قوية للضغط، أما غير ذلك فهو نوع من الوهم لا يستند إلى أساس، وسيؤدي، كما حدث، إلى تصدير التناقضات والانقسامات والتمزق، إلى الصفوف العربية ذاتها، وأكبر دليل على صحة تقييمنا أن صوت هذه الحركة لم يرتفع ببنت شفه انتقاداً لضرب جنوب لبنان، في شهر فبراير المنقضي، أو في مواجهة تهديدات النازي "ديفيد ليفي" بحرق لبنان!!

أما الزعم بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ضرورى لدعم الجماهير الفلسطينية تحت الحكم الذاتى، فهو ادعاء باطل كذلك، فليس هناك ارتباط عضوى بين هذا وذاك، ومن الواجب بحث مسألة دعم أشقائنا الفلسطينيين، بكل السبل المتاحة التى لا تمر حتماً ببوابة التطبيع، ولا زلت أعتقد أن من واجب الحركات الوطنية (فى مصر والوطن العربى) الاتفاق الأساسى بشأن الموقف اللقطاع الرافض لمسألة للتطبيع، على النحو الذى وضع أسسه المفكر الاستراتيجى الكبير الراحل د. جمال حمدان، وأوردناه فى صدر هذه الورقة، على أن يتم درس أية حالات خاصة، أخرى، فى ضوء ملامحاتها، وفى أضيق الحدود الممكنة، مثل حالة مشاركة بعض المثقفين الوطنيين فى مؤتمرات دولية يشارك بها صهاينة، إذا حتمت المصلحة للوطنية هذا الأمر، وتوفرت فرصة حقيقية لنفضح الدولة الصهيونية وممارساتها الإرهابية أمام حضور كثيف من أرجاء العالم.

فالواجب التمييز هنا بين حوار مع الإسرائيليين غايته "التطبيع" على أرضية العدو ورؤاه ومصالحه، وبين خوض صراع أيديولوجى ضدهم، فى المحافل الدولية، بهدف عزلهم، وإدانة مسلكياتهم، وكشف انحطاط تطلعاتهم، وهشاشة أفكارهم وأبعاد مطامعهم وزيف ادعاءاتهم.

ويمكن للجان التنسيق العليا المقترحة بين حركات مقاومة التطبيع فى كل بلد عربى على حدة، وللجنة العربية المفترض تشكيلها، أن تدرس كل حالة على حدة، وأن تحييز هذا الأمر إذا وجدت فيه ما يفيد القضية.

ويمكن أن ينطبق على الموقف من زيارة مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى هذه القاعدة أيضاً.

### نحو برنامج لتطوير آليات وأنشطة

### جماعات مناهضة التطبيع الثقافى

### فى مصر والعالم العربى

### اقتراحات للحوار

فيما يلى عرض لبعض المحاور الأساسية التى يمكن أن تكون مدخلاً للحوار حول برنامج مشترك لتطوير آليات وأنشطة جماعات مناهضة التطبيع فى مصر والعالم العربى، وبوده مستفادة من إسهامات عديدة لنشطاء حركات مقاومة التطبيع فى مصر ولبنان والأردن، وغيرها من البلدان العربية.

## أ - فى الجانب النظرى :

١ - التأكيد على موقف حركات مقاومة التطبيع المعادى للطبيعة العنصرية للفكر الصهيونى، ولدور الصهيونية فى خدمة المعسكر الإمبريالى فى بلادنا، وعلى أنه لا انفصام بين الموقف الرافض للصهيونية ومشروعها، وبين الموقف الرافض لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها للسيطرة على شؤون الكون، وفى مواجهة العناصر السلبية لظاهرة "العولمة".

٢ - التأكيد على الخطر الكبير لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى، فى كل المجالات، وبالذات فى المجال الثقافى، وعلى أن الرفض القاطع للتطبيع، فى كل مجالاته، هو الآن أحد أهم الأسلحة العربية التى يجب التمسك بها مهما كانت الضغوط انطلاقاً من النظر إلى طبيعة الصراع المصرى ضد الحركة الصهيونية باعتباره صراع وجود، والتناقض مع الدولة الإسرائيلية باعتباره تناقضاً عدائياً رئيسياً لا يقبل المساومات.

٣ - التأكيد على أن نجاح حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، رهن - فى المقام الأول - بتحقيق استقلالها المطلق عن المؤسسات البيروقراطية، والأجهزة الرسمية، باعتباره هذه الحركات عملاً شعبياً فى المقام الأول، حيث يفقدها الارتباط بالنظم العربية صدقيتها، ويجعلها رهينة للمناورات السياسية، ويهددها فى كل لحظة بالاختناق.

٤ - التأكيد على أن عمل مقاومة التطبيع، هو من حيث التعريف، واجب وطنى وقومى فى أن واحد، ولا يمكن ضمان نجاحه دون أن يتم ضمان تطويره، وبناء آليات حركته على مستوى كل بلد، ثم على مستوى الوطن العربى كله، بالنظر إلى كون هذه القضية تهدد كل بلدان الوطن العربى : أمنها ومستقبلها.

٥ - التأكيد على الموقف المبدئى لحركات مقاومة التطبيع المصرية والعربية، الرافض لمسلسل الاذلال والامتهان القومى والوطنى، المتمثل فى مفاوضات التسوية الراهنة، التى تند فى غياب أية ضمانات لرد الحقوق المسلوقة، وفى ظل اختلال هائل فى موازين القوى، وانحياز فاجر للولايات المتحدة الأمريكية (الراعى) (المحاذ ١١) للمفاوضات) إلى جانب العدو الصهيونى.

٦ - التأكيد على الحق المشروع والمطلق لشعبنا العربى، فى النضال، بكافة الأساليب، وبكل المبل والوسائل لاستعادة الحقوق المسلوقة، وفى مقدمة هذه الأساليب الكفاح المسلح، مع تأكيد الدعم الكامل لمناضى الحركة الإسلامية والوطنية اللبنانية، الذين أكدوا أن طريق الصمود هو وحده القادر على انتزاع ما تم سلبه على أيدي الدولة المغتصبة.



٧ - التأكيد على أن النضال من أجل نيل الحقوق الديمقراطية، وتمتع المواطن العربي بضمائناات حقوق الإنسان المتفق عليها، هو المدخل الأساسي لاستعادة الجماهير العربية عافيتها، ولتوفير الشروط الضرورية لأداء دورها الرئيسي في معركة الوجود ضد العدو الصهيوني، والذي بدوره يستحيل إحداث أى تغير نوعى فى الوضع المتردى الراهن.

٨ - التأكيد على أن الهدف الاستراتيجى لنضال شعبنا هو هزيمة المشروع الصهيونى الاستيطانى الإخلاقى، وتفكيك البنية العنصرية للدولة المختصبة، وبناء وطن فلسطينى ديمقراطى لا يفرق بين مواطنيه على أساس الجنس أو الدين أو اللون، ولا يؤمن بتمييز خاص لمجموعة بشرية على أساس إدعاءات أسطورية لا تستند إلى واقع.

٩ - التأكيد على التحالف الاستراتيجى بين حركات مقاومة التطبيع فى مصر والعالم العربى، وبين كل الشعوب المناضلة فى العالم أجمع، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حركة النضال العالمى ضد القهر والاستغلال والفقر والهيمنة، على النحو الذى نبدأ فى المواجهات الأخيرة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية فى "سياتل" و"دافوس" و"بانكوك".

١٠ - التأكيد على أن حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، هى حركات ثقافية - فكرية - سياسية فى المقام الأول، تتاضل بالسبل المشروعة ضد محاولات الاختراق الصهيونى، وتؤمن بآليات الحوار الديمقراطى، فى علاقاتها الداخلية، وباعتبارها بناء جهويّاً واسع ومرناً، متعدد المصادر الأيديولوجية والعقيدية، ويقبل فى صفوفه كافة الوطنيين، والمعادين للشوفونية وللعنصرية، من كل الاتجاهات والعقائد.

١١ - التأكيد على أن الوحدة الوطنية داخل كل بلد عربى بين عناصر نسيجه الوطنى، هى الصخرة الأساسية التى تتحطم عليها مؤمرات الصهيونية والإمبريالية، وأن الحوار الديمقراطى المفتوح هو المدخل الطبيعى الذى يكفل حل كل الإشكاليات التى تؤثر على العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وبما يكفل توحيد الطاقات فى مواجهة العدو المشترك.

#### ب - فى الجانب العملى :

١ - العمل على توحيد آليات مقاومة الصهيونية داخل كل بلد عربى على حدة، وتشكيل سكرتارية عامة على المستوى العربى، تتولى إدارة العمل المشترك والتنسيق بينها فى الأنشطة، وكذلك تنظيم مؤتمر سنوى لحركات مقاومة التطبيع العربية، ويعقد مرة فى كل بلد عربى بالتناوب، على أن يكون مقر انعقاده الأول، فى لبنان. دعماً

لصموده.

٢ - إصدار مجلة فصلية عربية تتولى الإعلام عن مخاطر التطبيع، وأشكاله، وجهود مناهضته في الوطن العربي، ولكي تكون جسراً للتفاعل بين جماعات مقاومة التطبيع في كل البلدان العربية.

٣ - فضح أشكال الاختراق الصهيوني للثقافة العربية، في مجالات التعليم والفنون والآداب والفكر، ومقاومة كل مخططات تغييب الوعي بتغيير المقررات الدراسية، وإعادة صياغة المناهج التعليمية.

٤ - عزل عناصر التطبيع، وإشعارها بالنزب والخسارة المرتبة على سلوكها الخارج عن الإجماع الوطني، ويفيد في هذا السياق إصدار "لوائح سواء" تحتوى أسماء هؤلاء الأفراد، على أن يتم توخي أقصى حدود الدقة حتى لا ينشر بها إلا من يتم التأكد من مواقفهم للتطبيع.

٥ - تمتين جبهة المقاومة الثقافية ودعمها بالجهود الفكرية التاريخية والاجتماعية والأدبية التي تؤكد على عناصر الهوية الوطنية والقومية المنفتحة، الحضارية، والدفاع عن ثوابت الأمة في وجه محاولات الإزاحة والتهميش.

٦ - فضح الأساس العنصري للأيدولوجية الصهيونية، وتعرية كل مكونات الفكر الصهيوني العدوانى، المعادى للإنسانية، والرد على المزاعم التي تطرحها المؤسسات الصهيونية وتحاول عبرها بلبلة الرأي العام العربى، والتأثير على تماسك مقوماته، في كل المنابر وبكافة الوسائل المتاحة.

٧ - ابتكار أساليب جديدة لتواصل حركات مقاومة التطبيع مع قطاعات الشباب والجماهير الشعبية، عن طريق السينما والفنون والآداب وغيرها.

٨ - عمل نشرة (إلكترونية) للتعريف بحركات مقاومة التطبيع المصرية والعربية، وأخبارها وأنشطتها وأفكارها، تتاح على شبكة الإنترنت، وترسل - مترجمة - إلى كل المواقع التي يفيد الاتصال بها قضيتنا العادلة.

٩ - المشاركة فى المهرجانات المحلية، والعالمية، وتجهيز كتيبات وبوسترات وكروت دعائية مترجمة، تدعم نضال الجماهير العربية ضد الصهيونية، وحقوقها المشروعة فى أرضها المفتسبة، وتكشف زيف الادعاءات الصهيونية، وأباطيل المزمع الإسرائيلى.

١٠ - تنظيم ندوات مستمرة، بالعاصمة وبالمحافظات والأقاليم، للتعريف بالقضية وأبعادها، ولتوثيق الارتباط الفكرى بالتاريخ والثقافة العربية، وللرد على أكاذيب دعاة

التطبيع وأنصار العلاقات مع العدو الصهيوني.

١١ - محاطبة النقابات المهنية والعمالية، وتجمعات المثقفين والمبدعين، لحثهم على تجديد التأكيد على مواقفهم المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني، ولتطوير مساهماتهم المادية والأدبية في دعم أنشطة المقاومة.

١٢ - إعداد كتب وبرامج تليفزيونية وأفلام وثائقية تؤكد منطلقات حركات مقاومة التطبيع، وتوضح التاريخ العنصري للدولة الصهيونية، وتمجد حركات النضال الوطني ضد الاستعمار والاستغلال.

١٣ - التركيز في العمل الإعلامي على برامج الأطفال : كتبهم وأفلامهم وأغانيهم وألعابهم، باعتبار أنهم سيمثلون مستقبل القضية والجيل الذي سيجعل مسؤولية الدفاع عنها في المراحل اللاحقة، ولتحصينه ضد محاولات الاختراق الصهيوني التي تملك أدوات متقدمة ومؤثرة بالنسبة لهذه الشريحة بالذات.

١٤ - إنشاء جائزة سنوية، وميداليات تكريمية ، تمنح لأفضل إسهام عربي في أنشطة مقاومة التطبيع، وفي جهود فضح عنصرية وإرهاب الصهيونية ودعم كفاح الجماهير العربية في مواجهة العدوان.

١٥ - تكليف مجموعات من علماء التاريخ والجغرافيا والأدب والثقافة بإعداد مقررات دراسية مقترحة، حول صراعنا المصيري مع العدو الصهيوني، وأبعاد الحقوق العربية المنتهكة علي أيدي الصهيونية، لتكون مهينة لتوعية الأجيال الجديدة من الشباب العربي.

١٦ - تنشيط مواقع البحث الأكاديمي التي تتابع الوضع في دولة العدو الصهيوني والسعي لإنشاء "مركز متخصص لدراسات الصهيونية وإسرائيل"، ومتابعة ما يستجد من تطورات داخله، وإعداد الترجمات المفيدة التي تعرض أفكاره الاستراتيجية وتفضح مؤامراته تجاه أوطاننا وتكشف اتجاهات التفكير والتخطيط العدواني في مواجهة شعوبنا.

١٧ - إصدار الدراسات المتنوعة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي تعري المظالم الصهيونية في بلدنا، لتحذير الشرائح المتعاونة مع العدو الصهيوني، والتنبيه لمخاطر التعامل معه على كافة الأصعدة.

١٨ - دراسة سبل وأساليب نضال الشعوب التي تكللت بالانتصار، للاستفادة منها في دعم الروح المعنوية لجماهيرنا، وفي إبتداع طرائق جديدة للكفاح ، وأساليب مبتكرة للمقاومة.

١٩ - تجسيد الائتلاف لكل مكونات نميج الأمة، في أنشطة مقاومة التطبيع، باعتباره

الأسلوب الأمثل لمواجهة الفتن الداخلية، ومحاربة تسخير النزعات الطائفية، ومحاولات تحطيم الوحدة الوطنية لشعوبنا، باعتبارها جزءاً من أدوات التفكير والتفتيت التي نفيد عدونا في المقام الأول، وتحطيم إمكانيات الصمود في وجه مخططاته.

#### خاتمة :

هذه وغيرها من العناصر، التي يمكن أن ينضجها الحوار المفتوح بين كل المعنيين بالهم العام، وبقضية صراع المصير، ضد العدو الصهيوني، على جبهة المقاومة الثقافية، يمكن أن تشكل نواة لبرنامج مشترك يجمع كل للوطنيين على اختلاف مشاربهم ويوحد جهودهم في مواجهة العدو الواحد.

إن الانتصار في النضال على الجبهة الثقافية شرط لازم لتحقيق النصر على العدو الصهيوني وهزيمة المؤامرة على مستقبل الوطن، وهو أمر ممكن بوعي شعوبنا، وبجهود جماعتنا الثقافية الوطنية، وهو أمر يمكن إنجازه، وهدف قابل للتحقق.

## الهوامش :

- ١ - مذكورة فى : أحمد بهاء الدين شعبان، ما بعد الصهيونية وأكثوية حركة السلام فى إسرائيل ودراسات أخرى، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩ ص ١٤٥.
- ٢ - انظر : د. وحيد عبد المجيد، الوطنية والتفكير السياسى، مصر فى بداية ونهاية القرن العشرين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٣ - قاسم عبده قاسم، السبع الثقافى للصراع العربى الإسرائيلى، مجلة للوحدة، الرباط "المغرب"، السنة الخامسة، العدد (٥٦)، مايو، ١٩٨٩ ص ٣٢.
- ٤ - مذكور فى : أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.
- ٥ - جريدة للحياة ، لندن، ١٩٩٥/٧/٧.
- ٦ - مذكورة فى : حازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦ ص ١٣.
- ٧ - د. حسن فتح الباب وميد خميس، مجلة "دراسات عربية"، العدد (١١)، سبتمبر ١٩٨٠ ص ٩٦.
- ٨ - مذكورة فى : حازم هاشم مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ - ٢٢٥.
- ٩ - محمد وهبى : نيتياهو : إعادة تنقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام، (مجلة المصور)، القاهرة العدد (٣٧٧٧)، ١٩٩٧/٢/٢٨.
- ١٠ - مذكورة فى حازم هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.
- ١١ - محمد وهبى، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ - انظر على سبيل المثال موقف رؤوف مسعد، وجداله مع أحمد بهاء الدين شعبان، حول تبريرات الأول لزيارته لدولة العدو الصهيونى فى مقالات جريدة (الحياة) اللندنية، بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٨، ١٩٩٩/٧/٢٨ (مجلة الأهرام العربى) للقاهرة، بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٩ (عدد ١٠٨)، والتى جمعها فى كتاب تحت عنوان : فى انتظار المجلس : رحلة إلى الأرض المحرمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠.

## تعقيبات ومناقشات

أ. حامد محمود :

أشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس على التفكير فى هذا اللقاء، حيث أننا بحاجة لأن ننتبه وأن نتوظف كثيرا فى العمل فى مجال مقاومة التطبيع.

ولود فى البداية أن أحيى الجهد الذى بذله الاخ أحمد بهاء الدين شعبان، لأنه قدم تصورا شاملا عن الظروف التى نمر بها ومحاولة الاختراقات الصهيونية فى كافة المجالات.

وأود أن أضيف القليل عن "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع" التى ذكرت على هامش الحديث كأنها لجنة الأحزاب. وللواقع أن هذه اللجنة لجنة للأحزاب والمنظمات الجماهيرية، تشكلت إثر اجتماع لرؤساء وممثلى أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والحرار والعمل والقوى السياسية (الاخوان المسلمين والشيوعيين) والسنى تطورت مع الوقت لتصبح "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع" وأصبحت لا تكتفى بعضوية الأحزاب - تمثيل الأحزاب - ولكنها أيضا تضم الاتحادات وال نقابات والهيئات ومنظمات المجتمع المدنى وكل المهتمين والعاملين فى مجال مقاومة التطبيع. وإن كانت تتخذ من الحزب الناصرى مقرا للاجتماعات الدائمة، لكنها فى الواقع ليست لجنة الأحزاب وإنما لجنة مصرية مفتوحة.

ولعل الحركة الشعبية لمواجهة الصهيونية - ومعنا من يمثلونها ومن بينهم الأخ أحمد بهاء الدين شعبان والأخ أمين اسكندر - كانت ممثلة فى هذه اللجنة بدكتور أحمد حسن ولكن ظروف سفره للخارج حالت دون وجوده معنا، ومعنا أيضا اتحاد المحامين العرب ويمثله أ.عبد العظيم المغربى أمين عام مساعد الاتحاد، ومعنا النقابات والاتحادات العمالية ومعنا هيئات للتدريس. معنا كل القوى العاملة وهنا يجب أن نتصور أبعاد العمل الذى نقوم به. نحن حريصون على اجتماع لورى مرة كل اسبوعين.

أيضا لا تكتفى اللجنة بعملها داخل مقر الحزب الناصرى، لكنها تنتقل لجميع المحافظات، حيث تجمع ممثلى أحزاب المعارضة فى جميع المحافظات وتطرح الأفكار الخاصة بمقاومة التطبيع وتتفاعل مع القيادات السياسية والشبابية هناك، ومن هنا ننشئ لجانا لمقاومة التطبيع فى المحافظات على غرار اللجنة الأم التى تعمل مركزيا.

الشيء الآخر الذى وضعناه فى اعتبارنا أن نتواصل مع لجان مقاومة التطبيع فى العالم العربى. ومن هنا أصدرنا نشره متواضعة لعلها بيد أيديكم تسمى نشرة للتصدى تصدر

بصفة غير منتظمة ولكنها نوع من التعبير عن النشاط أو تنقل آراءنا للناس وتحاول أن نوصلها للجان مقاومة التطبيع في العالم العربي ونواصل مع هذه اللجان. كما أننا نستفيد بأي تجمع عربي في أي جزء من الوطن العربي، حتى نتواصل مع كل العاملين في هذا الحقل.

ومن هنا، فإن النشاط الذي يتم في مجال مقاومة التطبيع ليس نشاطاً للأحزاب فقط ولكنه نشاط للساحة المصرية كلها. وأنا سعيد اليوم عندما أعطاني الأخ أمين اسكندر ورقة عن الحركة الشعبية وأنها سوف تستأنف نشاطها. ولتمنى أيضاً من أ.حلمى شعراوي أن تستأنف لجنة الدفاع عن الثقافة القومية دورها، فضلاً عن اللجنة المصرية لمساندة المقاومة اللبنانية ومسئولها الأخ د. رفعت سيد أحمد موجود معنا.

أتصور ضرورة التنسيق بين كل المهتمين وكل العاملين في مجال مقاومة التطبيع وكل المؤمنين بهذه الرسالة حتى يمكن أن نؤدى الهدف. نحن إزاء استعمار استيطاني يحاول اختراق العقليّة العربية، يحاول اختراق كل الدوائر المصرية تحت عناوين ومفاهيم مغلوطة مثل القبول بالآخر ومثل ثقافة السلام. لكن لابد أن نرفع في مواجهة هذه التسميات "ثقافة المقاومة" بحيث نكون مقاومين حقيقيين لكل محاولات الاختراقات.

من مظاهر الاختراقات الموجودة ما يسمى (بذور السلام). إنهم يأخذون فتية من سن أربعة عشر إلى عشرين سنة ويسفرونهم للولايات المتحدة الأمريكية في معسكرات يشترك فيها شباب من الكيان الصهيوني، حتى يقرّبوا المسافات.

وهنا ننبه لحظر شديد يعمل في غسل مخ الشباب وإعدادهم للقبول بالكيان الصهيوني وممثليه. أيضاً محاولات الاختراق في الزراعة، وتمت تغطية هذا الموضوع تغطية كاملة، وهذا موضوع لعل الهدف منه هو ضرب البنية الأساسية للمقاومة في مصر.

وأننا اعتقد أن التركيز الشديد على مصر بالذات - بداية من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد - حتى ينطلقوا بعد ذلك في تثنيّت العالم العربي، ثم حدثت الاتفاقيات الاستسلامية أو التسويات الاستسلامية التي تدعى أو تزعم أنها عمليات سلام. وهي ليست من السلام في شيء. هي تسويات تقوم بها حكومات موجودة في السلطة بطريقة أو أخرى وتحاول أن تعبر عن نفسها من خلال التعايش تحت المظلة الأمريكية وتحت الهيمنة الأمريكية الصهيونية تحت عنوان "التسويات المصرية" التي تجرى وتوقع بين آن وآخر والتي أخذت مجالها في العالم العربي.

لكنني أقول بصدق إن إحساسى أن الشعب العربي أقوى من أن تخدعه هذه المحاولات. ولا يجب أن نترك الموضوع لعفوية المقاومة أو لاستعداد الشعب، أو

لرفضه التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهو ما حدث منذ اتفاقية كامب ديفيد حتى الآن. لا بد ان يكون هناك عمل منظم كما اقترح الباحث الأخ أحمد بهاء الدين شعبان فيما قدم من اقتراحات. وأتوقع أننا أيضاً لا بد أن نتكاتف سواء في مصر أو في الوطن العربي أو خارج الوطن العربي، ولعل قدوم الأخوة من صندوق القدس معنا يعبر عن تواصل حقيقي، وكنا سعداء عندما حضر اجتماع اللجنة الصهيونية لمقاومة الصهيونية الأخ د. عروري عندما كان موجوداً في مصر في مناسبة سابقة.

أرجو أن نتواصل معاً، أرجو أن نعطي الخطر الصهيوني وخطر محاولة التطبيع حجمه الحقيقي وأر نتكاتف معاً -حتى نستطيع أن نحقق الأمل. وبالنسبة لـ حديث الأخ أحمد بهاء الدين شعبان عن اهتمام النخبة وكبار السن بعملية المقاومة وأن هذه ليست موجودة في الشباب، أحب أن أطمئنه أن الشباب في كل المواقع التي نزرورها يشارك معنا في هذا العمل، ونحن حريصون على الرد على محاولات التطبيع ومحاولات غسيل المخ.

أ. محمد فائق :

لى فقط ملاحظة صغيرة، في تصوري لا يجوز أن ننساق لفكرة مقاومة الحديث عن السلام. بطبيعة الحال نحن نفهم تماماً الطريقة التي يحاولون بها عرض موضوع السلام. الحقيقة لسنا ضد السلام بطبيعة الحال، لكن أى سلام؟ السلام القائم على العدل، ولا بد أن يكون مبنياً أيضاً على عدم الاعتداء على الآخر وأيضاً القبول بالآخر. وهذه قضية هامة جداً. ولكن القبول بالآخر ليس معناه قبول من يعتدى على. بالعكس، إنا لا نريد أن نخلط بين هذا وذلك، نحن نوضح كل الاهداف النبيلة التي تستغل استغلالاً سيئاً، فالهمم ألا ننبذ هذه الاهداف النبيلة، لكن بالعكس نقاوم ونضعها في المكان الصحيح.

أ. فهمي هويدي :

لدى ملاحظتان - شق يتعلق بمساحات ونطاق التطبيع، وشق آخر يتعلق بعملية مقاومة التطبيع.

سمنا كلاماً مفيداً عن التطبيع في مجالات متعددة، لكن لدى شئ دار في ذهني أرجو أن أختبره من ملاحظات الأخوة، وهو ما يمكن أن يسمى "بالتطبيع الأمني" ليس المقصود بالتطبيع الأمنى السلاح و... إلى آخره. لكن ثار عندي هذا الهاجس عندما قرأت مقالا لـ ديفيد كمسحي ينسقد فيه بعض الكتاب الاسرائيليين لأنهم ينتقدون غياب الديمقراطية في



العالم العربي. ويقول صراحة - هذه ملاحظات غبية، لأنه لو كانت هناك أوضاع ديمقراطية في العالم العربي لوصلت إلى السلطة قوى يمكن أن تكون ألد أعدائنا في المنطقة. وبالتالي علينا أن نرسل خطابات شكر لهذه الأنظمة الموجودة من أجل أن نعزز موقعها.

معلوماتي أن هناك تطبيعاً أمنياً مع أربع دول عربية، تونس وموريتانيا والاردن وطبعاً السلطة الوطنية الفلسطينية، وربما هناك آخرون يعرفون أكثر مما أعرف.

وهناك طبعاً العلاقة بين اسرائيل وتركيا، ودور الموساد في النشاط الداخلي في تركيا وموضوع عبد الله أوجلان وما يسمى بحزب الله الكردي - اشتغل الموساد فيه كثيراً.

أود أن ألفت النظر إلى أنه فيما يسمى بمرحلة التطبيع المقبلة، أننا خصوصاً في ظل المقاومة الشعبية للتطبيع، ربما كان مفيداً لاسرائيل أن تركز الأوضاع الاستبدادية في بعض الاقطار العربية، وهذا التكريس لأبد أن يمر عبر القنوات المتعددة بينها ما يسمى التطبيع الأمني.

الملاحظة الثانية: طبعاً هناك حماس شديد للمقاومة. لكن أظن أننا ينبغي أن نمارس بعض النقد الذاتي في موضوع مقاومة التطبيع. أنا سعيد بما قيل عما يجري بأنه تمكن في الحقيقة وليس تطبيعاً، تمكن للواقع الاستراتيجي الاسرائيلي في الواقع العربي.

لا تزال حركة مقاومة التطبيع حركة نخوية لم تصل بعد إلى خطوات جادة وحاسمة. مثلاً يلاحظ أننا نتعامل برفق شديد مع بعض المطبعين. إن فضح المطبعين عمل هام. ثم زيارات المتفقين لاسرائيل، ويجب تحديد موقف واضح أيضاً من دعوات السلطة الوطنية الفلسطينية مثلاً. جورج البهجوري مثلاً قال أنا لم أزر اسرائيل ولكني تلقيت دعوة كريمة من السلطة الوطنية الفلسطينية. ماذا يسمى هذا؟ وما هو الموقف في هذا؟

ثم بعض قيادات الاحزاب التي لها علاقات مع اسرائيل. هذه المسائل لابد أن تكون حاسمة، إذا كنا جادين في مقاومة التطبيع.

ففضح التطبيع والمطبعين وحسم الموقف من هؤلاء - أظن أنها قضية تحتاج أن نفكر فيها وأن نأخذ منها موقفاً جاداً وحاسماً. لأنه لا يمكن أن نظل نهتف ضد التطبيع، ثم تكون هناك قوى سياسية وقيادات سياسية في أحزاب معارضة لها علاقة مشبوهة مع اسرائيليين، ومع هذا هؤلاء يصنفون ضمن القوى الوطنية التي تقود العمل الوطني، وأيضاً العمل ضد التطبيع. أشياء غير مفهومة، ربما يكون غيري أكثر فهماً مني.

## أ. محمد فائق

بالسبب للتطبيع الأمي هناك ملاحظة من ناحية حقوق الإنسان ترتبط بهذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً جداً. لاحظنا أن كل اتفاق يتم عقبه تراجع في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. ولو نظرنا نجد أن كامب ديفيد نلتها مباشرة مجموعة القوانين سينة السمعة. وادى عربة جاءت بعدها مباشرة مراجعة قانون المطبوعات . اتفاق واى ريفر كان ملازماً له القبض على ثلثمائة شخص واعتقالهم.

فإن الموضوع مرتبط، وأيضاً هذه الدول المحيطة بإسرائيل مسكوت عن فكرة التطور والتحول الديمقراطي فيها حتى تستطيع أن تفرض هذه التسويات غير الشعبية والتي لا يمكن فرضها إلا بالقمع للحريات. فهي ملاحظة هامة جداً.

## أ. عبد القادر ياسين :

أرى أن مقاومة التطبيع ضرورية حتى نفلت من مقتل المكان. دائماً مقاومة التطبيع في وسط القاهرة، مفروض أن تعمم في كل القطر.

الزمن: فى المناسبات وردود الفعل. مفروض أن يكون هناك عمل يومى لمقاومة التطبيع. يجب ألا نظل قاصرة على النخبة، ويجب أن تصل لكل الشعب. أبدأ بملاحظاتي على ورقة أبهاء تحت عنوان "العدو الصهيوني". يجب إضافة أن من أهداف إقامة إسرائيل الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية واستنزاف قدراتنا وضرب محاولات التنمية المستقلة.

وتحت عنوان التطبيع، أعتقد أنه يجب أن يشار إلى أن هذا المصطلح مضلل لغوياً يعنى العلاقة بين طرفين طبيعيين. ولا يمكن أن تقوم علاقة طبيعية أو حسنة بين معتدى مغتصب وبين معتدى عليه، حقوقه مغتصبة..

تحية لجمال حمدان فى مثواه الأخير على تشبيهه (التطبيع) بالخيانة، وبهذه المناسبة كان أبهاء شارك منذ بضعة أسابيع فى ندوة أُنعت فى إحدى الفضائيات، حيث صديقنا العزيز عبد الله حمودة قال إن المحتل الاسرائيلى عندما دخل للضفة الغربية، أتى ببعض الوهءاء الرخويين وقال لهم نريد أن نتعامل مع بعض. قالوا له لا داعى لأن نتعامل لأن هذا يعنى تجسنا. فقال لهم إذن "التطبيع" ولذلك هى مرادف للتجسس للأسف.

لـم يشر أبهاء إلى أن القيادة الفلسطينية المتنفذة بتوقيعها اتفاق أوسلو وما تدعو من تنازلات قد سهلت للهرولة تجاه العدو، لأن كل المترددين والمتعطشين للصالح من السياسيين العرب أصبح لسان حالهم يقول "أسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين". عرفات

والخضعة التي حوله لا يمثلون فلسطين. إلى ذلك تحاول أطراف في السلطة الفلسطينية وضع خطة تطبيع بالوكالة بذرائع عاطفية واهية، مثل مساندة الإشقاء في مناطق الحكم الذاتي أو التضامن مع إخوانكم في الضفة والقطاع.

بهذه المناسبة فعلاقت نظري أن أجورج البهجوري ذهب بخاتم من السفارة الاسرائيلية وخاتم من المعبر الاسرائيلي على الضفة الغربية، ثم قال أنا لا أسمى هذا تطبيعا. لست أنت الذي تسمى، الفعل هو الذي يسمى.

وبهذه المناسبة، للمغفور له حسام الدين مصطفى ظهر في التلفزيون وقال أنا ظلت سبعة أيام في اسرائيل أتحدى إذا قلت كلمة "تطبيع". أنت مطيع .. جدا. جمع بين المطيعين - وهذا أيضا غير موجود في الورقة - أنهم عثمانيون في المجالين الوطني والقومي في آن، كما يجمعهم الوهم بأن مهادة العدو الصهيوني من شأنها تقليل خطره على الأمن القومي المصري.

يقول أبهاء إن حزب العمل الإسرائيلي يفعل كذا لزاء اليمين. هذا يؤكد الانطباع الذي يروجوه المطيعون - عندما يقولون أن العمل يسار. العمل ليس يسارا، وبالتالي أنا أقترح عليك أنك تضع امامه الليكود. "الاثنين فريدين في الساعة".

جاء بالدراسة أننا نستطيع أن ندعم جماعات السلام في إسرائيل. أي دعم؟ أنت تقول عنهم أنهم مزورون ومزيفون، ومثلهم حزب العمل والموساد. كيف ندعمهم؟ أيضا تفتح السبيل لفلسطيني ١٩٤٨. وهم أفضل منا، ولكن ينطبق عليهم ما ينطبق على بقية الفلسطينيين، بمعنى شخص مثل ذلك الذي يسلم المناضلين لاسرائيل هذا ليس فلسطينيا، ولا يمكن التعامل معه كما تعامل مع شخص مثل د. أحمد صدقي الدجاني. لذلك الذي من فلسطين ١٩٤٨ ومنظم في الأحزاب الصهيونية أو يعمل مع الموساد - بالمناسبة عزام عزام من فلسطيني ١٩٤٨ - ينطبق عليه ما ينطبق على المستوطنين الصهاينة في اسرائيل.

أيضا لجان التنسيق العليا، المهم وضع المعايير المحددة - تزيل الابتباس، أنا رأيي هنا التحديد ضروري.

بالنسبة للذين يذهبون لأراضي الحكم الذاتي هذا تطبيع مثله الذهاب إلى إسرائيل، لأنك تذهب للسفارة الاسرائيلية لتحصل على ختم، وعلى المعبر الاسرائيلي لتأخذ ختم، حتى يأسر عرفات يحصل على تصريح في الدخول والخروج. لا أحد يشيع الوهم بأننا ذاهبون لإخواننا للتضامن معهم. أراضى الحكم الذاتي ينطبق عليها هذا.

أ. أمين إسكندر:

أرى أن هناك ثلاث قضايا رئيسية نريد أن نتناولها جميعاً من أجل الفعل فيها والعمل من أجلها. القضية الأولى هي قضية مقاومة التطبيع على مستوى الساحات العربية، وهنا ننقصنا مرجعية قومية. لابد من إطار قومي في مقاومة التطبيع. القضية الثانية هي قضية حق العودة. القضية الثالثة هي قضية الوحدة العربية، وعندما أتحدث عن الوحدة العربية، فإنني أتحدث عن العروبة بمفهومها الشعبي: أي بناء الوحدة من أسفل. لا يمكن أن نعود ونكرر أخطاء الماضي. لا فصل بين تلك القضايا. لاحق العودة ولا مقاومة التطبيع دون الإطار القومي. وهنا سيكون دور المثقف وهو ليس مفاوضاً. المثقف ليس رجل دولة. المثقف لا يستطيع عمل توازنات رجل الدولة. المثقف دائماً يعبر عن حقائق جغرافيا وتاريخ الأمة ويعبر عن ثوابت هذه الأمة.

وفى هذا الإطار، في اعتقادي أن دور المثقف سيترب في أجندة: أولاً تقويم مسيرة النضال العربي، ثم طرح ثوابتنا - الأبجديات - في قضية الصراع العربي الصهيوني. مرة أخرى، حتى نكرسها في الوطن العربي في ظل هذه الهيمنة، وإدراكنا الحقيقي والموضوعي لعالم اليوم. هناك إدراكنا لعالم اليوم. إدراك يرى العولمة وأمريكا سيدة العولمة ولا بد من الخضوع حتى تنتهي عند الخصخصة واختراق المؤسسات والسيادة، وما إلى ذلك. ورؤية أخرى واتجاه آخر يرى أن هذا لن يدوم وأن مقاومتنا لابد أن تكون واجبة وأن المثقف عليه دور رئيسي في هذه المقاومة.

أ. عبد العظيم المغربي :

الحديث اليوم عن مقاومة التطبيع. هذه القضية هامة جداً من وجهة نظري. تحدثت بالأمس عن أزمنة استشعار الاغتراب أو الخجل حينما نتكلم عن التوصيف الحقيقي والطبيعي للكيان الصهيوني واستحالة القبول به لطبيعة هذا الكيان.

أريد أن أنبه اليوم، إلى أن جزءاً رئيسياً من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع تقول أنه لا ينبغي أن يكون هناك تطبيع قبل السلام العادل والشامل وهو انسحاب إسرائيل حتى حدود يونيو ١٩٦٧ - ليست ذلك فقط - أو تطبيق ما يسمى باتفاقيات السلام، سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع سوريا.

وسنجد في هذه الحالة أن النظام العربي الرسمي - تقريباً بكامله - يتعامل مع الكيان الصهيوني ويعترف به ويطبّع معه، وسنجد فصيلاً رئيسياً من القوى الوطنية من وسطنا يقول إنه أن الألوان لكي نغير هذا الخطاب السياسي ونعيش مرحلة السلام بمفهوم جديد.

معركتنا في هذه الحالة ستكون بالغة الصعوبة. ولذلك أهمية للكلام الذي قاله أ. فهمي هويدى: لا داعى منذ الآن لأن نتعامل بشفقة ورافة مع المطبوعين .. ونقوى صفوفنا منذ الآن، لأن المعركة متزايدة صعوبة وشراسة علينا فى اللحد. انضم أيضاً إلى د. أشرف البيومى فى كلامه بالأمس، أنه لا داعى لإخافتنا أن مقاومة التطبيع ستتنتهى بعقد محاكم تفتيش للمطبعين.

النقطة الثانية أيضاً التى أشار إليها أ. فهمي هويدى ولأزيد فيها، مع كل التسليم للجهد والنشاط الذى يبذل فى مجال مقاومة التطبيع، لكن فعلاً نحن لم نستطع حتى الآن أن نجعل حركتنا حركة شعبية. ومن هنا أهمية الورقتين اللتين تقدم بهما حسام وعريان. لأننى أعتقد أن الاهتمام بقضية الاختراق فى مجال الزراعة يعنى بمفهوم المخالفة الاهتمام بضرورة مشاركة غالبية الشعب المصرى وهم الفلاحون فى مقاومة التطبيع. نفس الحال يمكن أن ينطبق على العمال.

النقطة الثالثة والأخيرة: أنا فى غاية السعادة، أن يشاركنا اليوم مناضل قومى عربى عربوى جاء من الكويت - د. عبد الله النيبارى - وأنا أعلم أن عبد الله النيبارى يد مع أشقاء له فى الكويت وفى الخليج العربى، لتكوين لجنة خليجية شعبية لمقاومة التطبيع. وأقول له إن جهود الاخوة فى مصر وفى العالم العربى وفى اللجنة القومية التطبيع تحت تصرفكم، حتى يكون العمل على المستوى القومى قد اكتملت أركانه.

أ. أسامة عرابى :

أتحدث عن بوابة خطيرة فى التطبيع هى الأمم المتحدة. أعرف أسماء محددة لأطباء متخصصين فى الأمراض العصبية والنفسية يسافرون لاسرائيل عن طريق عربيات الامم المتحدة. ثم يقوم الأخ فتحى عرفات بتسهيل هذه المهمة من خلال بعض مراكز حقوق الانسان. إنهم يدعوى السفر لعلاج فلسطينيين أضرروا من جراء السجن الطويل فى المعتقلات الاسرائيلية، تحت هذا الهدف النبيل يسافرون ويحصلون على تأشيرة من السفارة الاسرائيلية.

أيضاً مسألة معرض الكتاب. على الرغم من أن معرض الكتاب له موقف رسمى معلن ضد التطبيع، لكنه يستضيف بعض العناصر المتعاونة أو ذات العلاقات السياسية باسرائيل. وسوف أضرب مثلاً بسميح القاسم وله رثاء طويل نشرته الصحف الأردنية يرثى فيه سبعة وعشرين طياراً درزياً يحاربون مع القوات الاسرائيلية فى جنوب لبنان وأسقطتهم القوات الوطنية اللبنانية. وهذه مسألة لا بد أن ننصب إليها ونركز عليها. إن من

خلال هؤلاء يتم تمرير مسألة السلام.

الجمعية المصرية الاسرائيلية هي جمعية قديمة، لكن عندما مات مؤسسها - فؤاد الاسكندراني - ماتت الجمعية، والآن يجرى لتلعب دوراً جنب إلى جنب مع جمعية القاهرة للسلام.

النقطة الاخيرة، أن اسرائيل تركز دائماً على الفصل بين الاتفاقات الاقتصادية وبين أى خطوات تجرى بالنسبة للمفاوضات.. وهذا الذى ظهر بشكل واضح وجلى فى مؤتمر القاهرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٩٦- وأن مصر قالت تربط بين الاثنين، قالوا لا - وأن آل جور سيحضر فى موعده تماماً، وإذا لم يعقد المؤتمر فى موعده، سوف يؤثر هذا سلباً على موضوع الشراكة المصرية الامريكية، التى ستحل تدريجياً محل المعونة فى الأيام التالية.

أخيراً، لا بد أن تكون هناك نشرة أو مجلة تضرب أمثلة أو تتابع أو تواكب ما يجرى على هامش التطبيع. إننا نرى صراع بين العرب إجمالاً والاسرائيليين إجمالاً وأى كلام آخر غير هذا هو محاولة لتبرئة الإسرائيليين من كل الجرائم التى ارتكبت فى هذا القرن.

أ. عبد الله النيبارى :

هذه السندوه مفيدة جداً.. وأوضحت لى اشياء لم أكن أتصورها - على الرغم من وصف ما حدث حتى الآن فى مقاومة التطبيع بأنها مازالت هامشية - لكننى فى الحقيقة فوجئت من حجم الاختراق والتسلل إلى القاعدة الزراعية والقطاع الزراعى ويفترض أنه أصعب من التسلل للقطاع الصناعى والخدمات . وبالتالي حقيقة ما نحن بصدهه الآن بناء أو تطوير مشروع قومى أعتقد أنه منخل لعملية النهوض القومى.. وبالتالي هذه العملية تبدأ بأن نسد الثغرات لكى ننظم صفوفنا من ناحية.

من ناحية اخرى: الجناح الفكرى والسياسى لهذا المشروع، وهذا يشمل أيضاً تصحيح ما وقعنا فيه من أخطاء الحركة الوطنية فى البلاد العربية بشكل عام. وقد تكون ميزة هذا المشروع أيضاً أنه يعيد التلاحم بين صفوف الحركة الوطنية فى الوطن العربى بشكل عام والعالم الاسلامى أيضاً، باعتبار أنه يركز على هدف مشترك وعلى خطر لن ينجو منه أحد وإن كانت التطورات منذ كامب ديفيد وأوسلو و... وأيضاً للأسف الشديد ما حدث للكوييت من النظام العراقى ومغامراته قد أدت إلى لبس وتفتيت فى الوعى والادراك القومى لأهداف هذه الأمة ومشروع الوطن العربى بشكل عام. أدى أيضاً لتراجع فى الفكر وفى الفهم السياسى والمفاهيم السياسية، وبالتالي الخطوات العملية فى النضال

السياسى من أجل المشروع بشكل عام.

المطلوب منا مناقشة هذا التراجع وكيف يمكن رأب الصدع، لأنه حدثت شروخ كبيرة جداً، لا أعتقد أنه يمكن المرور عليها بسهولة.. وتقتضى ربما المصارحة بيننا جميعاً والسند الذاتى ولمسوراً كثيرة جداً. لكن نلخصها بأنها المدخل لإعادة بناء حركة النضال العربى من جديد، لأننا نحن الآن خلافاً لما كان هذا الوضع قبل كامب ديفيد وربما قبل حتى حرب أكتوبر. كانت هناك جبهة عربية موحدة، لكن هذه الجبهة تصدعت. وربما يمكننا هذا الشعار من رأب هذه الصدع، وهى مسألة ليست بسيطة، وبالتالي أؤكد على ضرورة وجود إطار قومى مرجعى لهذا النشاط وأن يكون هناك عمل ومشاريع مبنية على تقدير موضوعى واقعى يقدر الظروف. نحن اليوم لو أردنا أن نجتمع، للصعوبة أن نجد مكاناً نجتمع فيه، لأن الوطن العربى كله تسيطر عليه قوى معادية لحقوق الانسان والديمقراطية والتحرر. ويبدو أن لساننا طويل، وهذه الأنظمة تعيد إثبات ذاتها بتوريث أحفادها وإبنائها.

على أية حال، مهما حدث من ضعف تواجهه حركة التقدم العربى فإن المناضلين العرب مطلوب منهم أن يعيدوا النظر ويوجدوا صفوفهم ويستفيدوا من أخطائهم، وبالتأكيد أن التواصل فى إطار موحد ضرورى جداً، استغنا من هذه الندوة، وأتمنى أن يتم هذا التواصل، ونحن بحاجة لتعلم الدروس من الاخوة فى القطر المصرى فى هذا المجال، ونشعر بتعطش وشغف لهذا.

#### أ. رجائى عطية :

لاشك أن المطبوعين فى مصر قلة قليلة جداً ولكنهم - فى نفس الوقت - ما أكثرهم لأنهم متواجدون فى كل مكان، صوتهم عال بفضل التمويل الضخم الذى يتلقونه من الخارج وهم يطعنون ذلك بكل صراحة. هم لا يخفون إطلاقاً أن هناك عمليات تمويلية تأسيه من الخارج من أجل ثقافة السلام والقبول بالآخر والحوار مع الآخر، وكل هذه الاشياء التى يقدمونها بنعومة شديدة.

لكن بكل أسف هم منظمو وأعداء التطبيع غير منظمين على الإطلاق. هم يعرفون جيداً ماذا يريدون وكيف يصلون إلى ما يريدون. فى أحد اللقاءات بأحد هذه المراكز مع أحد الشباب الذى أرسل لكوينهاجن من أجل ثقافة السلام، وجاء يحكى عن تجربته. يقول كان معى ناس من منظمة "حماس" قلت له : كان مكتوباً على وجوههم: حماس؟ هل معنى أنه قال لك أنا من حماس يكون من حماس؟ قلت له : قبل أن تسافر أرسلت سيرتك الذاتية

وحتى فصيلة نمك وأنت كنت تجلس هناك مثل الأصم في الزفة لا تعرف بالضبط من الذئب يجلس حولك، ومر يتحاور معك، ومن يتكلم معك.

إذن مسألة اصطيد هذا الشباب - الذي ليس سانجًا - تتم عندما يسمع رأيًا واحدًا في غياب الرأي الآخر. هذه مسألة غاية في الخطورة.

هنا نطرح إشكالية . ليس هناك من شك أن مجرد مصافحة السفير الاسرائيلي أو .. هذا التطبيع نرفضه تمامًا، لكن الحوار مع سعد الدين ابراهيم. هل هو تطبيع؟ ونفكر سويًا معًا، لماذا لا أقول له أنت على خطأ وأثبت له بالدليل العملي أنه على خطأ ولجعل حياته جحيماً في المكان الذي هو فيه، وأغلق المكان.

لو أن هناك مجموعة تتردد على تلك الأماكن بإخلاص وتحاورهم بإخلاص لأُستد عليهم نشاطهم ومن يترددون على هذه المراكز معظمهم شباب ليس في عقله شيء.

مطلوب فضح هؤلاء واقتحام أوكار هؤلاء من أجل اغلاقها. لا يجوز أن أعتبر مركز ابن خلدون من نواقض الموضوع، لو ذهبت إليه سينقض الموضوع. فلا أكون بعيداً واتركه يعمل، ويصطاد من هنا ومن هنا. لماذا لا أفسد عليهم مخططاتهم في عقر دارهم. أنا أطرح هذا التساؤل للموجودين، ويجوز أن أكون مخطئاً في هذا التوجه.

#### أ. صلاح عدلي :

كانت مقاومة التطبيع فعلاً - كما قال عدد من الزملاء - مبادرة من الشعب المصري أساساً، ثم تبنتها طلائع وقيادات، وأصبح لها طابع سياسي ومنظم منذ أيام معرض الكتاب، وظلت هناك مشاركة شعبية بارزة جداً.

رأى أن دور المثقفين هو توعية وتنظيم وحماية هذا المجتمع من الاختراق قدر الامكان، وليس دور "الألفة" الذي يمكن أن يجلس يرتب ويصنف كل شيء من فوق وينزل عن هذه المبادرة الشعبية الموجود.

النقطة الثانية حول التطبيع في المجال الزراعي، لماذا بالذات نجد نشاطاً تطبيعياً كبيراً في هذا المجال. هناك بعد ذاتي هو وجود وزير فعلاً يلعب هذا الدور، وأيضاً هناك بعد هام هو غياب وضعف المنظمات الجماهيرية الديمقراطية للفلاحية حتى ولو بشكل مؤسساتي رسمي غير مستقل عن السلطة. هذا الغياب يضعف من عملية مقاومة التطبيع.

إن اتحاد العمال الذي نعتبره أيضاً غير مستقل عن السلطة، يلعب دوراً هاماً جداً حتى هذه اللحظة فهذا يجب أن تلتفت إليه الأحزاب والقوى السياسية ولأن تكون هناك مبادرة لتأسيس اتحاد جماهيري للفلاحين. لأنه لا يوجد دعم كاف للاتحاد القائم.



النقطة الثالثة عن دور المنظمات غير الحكومية. سمعت من د. أشرف أن المنظمات الغير حكومية أغلبيتها مخترقة والأقلية تسوغ ذلك. وفي رأبي أن الأقلية هي المخترقة وهذا الاختراق يجب فضحه والتوعية ضده، ولكن يجب تصعيد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تنتظم فئات واسعة من المجتمع المصري غير منتمية للحزب في عمليات مقاومة التطبيع.

النقطة الرابعة: يجب التمييز بين الاختلاف حول قضايا التسوية وبين الموقف من التطبيع. أنا أحد الناس الذين يقولون: نحن مع للتسوية التي أساسها القرار ٢٤٢ وقرارات الأمم المتحدة، باعتبارها حداً أدنى للوصول لهدف نهائي وإزالة الطابع الاستيطاني والصهيوني والعنصري. هناك طبعاً قطاعات وطنية قومية ترفض هذه القرارات. هذا الاختلاف لا يجب نقله لمسألة التطبيع باتهام العناصر المختلفة حول قضية التسوية بأنها تطبيع.

أيضاً في هذه المسألة يجب أن نميز - رغم اتفاقي مع القول بأن إسرائيل رأس رمح للإمبريالية الأمريكية - أن هناك عناصر قد تكون مع الانفتاح الاقتصادي ومع توجهه يميني، ولكنها في قضية التطبيع تأخذ موقفاً وطنياً، وحزب الوفد مثال هام في هذه المسألة.

يجب عدم ترحيل التناقض الرئيسي بين المعسكر الوطني وبين العدو إلى تناقض داخل هذا المعسكر الوطني. وأنا أقول إن هناك بعض المحاولات للأسف الشديد تمثل محاكم التفتيش، اتهمت عناصر وطنية وشريفة بأنها تلعب دوراً في التطبيع دون سند واحد، وهو ما أضر بحركة مقاومة التطبيع والحركة الوطنية بشكل عام.

#### أ. معتمد فائق :

في موضوع التسوية لابد أن نلاحظ أنه عندما أخسر أرضاً في الحرب، فسوف استردها عندما أسترده عافيتي وتكون ظروفى أفضل، لكن عندما أخسر الأرض في المفاوضات أنا أخسر الشرعية. هذه نقطة هامة جداً.

وفي جميع المفاوضات التي تتم لابد من تقديم تنازلات. والغريب أن كل اتفاقية جديدة تقدم مزيداً من التنازلات، ليس هذا فقط بل إن كل اتفاقية تحتاج أخرى للتنفيذ، أيضاً يحدث فيها تنازلات وهكذا. إذن هو مسلسل تنازلات لا ينتهي على الإطلاق. هذه لا يمكن أن تسمى تسوية.

أنا مع الاخ صلاح أن مقاومة للتطبيع لابد أن تسير في طريق مختلف لا علاقة له

بما تصل إليه الدبلوماسية العربية على الاطلاق.

د. رفعت سيد أحمد :

بداية أركز حديثي في أنني أرى ثمة تداخلاً ولا تستطيع - ولو حتى نظرياً - أن تفصل بين التسوية وبين التطبيع.

على الهامش: ضرورة تحديد مفهوم التطبيع. هذا يحتاج إلي جهد من كافة الاطراف، وأدعو بالتالي إلى الانفتاح على الرؤية الاسلامية، لأنى لم أسمعها ولم أسمع إشارة إليها طوال الجلسات السابقة.

هذه الرؤية هي التي نقاتل الآن على الأرض، ومنذ عقد ونصف وبشكل حقيقى، من حماس، للجهاد، لحزب الله. والمقاومة هي أعلى مراحل مقاومة التطبيع، يجب الاستفادة من هذه التجربة فلسفة وتجربة ويجب الانفتاح عليها بشكل أعلى. بالنسبة لآليات مقاومة التطبيع أقترح ثلاثة ملفات نفتحها.

الملف الأول قضية العودة، وأشير لمقال هام للأستاذ فهمى هويدى وإلى البيان المهم لمجموعة من المثقفين الفلسطينيين ، مع أهمية الإشارة مع التحفظ، أن العودة يجب ألا تتم على أرضية هذه القرارات الدولية، لكن تتم على أرضية أن هذه فلسطين لنا، وأننا مع مقولة السيد محمد حسين فضل الله: حتى لو دخل اليهود الاسلام، سنقول لهم اخرجوا من فلسطين.. لأنه لا يحق لمسلم أن يختصب مال مسلم على الاطلاق.

الملف الثانى بالنسبة للحالة المصرية، هو ملف الأسرى. لدينا ملف الأسرى الذين ذبحوا ودمأهم لم تجف وهي جريمة لا تسقط بالتقادم. منظمات حقوق الإنسان أوضحت أن حوالي ٦٥ ألف أسير مصرى دفنوا أحياء فى حروب ١٩٤٨، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٣ من قبل هذه العصابات. إننى أدعو بحركات مقاومة التطبيع بضرورة فتح هذا الملف من خلال البعد الشعبى لأسر الأسرى داخل الشارع المصرى والمجتمعات العربية.

النقطة الاخيرة هي ضرورة استحضار روح الفتوى الدينية المسيحية والاسلامية فى إطار قضية مقاومة للتطبيع. إننا نتحدث مع المواطن العادى من خلال لغة المواطن العادى - هذه مسألة هامة.

د. نصير عارورى :

مفهوم التطبيع - أو اصطلاح التطبيع - جنيد بالنسبة لنا فى القاموس السياسى العربى. أظن البعض نوه أنه بالنسبة للصهيانية لا تكون هناك صهيونية - دولة اسرائيلية

دون أن تكون هناك هيمنة. فأتصور أن كلمة التطبيع ربما هي بحاجة إلى تدقيق أكثر. هل هو تطبيع أم هي هيمنة؟

في الخمسينيات كتب أبا إيبان أن علاقة إسرائيل مع العالم العربي يجب أن تكون مثل علاقة الولايات المتحدة مع أمريكا الوسطى. فالمسألة ليست مسألة تطبيع، لأنى أتصور إذا نظرنا للثامينات وما كان يسمى بالصراعات الإقليمية في جنوب شرق آسيا أو في جنوب إفريقيا، هذه الصراعات كلها انتهت. وانتهت الحرب الباردة، وصار تطبيع. لكن بالنسبة لنا لم ينته الصراع، التطبيع لا يصير لأن للصراع يختلف تماما عن الصراعات التي كانت تقوم في السلفادور وفي كمبوديا وغيرها من الصراعات الإقليمية. فالمسألة هي مسألة هيمنة.

أنا أعيب جدًا في الحقيقة بالنسبة لهذه الندوة وبالنسبة لزملائي، ونحن نجنى ثمار ثلاث ندوات أو ثلاث محاولات سبقت هذه المحاولة. وأرى بعض الناس الذين شاركوا فيها في هذه الجلسة. نحن في المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذى يشترك مع مركز البحوث العربية في إقامة هذه الندوة. بحثنا قبل ثلاث سنوات ونصف مسألة مؤتمر عودة، وبدأنا نعمل وقضينا حوالي سنة ونصف نحاول أن نفتح لإخواننا الفلسطينيين في العالم العربي أن يكون هناك مؤتمر عودة، مؤتمر العودة ربما ينظر له نظرة فلسطينية على أنه يتطرق لموضوع محدد وهو العودة. لكن في أذهان الكثيرين كانت مسألة الهيمنة المسألة الرئيسية.

فى العام الماضي كنت بالقاهرة وسعدت جدًا بحضور اجتماعين هنا للجنة مقاومة التطبيع. فكان حافزًا آخر. وعلي إثر ذلك جلسنا مع أ. حلمى شعراوى وبحشنا أن تكون هناك ندوة فى العام المقبل. وعدت وتحدثت فى ذلك مع د. هشام شرابى وفرنسون وآخرين. فنحن سعداء جدًا بهذه الندوة. وبالنسبة لنا.. أتصور أن هذا يلفت نظرنا لأهمية مخاطبة إخواننا فى البلاد العربية، أى عدم التركيز فقط على اللوى الصهيونى والأمور المتعلقة بذلك فى أمريكا، فمن الضرورى جدًا أن يكون هناك ربط بين عملنا وبين عملكم ويكون هناك تعاون وتتسيق.

فى العام الماضى ذهبت لزيارة صديقى محمد فايق، وسألنى سؤالاً أتذكره. هل تعتقد أنه يكون تطبيعاً إذا كان المثقفون المصريون يذهبون لبيروت؟ الجواب كان: نعم أتصور يكون تطبيعاً... بالنسبة لى لدى إمكانية أن أذهب لهنالك بجواز أمريكى فلا أحتاج لتأشيرة لكن أتصور كان جوابى هكذا أن هذا يكون تطبيعاً.

فى ديسمبر العام الماضى كنت فى ندوة بجامعة بيرزيت تتعلق بحقوق الإنسان.. فى

الاستراحة تكلمت مع صديق عزيز فلسطيني وله تاريخ حافل بالنضال - مستقل، موضوعي- وذكرت له عن رحلتي لمصر العام الماضي، وحكيت له أنني عدت لأمريكا بعد هذا المشوار وأنا أشعر أنني مملوء بالحياة لما سمعته هنا في مصر عن مقاومة التطبيق. وأنا أعرف أن هذه حقيقة هي آخر خط دفاع.

قال لي : الحقيقة يانصير المسألة ليست هل يكون تطبيقاً أم لا؟ المسألة هي كيف يكون التطبيق؟ وكيف نتعامل مع الحياة؟ قلت له أظن أنه سؤال مهم وربما نحن بحاجة لأن نبحث فيه.

أ. محمد فايق:

شكراً د.نصير . وفعلاً عندما سألت د. نصير كنت أريد أن أسمع منه نفس الجواب الذي قاله. لأن هذا السؤال طرح على من شخصية هامة جداً... من الشخصيات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة والتي نحترمها جداً، وكان يتكلم على أن هذا الموضوع لابد أن يبحث.

النقطة الثانية. يبدو أن أبا إيبان كان متواضعاً عندما قال إنه يريد لعلاقة إسرائيل مع العرب أن تكون مثل علاقة أمريكا بأمريكا الوسطى. كان متواضعاً جداً، لكن أظن الآن المقصود أن تكون العلاقة مثل علاقة أمريكا بالهنود الحمر. وأعتقد أن هذا هو المتبع الآن.

أ. محمود المراغي :

هذه الورقة الثرية لها ثلاثة أبعاد بعد فكري وبعد معلوماتي وبعد حول الحركة. بالنسبة للجانب الفكري ، طبعاً كل الجالسين في هذه القاعة ليسوا بحاجة لمزيد من الكلام.

الجانب المعلوماتي، أظن أنه ينقصنا. مثلاً الكلام حول دور السياحة بعد أن غطينا الزراعة جيداً. هناك مجالات أخرى لم نغطيها مثل قطاع الصناعات البترولية والبتروكيماوية - إلى آخره.

وتجربة دخول إسرائيل في بعض المشروعات للصناعية كيف صارت؟ في جانب الحركة .. أنا أتصور أولاً التوقيت المناسب. السؤال: هل مصر متوقف التطبيق مع إسرائيل؟ مسألة تحتاج قدرًا من الاهتمام.

أقول هنا الأسهل التركيز على الدوائر العربية التي لازالت علاقتها محدودة مع

اسرائيل. أتصور أن هذا يعطى نتائج أفضل لأنهم لازموا لم يتورطوا فى التطبيع العميق وللوسع مثل مصر.

بالنسبة لمصر أقترح شيئين. ومعنا أكثر من ممثل لحركات مقاومة للتطبيع. الشئ الأول هو التخاطب مع الذين يتعاملون ... أى فى ظرف سياسى ملتهب مثل الآن، قد يفيد التخاطب مع هؤلاء. ورقة مكتوبة أيضًا حول ترتيب انسحاب للناس الذين يعملون خيرا لهم أو موظفين فى شركاتهم أو يتاجرون معهم.

أقترح بالتحديد أن تعد وثيقة خطاب للرئيس، به إجراءات محددة طبعاً. فى هذا الوقت لا أستطيع أن أقول ما الذى يكتب بالضبط، لكن يمكن لجنة الأحزاب أو للجنة الشعبية ينظموا اجتماعاً. وثيقة عليها توقيع مائة شخصية أو مائتى شخصية، ليس على وجه الاستعجال. نقول نحن نقترح كذا وكذا ويكون فى منظورنا كيف يفكرون وبالتالي ما الذى يمكن أن نأخذه منهم.

أ. شاهنده مقلد :

أشعر منذ أمس أن هناك جيذاً حقيقياً يولد. فأرجو أن يكون بإذن الله الميلاد قوياً كما نأمل.

سوف أعلق على ورقة أ.عريان والزميل حسام. وأريد أن أقول إنها ورقة تظهر مدى خطورة الوضع فى مجال الزراعة. حيث الوضع أخطر كثيراً، لأن هذا جسد الوطن المصرى. ومنذ السبعينيات والنظام المصرى يوجه إلى قطاع الزراعة ضربات متلاحقة كثيرة. تتخذ فى جراحه، وكان آخرها صدور قانون "العلاقة بين المالك والمستأجر" أى القضاء على كل القوانين التى صدرت فى الماضى لصالح الفلاحين، وكان آخرها التشريع الذى صدر لطرد الفلاحين من الأراضى.

أتصور أن التشريعات التى صدرت تهدف لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية تتيح للعدو الصهيونى وجود حليف داخلى. صغار الفلاحين الذين كانوا فى الأرض لم يكونوا حلفاء. لأنهم كانوا جنودنا فى المعركة ضد العدو الصهيونى، وبالتالي ليسوا حلفاءهم على أى مستوى. فبالثالى ضرب هؤلاء الذين قاتلوا طوال السنوات الخمسين الماضية فى الجيش المصرى وطردهم من الأرض وتحويلهم الاجراء مرة أخرى أو عبيداً للأرض مرة أخرى. هذا كان مستهدفاً.

تحضرنى كلمة صغيرة، أريد أن أقولها. فى سنة ١٩٧٩ حينما كنا فى مؤتمر شهداء الفلاحين، قامونا بزيارة السفاح بيجين لأرض المنوفية فى قريتى كمشيش - كان أول

مؤتمر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وتم اعتقال عدد كبير من خيرة شباب مصر ورجالها، كنت من ضمن المعتقلين. وفي المحكمة وجدتي فجأة أقول. (أصحا وفوقوا يا مصريين، الصهاينة أهم جابين، وانتوا هاتبقوا لاجئين). لمت نفس كثيرًا وقتها كيف سنصبح لاجئين؟ لكن للأسف الآن هناك مخاطر حقيقية أن نصبح فعلاً لاجئين لو أننا صمتنا عما يحدث. فلسطين أخذت بنفس الطريقة. نفس السيناريو يتكرر مرة أخرى، ولم يكن الناس يتصورون أنه يمكن أن تسلب فلسطين، وفجأة وجدوا فلسطين قد تم الاستيلاء عليها.

لذلك أرجو أن نكون على مستوى المسؤولية. والحقيقة أحيى فكرة مؤتمر العودة. وهذا هو ما فى أيدينا. لا نستطيع أن نجبر الحكومة على التراجع عن التطبيع. أنا فى رأيى أن الحكومة حتى لو رغبت لم تعد قادرة على أن توقف التطبيع فى مجالات كثيرة. ولا الحكومات العربية كلها لأن هذا هو آخر ما منى صعبة الحكومات العربية فى سبيل القضية الوطنية الفلسطينية.

فأنا أرى لابد أن نمسك شيئاً بأيدينا. ما الذى نستطيع أن نفعله؟ أنا أرى أن قضية عودة اللاجئين قضية ضاغطة على الأنظمة وعلى العالم الأوربي والأمريكي وعلى السطة الفلسطينية، ونستطيع أن نحشد فيها ونحن أصحاب حق. وقضية الأسرى أيضاً. لذلك أدعو أن نمسك بقضايا ملموسة لكى نناضل من أجل إحداث تغيير فيها.

أ. محمد فايق :

فعلاً موضوع العودة لا أحد يمكن أن يتنازل عنه، بل هو حق شخصى من حقوق الانتماء، حق الإنسان أن يعود لوطنه. هذا حق لا يمكن إسقاطه ولا يملك أحد مهما كان إسقاطه.

د. سميح فرسون :

لدى ملاحظتان فقط. أنه لابد نعرف تماماً أن التطبيع عملية. وعلينا أن ندرس آلية هذه العملية وأرضية هذه العملية وجوانب العملية كلها. وأعتقد أن من أهم الأشياء التى سيفعلونها : الخدمات.

اليونان يأتى لها كل سنة خمسة وعشرون مليون زائر - أما البلاد العربية التى فيها الآثار والقدس وإلى آخره لا يأتى إليها أكثر من مليونين إلى ثلاثة ملايين زائر. التخطيط هو اشتراك إسرائيل ومصر ولبنان وسوريا والأردن فى مجالات سياحية سيكون هناك حوالى اثنى عشر مليون زائر سنوياً. وهذا جزء من التطبيع. فهذه عملية

لا بد أن ندرسها.

ثانياً .. كما قلت أمس في المحاضرة أنها عملية كفاءة مؤدية إلى هيمنة اسرائيلية وثناة أيضاً إلى هيمنة أمريكية على العالم العربي. التطبيع الأمريكي مع العالم العربي مستمر بطريقة ما على الطراز والفكر الأمريكي والتخطيط الأمريكي. أما التخطيط الاسرائيلي، فهو مثل التخطيط الأمريكي: هيمنة ستكون أولاً على جيران اسرائيل أنفسهم (مصر والأردن ولبنان وسوريا) من خلال تركيع فلسطين أكثر. ويستخدمون فلسطين كجسر لاخترق باقي الدول العربية.

أ. يعزى زكى :

أولاً : أنا أحد الرافضين تماماً لمسألة التطبيع.

ومع ذلك لا أخرج من طرح بعض تحفظات أراها مشروعة في إجابات حول هذا الموضوع. قال د. احمد صندقى الدجاني أن المباحثات متعددة الاطراف هي ترجمة للفكرة بيريز - أن المباحثات تعبر عن حاجة للرأسمالية العالمية، مرتبطة بامتها أو ما يسمى أزمة للفايض المالى المتراكم، الذى بدأ منذ التسعينيات، وفعل القارئ المتابع لفكرة، يرى أنها إعادة مشروع مارشال فهم يتحدثون عن الصراع العربى الاسرائيلي. وإنهاته جزئية أخرى، قد أتفق أن جزءاً مما يسمى الايديولوجية للصهيونية على طول الخط كايديولوجية واعتبرها تناقضاً أساسياً. لا نقبل المصالحة سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب العربية.

بالنسبة لمقاومة للتطبيع الآن. وردت كلمة للتخوين كثيراً في كلام أ.عبد القادر حول تخوينه كذا وتخوينه كذا. وكلام دجمال حمدان ... مع احترامى له - المسألة ليست هكذا - هذه قضية خلافية. اليوم: التطبيع يتبع السلام الكامل أم التسوية.

السلام المنفرد يتبعه تطبيع شامل. عندما وقع السادات اتفاقية كامب ديفيد كحل منفرد فإن هذا السبب الذى تدخل منه اسرائيل للمنطقة العربية. حينئذ وقفنا ورفضنا هذا الموضوع.

اليوم بإزاء هذه التعريفات تصبح المسألة تنتقل إلى ما يشبه الحرب الداخلية فلان عميل وفلان عميل.

أ. عريان نصيف :

تناولت في الورقة للتطبيع الزراعى كحالة وكمخاطر، إنما الجزء الخاص بالسياسة،

فإن الوقت لم يسعفنى لعرضه.

طبعاً التطبيع موجود وقائم وحالة وقتنا لماذا. ولكن أيضاً هناك مقاومة جادة، قد لا تكون في المستوى الذى نأمله ولكنها موجودة وتحتاج منا جميعاً أن ندعمها.

إن كثيرين بدءاً من قيادات جامعية - أساتذة الجامعة فى الزراعة والاقتصاد الزراعى - ليس سرّاً رفضوا أن يذهبوا إلى الأرض المحتلة وزيارة السلطة الفلسطينية طالما جواز السفر يختم بختم إسرائيلى وأذكر منهم المرحوم د. محمد أبو مندور د. فاروق الباز ود. امام الجسم - آخر شخص فى هذا الشأن. ليس هذا فحسب.

هناك علماء كثيرون فى وزارة البحث العلمى رفضوا ما كان مطروحاً من محاولة لإشراك إسرائيل فى البحوث الخاصب بالهندسية الوراثية. ليس هذا فحسب - إن أعلى قمة فى مقاومة التطبيع حتى الآن - هى الموقف مما وعد به السادات إسرائيل من مدها بحياة النيل. منذ ١٩٧٨ عندما أعلن السادات ذلك وشكل لجناً لإتمام هذه المسألة. عندما قام بهذا الشأن - فعلاً تصدى له كل الشعب المصرى وليس مبالغة - فلاحين، مثقفين، النقابات المهنية، مدرسة الرى الوطنية المصرية. من كان منهم فى الوزارة مثل المرحوم عبد الهادى راضى أو غيره. كل للشعب المصرى. وانتصر الشعب المصرى ولم تمد إسرائيل يدها للنيل.

آخر شئ فى هذا الموضوع. أقول، هناك اليوم نواد متخصصة، وإذا دعمت من القوى الوطنية المصرية والعربية، أعتقد سيكون لها دور فى هذا المجال. ونحن من خلال اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع وعلى هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام، تم تشكيل اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعى والمائى. وشاركت فيه القوى الوطنية من تسع دول، وشرفنا الزملاء العرب بأن أعطوا التشكيل المصرى سكرتارية هذه اللجنة.

آخر كلمة بهذا الشأن، لا أريد أن أقول إن مقاومة التطبيع مقاومة سلبية، ولكن أقول مقاومة مباشرة. أما المقاومة غير المباشرة وهى المقاومة الاساسية، فهى التنمية الزراعية الحقيقية بشقيها الوطن والديموقراطى، وثانياً : فتح الملف العربى، ولنبداً بالمثلث الذهبى. إذا كانت العقبة أن هناك خلافات بين حكام نقول لهم - أنتم تطبيعون مع عدونا، فعلى الأقل نطبع مع بعضنا.

أما إذا كانت العقبة خارج مصر، فالشعب المصرى والشعب العربى قادر على إحباطها.



#### د. سيد عوض :

أريد أن أؤكد مرة أخرى على أهمية تعريف التطبيع. نحن لسنا مع مفردات الخطاب الرسمي الذي هو إزالة آثار العدوان. نحن ضد الطبيعة العنصرية للكيان الاسرائيلي، ولن تطبع إلا بعد انتفاء هذه الطبيعة.

النقطة الثانية ما هو تطبيع وما هو غير تطبيع؟ مسألة في غاية الأهمية يجب إعادة النظر فيها. بعض الزملاء أشاروا لأشياء معينة .. أنا سوف أشير فقط لمسألة هل الاشتراك في مؤتمرات دولية تتواجد فيها اسرائيل - وهي بالطبع متواجدة - يعتبر تطبيعاً أم لا؟ هل نستترك الساحة أم نتواجد في هذه المؤتمرات؟ هل نحضر ونأخذ موقفاً مباشراً ضدهم. هل هذا تطبيع أم لا؟ قضية تحتاج نوعاً من النقاش.

المسألة الثانية، لابد أن تكون أولى مهام مقاومة التطبيع هي التصدي لتجريم مقاومة التطبيع. لأن هناك بعض الزملاء في حزب العمل كتبوا لا للصهيونية لا للتطبيع مع اسرائيل، فقدموا لمحكمة عسكرية، وهم من قيادات شباب حزب العمل. في تصوري أنه مثلاً يعطى الآخرون حرية أن يطبعوا مع اسرائيل. فعندما أعارض لا تقل لي هذا مجرم قانوناً.

هناك نقطة أيضاً مرتبطة بهذه المسألة - لأنني أعمل في حقوق الانسان - يجب أن ننتبه لموضوع حقوق الانسان، وإلا ستكون مظلة حقوق الانسان أحد أشكال التطبيع مستقبلاً مع اسرائيل، إذا لم تكن هناك قوى واعية في هذه المسألة مع خصوصية اسرائيل. فنحن ملزمون طبعاً بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدم التمييز بسبب اللون أو الأصل أو الجنس أو العقيدة. ولكن يجب أن يكون هناك إدراك لخصوصية اسرائيل - وأنا أتنبه لما يحدث منذ البداية فنشر ثقافة السلام بدءاً من اعلان للدار البيضاء، إلى العمل في إطار الأمم المتوسطية، ويتم الدفع بسخاء شديد من أجل تفويض اسرائيل في هذه المسألة.

#### أ. محمد فايق :

أحب أن أوضح نقطة بالنسبة لحقوق الانسان. بالنسبة لطرد اسرائيل من أي اجتماع فقد حدث مؤخراً أنه في تونس بالذات دعت الفيدرالية الدولية - التي تعتبر أكبر شبكة حقوق إنسان في العالم - اسرائيل إلى اجتماع في تونس، وفي المعهد العربي لحقوق الإنسان. نحن رفضنا ولجبرناهم أن ينسحبوا. ونقول ذلك لأن هذه دولة معتدية لا تحترم حقوق الانسان وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه. بالعكس القوانين الدولية لا نرغمنا

أبداً أن نسمع إسرائيل ولا أى شئ فى الدنيا يلزمنا بهذا على الإطلاق. وهذا حق مشروع ولدينا أسبابنا الوجيهة التى نستطيع أن نقولها فى أى مجتمع دولى.

نصرة الشريعتى :

لم يتكلم أحد عن المستقبل السياسى للتسوية والعلاقات بين إسرائيل ودول الطوق - إلى ماذا يؤدى؟

كنت أتمنى أن أجد محوراً فى الندوة عن ذلك، وماذا بعد الممار السورى؟ خصوصاً أن هناك محاولات لسلخ سوريا عن لبنان. ماذا لو تم هذا؟ ما الفرق بين إسرائيل وأى دولة عربية؟ إسرائيل تعمل بطاقات أكبر.

أ. أحمد بهاء الدين شعبان :

أولاً : بالنسبة للأساس الاقتصادى لعملية التطبيع. بلاشك يتم الآن حتى على المستوى الاقتصادى- وهذا موضوع يحتاج الانتباه، فالهدف خلق قاعدة اجتماعية أشارت إليها أ.شاهنדה كأساس طبقى للعلاقات مع إسرائيل. هذا موضوع هام جداً ويجب الاهتمام به من المعارضين للتطبيع .

القضية الثانية خاصة بمن يطلق عليهم مجموعة المؤرخين الجدد. لأنه طرح من ضمن عمليات تسويق وتبرير العلاقات الثقافية مع الاسرائيليين بالقول إن هناك طائفة من المؤرخين تنتقد الأساس الفكرى للصهيونية ويمكن اللقاء معها على المستوى الاكاديمى ونشرت فى عدة منابر ثقافية مصرية. وفى اعتقادى أن هذا الموضوع أيضاً يتعرض للكذب والادعاء، فالمؤرخون الجدد، مع احترامى لجهود بعضهم، لن يغيروا الوضع فى إسرائيل، وهم يطرحون وجهات نظر طرح أكثر منها فى أمريكا، عن طريق مؤرخين وفنانين انتقدوا انتقاداً مرّاً ما حدث للهنود الحمر، ومع هذا يبيد الهنود الحمر فى أمريكا ولم تتوقف الإبادة بسبب بعض الكتابات. فالمؤرخين الجدد لن يغيروا طبيعة الكيان الصهيونى العنصرى العدوانى.

يبقى الخلاف حول قضية التسوية والموقف من التطبيع. لا أريد أن أجعل هذه القضية - رغم أهميتها - هى العنصر الرئيسى لتثبيت صفوف حركة مقاومة التطبيع. رغم أننى معترض تماماً على أى تسوية تضع من أيدينا حقناً فى فلسطين. لأن فلسطين أرض عربية سواء كانت بتسوية أو غير تسوية. ومع هذا أعتقد أننا مطالبون بتجاوز كل الخلافات الثانوية للتمسك بالهدف الرئيسى، وهو بلورة تيار قوى وشعبى وديناميكي لمواجهة التطبيع، باعتبار أن مواجهة التطبيع فى مصر هى للعنصر الأساسى الآن لبلورة الوطنية المصرية والعربية، ليست مجرد ورقة ضغط كما يزعم البعض، وليست مجرد أداة من أدوات المناورة السياسية، وإنما حركة بناء جديد للوطنية المصرية والعربية فى مواجهة الهيمنة الاسرائيلية الامريكية.

## **الفصل الخامس :**

**بعد الاعتراف  
ورقة نقاش**

**حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني**

بعد الاعتراف  
ورقة نقاش  
حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

أ. عبد الغفار شكر

يدخل الصراع العربي للصهيوني مع بداية القرن الحداى والعشرين مرحلة جديدة تتميز بسمات نوعية تختلف كفيها عن السمات التي ميزت المراحل السابقة من هذا الصراع، ولكنها لا تلغى الحقائق الكبرى التي حكمت هذا الصراع منذ نشأته والتي ستستمر معه حتى نهايته. حيث توشك إسرائيل والحركة الصهيونية أن تحقق أهم أهدافها المرحلية والمتمثلة في اعتراف العرب بها وقبولها كجزء طبيعي من المنطقة، وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية كاملة معها مصحوبة بعلاقات اقتصادية وثقافية تصير إسرائيل على الدفع بها إلى أوسع مدى. اعترفت كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ووقعت معها اتفاقيات ومعاهدات صلح منفردة تتضمن الاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية معها في كافة المجالات. وعندما تنتهى المفاوضات مع سوريا والسلطة الفلسطينية قريباً، فإن باقى الدول العربية سوف تنضم إلى قائمة المعترفين بإسرائيل، خاصة وأنه توجد بالفعل مكاتب للتمثيل السياسى أو التجارى بين إسرائيل والعديد من الدول العربية التي يشارك معظمها في مفاوضات التعاون الإقليمى التي تهدف إلى دمج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة. وإذا كان العرب قد ضاعت منهم الفرصة أكثر من مرة خلال القرن العشرين للإمساك بزمام المبادرة في إدارة الصراع العربي للصهيوني لأسباب متعددة، على رأسها عدم الفهم السليم لطبيعة وأبعاد هذا الصراع، فإنه من واجبنا ألا نفلت منا الفرصة هذه المرة، وألا يتأخر إدراكنا لحقيقة أن اعتراف العرب بإسرائيل، وانسحابها من الأراضي العربية المحتلة وقيام كيان فلسطيني يتمتع بنوع من الحكم الذاتى - حتى وإن اتخذ اسم دولة فلسطين - لا ينهى هذا الصراع، وإنما ينتقل به إلى مرحلة جديدة، علينا أن نتهياً جيداً لخوضها بكفاءة، والاستعداد لذلك بالتعمق في دراسة الأوضاع والحقائق الجديدة في المنطقة، والبيئة الدولية والإقليمية التي يجرى الصراع في إطارها وتحكمه موازينها، والأطراف المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع فى مرحلته الجديدة، والدروس المستفادة من المراحل السابقة، والشروط الواجب توافرها عربيا وفلسطينيا لإدارة الصراع بنجاح فى المستقبل.

## ١- طبيعة الصراع وجذوره

من المهم ونحن بصدد التعرف على مستقبل الصراع العربي الصهيوني أن نستحضر بوضوح الحقيقة الكبرى في هذا الصراع التي أشار إليها جمال عبد الناصر في رسالته إلى اتحاد الطلبة العرب بانجلترا وإيرلندا بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لنكبة فلسطين في ١٥ مايو ١٩٦٦ "إن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع - وعلى وجه الدقة - أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر المياسي والاجتماعي وبين الامتصاص الراغب في السيطرة ومواصلة الاستغلال". هذه الحقيقة تتناساها الآن معظم نظم الحكم العربية باعتقادها أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً ومحيداً بين العرب وإسرائيل، وتصورها أنه يمكن لكل بلد عربي على حدة أن يحقق مصالحه بالتفاهم مع إسرائيل وللولايات المتحدة، ولو كان ذلك على حساب أطراف عربية أخرى. يحدث هذا بقبول الدول العربية مبدأ المفاوضات للتشاتي والتسويات المنفردة مع إسرائيل، بينما تواصل إسرائيل وللولايات المتحدة العمل على أساس أن المواجهة هي مع الأمة العربية كلها، وتسعى لتكريس التجزئة العربية بإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على أنقاض النظام الإقليمي العربي، وإحلال الرابطة الإسرائيلية التركية العربية محل رابطة القومية العربية، وإحلال التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وتركيا محل التكامل الاقتصادي العربي، وبذلك يتحقق الهدف الأساسي للتحالف الصهيوني الإمبريالي منذ بداية القرن العشرين وهو ضمان التجزئة العربية إلى الأبد.

ورغم أن هذه الحقيقة الكبرى غابت عنا طويلاً، ولم تكن في حساب العرب في كثير من الأحيان وهم يخوضون هذا الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية ودولة إسرائيل، إلا أنها كانت واضحة منذ البدايات الأولى للصراع، وكان واضحاً أيضاً أن التعارض تام بين الأمة العربية والحركة الصهيونية. فقد كتب نجيب عازوري في كتابه (بقطة الأمة للعربية) الصادر سنة ١٩٠٥:

"ظاهرتان مهمتان لهما نفس الطبيعة بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن، تتوضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، أعني: بقطة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع. إن مصير هاتين الحركتين هو أن تتعارضوا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى، وبالنتيجة النهائية للصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدئين حضاريين، يقطع مصير العالم بأكمله".

يؤكد هذا التعارض التام بين الأمة العربية والحركة الصهيونية كثير من الكتابات الصهيونية، من أفضحها ما كتبه الكاتب الإسرائيلي مارتين شارمان في صحيفة حداثوت بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٣:

"إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي جوهره بسيط، ولا جدوى من محاولة إيجاد تعقيدات اصطناعية وحلول ملتوية مثل التسويات المرحلية والتجريد من السلاح والحكم الذاتي، فما هذه المحاولات سوى تهرب من الحقيقة البسيطة القائلة أن: بين البحر والنهر لا يمكن أن تسود إلا معاداة يهودية أو سيادة عربية، ويتطلب من يتحلى بالإرادة القومية الأكثر عزيمة والرؤية السياسية الأكثر وضوحاً".

رغم هذا الوضوح في طبيعة الصراع منذ بدايته وعلى امتداده فقد غابت عنا هذه الحقيقة الكبرى طويلاً، وغابت أيضاً حقيقة أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو جزء من الصراع العربي الصهيوني، وليس منفصلاً عنه، ولا يمكن الوصول إلى حلول حقيقية لأى منهما بمعزل عن الآخر. وهو صراع مصيرى يقوم على التعارض التام بين طرفيه، ولا يصلح لإنهائه مثل هذه التسويات التي تتم نتيجة لاختلال علاقات القوى لصالح إسرائيل، وتعرض العرب والفلسطينيين لضغوط إقليمية ودولية هائلة تفرض عليهم القبول بما هو أقل من الحد الأدنى للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والقبول باستعادة أراضيهم المحتلة في مصر وسوريا ولبنان ناقصة السيادة. ليس هناك أكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة من قول المتفكرين الفلسطينيين في بيانهم الموجه إلى الرأي العام الإسرائيلي واليهودي الصادر في أوائل فبراير سنة ٢٠٠٠:

"إن ما يجرى يجعلنا قلقين من أن ما يتم زرعه ليس السلام وإنما بذور حرب مقبلة. إن التسوية التي تسعى القيادة الإسرائيلية إلى فرضها على المفاوض الفلسطيني لا يمكن أن تكون تسوية مع الشعب الفلسطيني، وهذا يعنى أنها ستكون تسوية مهددة بالانفجار.. ربما نرغم حكومتكم المفاوض الفلسطيني غداً على تسوية ظالمة، ربما يحصل ذلك، لكن علينا أن نخبركم أننا لن نقبل بذلك، بل إننا سنقاومه".

يدرك الإسرائيليون هذه الحقيقة جيداً، ويتصرفون على أساس أن مثل هذه التسويات لن تنهى هذا الصراع، وأن القوة هي العامل الأساسى لحسمه لصالح أحد الطرفين، يؤكد ذلك ما صرح به إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل لصحيفة جيرو سالم بوست يوم ٢٨/٩/١٩٩٩ رداً على سؤال حول البيئة الاستراتيجية التي يتوقعها في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر المقبلة، وكيف يؤثر ذلك في قراراته بالنسبة للعملية السلمية فقال:

"الواقع هنا يتمثل بثلاث سمات، أولاً إسرائيل قوية، قوية جداً، وثانياً هذه بيئة قاسية، ولذلك علينا أن نبقى أقوىاء لأعوام طويلة مقبلة حتى بعد أن نتوصل لاتفاقات سلام مع الجميع، أقوىاء من جميع النواحي عسكرياً واقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً، وهذه القوة ستكون الضمانة لاستمرارنا".

## ٢- الضعف العربي والاعتراف بإسرائيل

هكذا نتأكد حقيقة أخرى من الحقائق الكبرى للصراع العربي - للصهيوني، ومن ضمنه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهي أن القوة بمعناها الواسع هي العامل الحاسم في هذا الصراع، وأن الطرف الأقوى هو الذي يكسب هذا الصراع، حيث يتأكد ذلك المبدأ الاستراتيجي الشهير "أنك لا تستطيع أن تصل على مائدة المفاوضات إلا إلى ذلك المدى الذي تستطيع جيوثك أن تصل إليه". هكذا تعتبر القوة هي العامل الحاسم سواء في الحرب أو السلام، سواء من خلال المعارك المسلحة أو من خلال الوسائل السلمية. وحسب تعبير إيهود باراك فإن القوة يجب أن تكون من جميع النواحي اقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً وعسكرياً، وهو ما يطرح البعد الحضاري لهذا الصراع والقدرة على بناء مجتمع متقدم قادر على إقامة الاقتصاد متطور ونظام سياسي عصري وتعبئة كاملة للموارد البشرية. وقد خسر العرب الجولات السابقة من الصراع لأن ميزان القوى لم يكن في صالحهم، واضطروا للاعتراف بإسرائيل أخيراً لأن ميزان القوى قد اختلف كثيراً لصالح إسرائيل في السنوات الأخيرة. وما لم ينجح العرب في تصحيح موازين القوى في المنطقة لصالحهم فإنهم لن يكسبوا أي جولة قادمة في الصراع. ونقطة البداية في هذا التصحيح أن ندرك كيف حدث هذا الاختلال في موازين القوى.

بدأ ذلك مبكراً عندما نجحت الحركة الصهيونية في صياغة استراتيجيتها وتطبيقها في التزام كامل بمجموعة من المبادئ مكنتها من تحقيق أهدافها مرحلة بعد أخرى:

\* ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية قابلة للتنفيذ: الحصول على وعد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين - تكثيف الهجرة والاستيطان - إقامة الدولة على جزء من الأرض المستهدفة - التوسع تدريجياً في اتجاه استيعاب كامل أرض فلسطين - اعتراف العرب بدولة إسرائيل والدخول في علاقات طبيعية معها.

\* المحافظة على وحدة الحركة الصهيونية وبناء المؤسسات للتنفيذ اللازمة لتنفيذ المخطط الصهيوني مع ضمان التنسيق الكامل بينها، وإقامة علاقة سليمة بين الداخل

والخارج، فكانت الوكالة لليهودية محور النشاط الصهيوني في البداية، وبعد قيام إسرائيل أصبحت الدولة العبرية هي مركز الثقل الأساسي للنشاط الصهيوني.

\* إقامة تحالف متين مع قوة كبرى قادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المرحلية للحركة الصهيونية: بريطانيا العظمى وفرنسا في مرحلة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة تالية. وتتحرك إسرائيل حالياً لتوطيد علاقاتها مع كل الدول الكبرى بما في ذلك روسيا والصين واليابان بالإضافة إلى تحالفها مع الولايات المتحدة.

وعلى الجانب الآخر عجز العرب عن المواجهة لافتقارهم استراتيجية موحدة للمواجهة، وعجزهم عن إدراك طبيعة الصراع وأطرافه، وافتقار المؤسسات والأطر الكفيلة بتوحيد العرب في مواجهة للتحدى الصهيوني، وفرضت كثير من النظم العربية وصايتها على الشعب الفلسطيني وحرمتهم من إمكانيات الحركة المستقلة دفاعاً عن وطنه.

كما أن ضعف وتخلف بنية المجتمعات العربية التي خضعت للاستعمار لفترات طويلة وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني قد أسهم - وبحكم عوامل التخلف المتنوعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية - في قيام إسرائيل، ومن ثم قدرتها على التوسع وترسيخ نفوذها، كما ساهم في عدم قدرة العرب أن يرقوا إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يضمن أداء متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات واسعة النطاق. هذا رغم المقاومة الضارية التي خاضتها الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني لهذه المخطط ورغم التضحيات الجسيمة على امتداد الصراع.

وإذا كانت هذه هي العوامل التي أدت إلى اختلال موازين القوى لصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في المراحل المبكرة من الصراع، فإن هذا الاختلال قد زاد كثيراً ودرجة خطيرة في السنوات الأخيرة لصالح إسرائيل مما عجل بالاعتراف العربي بإسرائيل، في مقدمة هذه العوامل:

- خروج مصر، أكبر دولة عربية، من دائرة الصراع بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد.  
- حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تدمير البنية الاقتصادية والقدرة العسكرية للعراق، ثلاني قوة عربية بعد مصر، وخروجه فعلياً لسنوات طويلة قادمة من دائرة الصراع.

- ما ترتب على حرب الخليج الثانية من افتقار التضامن العربي والإنقسام العميق في الصف العربي وشلل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتغليب التناقضات العربية العربية على التناقضات العربية / الإسرائيلية.



- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم مما أدى إلى حرمان العرب من حليفهم الاستراتيجي الدولي الذي ساندتهم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لفترات طويلة.

- تطور التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليه من التزام أمريكا بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا الراقية ومساندتها اقتصادياً وعسكرياً بما يضمن استمرار تفوقها على كل الدول للعربية مجتمعة.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في ترديد الخلاف في علاقات القوى لصالح إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة عندما تصدت للقيام بدور الوسيط للوصول إلى حل للصراع تحت المظلة الأمريكية انطلاقاً من أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وهى للحفاظ على أمن البترول وأمن إسرائيل والاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران. ومارست ضغطاً شديداً على العرب والفلسطينيين للدخول في تسوية سياسية في إطار مؤتمر مدريد تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمفاوضات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وإسرائيل، وتجزئة القضية الفلسطينية مع تجاهل تام للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ومبادئ القانون الدولي التي لا تجيز ضم الأراضي المحتلة بالقوة أو تغيير الحدود الدولية الثابتة.

وقامت الولايات المتحدة بضبط التصالح العربي، وقامت في الوقت نفسه بتطوير علاقاتها بإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بما يضمن لها استمرار التفوق على العرب مجتمعين. والتزمت بوضوح بالأمن القومي لإسرائيل بشقيه العسكري والاقتصادي أي طبقاً لرؤية إسرائيل، ووقعت معها مذكرة التفاهم الاستراتيجية سنة ١٩٨١ التي تكرس وضع إسرائيل باعتبارها "الرصيد الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة التي تترخ بالمصالح الأمريكية المطلوب ضمانها" ولم تضعف مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كما توقع البعض. وواصلت أمريكا تزويد إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية على شكل تنقعات مالية مستمرة واستثمارات في مجالات التكنولوجيا الراقية وتقديم منح مالية لا ترد لأنشطة اقتصادية متنوعة، ووقعت معها اتفاقية التجارة الحرة في ١١ نوفمبر ١٩٨٥ التي أدت إلى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة وتحقيق فائض في الميزان التجاري لصالح إسرائيل بعد أن كانت تعاني من العجز. وقدمت مساعدات عسكرية قيمتها ١,٨ مليار دولار سنوياً على شكل منح لا ترد بالإضافة إلى اعتمادات إضافية مع كل تطور في مفاوضات السلام، والمساهمة في تطوير الأبحاث العسكرية الإسرائيلية وخاصة بالنسبة لنظام "أرو" المضاد

الصواريخ والطائرة المقاتلة "لافي"، وتخزين معدات عسكرية أمريكية متطورة على أرض إسرائيل تكون تحت تصرفها إذا احتاجت إليها. ويجرى الحديث حالياً عن احتمال توقيع معاهدة دفاع مشترك بين البلدين بالتزامن مع الوصول إلى اتفاق مع سوريا ولبنان، الأمر الذى سيقلب موازين القوى فى المنطقة بشكل خطير ويغاقم الخلل القائم حالياً لصالح إسرائيل بما يجعل الولايات المتحدة طرفاً مباشراً فى المراحل القادمة من الصراع وليس مجرد قوة مساندة لإسرائيل. وبذلك فإنها ستقوم بالدور الأساسى فى تكريس الأوضاع الجديدة للناتئة عن معاهدات الصلح والاعتراف العربى بإسرائيل وما يتضمنه من إهدار الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين والسيادة العربية الكاملة على الأرض المحتلة المستعادة والتى سيكون النضال من أجلها أساس الصراع فى المستقبل.

- ٣ -

#### الجديد وتأثيره على المستقبل

سوف يتحدد شكل الصراع ومهامه وأساليبه فى المرحلة المقبلة انطلاقاً من الوضع الراهن الذى شكلته معاهدات الصلح مع إسرائيل وعلاقات القوى الجديدة بين أطراف الصراع وما تقيمه من تحالفات إقليمية ودولية.

من هنا فإن أى تحرك عربى وفلسطينى نحو المواجهة ومواصله الصراع يتطلب فهماً عميقاً لأبعاد الوضع الراهن وجقائقه الأساسية.

أولاً: بالنسبة للبيئة الإقليمية والدولية التى سيجرى الصراع فى إطارها فى المستقبل القريب نلاحظ مجموعة من الحقائق الأساسية:

- لم يعد المجتمع الدولى قادراً على اتخاذ المبادرات بعيداً عن الدور الأمريكى، يستوى فى ذلك روسيا والصين مع انجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان.

- لم يعد من السهل ان تكون الأمم المتحدة إطاراً لتعبئة موقف دولى مساند لقضايا العرب، فقد أصبحت تخضع بشكل كبير لسيطرة الولايات المتحدة.

- يزداد الأخلل فى علاقات القوى بالمنطقة لصالح إسرائيل نتيجة لإنحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل ومساندتها لها عسكرياً واقتصادياً وممارستها ضغطاً مستمراً على العرب للوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربى الصهيونى لا تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية مستفيدة من الضعف العربى الراهن.

- يفاقم من هذا الخلل حالة التفكك العربى والعجز عن استعادة التضامن العربى وفق أسس جديدة تعلّى من شأن التناقص مع العدو وتغلب المصالح العربية المشتركة على المصالح الضيقة للفئات الحاكمة فى هذا القطر أو ذاك.

- رغم وصول الغضب الشعبى إلى أقصى مدى من هذه التطورات، فإن الحركة الشعبية العربية ليست قادرة على تعبئة دائرة واسعة من الجماهير للضغط من أجل فرض إرادتها، ويؤثر غياب الديمقراطية بشكل كبير فى القدرة على التحرك الشعبى للفعال.

ثانياً: ربطت معاهدات الصلح بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها الانسحاب من الأراضى المحتلة وقيام علاقات طبيعية فى كل المجالات بالإضافة إلى قيام تعاون إقليمي تمارس إسرائيل بمقتضاه دوراً أساسياً فى للتصديات المنطقة ويتم التركيز فى هذا الصدد على:

- خلق نظام إقليمي شرق أوسطى تتواجد فيه إسرائيل بقوة على حساب النظام الإقليمى العربى وتكتسب الشرق أوسطية أهميتها فى الاستراتيجية الإسرائيلية باعتبارها شرطاً جوهرياً لحماية الأمن القومى الإسرائيلى فى ظل التطور الهائل لأسلحة العصر، حيث يؤكد شيمون بيريز فى كتابه عن الشرق الأوسط الجديد "من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى فى الأماكن البعيدة. من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر بينما نشغل أنفسنا برسم حدود قابلة للدفاع. بل المطلوب أبعاد قابلة للدفاع. وبكلمات أخرى علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة".

- يكمل هذا التصور السياسى للنظام الشرق أوسطى نشاط اقتصادى يقوم على دعائم أربع: هى إنشاء مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية كالطرق والمطارات والموانئ، وإقامة مجموعة متكاملة أو متعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة وفى مقدمتها بنك للتعاون الإقليمى ومؤسسات مالية واقتصادية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادى التى تكون إسرائيل طرفاً فيها، واستخدام قوى السوق فى هذا المخطط الاقتصادى بشكل انتقائى لفرض السيطرة الأجنبية والإسرائيلية على الاقتصاديات العربية. وقد تكفلت معاهدات الصلح مع مصر والأردن واتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بتهيئة الأوضاع لقيام تعاون إقليمي أسامه إسرائيل والأردن وفلسطين يكون قاعدة لانطلاق إسرائيل نحو باقى المنطقة، ويجرى من جانب آخر إقامة قاعدة أخرى للانطلاق قد تشمل مصر والأردن وإسرائيل كما اتضح من المشروعات التى قدمتها إسرائيل لمؤتمرات التعاون الإقليمى التى عقدت فى الدار البيضاء والقاهرة وعمان.

وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية في ملاحق اتفاق أوسلو أن يكون التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في مجال التنمية الاقتصادية أساس التحرك نحو الشرق أوسطية وفق برامج تفصيلية. وجاء في الملحق الرابع "سوف يتعاون الجانبان في إطار جهود المفاوضات متعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تساهل إليه الدول السبع الكبار، ومستطلب الأطراف من السبع الكبار السمعى لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة للتعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية وإقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص".

وهكذا فإن التعاون الإقليمى في إطار شرق أوسطى يكون من خلال الفرض لمزيد من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية على الاقتصاديات العربية، وتحقق إسرائيل بذلك هدفها الاستراتيجى على محورين: أولهما القيام بدور الوسيط بين هذه الاحتكارات العالمية والاقتصاديات العربية، وثانيهما أن تصبح شريكة للولايات المتحدة فى المنطقة.

ثالثاً: نكتسب العلاقات الثقافية بين إسرائيل والدول العربية أهمية خاصة فى معاهدات الصلح حيث حرصت إسرائيل على النص على التزام الدول العربية بتغيير مناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون وكافة الأنشطة الثقافية الأخرى لحذف كل ما يتعلق بإسرائيل كعدو وحذف الآيات القرآنية التى تشير إلى جوانب سلبية بالنسبة لليهود، وتتضح أهمية العلاقات الثقافية بالنسبة لإسرائيل مما قاله بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق "إن مصير العرب واليهود سيتحدد فى المدارس والجامعات وفى قاعات تحرير الصحف وفى المساجد فى الشرق الأوسط". وما قاله موشيه ساسون سفير إسرائيل السابق فى مصر "لا بد من تلقين الجماهير فى مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كفلسفة فى الحياة، وكقاعدة أساسية للعمل فى كافة المجالات". هكذا تتضح الأهداف الحقيقية لإسرائيل من اهتمامها بالتطبيع الثقافى بإجراء عملية غسيل مخ كاملة للعرب لا يستثنى منها طفل فى مدرسة أو واعظ فى مسجد أو مثقف أو حتى صحفى. بحيث يتم محو الذاكرة الوطنية والقومية للأجيال الجديدة بشكل خاص، ويعاد تشكيلها فكرياً بما يتفق مع قبول إسرائيل وتناسى ما لحق بالعرب من ظلم وما حدث لفلسطين من اغتصاب وملاحق بشعبها من تشريد.

رابعاً: بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية فإنه لا يتوقع فى المستقبل المنظور الوصول إلى اتفاق يؤدى إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا تسمح علاقات القوى الحالية بتحقيق ذلك، كما أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيقه، وأقصى ما يمكن تحقيقه هو قيام كيان

فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي تخلله المستوطنات التي تتمتع بحماية عسكرية إسرائيلية مباشرة ويعيش سكانها تحت السيادة السياسية الإسرائيلية.

أى أنه فى الوقت الذى تحرص إسرائيل على قيام علاقات كاملة مع العرب فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فإنها تتواصل تجاهل الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين ورفض حقه فى العودة إلى أرضه المغتصبة وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ورفض تقسيم القدس وتفكيك المستوطنات. وستكون هذه هى قمة المفارقة فى الوضع الجديد بالشرق الأوسط، أى إقامة علاقات طبيعية مع العرب فى ظل استمرار رفض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومن المؤكد أن الترتيبات الأمنية التى فرضت على العرب بما تشمله من محطات إنداز مبكر، وتحديد التسليح، ووجود قوات أجنبية على الأرض المستعادة، وفرض قيام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع تجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وإصرار إسرائيل على أن تلعب دوراً أساسياً فى نظام إقليمى جديد يقوم على أنقاض النظام الإقليمى العربى ستؤدى كلها بلا شك إلى انفجار الصراع من جديد مهما طال المدى.

#### ٤- نحو مواجهة عربية فعالة

تؤكد الحقائق الأساسية للوضع الراهن فى منطقة الشرق الأوسط أن التناقض ما يزال قائماً بين العرب وإسرائيل وأن اتفاقيات التسوية ومعاهدات الصلح لم تصف هذا التناقض ولن توفى الصراع بل سيتخذ الصراع، أشكالا جديدة ومتنوعة، وإذا كان الخيار العسكرى فى المواجهة قد تراجع إلى حد كبير فى المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور، فلا شك أن التحدى السياسى والأمنى والاقتصادى سيتقدم ويستمر، وسيكون التحدى الاقتصادى هو التحدى الأساسى فى المنطقة خلال الفترة المقبلة. ولا يعنى هذا تجريد العوامل الأخرى من أهميتها المؤثرة فى صنع الأحداث فى المنطقة، إلا أن التغافل فيما وراء هذه العوامل ومدى تشابكها فى صنع القرار السياسى والعسكرى سوف يكشف أهمية الدور الذى يلعبه العامل الاقتصادى على الصعيد المحلى فى كل دولة على حدة، وعلى الصعيد الإقليمى، وأيضاً فى الإطار الدولى الذى ينخر بالعديد من المتغيرات السياسية المتلاحقة والمؤثرات والنتائج الاقتصادية المترتبة عليها.

وإذا كان الاختلال فى علاقات القوى لصالح إسرائيل فى السنوات الأخيرة هو الذى أوصل النظم الحاكمة العربية إلى الاعتراف بإسرائيل والقبول بالتعاون معها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفق شروط غير مواتية فإن تصحيح هذا الخلل هو نقطة البداية

لامتلاك العرب زمام المبادرة في الصراع العربي الصهيوني في المستقبل، مما يتطلب بناء القوة الذاتية العربية في إطار بديل متكامل للوضع القائم، أساسه مشروع حضارى متكامل يستمد جذوره من قيم هذه الأمة وخبراتها النضالية الطويلة ويكون قادراً في الوقت ذاته على تمثيل أفضل منجزات العصر والمساهمة فيها.

إن الوعي بضرورات المواجهة طويلة الأمد ذات البعد الحضارى وما تتطلبه من تجاوز أوضاع التخلف وإقامة نظم سياسية عصرية تقوم على الديمقراطية وإطلاق المبادرة الشعبية وبناء اقتصاديات متطورة وثقافة وطنية عصرية، لا ينبغي أن يطغى على ضرورة المواجهة العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضع الراهن الناجمة عن الاعتراف العربى بإسرائيل. فنحن لا نستطيع ونحن نتطلع إلى المستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع وأن نتجاهل أننا بالفعل إزاء مرحلة جديدة من الصراع العربى الصهيونى، تدخلها إسرائيل وقد حظيت باعتراف العرب بها أو على الأقل نظم الحكم العربية المحيطة بها، دون أن يتحقق للشعب الفلسطينى الحد الأدنى من حقوقه الذى يكفل له إقامة دولة وطنية مستقلة على الضفة الغربية وغزة، ونحن لا نستطيع أن نتجاهل أيضاً أنه لا تتوفر حالياً الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية لمواصلة الصراع مستقبلاً. من هنا فإن استمرار هذا الصراع حفاظاً على المصالح الأساسية للأمة العربية يتطلب تعبئة الشعوب العربية من جديد على أساس من الفهم العميق للأوضاع الجديدة وعلاقات القوى الجديدة والمخاطر المترتبة على الاعتراف بإسرائيل وقبولها كطرف فى المنطقة وإقامة علاقات معها فى ظل العولمة الرأسمالية وتحرير التجارة العالمية وتساعد نفوذ الشركات متعددة الجنسية، مما يعطى إسرائيل ميزات إضافية تمكنها من التخلل فى اقتصاديات الأقطار العربية والاستفادة منها فى ضخ دماء جديدة إلى شرايين الاقتصاد الإسرائيلى.

الحركة الشعبية العربية هى أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عن الاعتراف العربى بإسرائيل، وتحمل الأحزاب السياسية العربية والمنظمات الشعبية كالتقانات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية الأخرى مسؤولية تحقيق التعبئة الشعبية حول مهمة محورية هى مقاومة التطبيق مع إسرائيل، ومحاصرة العلاقات معها فى نطاق رسمى محدد لا يتعدى بنود الاتفاقات الموقعة معها حول انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وتبادل السفراء، دون أن يترتب على ذلك قيام علاقات تجارية يشارك فيها المواطنون أو قيام علاقات ثقافية أو زيارات للأفراد من أى نوع. ولكى تتحقق هذه المهمة المحورية بنجاح فإنه من المهم أن يصبحها

جهد فكري متصل لإعادة تأسيس وعي عربي جديد بالمشروع الصهيوني والتحالف الصهيوني الإمبريالي والمخاطر الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل والأهداف الاستراتيجية لكل من الحركة الصهيونية والولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكيف تتهدد وجود الأمة العربية في الصميم، لأنه بدون تأسيس وعي عربي جديد بالمشروع الصهيوني ومخاطره سوف تنشأ الأجيال العربية الجديدة في غفلة كاملة عن هذه الحقائق والمخاطر، ولأنه على أرضية هذا الوعي الجديد يمكن تأسيس حركة شعبية عربية جديدة معادية للصهيونية والهيمنة الأمريكية، ويمكن أيضاً تشكيل رأى عام شعبي ضاغط على الحكومات العربية لاستئناف مسيرة الصراع في الفترة القادمة بالوسائل المناسبة للظروف والأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة. وفي هذا الإطار فإنه يصبح من الممكن الشروع في تنفيذ مهمة محورية أخرى هي بناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطيني تعمل من أجل التعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسئولية عربية، وباعتبارها جزءاً من كل أكبر هو مستقبل الأمة العربية، وما يتطلبه ذلك من إجراءات وجهود شعبية وحكومية تصب في اتجاه توفير الدعم الاقتصادي اللازم لسكان الضفة والقطاع لتمكينهم من الصمود في مواجهة الضغوط الصهيونية الإسرائيلية ومساعدتهم على إعادة إعمار المناطق التي تجلو عنها قوات الاحتلال وبناء اقتصاد فلسطيني قادر على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، واستغلال العلاقات العربية مع مختلف دول العالم وفي المحافل الدولية من أجل التأكيد على أن قضية فلسطين لا تحل بدون حسم القضايا الأساسية وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإلغاء كافة أشكال ومظاهر الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحررة، والاعتراف بالقدس عاصمة لدول فلسطين.

وبالمقابل فهناك مسئولية خاصة بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية تتمثل في إعادة بناء للموقف الفلسطيني بما يتناسب مع التحديات الجديدة وتعبئة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الشتات في إطار موحد يكفل الاستفادة من كل الطاقات للنضال المتصاعد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني ويتطلب ذلك:

- أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الإطار السياسي والتنظيمي الذي يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين حيثما تواجد (داخل إسرائيل أو في الأرض المحتلة أو في الشتات) بحيث يستوعب كافة التنظيمات السياسية والشعبية والمهنية وتوحيد جهودها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، والفصل بين المنظمة ومؤسسات السلطة الوطنية في الضفة والقطاع التي تنحصر مسؤولياتها داخل الأرض المحتلة.

- تحقيق اجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية، وبصفة أساسية حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس وأن تكون مرجعية القضية الفلسطينية مبادئ القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وليس الأسس التى قام عليها مؤتمر مدريد أو اتفاقيات أوسلو. وتكتسب فى هذا الصدد أهمية خاصة قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء دولة فلسطين والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ بحق اللاجئين فى العودة.

- إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية بما يمكن كل المنظمات والقوى أن تشارك بفاعلية فى هيئاتها القيادية وأنشطتها النضالية وإقرار مبدأ الانتخاب الدورى والتمثيل النسبى لهيئاتها القيادية تنفيذاً لمبدأ التعددية والديمقراطية فى إطار الوحدة الوطنية.

- إعادة بناء المؤسسات والمنظمات الشعبية لكل فئات الشعب الفلسطينى. وبحيث يمتد نشاطها ليشمل الشعب الفلسطينى كله فى المهجر والشتات وداخل الأرض المحتلة. إن إعادة ترتيب البيت الفلسطينى وتعبئة الحركة الشعبية العربية أمر ضرورى للمواجهة العاجلة للتحديات الجديدة الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل. وهناك بالدور صعوبات شديدة تواجه للحركة الشعبية فى كل الأقطار العربية وتعوقها عن القيام الدور المطلوب ولا يمكن إحراز نجاح فى المواجهة بدون النضال من أجل تطوير الأوضاع الديمقراطية وحدوث تطور حقيقى فى هذا المجال ينهى الحصار المفروض على العمل السياسى الجماهيرى فى معظم الأقطار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الإسرائيلى والصهيونى فى المجتمعات العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاستبداد والتسلطية. ومهما كانت الصعوبات فإنها يجب ألا تؤثر فى عزيمتنا أو تحرفنا عن نقطة البدء الأساسية فى هذه المسيرة الطويلة، وهى أن ترفض الشعوب العربية أى مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل وأن يظل السلام معها بارداً معزولاً فى أضيق نطاق رسمى وأن يتشكل وعى الأجيال الجديدة ووجدانها على أساس من الفهم المتجدد للمشروع الصهيونى وهدفه الحقيقى استمرار تجزئة الأمة العربية ومنع تقدمها.



## ٥ - قضايا للنقاش

هذه هي بعض ملامح صورة الوضع الراهن للصراع العربي الصهيوني، وأهم العوامل التي ساهمت في صنع هذا الوضع، واحتمالات تطوره مستقبلاً، والمتطلبات الواجب توافرها عربياً وفلسطينياً في مواجهة التطورات الجديدة الحالية والمستقبلية. ومن الواضح أننا إزاء وضع معقد يطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات، ويثير العديد من القضايا للنقاش لعل مناقشتها تساعد على بلورة رؤية جديدة لكيفية خوض الصراع العربي الصهيوني بكفاءة في المستقبل المنظور وعلى الأمد الطويل. في مقدمه القضايا الجديرة بالنقاش.

١- إلى أي حد يمكن القول أن اختلال علاقات القوى لصالح إسرائيل هو أساس الوضع الراهن في الصراع العربي الإسرائيلي واعتراف نظم الحكم العربية بإسرائيل؟ وما هي مسؤولية العرب عن هذا الخلل في موازين القوى؟.

٢- ما هي الشروط الواجب توافرها لتمكين العرب من استئناف نضالهم ضد المخاطر والتحديات الناجمة عن الصراع الصهيوني؟ وما يتصل بها بصفة خاصة بالتحديات الاقتصادية والأمنية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وما هي حدود مسؤولية العرب عن قضية فلسطين؟.

١- هل يمكن اعتبار المواجهة الشعبية للتطبيع والنضال من أجل الديمقراطية الحلقة الرئيسية للعمل الوطني والقومي في المستقبل المنظور؟ وهل يكتسب الوعي أهمية خاصة في هذه المرحلة؟ كيف؟.

٢- كيف يمكن بلورة استراتيجية عربية للمواجهة الشاملة تكفل إمساك العرب بزمام المبادرة في الصراع العربي الصهيوني؟ وما هي أهم العناصر المقترحة لهذه الاستراتيجية؟.

## تعقيبات ومناقشات

أ. حلمى شعراوى :

أختلف مع أ. عبد الغفار فى المحورين، بالنسبة للإجابة على أسباب الفشل وأسئلة المستقبل. أعتقد أنه على نحو ما تم معالجة الكثير وتم نقد فكرة الرجوع لأسباب الفشل، فإذا استطعنا تجاوز ذلك لأسئلة المستقبل، وهى بالضرورة ناتجة من واقع الفشل فهى ستأتى بالضرورة، فسيكون النقاش مفيداً. وهذا أرجو وضعه فى الاعتبار.

هناك كثير من الأسئلة الملحة والوقت ضيق. أسئلة عن النظام العربى، عن استيعاب لاجئين أو المقاتلة لإعادتهم، وعن الصهيونية وما بعد الصهيونية، وعن الشرق أوسطية ونظام الجامعة العربية ماذا يكون شكله؟

أنا أميل للإجابة عن أسئلة محددة. حول القنبلة السكانية، ماذا لو أن إسرائيل تأتى بخمسة ملايين يهودى وفق قانون العودة؟ دعه من أى اعتبارات أخرى. هذه منطقة مرشح للقدوم إليها خمسة ملايين وأفد يهودى خلال خمس أو ست سنوات أو عشر سنوات. ماذا يفعل العرب؟

وأسئلة عن الخطاب العربى نفسه والعقل العربى والصراع الاجتماعى.. الخ. ماذا بعد انسحاب الحكومات نهائياً من الصراع، هل المسؤولية ستكون شعبية بالكامل أو كيف نتعامل مع الحكومات؟

معنا أناس يستطيعون الإجابة عن أسئلة محددة لأنها متحدد لى هل سأظل أطالب هذه الحكومة أو أصارع ضد النظم الحكومية والنظم العربية؟ تساؤلات كبيرة، كذلك قضية اللاجئين لابد أن يخصص لها مؤتمر قريب..

فهنا يجب إلى جانب مطلب أ. عبد الغفار أن نضع أجندة فعلا ونواصل بالنسبة للتوجهات الفكرية. فأنت أمام ضرورة للقول بأشياء محددة. حول التطبيع هناك مشاكل كثيرة. هناك تجارة تأتى قائمة كاملة من إسرائيل، هل سنقول فلنقاطع الكوكاكولا؟ هل سينفع هذا فى المواجهة أم تضغط على حكومتك يوم أن يصدر تشريع كذا أو معاهدة كذا أو كذا؟

أ. السيد ياسين :

ورقة أ. عبد الغفار تثير مجموعة من الأسئلة الهامة. وإن كنت أختلف مع بعضها. النقطة الأولى التى تختلف حولها: طبيعة الصراع. كانت هناك صيغ إقليمية تقول إن الصراع هو صراع وجود وليس صراع حدود. ثم بعد محاولات التسوية، بعض الفرق

العربية، تقول الصراع صراع حدود مع أن التسوية تلغى هذه المسألة.

لوعندنا لقرارات المؤتمر القومي العربي - آخر مؤتمر - يقول الصراع صراع وجود. وهذا رأى أ.عبد الغفار. هناك تعارض كامل، وهذا التعارض لا تحسمه إلا القوة، كما يقول، وتعريف القوة لم يقل القوة العسكرية فقط، بل القوة بمعناها الشامل.

أعتقد أن صيغة أن الصراع صراع وجود هي أشبه بمقولة إما نحن أوهم في المنطقة. لا أعتقد أن هذا هو الأسلوب. وأعتقد أن طريق التسوية لو أدير بشكل فعال يمكن أن يكون وسيلة لحل الكثير من المشكلات بين إسرائيل والبلاد العربية. المرجعية هنا في التسوية هي المرجعية الدولية. ليست مرجعية مدريد أو أوسلو.

بالنسبة لمصر - يقال دائما إن مصر خرجت من مجال المواجهة المباشرة. أنا ضد هذا. المعاهدات المصرية الإسرائيلية أتاحت لمصر فترة كاملة كي تعيد الأمور من جديد، ولم يكن ممكناً أن تنزل مصر في حالة حرب دائمة مع إسرائيل، وطبعاً هذه محاولة لتخفيف عبء المسؤولية عن البلاد العربية، بتحميل مصر مسؤولية باعتبار أنها خرجت من مجال المواجهة المباشرة عند إبرام هذه التسويات.

الخطاب القومي العربي خطاب مفارق للواقع ولا علاقة له بالحقائق الدولية ولا بالحقائق الإسلامية ولا المحلية. إنما هو خطاب مثالي مفارق للواقع والناس يسمعون أنفسهم بالكلام فقط، وقرارات غير قابلة للتنفيذ.

النقطة الثانية: القوى العسكرية. عبد الغفار قال بحق إنها لن تحسم الصراع لفترة طويلة، فتصور معركة عسكرية واحدة تحسم المسألة مع إسرائيل مسألة مستحيلة واضعاً في الاعتبار: الميثاق الدولي، تفاوت القوة، وتنامي القوة العسكرية الإسرائيلية. وعلاقتها المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ينبغي أن نفكر في حلول أخرى تفاوضية لحل المشكلات.

أ.عبد الغفار يتكلم كلاماً مطلقاً ومرسلاً عن للشعب العربي وعن القوى الشعبية العربية. أنا لا أقبل هذه التسميمات المجردة، أريد أن أنطلق من تنميط للمجتمعات العربية الراهنة، سوف أتكلم بصراحة شديدة. هناك مصطلح اخترعته لنفسى لأفهم الواقع العربي اسمه "المجتمعات العربية المعتقلة" وليس تياراً سياسياً واحداً. هناك مجتمعات عربية بالكامل معتقلة.

وبالتالي حتى نتكلم عن قوى شعبية لابد أن ننطلق من الواقع، وما مدى إمكانية تغيير هذه المجتمعات المعتقلة إلى مجتمعات متحررة فيها مجتمع مدنى وفيها الديمقراطية وفيها سيادة القانون.

نحن نشهد محاولات غير شريفة من نظم جمهورية تتحول لنظم ملكية هذا هو الوضع الموجود حتى لا نغرق فى الخيال حول القوى الشعبية العربية وتغلبها.

وبالتالى أقول أن النمط المصرى نمط ناجح فى العالم العربى كله، يكاد يكون فى مصر المجتمع المدنى الوحيد الذى استطاع مقاومة التطبيع عشرين سنة بقرارات مازالت ملزمة لكافة النقابات المهنية. وندعو فى المؤتمرات العربية لتطبيق النموذج المصرى. لكن هناك صعوبة شديدة لأن القهر السياسى موجود على الجماهير العربية فى كافة البلاد العربية تقريباً ..

وبالتالى نقول، هنا يوجد تحدى خاص بموت أو تمويت أو قهر المجتمعات المدنية، وبالتالى أى محاولة للحديث عن الشعب العربى بشكل مجرد أنا ضدها.

النقطة التالية: حقبة ما بعد التسوية. سنفترض أنه حدثت تسوية سورية اسرائيلية وتسوية لبنانية اسرائيلية وتسوية فلسطينية اسرائيلية. هناك مشاريع جاهزة من أجل أن تكون سوريا وفلسطين وإسرائيل تكتلاً اقتصادياً على حساب مصر. هناك مشاريع موجودة، ومدروسة وجاهزة.

مسألة التطبيع ومقاومته ستكون غريبة جداً عندما تحدث تسوية فلسطينية اسرائيلية. لأنه حسب التعريف هناك تطبيع حقيقى بين الفلسطينيين والاسرائيليين بحكم الواقع، وليس بحكم السيناريو الفكرى وسيزداد بالعكس، السلطة الفلسطينية تطالب بالتطبيع مع اسرائيل.

وبالتالى التعارض هنا سيكون بين محاولات مصرية أو غير مصرية لمقاومة التطبيع يومياً بين الفلسطينيين والاسرائيليين. هذا تناقض سيكون موجوداً فى الفترة القادمة.

إذا حدثت التسويات، ستكون هناك ضغوط دولية كبرى على كل البلاد العربية، لفتح الأبواب أمام التطبيع الاقتصادى والثقافى مع اسرائيل، التطبيع الاقتصادى سوف يأخذ شكل الشروق أوسطية أو غيرها. وسيكون هامش المناورة ضعيفاً جداً أمام النظم والحكومات. هناك مجال لأن يلعب المثقفون العرب وفى مقدمتهم المثقفون المصريون دوراً فاعلاً فى مقاومة التطبيع الثقافى. النموذج المصرى واضح. الحكومة المصرية وقعت ولكن نحن لم نوقع. رفضنا أن نطيع بالقوة، والشعب المصرى مثلاً فى جماعاته المهنية ونقاباته رفض التطبيع حتى الآن وهذا نموذج فى مقاومة التطبيع الثقافى.

إنما أريد أن أنطلق انطلاقاً واقعياً وأقول، لابد من تحليل سوسيولوجى متعمق للمجتمعات العربية المعاصرة. أولاً : لاحظت فى الفترة الماضية - حتى فى مصر - أن رجال الأعمال بدأوا يطبعون مع اسرائيل اقتصادياً. لدينا فى مصر الآن من الممكن أن تجد خبراء اسرائيليين فى بعض المزارع الخاصة والحكومية. لدينا مثقفون مصريون من

أنصار التطبيع مع إسرائيل وكسر العداة التقليدي معهم ويروجون للبرالية الجديدة والتطبيع مع إسرائيل وأنه من الممكن كسر الحاجز النفسي.

لدينا أيضًا من بين الفئات الشعبية ناس يعملون في إسرائيل - عمال مصريين - هؤلاء عددهم بالآلاف، وقد تزداد هذه الظاهرة لو تمت تسويات مع باقي البلاد العربية. انن لا نستطيع أن أقول إن المجتمع المصري أو العربي متجانس. هناك شرائح ستكون مع التطبيع وهناك متفقون ضده. وفي النهاية هناك ناس تبحث عن مصلحتها أين هي؟

أقول في النهاية، إن فترة ما بعد التسوية ستكون صعبة جدًا، ولذلك دعا أ.عبد الغفار لمشروع حضارى. أعتقد أن هذا إعادة إنتاج لحديثنا عن المشروع الحضارى، حتى كلمة مشروع حضارى لم يعد أحد يترجمها الآن. فى أنبيات التنمية لا توجد كلمة عن مشروع حضارى، هناك ما يسمى رؤى استراتيجية، والتعطيل الاجرائى هو مجموعة السياسات المتكاملة والاقتصادية والثقافية للقرن القادم. ليس أكثر من ذلك. وهذا معترف به فى كل الدول. ماليزيا تفعل ذلك وغيرها. لا شئ اسمه مشروع حضارى بالمعنى الواسع للكلمة.

فكرة المشروع الحضارى فكرة غامضة فى العقل العربى. الناس تفهم المشروع الحضارى على أن بعض المثقفين مثلنا يضعون لمساة فنية ويعدون مشروعًا وينفذونه. المشروع الحضارى إن لم ينبع من الواقع لا لزوم له. بمعنى تفاعل التأثيرات الموجودة فى المجتمع ثقافية واقتصادية، هل يمكن التأليف بينها أم لا؟ مع الوضع فى الاعتبار عوامل الصراع وعوامل التعاون، ولحد الأدنى من الاجماع على رؤية محددة للعالم .. هذه هى الشروط الأساسية لوضع رؤية استراتيجية للمجتمع.

أ. عبد الله النيبارى:

أعتقد أنه مطلوب منى أن أوضح بإيجاز مشروع انشاء لجنة مقاومة التطبيع فى الكويت والخليج العربى، ومن خلال ذلك سأتناول بعض التقييمات على الموضوع الذى نحن بصدد. إن فكرة انشاء لجنة أو ما نسميه "مؤتمر التجمع لمقاومة التطبيع بالكويت والخليج العربى"، بدأ الحديث فيها منذ أقل من ثلاث سنوات. وعلى الأخص، بعد امتداد عملية التطبيع إلى بعض مناطق الخليج، وهو شئ كان مستبعدًا أن يأتى فى مرحلة مبكرة من عملية التسويات الجارية بين العرب وبين إسرائيل. وجرى التداول بين ممثلى القوى السياسية فى الكويت وبعض المستقلين للتشيطين حول هذه الفكرة وإمكانية إخراجها بالتناذى مع بعض القوى والعناصر فى دول منطقة الخليج. واتفق على أن الهدف من هذا

التجمع هو مقاومة - بمعنى رافض - عملية التطبيع بين دول الخليج وبين دولة إسرائيل تحديداً، على أساس أنه إذا كانت في دول الطوق أوضاع وظروف معينة تضطرها للدخول في تسويات قد يكون أحد مكاسبها استعادة الأراضي أو بعض الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧، وبالتالي تضطر لأن تتحمل تبعات ذلك والالتزامات بما فيها عملية التطبيع والدخول في مشاريع مثل الشرق أوسطية وما إلى ذلك - فإن دول الخليج وهي بعيدة عن المواجهة مع إسرائيل، ليست مضطرة، ولا تواجه ظروفًا ضاغطة عليها لكي تقيم علاقات طبيعية سواء سياسية أو تجارية مع دولة إسرائيل.

وإذا قيل بأن دخول هذه الدول في عملية تطبيع مع إسرائيل هو استجابة لضغوط خارجية - تحديداً ضغوط أمريكية - باعتبار أن أمريكا توفر حماية لهذه الدول مقابل مخاطر، منها مثلاً العراق أو إيران. فالجواب على ذلك، أن أمريكا وحلفاءها عندما جاءوا إلى الخليج، جاءوا لحماية مصالحهم وليس لحماية حدود هذه الدول أو نظمها أو حكوماتها.

طبعاً طرح هذا الموضوع بهذه الصيغة، يعني عدم الدخول في صراع مع دول الطوق في مشاريعها في موضوع التسوية، وتحديدها في هدف محدد. نحن كشعوب في الخليج نرفض عملية التطبيع .. خاصة وأن التسويات القائمة هي تسويات لا تفي بالحد الأدنى للمطالب العربية التي كانت تطرح على الأقل كشرط للتسوية وإقامة سلام مع إسرائيل.

ولذلك فهي تسويات لن تحقق الاستقرار والسلم، باعتبارها تسويات ليست شاملة وليست عادلة ولا تتوفر فيها مقومات الديمومة ولا إنهاء الصراع.

طبعاً لا شك أن الحديث عن نجاح مشروع من هذا النوع، واستجابة القوى الشعبية والائتلاف حول هذا المشروع يمكن أن يوضح الظروف الموجودة في الكويت.

حقيقة كما أشار أ. السيد ياسين أن الظروف أصبحت مختلفة. منطقة الخليج كانت من المناطق المتبنية والمساندة بحماس شديد للقضية الفلسطينية ليس من ١٩٤٨ فقط وإنما قبل ذلك. وهناك أدبيات كثيرة تتكلم عن مساندة أهل الخليج - بالذات الكويت - منذ حركات الانتفاضات والثورات في الثلاثينات في فلسطين وكان يرسل لهم سلاح ومعونات، فارتباط المنطقة بالقضية الفلسطينية ارتباط تاريخي قديم، ويمكن القول إلى حد بعيد إن محور العمل الوطني أو الكفاح الوطني في دول الخليج - وخاصة في الكويت - ظل لفترة طويلة يقوم على أساس مساندة النضال العربي - أساساً فلسطين، ثم مصر، ثم الجزائر، ثم سوريا .. الخ. بمعنى أن الأساس في نهوض الحركة الوطنية إلى حد كبير

(إلى جانب المطالب المحلية في التغيير والاصلاح وإقامة دولة قانون وديمقراطية وما إلى ذلك) كان جذوة حماس المستندة إلى ما يحدث في الدول العربية الأخرى.

فالطابع العربي للعمل الشعبي والحركة الشعبية في دول الخليج كان عاملاً مساعداً، وطبعاً هذا العمل لشدت بدرجة كبيرة إبان الفترة الناصرية في مصر.

ولكن بعد سنة ١٩٩٠ تغيرت الأوضاع لثلاثة أمور. أولها غزو العراق للكويت وموقف الكثير من الدول العربية والنخب العربية تجاه الأزمة، ومن بينها منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية. هذا الأمر كان بمثابة الصدمة التي تولدت لدى الجماهير الكويتية وربما جميع دول الخليج، ليس لأن هذه الدولة أو بعض الدول لم تقف كمساندة للكويت أو لرفض أو لمقاومة الاحتلال العراقي للكويت، إنما الأكثر من ذلك، زرع الشك في مصداقية مواقف الكثير من القوى الوطنية إزاء كافة الشعارات التي كانت تطرحها في موضوع العدل والديمقراطية والرجوع لإرادة الشعوب، وعدم فرض الحلول بالقوة - كل الأشياء التي كانت تطرحها القوى العربية والنخب العربية والمتقنين العرب، في تصور الكويتيين كلها تبخرت ولم تجد لها أي صدى في هذه المواقف إبان احتلال العراق للكويت. فالمسألة اهتزت .. لست في موقف التساؤل حول مدى مصداقية هذه القوى وعمق تصورها وقدرتها على التحليل والاستنباط للموقف السليم باتجاه هذه المواقف. لو نحينا الكويت جانباً، كيف وقفت هذه القوى التي كانت أكثر حماساً ضد النظام العراقي عندما كان يخوض الحرب مع إيران، فجأة تناسلت طبيعياً هذا النظام وما فعله ليس ضد الشعب الكويتي وإنما ضد شعب العراق. وأستطيع أن أقول إن هذا التصور مازال قائماً لأن باعتبار أن حتى الدول التي شعارها مساندة الشعب العراقي والتعاطف مع الشعب العراقي، لا تبرز ولا توجه أي نقد للنظام العراقي الذي يعاني منه الشعب العراقي أكثر ما يمكن.

الموضوع الثاني أيضاً: المشهد الفلسطيني. إن القيادة الفلسطينية التي تقود النظام الفلسطيني، بدخولها في التسويات، كأنما سحبت ورقة أساسية لكي تكتف حولها جماهير الخليج في التعاطف والمساندة.. هذه الشعوب ما المطلوب منها أن تساند؟

أيضاً بالنسبة للوضع العربي بشكل عام. في دول الخليج كانوا في السابق يساندون الاحزاب العراقية، والاحزاب السورية، وكانوا يساندون النضال الفلسطيني.. الخ. بعد ١٩٩٠ ماذا يمكن أن يساندوا؟ ما هو النموذج أو العمل العربي الذي يمكن أن يستقطب مساندة أو تعاطف أو حماس أهالي المنطقة للموجودين. وبالتالي، لا يوجد مشروع عربي يولد أو يثير حماس الناس للمساندة.

لهذه الأسباب نجدنا أمام وضع جديد مختلف، من الحماس العارم إلى وضع متشكك به، ولكن منع ذلك مازال الناس في الخليج يتعاطفون مع لبنان، وهناك مع سوريا شيء يحفظ كرامة المفاوض العربي بالمقارنة مع السلطة الفلسطينية.

أما أهمية المشروع الذي نقوم به، فهو أولاً يتيح مجالاً لعمل وطني داخل الكويت ويثير بعض المحفزات التي كانت في السابق.

ثانياً : أنه أيضاً وسيلة للتواصل وإعادة التواصل - إذا وجدت حركات موازية في الاقطار العربية - بين القوى الشعبية في الكويت والقوى الشعبية في الخارج.

ثالثاً : بالنسبة لموضوع التطبيع، أعتقد أن رفض التطبيع يعبر عن قناعة بعدم إمكانية تحقيق الاستقرار والسلم والتعايش بين العرب واليهود (في وضعهم الحالي) في دولة إسرائيل كمشروع سلامي في المدى البعيد. وبالتالي هو شعار له مضمون آخر. نحن نقول إنه شعار التطبيق الأصديق. وإن كان للتطبيع هو عمل بالمخالفة. لأن إسرائيل تريد تطبيعاً، نحن نريد عدم التطبيع، إنما الجوهر هو مقاومة أهداف المشروع الصهيوني. بالتالي المشروع في المضمون قد يكون أوسع وأعمق من ذلك، وهو الذي يجب أن يستقطب اهتمامنا الآن. أي ما هي رؤيتنا للمشروع الصهيوني؟ هل يمكن التعايش معه، هل يمكن للتسوية القائمة أن تحقق استقراراً؟ إذا لم يكن ذلك ممكناً، ما هو تصورنا للبديل؟

وبناء على النقاش الذي دار اليوم، قد يكون مشروع مقاومة التطبيع مدخلاً لاستعادة النهوض في الحركة الوطنية في البلاد العربية التي تواجه تمزقاً أصلاً في ساحاتها. هناك تمزق وفقدان للتواصل على مشروع من هذا النوع وحتى على شعار مقاومة التطبيع أو مقاومة الصهيونية، بما في ذلك في الساحة الفلسطينية.

والقوى الشعبية تواجه تمزقاً وتدهوراً في كافة ساحاتها، بالإضافة لما ذكر أ. السيد ياسين عن المجتمعات المعتقلة.

وأقول إنه يمكن لهذا الشعار ولهذا الحركة أن تولد وتستنهض قوى جديدة، باعتبار أنه يمكن أن يحظى باستقطاب فئات واسعة وتحالف واتلافات أيضاً جيدة إنما مطلوب تحديدها. الأسئلة التي طرحت اليوم أعتقد أن بعضها إجابته فعلاً محسومة والبعض غير محسومة. إذا كنا نرفض التسوية القائمة ونرفض للتطبيع، فما هو البديل؟

ما هو البرنامج؟ هل هو مثلاً كما يطرح البعض موضوع الدولة الديمقراطية، التي تجمع قبيلتين في دولة واحدة. واضح أن مشروع التحالف في فلسطين غير قابل للاستمرار، هو نوع من الهيمنة والسيطرة. ولا يوجد مشروع لسيادة فلسطينية أو قيام



دولة فلسطينية.

موضوع العلاقات مع عرب ١٩٤٨، مع السلطة الفلسطينية، مع الاسرائيليين الذين قد تكون لهم رؤى مختلفة داخل اسرائيل، مع اليهود في الخارج... كل هذه الأمور مطلوب تحديدها.

وأنا شخصيًا غير مقتنع بالحسم للظاهرة هذا اليوم في موقف العرب. جماعة للتطبيع - وهم ليسوا جماعة واحدة - ما هو الموقف منهم؟  
هذه أمور مازالت على الأقل تقف عثرة في تقدم مشروعنا - مشروع مقاومة التطبيع . ومقاومة المشروع الصهيوني.

أ. محمد سيد أحمد :

أعتقد أن المشكلة ليست ما يجب أن يكون ويجب ويجب، إنما ما هي الدينامية التي توصلنا من الهزيمة التي نحن فيها لوضع مختلف؟ ما الأشياء التي نستطيع أن نستخدم إليها في سبيل أن نخرج من المأزق الذي نحن فيه؟  
أريد أن أبدأ سريعًا بكلمتين عن الذي أتصور حدوثه في المرحلة القادمة.

كان مقررًا، أو يبدو أنه كان مقررًا عقد تسوية هذا العام، لأننا بصدد عمليتين مترابطتين. عملية تتعلق بلعبة كليتون ورغبته في إنجاز شيء في الشرق الأوسط ليغطي إخفاقاته الأخرى، فيخرج بشيء ويكون أنهى الصراع الذي له مائة عام، قبل نهاية القرن، وأن يستخدم مركزه كراع للعملية في سبيل أن يفرض. وطبعًا هذه كانت تشجع عمليات أخرى أن يبارك بتشدد لأنه ينتظر من كليتون أن يسنده. كما أن حافظ الأسد يحاول أن يستثمر الموقف، .... إلى آخره.

طبعًا الضحية الأضعف أو الطرف الأضعف هنا هم الفلسطينيون، وفي نهاية الأمر لن يكون هناك اتفاق. سيكون هناك إعلان اتفاق. وأغلب المشاكل ترحل مثلاً للمفاوضات متعددة الأطراف، مثلاً لاتفاقيات مثل كامب ديفيد بترحيل المشاكل لخطابات متبادلة و... إلى آخره.

أعتقد أن اليوم صعب، بسبب الوقت المتبقي. أنا واثق أنه ستكون هناك محاولات لهذا السيناريو حتى آخر لحظة. وفي أسبوع سنسمع أن هناك ظرفًا سيئة، وأسبوعًا آخر سنسمع أن هناك آملاً. ونرى هذه الحكاية كل أسبوع منذ أشهر، سيناريوهات لا تتعلق بمنطق التسوية ولكن علاقات تتعلق بالصراعات والمزيدات والمراهنات التي هي في نهاية الأمر محاولة استغلال لعبة كليتون.

أعتقد أن هذا كاد أن ينتهي اليوم، ليس هناك وقت. الاحتمال لا يزال وارداً، لكن ليس هناك وقت.

والبديل؟ أعتقد أن باراك قدم البديل هذا الأسبوع. البديل هو اتفاق جزئي. إسرائيل تعترف بالدولة الفلسطينية وتعترف بالتسليم بعشرة في المائة من الضفة لإسرائيل، هي المواقع التي فيها أرض المستوطنات، والباقي يناقش فيما بعد. اليوم باراك يريد ذلك. لأنه لا يريد التوقيع مع المنظمة، ولا يريد أن يوقع مع سلطة فلسطينية مجردة ما، هو يريد أن يوقع مع جهة ذات مسئولية في النظام الدولي وذات محاسبة في النظام الدولي فإذن لن يعطى شيئاً. الدولة هو يريد لها أصلاً. ومقابل ذلك يأخذ (١٠%) من الضفة. معنى ذلك أن الفكرة كلها إلغاء السخونة.. أى الدولة الفلسطينية. هناك خوف من الانتفاضة، نعطي أموالاً لتسوية المسألة. نكون تجزئة العملية باتفاق يعلن أنه السلام، بأننى المال وينهون العملية، وانتهى.

فإذا هذه هي التسوية المقررة في المستقبل القريب إذا تحاوروا.

كيف نواجه هذا؟

أولاً : لدى مأخذ على النقطة الإنسانية التي بدأ بها عبد الغفار. أعتقد أن التعبير الذي استخدمه ليس جامعاً مانعاً. المواجهة بين الأمة العربية وقوى الاستثمار بنقصها شيئاً. لو كانت الآلية في هذه الحدود فقط، كنا منذ زمن مويثا هذه المسألة. لكن الآلية تشمل شينين. الأمة العربية ليست كلها قوى تحرير، بل بالعكس هناك قطاع مهم جداً في الأمة العربية يعيش على ريع الاستعمار بصور مختلفة. فإذا العدو الاستعماري في صفوفنا، وليس فقط في الطرف الآخر. أى هناك بعد طبقى وليس بعداً قومياً فقط. في الجانب الآخر هناك مشكلة يهودية - لسنا مسئولين عنها - وهذه المشكلة اليهودية تعطي لليهود وللصهاينة مركزاً دولياً - أردنا أم لم نرد - بغض النظر عن مدى حقيقة القضية أو مدى المبالغة فيها. طالما هناك طرف يستطيع في الاعلام الدولي، أن يفرض الاقتناع بأنه يقول صواباً في ذهن الكثير فإن هذا صواب، والسياسة تعمل في إطار ما نؤمن أنه صحيح وليس بما هو صحيح. ففيم نؤمن بما هو صحيح، إسرائيل قوية جداً. كانت في حالة استنفار دائم وكان الطرف الآخر بأموال البترول في حالة استرخاء كامل... فهذا هو الضعف العربي.

هذا مصدر الضعف العربي. الضعف ليس مجرد مواجهة بين قومية عربية واستعمار، وإنما هناك فوق ذلك عوامل تعقيد معقدة، وهذا هو المأزق الذي لا نستطيع الخروج منه.

لا يوجد حاكم عربي ليس مرتاحًا. هو لا يرتاح إذا أتى السلام أو الحرب. لو حدثت الحرب لا يرتاح. ولو حدث السلام لا يرتاح، لأن الأوضاع الديمقراطية ستقضي. فإذا هم لا يريدون سوى الحالة القائمة. وبناء على ذلك، فالوضع القائم مثالي بالنسبة لحركة التحرير العربية.

فمن هذه الوجهة، أتى للاعتراف. ما معنى الاعتراف؟ أنا لست موافقًا أبدًا أن نسقط قضية الوجود من تحليلاتنا، ونقول العمل هو الحدود. لأن القضية مبنية على الوجود، الحدود هنا تعبير عن تحلل العملية. ونحن اليوم عبرنا الخطوة النهائية بمعنى الاعتراف. معناه تخلينا نهائيًا عن قضية الوجود. وهذه ليست كلمة نمر عليها مرور الكرام.

تخلينا نهائيًا عن قضية الوجود، والأن لا نعرف ماذا نفع في قضية الحدود؟ لأن موازين القوى مختلفة فلا يوجد غير الاستسلام. والقضية التي نتجت هنا، هل هناك حل آخر غير الاستسلام؟ بدون أن نعود لقضية الوجود التي لم تعد ممكنة. هذه هي القضية في الطرف الذي نحن فيه اليوم.

بالنسبة لمشكلة فلسطين. في تقديري هي المشكلة الجوهرية. مشكلة فلسطين هي في نهاية الأمر إما معبر للصهيونية إلى العالم العربي، وإبـ مختبر لمدى المقاومة العربية إزاء هذه الهجمة. فلسطين هي النقطة التي تتبلور بها هذه المعركة. وهذه معركة متجددة ومتواصلة وستكون التعبير المستقبلي لما يجري الآن، الوضع الذي وصلنا إليه اليوم السلام سيعمل بالشكل الذي أقوله، لكن في نهاية الأمر، الاختبار الحقيقي لمدى صحة هذا الكلام أو مدى مصداقيته سيكون هذا الترمومتر.. الذي اسمه فلسطين.

مثل بسيط: قضية المياه. اليوم إسرائيل متقدمة، سينشئون أربع محطات مياه لتحلية المياه في إطار المنطقة كلها، والمحطة للخامسة في فلسطين، في سبيل أن المشروع الفلسطيني يسوق المشروع الإسرائيلي، ويتصل بالعالم العربي مندوبًا عن إسرائيل. هذا هو المعبر.

السؤال إلى أي حد نحول هذا لشيء آخر - ليس قائما اليوم - ونحوه لمختبر

للمواجهة؟

أريد أن أقول إن المخرج الذي أراه من موقعي في مصر، أن العلاقة المصرية الإسرائيلية تستنور لشيء مختلف. ليس حتميًا. لكن هناك فرصة لو استطعنا باقتدار أن نبائس استراتيجية تسمح بهذا. ولأسباب موضوعية - هناك بين مصر وإسرائيل معركة طويلة الأجل. لأن مصر أول دولة دخلت في المسار، كانت في مأزق بعد الحرب وطبعًا كانت سياسة السادات. ثم جاءت مرحلة أخطر من ذلك وحاولت أن تثبت للعرب أنها على

حق. ففي وقت مدريد كانت أحياناً الشراكة مع إسرائيل في سبيل أن تنقذ باقي الأطراف العربية بأن تتضمن. اليوم بدأت الحسابات. من الذي يمسك المستقبل؟ من الذي بيده المفاتيح؟ مصر أم إسرائيل؟ لا مصر يمكن أن تتخلى وتقبل بدور رقم (٢) ولا إسرائيل تقبل. إسرائيل تعتبرها قضية حياة أو موت وتكون رقم (١). غير وارد أن إسرائيل نفسها بفوتها الحالية، بمشاريعها للمستقبل، بما حققته في الماضي، تقبل أن تتبع أية دولة في المنطقة موجودة بهذا السياق.

مصر لن تستطيع أن تقبل. هذه قضية مصير ووجود. حتى إذا كان هناك رجال الأعمال والغلبة الذين يريدون السفر للعمل وخلافه. مهما حدث، مصر لن تستطيع أن تقبل هذا وكذلك إسرائيل. هذه ليست حرباً، هذه مواجهة حضارية طويلة الأمد، متعددة الأشكال، حتى إذا لم تكن هناك حرب، وبغض النظر عن الحرب.

الذي أخشاه .. اليوم - فرضاً - أن هذه التسوية، أيًا كانت صورة هذه التسوية، تنتهي بالآتي. تسوية بين سوريا وإسرائيل، تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية كما هي الآن، وتنتهي بجوانب متعددة. مثلما يقرر فيما يتعلق بالمياه، وهي فكرة أن إسرائيل تستعين بالهلال الخصيب - هذه المنطقة التي تشكل الهلال الخصيب.

قبل ذلك كانت مصر متعاونة مع إسرائيل ضد الذين لم يدخلوا هذه العملية، إذن الذين دخلوا العملية هم الذين احتلوا موقع مصر. إسرائيل ومصر، وعلى الأقل مصر مدعورة من أن تهتم - بغض النظر ستهتم أم لا - لأنها تريد إثبات وجودها لأن سبعين مليون مصرياً لا يستطيعون المعيشة في مصر، فلا بد أن يعيشوا في العالم العربي. وإذا كانوا يعيشون في العالم العربي فإن كرامة المصري في العالم العربي هي موقف مصر من إسرائيل. فما لم يوجد هذا، يكون موضوع لا مخرج منه، إذن مصر ستواجه.

فهل تنتهي المسألة مع الصراعات العربية التي لا تحل. مع الذي أراه اليوم من الرد المتبادل بين منظمة التحرير وبين سوريا علي سبيل المثال، ماذا يكون الموقف مع مصر إذا كان هؤلاء وصلوا لاتفاقيات؟ وكما فرضت مصر الاتفاق، هم يفرضون الاتفاق أيضاً. اتفاقهم مع إسرائيل كل على حدة. ما الذي يحدث في هذه الحالة؟ هذه هي المشاكل الحقيقية.

أنا أقول هذه آلية موضوعية وليست آلية لأختارها أو لا أختارها. وهذه نقطة تكشف صراعات المستقبل. وهذه النقطة التي أبدأ منها في سبيل أن أعقد تحالفاتي ومواجهاتي وتنظيم جيشي. هذه النقطة التي يجب أن تناقش بالتفصيل.

المنهج هنا ليس أن نبدأ بأحلام، ليس أن نبدأ بوعظ وإرشاد، وإنما نبدأ من آلية

موضوعية تفرض نفسها وتعطيني فرصة أنطلق منها.

د. هشام شرابي :

الأسلوب الأول لإنشاء أو بناء رؤية استراتيجية للفترة القادمة، ربما يكون فكرة تتوسع وتنتشر، مثل هذه السدود التي بدأنا أمس، الأمر الذي من شأنه أن يوظف الكفاءات العربية والإمكانات العربية، وخاصة بين المثقفين في مصر - وهي القلب - وفي الأقطار العربية الأخرى، وأيضاً في الشتات في الخارج، الذي يحتوى على إمكانات هائلة لم تستعمل بعد، و أمل أن مجيئنا هنا يكون بدلية ارتباط وبناء ومشاركة بين المثقفين في الخارج والمثقفين في الداخل.

ما لاحظناه أمس واليوم وبخاصة في هذه الجلسة، أن المفاهيم والاتجاهات والأهداف كلها نستعملها ومثقفون عليها. إذن ما نحتاج هو تفصيل واستخلاص النقاط الأساسية، فيما يمكن أن يكون الإطار لهذه الرؤية من منطلق واضح كل الوضوح. نحن كمثقفين متخصصين علينا مهمة إعادة صياغة الإشكالية - ما أوسع الإشكاليات - ومقاربة الموضوعات من حيث أنها إشكاليات، ليس من حيث هي أسئلة لها أجوبة منتهية وكاملة.

نحن الآن على عتبة مرحلة جديدة تتبع هزيمة الخمسين سنة من الصراع الذي وصل الآن إلى تسوية هي مثل الاستسلام. والذين يقومون بهذه العملية المؤلمة هم النخب الحاكمة التي تقع على أكتافها مسئولية هذه الهزيمة، فشعوبها ضحّت بكل ما يمكن لشعوب أن تضحي به خلال الخمسين سنة الأخيرة، خاصة الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، ومصر التي ضحّت بالعامل الأكبر من رجال ومن إمكانيات.

الآن نحن ندخل مرحلة ما بعد الهزيمة. مثل المرحلة التي وجدت اليابان فيها نفسها بعد الحرب العالمية، إنما نحن في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ويجب ألا ننسى ذلك. لا يمكن التغلب علينا لأننا شعب قوى وضخم وله بعد إنساني ومادى لا يمكن لا أمريكا ولا لإسرائيل أن تقضى عليه أو تهضمه.

إن علينا وضع إطار رؤية - أو خطوط عريضة. في هذه المرحلة هناك جبهتان: جبهة خارجية وجبهة داخلية. جبهة مجابهة القوة التي هزمتنا - إسرائيل - والقوة التي أنقذتنا إسرائيل من هزيمتها - الولايات المتحدة - التي لها مصالح واضحة ومعروفة في هذه المنطقة. والجبهة الأخرى هي الجبهة الداخلية. وعندما نقول إصلاح الخلل، معناه الإصلاح الداخلي في حياتنا ومجتمعنا القائمة. وهذا هدف ضخم ويحتاج لتحليل عميق،

إنما تبسّطاً إننا نعني بالمجاهة الداخلية، بإصلاح الخلل ضمن رؤية استراتيجية لا تتعدى العقدين أو ربع القرن ... تتناول تغييرات جذرية، من ضمن المفاهيم التي طرحت كلها. وقد طرحت مفاهيم هائلة، مثلاً المفاهيم التي دائماً يخترعها السيد ياسين وتندح وتثور وبالفعل تفجر - في تقديري - علي مستوى التفكير الشعبي، عندما نقول لشعب إنك "شعب معتقل"، هذا يفجر في النفس قوى وردوداً لها نتائج مادية.

المطلوب في عملية إصلاح الخلل - ضمن رؤية استراتيجية - قوى تغيير اجتماعي جذري. لن نقول ثورة ولن نقول حرباً ولن نقول عنفاً. تغيير اجتماعي جذري، ولكل قطر من الأقطار العربية خصوصياته ومشاكله وإمكانياته. لذلك فإن التغيير لا يمكن أن يكون إلا قاطرياً.

الشعوب المعتقلة هي شعوب ضمن دول ذات سيادة، أي الدولة ومن يقومون عليها - النخب الحاكمة - ومهما كان النظام فإن لهم حماية دولية شرعية أن يفعلوا ما يريدون ضمن حدود هذه السيادة، لذلك فإن مهمة تحرير هذه الشعوب المعتقلة وتغيير مجتمعاتها هي رهن بهذه الشعوب وحركاتها الاجتماعية. هذا تعبير مهم. كذلك يحتاج لتحليل.

إن أحد أهم مفاتيح التغيير الاجتماعي في كل المجتمعات العربية هو موضوع المرأة. ليس هو التحرير الشكلي والرومانسي، هو أداة تفجير في المجتمع سياسياً، لذلك إذا كان لهذا المجتمع أن يتمكن من بناء حركات اجتماعية، يكون قادراً فعلاً على تغيير اجتماعي. من هنا أهمية النقابات، الاتحادات، الأحزاب، الجمعيات والنوادي - كل حركة اجتماعية من سياسية أو ثقافية أو رياضية أو مهما كان شكلها. أي الفئات أو الجماعات التي تعمل في الحيز العام ضمن المجتمع المدني المكون. لا توجد أداة أخرى. الأداة الأخرى التي كنا نحلم بها ضمن إطار يختلف كلياً عما أحكى عنه، هو الثورة. بيد أنه إذا تمت ستتغير الأمور وتشرق الشمس وتأتي الحريات. هذا غير موجود. حتى لو وجد في الماضي، فإن زمنه قد انتهى. النافذة المفتوحة للتغيير الثوري لم تعد موجودة. هناك باب آخر للثورة. العمل من خلال الحركات الاجتماعية التي قد تكون المساهمة فيها أحياناً أخطر من لبس اللباس المرخص والدخول في الثورة. تشكل أكبر معارك يمكن لأي مجتمع أن يقوم بها.

يجب علينا - ويجب علينا أن نستعمل كلمة يجب هنا - أن ننقهم أو نتوصل لمفاهيم تمكّننا من تحليل هذه المقولات من حيث الممارسة وليس فقط من حيث الرؤية. وهذا ينطبق بشكل محدد محلي وليس من خلال عموميات تجريدية كما كان على زمن الأيديولوجية الثورية.

أنقل لـنقطة أخرى، بالنسبة لجبهة مواجهة إسرائيل. ما قاله أ. السيد ياسين

١. عبد الغفار لا يحتاج لتفسير أو توسيع. إسرائيل موجودة الآن بوضع لا يمكننا التغلب عليها أو مجابهتها عسكرياً. إنما هذا لا ينفي حقنا في استعمال أى وسيلة لاسترجاع حقوقنا في فلسطين، بما فيها استعمال العنف والعمل العسكى. لنا هدفان للفترة المقبلة في مجابهتنا لإسرائيل. الهدف الفورى وأساليب ممارسته هو قضية التطبيع، والهدف الاستراتيجى هو الأمن العربى بإيجاد الردع النووى لإسرائيل.. للتهديد الاسرائيلى، الذى هو من حقنا كقول أن نقوم به.

فجزئياً هذا يجب أن يكون موقفنا. لكن بين هذا وذاك هناك اعتبارات أخرى. مثلاً ما ذكر عن ضرورة إعادة تنظيم ممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

شئ آخر، الآن على أرض فلسطين يوجد ثلاثة ملايين ونصف فلسطينى، مقابل بالأكثر خمسة ملايين لإسرائيلى يهودى. بمن فيهم المهجرون الروس... هدف أساسى في العمل ضد إسرائيل، فى مجابهتها، هو تأمين الحاجات الأساسية لتمكين الشعب الفلسطينى على أرض فلسطينية، أن يبقى فى فلسطين، وهذه مهمة ومسئولية الشتات الفلسطينى أولاً، ومهمة ومسئولية كل النشطاء والعاملين فى حركة التحرير العربية. أى إذا أمنا لأطفالنا أن يذهبوا للمدرسة، وأن تكون لديهم العناية الصحية اللازمة، إذا أمنا العمل الاقتصادى لتأمين عدم مغادرة أو تهجير الشباب والمهنيين، وإذا تمكنا من حماية هذا الشعب ضد شراسة الإسرائيلىين من خلال حقوق الإنسان والمجتمع الدولى - إلى آخره. يمكن لهذا الشعب أن يبقى. وخلال عشر أو خمس عشرة سنة سوف يساوون فى عددهم اليهود فى فلسطين.

إذا حققنا هذا الهدف، نكون حققنا هدفاً هاماً. فمن ضمن هذا التصور، من هذه الرؤية، يمكن أن تكون لنا عدة تحليلات وأبحاث وتنوير وتوسيع للقيام بحملة توعية من ضمن القوانين والدساتير الموجودة، واختراق وسائل الاعلام التى بعضها فاسد على أن تكون أداة لا يمكن الاستغناء عنها فى أى عملية تحريرية قادمة.

أ. حلمى شعراوى :

د. هشام يطرح بجديّة - مثل د. حليم بركات بالأمس - إشكالية جدل الداخل أو العوامل الداخلية لزاء العوامل الخارجية فى القضية. وهذا لابد أن نناقشه .. طبعا على المستوى الفكرى، هذا دور المثقفين. على المستوى السياسى - لأن هذا حدث - اليسار المصرى قبل ١٩٥٢ راهن على الداخل والصراع الطبقي والاجتماعى، فخرم موقعه أحياناً فى القضية الوطنية. القومية الناصرية، وإلى حد كبير عبد الناصر، راهن على

مواجهه العامل الخارجى فبالى حد ما خسرنا مجال التعبئة الاجتماعية الصحيحة  
والديمقراطيه

المسأله ليست بسيطه جدل العامل الداخلى والعامل الخارجى تفاصيله كثيره. ولابد  
ان ننتبه لاتخاذ قرار. هذا قرار من القوه السياسيه أو الفكرية أو كذا، إلى أى حد فى  
معالجتها لكذا. إننا فى مركز البحوث العربيه قد عانينا كثيرا من هذا. هل هذه الفترة  
ليست فترة تغير؟ أم تريدون قضايا اجتماعية مفروض نعالج كذا وكذا- حتى فى أبسط  
الاشياء - حتى فى أبسط المواقع مثل مركز بحوث مثل هذا.

على الأقل هذا استخلاصى من الشكل الخارجى للكلام الهام الذى قاله د. هشام.  
بحس نريد بلورة المسائل التى أثرت. ماذا سنفعل فى الاشكالية - الاعتبار الخارجى  
والموازن الداخلية أو الفلسطينين؟

د. أحمد يوسف أحمد:

أعتقد أن مهمة بناء استراتيجيه شامله تخرجنا مما نحن فيه، إلى ما نريد أن نكون  
عليه، ليست مهمة ثدوة ولحدة ولا عشر ندوت، وربما - كما أكد د. هشام شرابى وغيره  
من الأماتذة الاجلاء المتحدثين - هى مهمة شديدة التعقيد. ورغم أملى أن أبهى نداء  
أحلمى بأن أدخل فى جدل مع بعض الأفكار التى قيلت، إنما أتصور أيضا أننا فى  
مرحلة طرح الاسئلة المهمة وتنجير كل القضايا التى يجب أن تثار من أجل أن يصب هذا  
كله فى النهاية فى محاولة بناء استراتيجيه شامله.

وسوف أثير بدورى بعض الاسئلة، وأتصور أن بعض هذه الاسئلة يتناول عددا من  
المفاهيم المهمة وبعضها خطير، وربما خطورته تتبع من أنه يصدر من أفراد يفتقون فى  
المعسكر القومى والتقمى، وتطرح هذه المفاهيم أحيانا بحسن نية، ولذلك لابد أن نناقشها  
جميعا.

أيضا أتصور أن عملنا ربما يجب أن ينبع أساسا من إيماننا بقدرتنا على المساهمة فى  
صياغة الرؤى الاستراتيجية، وأساسا يكون على يقين بأنه فى مكان ما فى فلسطين أو فى  
بقعة أخرى من الوطن العربى هناك مجموعة تجلس وتشعر بوطأة الاحتلال وتفكر فى  
خطة للعمل والحركة، وكل ما أمله أن الشرارة التى تنبثق من مثل هذه التجمعات تلتقى  
بالشرارة التى تنبثق من التجمعات التى تسعى للحركة، ويحدث اللقاء المطلوب.

سوف أحصر ملاحظاتى فى موضوعين. الموضوع الأول، وهو أثير لذى بعض  
الشئى، هو موضوع الزمن أو المتغير الزمنى، لأنى ما زالت أعتقد أن الكتابات العربيه لا



تعملي لهذا الموضوع حقه. والموضوع الثاني بعض الانطباعات عن إدارة الصراع. وطبعاً موضوع المستقبل يدخل في هذا كله

الموضوع الأول عن الزمن. الحقيقة أبدأ بسؤال يطرح في داخل أوساط قومية وتقدمية: هل الزمن الحالي هو زمن التحرر الوطني؟ بعبارة أخرى أن العولمة والمتغيرات الدولية للراهنه تطرح علينا أموراً جديدة، بما في ذلك ضرورة نبذ مفاهيم التحرر الوطني التي يفترض أن الأحداث تجاوزتها، والبحث عن وسائل جديدة.

أتصور أن هذا الطرح مهم للغاية، وعادة ما يكون ردي عليه - وهذا سؤال مفتوح للنقاش - هو أنه لحسن الحظ أننا نمتلك في هذه اللحظة الراهنه تجربة المقاومة اللبنانية. وهى مقاومة عسكرية كلاسيكية حدثت قبل ذلك بعقود كثيرة، من الزمن في مواقع أخرى محزنة تتم في ظل نزوة العولمة أو اتجاه العولمة. وبالتالي ليس صحيحاً في تقديري - وهو مفتوح للاجتهاد - أن المتغيرات الدولية الراهنه تصادر على هذه الآلية التقليدية التي أثبتت نجاحها في عدد من الخبرات السابقة في تحقيق مهام التحرر الوطني. هذا هو السؤال الأول عن الزمن.

السؤال الثانى قد يبدو غريباً بعض الشيء. وأنا لست بأى حال من الأحوال مؤرخاً، ومع ذلك أسمح لنفسي أن أتجرأ وأطرح بعض الاسئلة. والحقيقة نقطة البداية للاهتمام بهذا الموضوع لدى كانت من خلال مشروع بحثى أعتقد أنه مهم جداً أشرف عليه مركز البحوث العربية وتضمن دراسة مقارنة لحركة التحرر الفلسطينى بغيرها من حركات التحرر الوطنى. وأعتقد أن هذا المشروع وصل لنتائج مهمة، ولا أدري لماذا دائماً لدى الانطباعات بأن أفضل ما ينتجه الإنسان من الدراسات هو أقلها شيوعاً أو أقلها فائدة. لكن الحقيقة أن هذا المشروع طرح لدى ومازال يطرح بعض الاسئلة التي أحاول أن أستخدمها في معالجة الموقف الذى نحن فيه.

سؤالى الأول هنا أيضاً يرتبط بالزمن. هل نحن فى وضع سيئ أو شاذ بالمنظور التاريخى؟ لماذا أقول هذا الكلام؟ لأن النظرة المقارنة لحركات التحرر الوطنى - وأنا وارع بالفروق النوعية بين الاستعمار الاستيطانى الصهيونى وبين حالات الاستعمار الأخرى وبعضها استيطانى أيضاً وإن كان يتضمن فروقاً - النظرة المقارنة تقول إن هناك نموذجاً عاماً لتطور عمليات الاستعمار وحركات التحرر الوطنى. وهذا النموذج عادة كان يمر بالمراحل التالية..

أولاً : ردود فعل غير محسوبة، مقاومة غير محسوبة. وهذه المقاومة تدوم عقداً أو عقدين أو ثلاثة، ثم تهزم تحت وطأة الاحتلال، وتحدث استكانة وتحدث معاهدات غير

متكافئة وتسويات واتفاقيات بين القوة الاحتلالية وبين من يتصاف أن يكونوا مهيمين على هذه المواقف في ذلك الوقت. لكن سرعان بالمنظور التاريخي، بعد عقود معينة، ما سبدأ عملية الاحتلال في إفرار تناقضاتها، ثم تظهر مقاومة جديدة نوعيًا تصحح الخلل إلى حد معقول وينتج في النهاية انتصارا أو ما يتبناه الانتماء لحركة التحرر الوطني. سؤالى ليس بحس الآن من هذا النموذج؟ لأنى أحسب أننا ربما نكون فى المرحلة التى تعقب الهزيمة الأولى لحركات التحرر الوطنى والاستكانة ولأننا فى الطريق لمخاض جديد، وأن السلطة الفلسطينية الموجودة الآن تماثل مثلا سلاطين ومشايخ الجنوب العربى أو مشايخ الخليج إلى آخره، وأن هذا فى الطريق لبحث جديد.

وسؤالنا سيكون إذن، كيف نعمل بالعملية التاريخية التى نفضي بنا لمرحلة تاريخية جديدة؟ فى نفس السياق هل يمكننى أن أشبه السلطة الفلسطينية الحالية - مع كل الاحترام للرموز التى شاركت فى النضال الفلسطينى فيها فى مراحل تاريخية محققة - لكن هل يمكننى أن أشبهها بتلك البنى السياسية التى نشأت برعاية استعمارية ثم لفظت بعد ذلك من شعوبها، فى ظل ظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة استطاعت أن تتجز مهمة التحرير الوطنى؟ لأنه إذا كان هذا التشبيه سليما، فإنه سيكون علينا أن نعرف كيف نتعامل مع هذه السلطة؟ هل من الصالح إسقاطها الآن، أم تترك لتنفيذ مهام معينة؟ المهم ما هو منهج التعامل معها؟ وما هى - وهذا هو الأهم - شروط نشأة حركة تحرر وطنى فلسطينية جديدة؟ وهل الحل - كما قال أ.عبد الغفار شكر ويقول معه آخرون كثيرون - بفصل المسار ما بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون لدى سلطة تحكم - كما كان هناك سلاطين وشيوخ فى الجنوب العربى أو فى الخليج العربى - وهناك قوى تحررية جديدة؟ هذا سؤال أعتقد أنه مهم، وبهنا جدا لتحديد منهج تعاملنا مع هذه السلطة.

سؤال آخر يتعلق بالزمن أيضا ويحتاج لدراسات مقارنة. ما هو مصير التسويات الرديئة؟ إن مسيرة حركات التحرر الوطنى عبر التاريخ، مليئة بالتسويات للرنية. بعضها كان رديئا جزئيا وبعضها كان رديئا إلى جد بعيد، وتعرضت لتطور معين. بعضها ظل رديئا حتى الآن، وبعضها استطاع أن يطور نفسه للأفضل. والسؤال الآن: أين نحن من هذا؟ أعتقد أننا بالإضافة لطرح الاسئلة، علينا - أو ما زال يتعين علينا - أن نجرى دراسات مستعمقة فى تاريخ وخبرات حركات التحرر الوطنى فى محاولة للاستفادة. قلت إننى واثق بوجود فروق، لكن أعتقد أيضا أن هناك مشابهات تستحق الدراسة.

سؤالى الاخير عن الزمن: هل الزمن بالمعنى المباشر لصالحنا أم لغير صالحنا؟

إذا كانت الاجوبة على الاسئلة التي طرحتها في البداية بالإيجاب، فلنا أتصور أنه من الممكن بأحد المعاني - بشرط عدم الغفلة وعدم الخمول - أن يكون الزمن لصالحنا. لكنى أرى كما طرحت بالأمس أن القضية شديدة التعقيد، لأن للذين يقولون أن الزمن لصالحنا، يقولون إن هذا مطلوب من أجل تصحيح ميزان القوى بيننا وبين العدو، لكن أشترت في نفس الوقت أن هناك فعلاً معادياً : فى الهجرة اليهودية، فى الاستيطان - إلى آخره. ولذلك فهذه المسألة مطلوب جداً أن تكون موضع دراسة تفصيلية دقيقة، واعتقد أن هذا يصب فى إطار بناء استراتيجية عربية. هذا عن النقطة الأولى.

عن النقطة الثانية، فيما يتعلق بإدارة الصراع واضح أن الصراع العربي الاسرائيلى فى المرحلة الحالية يتجه للتسوية. وهذه التسوية - كما نعلم - بدأت مصرية، ثم أصبحت تسوية عربية. وللتعثر الحالى فى مسار التسوية لا يعود لرفض الأطراف العربية لمبدأ التسوية، ولكن إلى خلافات هنا وهناك.

أتصور أنه من المهم جداً أن نؤكد على معنى التسوية. لأنه أحياناً نفهم فى العقل العربى العام - لا أقصد فى وسط هذه النخبة - فى أوساط الرأى العام، تفهم للتسوية وكأنها مشتقة من المساواة. وهذا مفهوم خاطير، لأن التسوية - ربما أ.محمد سيد أحمد استخدم تعبيراً عامياً ولكنه لطيف ومعيّر وهو إزالة السخونة. التسوية هى إزالة السخونة، وبالتالي يجب أن يكون هذا المعنى واضحاً. لأنه إذا كنا منتفق على أن التسوية ليست من المساواة وإنما من الاستقرار، وأن هذا الاستقرار سيتم بناء على ميزان قوى مختل، فلن هذا سيساعدنا على أن نعرف إلى أين نتجه عملية التسوية. اسرائيل حقيقة تريد تسوية ولكن تريد التسوية بمفهومها هى، وهى التسوية التى نرى معالمها فى البرامج السياسية وفى التصرفات الفعلية وما إلى هذا. هذه التسوية فى الواقع .. نمونها العام أيضاً يشير إلى أنها تتم ببطء شديد، وليس أدل على هذا من أن قبول مصر لقرار ٢٤٢ الذى يتضمن أسساً للتسوية، ثم فى نوفمبر ١٩٦٧ ونحن الآن بعد أكثر من ثلث قرن لم ننجز فى تقديرى شيئاً يذكر على مسار التسوية. لأن ما أنجز هو فى المعابر غير المعقدة. المسار المصرى غير معقد وكانت له ظروفه الخاصة، المسار الاردنى يكاد لا يوجد، على فرض فصل الضفة الغربية عن هذا المسار. المسار السورى ربما يسوى فى خلال سنة أو أكثر أو سنتين، المعضلة الحقيقية فى القضية الفلسطينية التى لم يحدث فيها تقدم لشير واحد للآن، وكل ما تم أشياء على الهامش :إعادة انتشار، سلطة ذاتية يمكن أن تشبه بسلطات الحكم البلدى أو شئ من هذا القبيل. هذا البطء الشديد يعود إلى تعقيد الصراع أولاً، ولكنه يعود أيضاً - فى تقديرى - إلى تعمد اسرائيل للمماطلة، لأن لها الرؤية

الخاصة لتفضية الواقع، وبالتالي إذا كانت عملية التسوية تتم ببطء شديد، فمعنى هذا أننا نحن العرب، مازال أمامنا وقت لكى نحاول تصحيح الميزان ولو نسبياً ولو جزئياً، من أجل أن نصل لأوضاع أفضل.

أكثر ما يقلقنى عندما يتردد الآن وقبل الان، ثم ماذا بعد التسوية؟ أزعم أنه مازال بيننا وبين التسوية مالا يقل عن عشر سنوات، وربما أكثر. وأقصد بالتسوية، التسوية في القضية الفلسطينية تحديداً. وبالتالي إذا ظللنا نرد هذه الاسئلة التى لا معنى لها، فإننا سنصل لآخر محطات التسوية بوضع مزر. معنى هذا أن سؤال تصحيح الميزان مطروح علينا وبالحاح الآن.

في ظل المعطيات الحالية للصراع، أتصور أن المستقبل يحمل لنا واحداً من ثلاثة سيناريوهات. السيناريو الأول هو السيناريو الذى أوضحه أ. عبد الغفار شكر، وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو التسوية الرديئة. وأعتقد أن كلنا نعلم ما هو سيناريو التسوية الرديئة الذى يجرى أمامنا الآن، ومازالت تجلياته تترى. هذا السيناريو أعتقد أنه لحسن الحظ - كما ألمحت - تاريخياً لن يكتب له البقاء. وبالتالي تصبح مهمة المثقفين والقوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة فى إسقاطه، أن تتدارس الشروط الضرورية للتسجيل بسقوطه وخلق وضع جديد. فهذا السيناريو، إن حدث، أتصور أنه ليس له أفق تاريخي.

السيناريو الثانى هو سيناريو التجمد، بمعنى أن نظل فى هذه المماثلة وقتاً طويلاً. وأزعم أنه سيناريو مطروح هو الآخر ، لأن التجمد ينبع من أن المشروع الاسرائيلى للتسوية أسوأ حتى من أن نقبله النظم المسئولة عن هذه التسوية، أو قد يصل إلى درجة من درجات السوء، لدرجة أن قبوله يمكن أن يكون النهاية لهذه القيادات وهذه النظم. وبالتالي إذا استمرت اسرائيل فى طرح هذه المقولات الغريبة، يمكن فعلاً أن تصل عملية التسوية لمرحلة تجمد، وهذا التجمد معناه مرة أخرى مرور الوقت، أى أننا سنظل عشر سنوات أو عشرين سنة أخرى بدون تسوية، وهذا يحيلنا مرة أخرى لسؤال الزمن .. وسوف يستغلون الزمن فى تهويد القديس مائة فى المائة، فى جلب مئات أو عشرات الألوف من المهاجرين الجدد، فى مزيد من الاستيطان.

السؤال: كيف سنستغل نحن هذا الزمن؟ لعلها مباراة بيننا وبينهم.

هنا فقط ألمح إلى أنه يجب أن يكون واضحاً ونحن نرسم استراتيجية للمستقبل، أن الوطن العربي ربما - وأكاد أقول من المرجح - يكون مقبلاً على مرحلة تغيير اجتماعي وسياسي عميق وأن قيادات شاخت - حتى بيولوجيا - وهناك نظم تغاقم التناقض بينها

وبيس شعوبها، هناك قوى اجتماعية جديدة نضجت حتي في مجتمعات شديدة المحافظة .. وهذا كله من المفروض في تكديري أنه سيدخل الوطن العربي في الربع الأول من القرن الحادى والعشرين لمرحلة انتقالية. هذه المرحلة الانتقالية قد تقضى بنا إلى الأفضل، ولكنها أيضاً قد تخلق تعقيدات في المواجهة مع إسرائيل. وبالتالي هذه المعضلة، أنصور أن الفكر الاستراتيجى العربى مطالب بأن يضعها تحت المجهر، لى يحدد بوضوح ماذا نحن فاعلون فيما بقى لنا من زمن قبل أن تفرض علينا - لا قدر الله - الهزيمة النهائية.

السيناريو الثالث والأخير ورد عرضاً في ورقة د.حليم بركات ولم يأخذ حظه من النقاش، بما فى ذلك أنني اخترت ألا أعلق عليه، لأنى تصورت أن مكانه للطبيعى هنا، وهو سيناريو الارتداد عن التسوية. البعض يقول إن هذه التسويات غير قابلة للارتداد، ورأى أن هذا القول غير مطلق لأن لدينا سابقاً اتفاقية مايو (أيار) ١٩٨٣ والتي الرجوع عنها في ظل ظروف معينة.

وبالتالى السؤال، هل وارد فى المستقبل أن يحدث ارتداد مثلاً عن أوسلو؟ وإذا كان وارداً، فما هى الشروط التى سيحدث فيها؟ وما هو استعدادنا إذا سقط هذا المسار؟ ماذا نحن فاعلون؟ إن سقوط أوسلو قد يفرحنا، ولكن سيضع علينا أيضاً مهمة أخطر، وهى ما هو النهج البديل الذى سنقدم به نحن القوى الاجتماعية والسياسية المسؤولة عن إدارة الصراع.

وهنا أختم بمجموعة من الملاحظات السريعة حول إدارة العرب للصراع فى المرحلة الراهنة، لأنه إذا كنا نتحدث عن مستقبل، فلابد أن نضع أيدينا على بعض الجروح. أشيرت بالأمس إلى أن العرب - للأسف - يدخلون فى معارك التسوية، متصورين أن التسوية منفصلة عن استخدام القوة. ولنا أعلم أن الحل العسكرى النظامى مستبعد فى هذه المرحلة، ولكن القوة مفهوم شامل، وهى تمارس الآن فى الجنوب الليبانى، ومورست من قبل بأحد المعانى فى الانتفاضة الفلسطينية، ومارسها قبل ذلك غاندى منذ عشرات السنين بالمقاومة السلبية. إذن لا إدارة للصراع بدون خيار للحروب.

الشيء الثانى .. أنه من الأمور التى تدفع لقدر من الأمل: الدور الشعبى فى مسار الصراع.. إنه منذ تم التوصل للتسويات الرديئة، بدأ الدور الشعبى يتعاظم، وأبلى بلاء حسناً، أنا لا أقول إنه لا يوجد تطبيع فى مصر بنسبة عشرة أو عشرين، لكن على الصعيد الشعبى - النضال الشعبى فى مصر وربما فى الأردن و أ. عبد الله النيبارى يكلمنا الآن عن الكويت وفى غير ذلك من مواقع عربية عديد - أبلى بلاء حسناً. ربما يفقد هذا الدور إلى قدر من التنظيم، وهنا تصبح أيضاً هذه مهمة موكولة إلى كل صاحب فكر، وكل

صاحب قدرة عمل، كيف يزيد من التماسك التنظيمي لهذا الدور الشعبي.

**النقطة الثالثة:** هناك نقطة مهمة لا أريد أن نغفلها ونحن نتحدث عن استراتيجية الحركة .. تتعلق بحدود حركة النظم التي أنتجت التسويات. ولكن أعتقد أنه أصبح واضحاً أن هناك أموراً حتى النظم لا تستطيع أن تقبلها، وبالتالي أتصور أنه في استراتيجية المواجهة، هناك مكان للنظم .. المهم أن نعرف حدود هذا الدور. لأن مصر في وقت من الأوقات ركبت قطار التعاون الإقليمي الاقتصادي، ولكنها سرعان ما اكتشفت - أقصد مصر الرسمية - أن هذا المشروع ليس لها، وأنه مصمم بحيث ينتج فقط هيمنة إسرائيلية، وهذا لا يمكن أن يقبله أي نظام لديه قدر من الوطنية في مصر، وقد كان. إن المسار اختلف جزئياً، والنظام في لبنان يتبنى المقاومة. أقصد يتبناها بمعنى أنه لا يقف ضدها. المشروع الشرق أوسطى عورض من دول كالسعودية لأسباب مصلحية بحتة، يريدون إنشاء بنك شرق أوسطى تموله دول الخليج، ودول الخليج ليست مستعدة لذلك.

إذن ثمة خطوات يمكن للنظم أن تقوم بها في الحركة الاستراتيجية. ما هي هذه الخطوات؟ وما هي حدودها؟ أعتقد أن هذه النقطة مهمة.

بالنسبة للدخل الإسرائيلي، حضراتكم طبعاً واعون تماماً بقضية الدخل الإسرائيلي وكوبنهاجن وهي القضية التي كان أ. محمد سيد أحمد، أول من وضع يده - في تقديري - على جرحها. أى عندما يضع المثقف نفسه في محل المفاوض، وليس هذا فحسب، وإنما يسمح لنفسه أن يقدم بالنيابة عن المفاوض بعض التنازلات، وهذا في رأيي هو الطرح الخاطئ لقضية التعامل مع الدخل الإسرائيلي.

في جلسة مغلقة منذ أيام قليلة طرح أحدهم - من أنصار التعامل مع الدخل الإسرائيلي بمسئلهج كوبنهاجن - طرح على سؤالاً أتصور أنه سؤال محرج. هل تنكر يا دكتور أهمية الضغوط من الداخل الإسرائيلي على الحكومة الإسرائيلية من أجل تسوية عادلة؟ أجبت بالنفي. ولكن أنا أختلف معك في الوسيلة، لأن الداخل الإسرائيلي لم يضغط على حكومته إلا بعد المقاومة في جنوب لبنان وبعد الانتفاضة الفلسطينية. الداخل الإسرائيلي لم يضغط لمجرد أنني أفاعل معه وأقدم له تنازلات، ولكن الفعل العربي هو الذي سيضع الداخل الإسرائيلي في مكانه الصحيح من استراتيجية المواجهة.

للتنسيق العربي مفروض طالما أنني أقول إن ثمة حدوداً يجب أن نضعها لحركة النظم. إذن النظم مازال عليها مهمة في عملية الوصول لتسوية أفضل. والبعض أصبح يقول، حتى من داخل المعسكر القومي، أن التنسيق العربي أصبح مستحيلاً، لأن مصالح النظم تختلف وهذا صحيح، ولكن البعض يتصور أن التنسيق العربي معناه أن نكف النظم

العربية صفاً أقوى ولا تتقدم خطوة إلا إذا تقدم الجميع خطوة، وهذا مفهوم غير صحيح للتسويق. مفهوم التسويق أن تكون هناك خطة عربية شاملة أو رؤية عربية شاملة للتسوية يستطيع نظام ما أن يقدم فيها على خطوة بشرط ألا تضر بباقي المسارات، أو بشرط ألا تضر بالصراع ككل. وينفس المنطق الذي قال به الرئيس جمال عبد الناصر يوماً للملك حسين، "إذا استطعت أن تعيد للضفة، فأعدها". للقضية هكذا، ليس أننا كلنا لابد أن نتحرك نفس الخطوة، ولكن كيف تكون الرؤية للشاملة التي تجعلنا لا نضرب بعضنا بعضاً. واعتقد أنه يتعين علينا أن نبحث عن الصورة المثلى للتسويق العربي.

أما الدور الأمريكي فلا خلاف على علاقة أمريكا بإسرائيل. لكن للأسف بعض الأفراد المخلصين يتحدثون الآن عن الفجوة بين المواقف الأمريكية والإسرائيلية، وأنه لا بد من توسيع هذه الفجوة. والحقيقة أنا أنادي لا بمواجهة أمريكا ولا بمناطحتها، ولست ضد توسيع الفجوة. لكن أقول إن هذه الفجوة التي يشار إليها، حدثت في مرات تعد على أصابع اليد الواحدة، وبمناسبة قضايا بالغة النفاة. وبالتالي فإن الحديث عن رهان توسيع الفجوة بين أمريكا وإسرائيل يعكس نوعاً من أنواع الخمول العربي عن الفعل الدولي، لأنه إذا قارننا الفعل العربي بالفعل الإسرائيلي، الحقيقة الموضوع يخيف. لأن إسرائيل والحركة الصهيونية أولاً ربطت نفسها عبر التاريخ بالقوى الدولية المهيمنة، من بريطانيا للولايات المتحدة، واستبقت بنظرة استثمارية أن الصين واليابان وغيرها ستكون قوى مؤثرة، و الآن علاقتها بهما كأفضل ما يكون. الصين التي كانت حليفاً أساسياً لحركة التحرر الفلسطيني، دخلت مع إسرائيل في اتفاقات للحفاظ على ميزان القوى في المنطقة، والهند تجرى تجارب، أو ثمة تعاون نووي يتم بينها وبين إسرائيل. إسرائيل لم تكتف بأمنريكا ولم تكتف بأوروبا، اخترقت آسيا واخترقت العالم الإسلامي واخترقت أصقاعنا التقليديين كالسويون، ثم اخترقت الصف العربي، الهوامش المعروفة التي تتعامل مع إسرائيل، هذا نتيجة لرؤية استراتيجية مكتملة وتطويق كامل للحركة العربية.

فنحن لكتفينا بوضع الأوراق في يد الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أنها القادرة على الضغط على إسرائيل - وهذا صحيح - لكنها غير راغبة في هذا. اعتقد أن هذا يعكس نوعاً من أنواع الخمول.

هذه في الواقع مجموعة من الملاحظات هي ليست إلا ممارسة لقدرة من إثارة المشكلات وإثارة الأسئلة، لأنني أعتقد أن مهمة بناء استراتيجية عربية مهمة شديدة الإحاح وشديدة التعقيد في نفس الوقت. ولا أتصور أننا هنا في الندوة سنخرج بهذا، قطعاً أنا لا أتصور أن أحداً منا يتصور هذا، وإنما كل ما أمله أن تكون مثل هذه الجلسة - لأنني

أزعم أن هذه الندوة طرحت قضايا جديدة برؤية جديدة - هي خطوة البداية في التفكير السليم، من أجل رؤية استراتيجية عربية سليمة للمواجهة، نرجو ألا يكون نصيبنا فيها الهزيمة.

#### د. حسن نافعة :

أريد أن أعلق على بعض الملاحظات التي قيلت في هذه الجلسة.

هناك طرح طرحه أ. عبد الغفار شكر، ثم قدم أ. السيد ياسين طرحاً آخر. وبدا كما لو أن هناك طرحين متناقضين أو على طرفي نقيض.

والواقع، أن طرح أ. عبد الغفار والذي أسماه. أ. السيد طرحاً مثاليًا، قد سماه أ. عبد الغفار بنفسه "حلمًا" وأن أي رؤية استراتيجية أو أي مشروع يبدأ بالحلم، وأ. السيد دخل في تحليل الواقع السوسيولوجي العربي وهو طرح طرحاً واقعياً. لو نحن مددنا هذين الطرحين وأخذنا أقصاهما، لوجدنا الطرح المثالي أو هذا الحلم وصل إلى طرح مفارق تمامًا عن الواقع كما أسماه أ. السيد ياسين. إذن هذا طرح لا يستطيع أن يقدم بالفعل رؤية استراتيجية قابلة لأن تحرك الجماهير، لأنه ستكون الفجوة كبيرة جدًا بين ما يطرح في إطار هذه الرؤية وبين حركة الجماهير. وبالتالي لن نستطيع أن نعتمد على شيء.

أيضًا الطرح الذي قدمه أ. السيد ياسين والذي أتفق تمامًا معه باعتباره تشخيصًا حقيقيًا للواقع، لكن لو نحن مددناه لنهائيه، قد يؤدي هذا إلى طرح تبريري يؤكد أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان، وبالتالي نبرر هذه التسوية التي لا أحد يختلف على أنها تسوية سيئة. وسوف أتى لنقطة هل هي تسوية قابلة للبناء أم لا؟ وما موقع عنصر الزمن فيها؟ وبالتالي سوف نختلف مع هذا الطرح المثالي، الذي لن يكون له ضرورة في أرض الواقع وليست له السية نضالية أو آلية للحركة من خلال مشروع مفارق للواقع وضار بالمثالية، ولا يمكن أن نتحرك أيضًا من واقع مشروع تبريري لما يدور على أرض الواقع.

كل الأطروحات التي طرحت، تطرح شيئًا قابل للتطبيق. وأنا أعتقد أن هنا نقطة البداية التي أتفق فيها مع د. أحمد ومع أستاذنا د. هشام، وهي أنه من خلال هذه الحوارات، طالما أننا سنرفض التخلف الفكري وسنعتقد لقاءات بين كل الفرق وكل من لديه رؤية، سنستطيع أن نصل في النهاية لرؤية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، تبقى على الحلم، وفي نفس الوقت تكون قابلة للحركة على أرض الواقع.

كيف نبدأ؟ سنبدأ من السؤال الذي طرحه د. أحمد: هل هذه التسوية قابلة للتطبيق على أرض الواقع؟ وهل الدول العربية مستعدة لقبول هذه التسوية؟



التسوية لن تتم، ولنا أريد أن أنكر بشئ، أن ما كانت تطرحه اسرائيل لم يتحقق. بمعنى أن اسرائيل كان لديها استراتيجية بالغة الوضوح، أن تخرج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي - على الأقل عسكرياً - ثم تتجه شرقاً وتفرض على لبنان اتفاقية، وتؤدي هذه إلى سلسلة من الالهيانات، ثم تفرض شروطها كاملة بالقوة العسكرية.. ومصر خارج المعادلة.

أزعم أن هذه الاستراتيجية أجهضت، وأن الذي أجهضها مجموعة من الظروف. حدث تحالف سورى إيراني، نشطت المقاومة الوطنية في لبنان، أصبح هناك حزب الله، رغم أن هناك فريقاً وقع مع اسرائيل، إنما هذه المعاهدة أجهضت، وبالتالي برز من داخل هذا الواقع سيناريو لم يكن أحد يتوقعه، وفرض هذا السيناريو نفسه. لا أقول إن هذا سيؤدي إلى تعجيل أو تغيير جذري في موازين القوى، إنما على الأقل التسوية بكامل الشروط الاسرائيلية لم تحقق. وبالتالي نحن أمام واقع مختلف عن الواقع الذي كانت تريده اسرائيل.

لنا أرى أنه ما تزال هناك فجوة حقيقية بين ما تقوله النظم العربية - التي ننتقدها جميعاً - كما هي على استعداد لقبوله، وما تقوله اسرائيل. وبالتالي إذا كان الحد الأدنى للتسوية الذي يطرحه الحكام العرب، أن التفسير العربي لقرار ٢٤٢ يعني انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التي احتلت بعد ١٩٦٧ - بما فيها القدس - وبالتالي هذا يتضمن تفكيك المستوطنات الاسرائيلية إلى آخره، أنا أعتقد أن ما يطرحه العرب أن تقبله اسرائيل. فإن ذلك فجرة وهناك مفارقة حقيقية بين الذي اسرائيل على استعداد أن تقبله - بما في ذلك حزب العمل - وبين ما تقول للنظم العربية إنها تريد أن تقبله.

إن، وأنا اتحرك لطرح مشروع أو رؤية استراتيجية، هل أستبعد احتمال وجود فجوة، وبالتالي الحكومات العربية نفسها أو بعض الحكومات سواء كانت تتصارع على الدور الاقليمي أو تطرح مشكلة الدور الاقليمي أو لأنها لا تستطيع أن تقبل بأقل من الحد الأدنى الذي تطرحه شعبياً كل يوم - إلى آخره.

طبعاً لو وقعت سوريا ولبنان، سندخل في ظرف مختلف جذرياً. وكنت أتصور شخصياً - وكنت في هذا - أن اسرائيل تطمح في ذلك، وأن هذه هي الاستراتيجية التي تطرحها اسرائيل حالياً - وحزب العمل على وجه التحديد - بجعل آخر ورقة أن ينسحب لحدود ٤ يونيو، إذا وجد أنه مضطر لفعل ذلك، سيفعله لسبب واحد، أن مطامعه الحقيقية على الأرض الفلسطينية. وبالتالي هو لا يطمع في (١٠%). ليس فقط (١٠%) وليس فقط المستوطنات.

فى إعلان المبادئ الذى مىصدر، هل مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية بالمستوطنات؟ هذا سىخلق مشكلة جوهريّة داخل الدولة الاسرائيلية وبالتالى مستقبل الدولة الاسرائيلية، فى ظل أجزاء غير متصلة جغرافياً - إلى آخره. وإذا كانت المستوطنات الاسرائيلية ستخضع للقانون الاسرائيلى، فأنا أعتقد أن هذه ستكون بداية لمشكلة جديدة ومشكلة موجودة. فالحل أو التسوية بالمعنى الذى يريده الحكام العرب غير موجودة وغير قائم.

ورغم اعتقادى أن الفجوة بين حزب العمل وحزب الليكود ليست كبيرة، إنما أتصور أن بيريز كان له مفهوم للشرق الأوسط يختلف، إنه قد يقدم تنازلات عن الأرض نسبياً فى مقابل أن يضمن لاسرائيل هيمنة اقتصادية وتعاوناً ويقال من سخونة النزاع. هذا الطرح رفضه الليكود، والليكود يتصور أنه يستطيع لأن موازين القوى تسمح له أن يفعل - إنه لا يقدم تنازلات على الأرض ومع ذلك يستطيع أن يفرض هيمنته فى المستقبل. فإنّ سواء نظرت للحد الأدنى الذى تطرحه الأنظمة العربية أو الحد الأدنى المقبول اسرائيلياً، أعتقد أن هناك فجوة تسمح بأن نقول إن التسوية لن تحدث على أرض الواقع. لا العرب بأنظمتهم القائمة سيقبلون ما هو مطروح اسرائيلياً، وأعتقد أنه سيكون هناك صراع حاد جداً داخل المجتمع الاسرائيلى.

إنّ من هنا، عندما يكون هذا هو التشخيص السليم أو للتشخيص للواقع، فإن المعركة ممتدة والمعركة مستمرة. هل النضال يتحول لنضال شعبى كامل، أم هناك حدود يمكن أن تلتقى فيها أدوار للحكومات بشكل معين طالما أن التسوية غير ممكنة وغير قابلة للفرض؟ أعتقد أن الكلام الذى قاله د.أحمد يمكن أن يطور حقيقة، ويمكن أن يكون مدعاة لاجتهاد. ما هى طبيعة القوى التى يمكن أن تناهض وضعا ليس فيه تسوية، والجميع متفق على أن ما تطرحه اسرائيل على العالم العربى ليس مقبولا من الحكومات، وبالتالى ليس بسهولة، يمكن أن نفكر فيما هى القوى الاجتماعية الحقيقية القادرة على أن تعيد تنظيم صفوفها فى إطار مواجهة ذلك.

#### د. عواطف عبد الرحمن :

أشكر مركز البحوث العربية وأحلمى شعراوى لأننا فعلاً فى زمن أصبح من الصعب أن نلتقى ونتحاور، فضلاً عن أن نحاول أن ننسق ونضع خطة للعمل المشترك، بعد أن كانت تضمناً تنظيمات متماسكة وقضايا كبرى. فطبعاً هذه الوجوه المضيفة كلها تجدد الذاكرة الوطنية وتجدد الأمل، ونستطيع من خلال الحوار الذى دار على امتداد

الأمس واليوم أن نضع بعض النقاط الهامة كبدائية.

شاءت الظروف أن تكون القضية الاقليمية آخر قضايا التحرر الوطنى التى تحتاج لجهد إيداعى خاص. ولا بد كما قال د. أحمد من تأمل تاريخ حركات التحرر الوطنى ودراستها بعمق والدروس والآليات التى طرحتها. هذا طبعاً مهم جداً. لكن فى النهاية الاشكالية التى تواجهنا فى القضية الفلسطينية أنها فعلاً تحتاج لآليات نضالية جديدة. وبالتالي تحتاج لمناخ يظهر الاخطاء ويفجر الطاقات بصورة تختلف عن القوى النضالية التى كنا نصقلها والتى فجرت طاقاتها وزماتها فى نضالات وابداعات بعضها نجح وبعضها لم يقدر له النجاح. وأصبحت المحصلة النهائية هى المرحلة الراهنة.

المرحلة الراهنة هى جزء من الواقع العالمى الراهن. ونحن طوال الوقت نتكلم عن الهزيمة العربية ونخاف أن تصبح هزيمة نهائية. لا يوجد شئ اسمه هزيمة نهائية. الذى يدرس التاريخ يكتشف أن الشعوب تتجدد. أنا لا أفسى إطلاقاً التقرير الذى أرسله المعتمد البريطانى لوزارة المستعمرات البريطانية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ وقال فيه (اطمننوا تماماً، بالذات مصر ستظل مستقرة وفى أيدينا لمدة خمسين عاماً قادمة) وفى ٧ مارس سنة ١٩١٩ - أى بعد ثلاثة شهور بالضبط أو أربعة - انفجرت ثورة ١٩١٩. فطبعاً دراسة التاريخ تعطينا الإحساس بالجدل والصرورة التى تخكم حركة المجتمعات والتى لا تكون نهائية. ليس هناك جيل واحد يقوم بكل المهام، ولا يمكن الحكم على مرحلة أنها نهاية المطاف .. لذلك أفتح طريقاً من خلال هذا الأمل، يمكن ليس الأمل المثالى أو الحلم.

نحن فى مرحلة الهيمنة. ومن أهم سماتها تهميش كل القوى الوطنية التى قامت بالمرحلة الأولى من التحرير الوطنى. والتي طبعاً - بعد فشل كل تجارب التنمية فى دول الجنوب - أصبح من الصعب على نفس هذه القوى أن تقوم بالمرحلة الثانية من التحرر الوطنى، فأصبحت هناك مرحلة انشطار لحركة التحرر الوطنى. إن قيادات المرحلة الأولى أدوا بعض الدور وفشلوا فى أدوار، ورحلت الأدوار الأخرى للمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية تشير لمجموعة حقائق لابد أن نضعها فى الاعتبار - طبعاً عولمة السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والغاء الحواجز تماماً وثورة المعلومات والاتصالات، وهى التكنولوجيا غير العادية هذه التى أضافت قدرة للعولمة غير عادية للتمكين فيها. أين نحن من هذا؟

أيضاً القضية الفلسطينية أعتبرها فى بؤرة هذا، على أساس أنها كانت المحك الأساسى لكل للتغيرات التى حدثت فى العالم العربى خلال الخمسين عاماً الماضية، ومستظل لمدة - على الأقل القرن القادم كله، إن لم يكن منتصفه أو آخره - هى فعلاً مفجر

لكل التغيرات، فهي محك الصراع الاساسى سواء على المستوى السياسى أو الاجتماعى. السيناريوهات الثلاثة. السيناريو الأول إما سنسحق تحت عجلة العولمة، في حالة استمرار النظم الحالية التابعة بطبيعتها، وفي هذه الحالة سيتم استكمال التسويات الاسرائيلية العربية، لكن ستظل هناك أيضاً بقع للمقاومة سواء السلمية ممثلة مثلاً فى مقاومة التطبيع والمقاومة المسلحة فى لبنان طبعاً، لكن الوضع الفلسطينى لن يحقق أكثر من دويلة للحكم الذاتى فى أفضل الأحوال ستقوم بالتخديم على دولة اسرائيل. ستوظف وتستهدف لحماية أمن اسرائيل أكثر من كونها مستحق أى أهلية وطنية للفلسطينيين. وستظل قضية اللاجئين، قضية القدس، قضية السيادة الفلسطينية الكاملة، ستظل إشكاليات معلقة للأجيال القادمة.

دورنا فى إطار هذا السيناريو، هو طبعاً فى حدود الذى نمارسه حالياً، وهذا محدود وهو استمرار العمل الثقافى، ويمكن توسيع إطاره بالاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات التكنولوجية ولدينا تجربة مدهشة جداً وهى انتفاضة سيائل للذين استطاعوا من خلال استخدام الانترنت أن ينظموا المظاهرات وكافة أشكال المقاومة ضد منظمة التجارة العالمية وضد المتحكمين فى السوق العالمية، وعن بعد. ونجحوا فى تعبئة جهود أكثر من مائة ألف متظاهر. هذا يعطينا درساً هاماً أنه يمكن استخدام الأداة التكنولوجية الجديدة لصالحنا وهى غير مكلفة ويمكن تعبئة الجهود من خلالها، فيما لو أدركنا ذلك وأحسنا توظيفه. ومفروض أن الجهد الذى نبذله يتجه للأجيال الجديدة، وألا نحصر أنفسنا فى جيلنا ونظل نحدث بعضنا، وحكاية أننا ننحصر فى العواصم. من خلال خبرتنا فى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية لتضح أن الإحساس الشعبى العام معاد للتطبيع تماماً، لكن تعبئة هذا وتنظيمه وتوظيفه وترجمته لملوكيات مستمرة ومماسته - هذا لم يحدث - لم نحاول أن نفعل غير أننا مجموعة من المناضلين الهواة الذين نتجمع ونتكلم ونخرج فى مظاهرات - لكن هكذا لا نستطيع ترجمة لغة العصر. أن تكون هناك مثلاً مؤسسة تسندنا من الناحية الاقتصادية أو تسندنا من الناحية الاجتماعية. لم يحدث. ولذلك بمجرد تغيير الظروف فعلا حدث نوع من التفكك العملية، وإن كانت طبعاً البذور التى غرسناها فى الأرض قد أثمرت كثيراً من اللجان المماثلة التى تعمل الآن، بشكل أو بآخر مهما كان دورها، لكن على الأقل ترفع شعار مقاومة التطبيع.

فدورنا هنا أن نستفيد من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأن نتجه لأجيال جديدة ومناطق أخرى خارج العاصمة. وعلى المستوى العربى، لابد من التنسيق بين قوى المقاومة لكن يجب توسيع هذا بحيث تكون بدايات لتأسيس تشكيلات جديدة للمقاومة

تتجاوز الوضع الحالي.

من أجل تشكيل جبهة موحدة للمقاومة تضم الشباب والنساء من الأجيال الجديدة، لابد من الاهتمام باستخدام أساليب جديدة علمية، منظمة، مأسسة تضمن تشكيل الذاكرة القومية لدى الأجيال الجديدة.

السيناريو الثاني هو حالة نعث التسويات العربية الاسرائيلية، وحدث تغييرات في نظم الحكم مثل وفاة للحكام الحاليين أو حدوث تغييرات دولية جذرية في مجال الهيمنة الاقتصادية والسياسية. على المستوى المحلي يمكن أن يحدث تصاعد لدور المجتمع المدني في الدول العربية مثل النقابات والتنظيمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية بالإضافة لظهور أجيال جديدة من الفلسطينيين الرافضين للتسوية المطروحة.

وطبقاً في هذه الحالة، هذا السيناريو، أيضاً متوقع على الجانب الصهيوني أن اسرائيل ستكون حقت كثيراً من مشاريعها للتوسعية والقوة النووية.

دورنا في إطار هذا السيناريو سيتولا الجيل الذي قمنا بإعداده وتربيته وتنقيفه، وسيطرح برامج للعمل بتلك طبيعة التحديات المطروحة والتي ستظل مطروحة لمدى طويل بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهي السيادة وعودة اللاجئين والقدس. بالنسبة للمجتمعات العربية، سيدور النضال - أعتقد - من أجل إرساء ديمقراطية المشاركة في العمل السياسي والغاء التمايز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين كافة القوى التي تعيش داخل هذه المجتمعات من خمسة عشر إلى ثلاثين سنة قادمة.

أما السيناريو الثالث والأخير فهو المستقبل بعد ثلاثين سنة، وأغلبنا سيكون رحل، وستتولى أجيال جديدة، ومشهد نضج الشروط الموضوعية للتغيير الاجتماعي والسياسي الشامل من خلال مؤسسات اقتصادية ذات فاعلية سياسية. لأن مرحلة العولمة لن تسمح أبداً بعمل الهواة والتنظيمات الحاملة والقدرة على أن تقدم فقط خطأً بلاغية جميلة، لكن لن تكون هذه الخطط ذات تأثير في الأجيال الجديدة، أجيال العولمة. فنحن نحتاج لمؤسسات اقتصادية ذات فاعلية سياسية وتشغيل الشباب وتوعيتهم وتنشيط ذاكرتهم الوطنية وتعبئتهم في تنظيمات مستمرة.

وأنصوّر أن هذا الطرح هو الذي يمكن أن يكون نقطة بداية.

د. نصير عاروري:

هناك اصطلاحان يرمزان إلى هدف واحد وتعرفان أن نسمعهما من اسرائيل كلما طرحت مسألة السلام بينها وبين العرب: "التعويض" الذي أصبح مرادفاً للاصطلاح

الثاني المعروف "بالرزمة الأمنية" Security package ونذكر أنه منذ أكثر من عقدين من الزمن طلبت إسرائيل "تعويضات" من الولايات المتحدة لإعادة بناء قواعدها العسكرية في سيناء ولإعادة توطين مستوطنين هناك داخل إسرائيل. كما طلبت وحصلت على ضمانات أمنية مختلفة على أصعدة متعددة شملت التكنولوجيا العسكرية، والاقتصاد، والتعاون الأمني وتغطية حاجاتها البترولية لوقت طويل.

وبذلك الطريقة تصرفت إسرائيل في اتفاقات أوسلو العديدة، إذ قدمت الفاتورة تلو الفاتورة وحصلت على "تعويضات" وعززت مواقعها الاستراتيجية على حساب الشعب الفلسطيني الذي تركته يعيش في بؤر استيطانية في الضفة الغربية وفي مخيمات لاجئين بعيداً عن وطنه.

والآن، وبعد أن طُرح النزاع السوري - الإسرائيلي على طاولة المفاوضات في بلدة "شبرتاوزن" بولاية وست فرجينيا الأمريكية، قدمت إسرائيل فواتيرها المعتادة، ولكنها ضربت أرقاماً قياسية، وشكلت قفزة نوعية ليس لها سابق مثيل. فالرقم الأولي الذي قدمه باراك لتحديد "رزمته الأمنية"، وهو ١٧,٤ مليار دولار، بشكل جزءاً بسيطاً من ثمن السلام من وجهة النظر الإسرائيلية. والمفروض أن ذلك هو قيمة التعويض المطلوب لإعادة التوطين وإعادة بناء المنشآت العسكرية وتكوين البديل الأمني لهضبة الجولان، ولكن المبلغ الإجمالي للفاتورة الإسرائيلية يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ ملياراً. والغريب في الأمر أن ذلك لا يتعلق بمسألة السلام بين سوريا وإسرائيل بقدر ما يهدف إلى إعادة ترتيب أوضاع إسرائيل الاستراتيجية في المنطقة وإعادة بناء علاقات إسرائيل الاستراتيجية بالولايات المتحدة. وتكثر أقوال الممثلين الإسرائيليين في الصحف العبرية في هذه الأيام عن التفكير الاستراتيجي المستقبلي وعن التخطيط للقرن الحادي والعشرين وكفترة ما بعد الحروب التقليدية. وهناك إجماع واضح أن مفاوضات التسوية القائمة حالياً بين سوريا وإسرائيل تشكل قاعدة لتمكين إسرائيل من البدء في إعادة البناء الاستراتيجي.

ورغم تركيز وسائل الإعلام العالمية على مسائل الحدود والانسحاب والاجراءات الأمنية ومتطلباتها الممكنة، كمحطات الإنذار أو قوات المراقبة الأمريكية، وبرغم تطرقها للسفقات المتعلقة بإعادة بناء قواعد الجولان العسكرية داخل "الخط الأخضر" فإن جدول أعمال الجنرال باراك الحقيقي سيكون غير ذلك.

إن رزمة باراك الأمنية تقوم على ضرورة إعادة بناء المعادلة الاستراتيجية، وليس إعادة بناء القواعد العسكرية فقط. ومواء أعيد بناء تلك القواعد أم لا، فإن إسرائيل لا تشعر بتهديد سوري لأمنها، لأنها تتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي على الدول العربية

مجتمعة (وهذا التفوق كان حصيلة ضمان قدمه الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون فى عام ١٩٦٩ والتزم به كل رئيس تقلد الحكم منذ ذلك الوقت إلى الآن). ولكن بدون أدنى شك، صار الجنرال باراك سيطر ح مسألة الصواريخ الاسرائيلية والأسلحة الكيماوية بينما يركز على "أخطار" مستقبلية نووية مصدرها ايران والعراق. وبناء عليه، فإنه سيخلق من مفاوضاته مع سوريا فرصة ذهبية لتخطيط استراتيجية على أرضية نووية.

وتتضمن "رزمة" باراك ثلاث مقومات، وهى : الردع، الضمانات، المعونات المالية. ففى مجال الردع، تمتلك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نظاما عسكريا رادعا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن باراك سوف يطالب بتحديث ذلك النظام لاعطائه امكانية "الضربة الثانية" Second Strike ومن هنا تأمل اسرائيل أن تتمكن من الحصول على السلاح الذى لم يحصل عليه أحد فى العالم سوى بريطانيا وهو صاروخ التوما هوك Tomahawk الذى استخدمته امريكا بشراسة ضد العراق ويوغوسلافيا. وإذا توفر هذا السلاح لإسرائيل، فإنه سوف يرمز إلى علاقة استراتيجية جديدة ومتميزة بينها وبين امريكا، تفوق بدرجة عالية تلك العلاقة الى رفعت مرتبتها فى عهد الرئيس ريجان.

ويرمز هذا السلاح أيضا إلى مكانه عالية جديدة تحظى بها اسرائيل على مستوى المنطقة، وهذا ما يهدف له باراك، للذى يركز على الردع كاستراتيجية متطورة غير دفاعية، فالصواريخ المضادة للصواريخ، التى تبدو امريكا راغبة فى تزويدها بسهولة، لا تحتل مرتبة عالية على قائمة "مشتريات" باراك المجانية مثل صاروخ التوما هوك وغيره من أسلحة الردع.

وتشمل قائمة "مشتريات" باراك أيضا معدات هجومية رادعة أخرى، مثل طائرات الهليكوبتر من نوع أباتشى Apache وبلاك هوك Black Hawk، وتشمل محطات أرضية لاستيراد المعلومات والتقارير من الاقمار الامريكية. كما يشمل الردع، حسب أوصاف باراك، التعاون بين اسرائيل وامريكا فى حقل المخابرات وما يسمى بمقاومة الارهاب.

أما فيما يخص الضمانات، فإن هدف باراك الرئيسى أن تحظى اسرائيل بمظلة وقائية امريكية على طول المدى، شبيهة بتلك التى تواجدت فى أوروبا طيلة فترة الحرب الباردة. وبمنفس الوقت، فإنه يتوقع أن تكون امريكا على استعداد كامل لتقديم المساعدات فى حالات الطوارئ (كما حدث أثناء حرب أكتوبر) وأن تضمن لاسرائيل استمرار تدفق النفط بغض النظر عما يجرى من الاحداث.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث، وهو موضوع الاعانات المالية، فإن اسرائيل تطالب بزيادة المعونة الرسمية من ١,٩ مليار إلى ٢,٤ مليار سنوياً، هذا فى الوقت الذى تسود

فيه تحفظات الكونجرس على المساعدات الخارجية بشكل عام. وأهم دافع خلف استراتيجية باراك النفاوضية هو محاولة تأمين هذه الصفقة الراحبة استراتيجيًا واقتصاديًا قبل نهاية فترة رئاسة كلنتون. إذ أنه يعرف حق المعرفة مدى احتياج كلنتون إلى شيء يسمى السلام في الشرق الأوسط ويكون هو راعي ذلك السلام ليتقلد مكانة عالية في تركته السياسية التي تلوثت بفصاحته الجنسية.

وفى نهاية الامر، إذا حصلت اسرائيل على رزمتها بالشكل المطلوب، وهو أمر غير مستبعد، فستكون قد تمكنت من إرساء قواعد جديدة في موضوع الحرب والسلام. فما هي ترتكب العدوان تلو الآخر، وتحتل أراضي شاسعة، تسيطر على مواردها الطبيعية وتبنى فيها مستويات غير شرعية ومواقع استراتيجية، ثم تلقى بعرض الحائط جميع القرارات الدولية المناهضة لأعمالها العدائية. وحينما تدفعها مصالحها الاستراتيجية نحو التسوية، فإنها تخلق من أعمالها العدائية فرصًا ذهبية لجنى استثماراتها ولتحسين اوضاعها الاستراتيجية على حساب الغير. وهذه هي بالتحديد استراتيجية اسرائيل فما هي استراتيجية سوريا؟ ما هي استراتيجية كمتقين ملتزمين بالقضية الوطنية؟

أ. عبد الغفار شكر :

رأيت أن الطريقة التي عقب بها أ. السيد ياسين على ورقة النقاش كانت مفيدة جدًا للنقاش، لأنها طرحت وجهتي نظر متكاملتين .. وجهتي نظر تساعدان على ألا يكون النقاش رؤية واحدة وإنما نرى ما هو مشترك في الرؤيتين وما هو مختلف. الرؤية التي أريد أن أقولها -كما أوضح د.أحمد يوسف - هناك ناس هنا وهناك وفي أماكن مختلفة تريد أن تقوم بدور. هي في حاجة لأن تقوم بدور وتجتهد. لكن إذا لم يقدم المتقنون إجابات أولية بسرعة، ستسود نزعة عدمية، والناس تخرج في الطرقات عندما تموت فتاة مثلاً ويحرقون العربات .... والأجيال الجديدة تبحث لنفسها عن مسالك للحركة بعيدًا عن الخبرات القديمة في المجتمع. فالمثقف عندما يظل في حالة تأمل للوضع ثلاثين أو أربعين سنة، ينتهي دوره. المثقف عليه أن يقدم إجابات أن يغامر ويقدم إجابات أولية تشكل أساسًا لإمكانية حركة وتخير في الواقع ويثبت خطؤها أو تثبت صحتها وهكذا. يحدث أن المثقف يقوم بدوره والأجيال التي لديها خبرة أكثر تقدم ما عندها، وهذا يساعد على أن يكون في المجتمع نوع من الحركة.

في رأيي ما لم تلتفت المناقشة لهذه المسألة. سنظل نتأمل عشرين سنة أخرى.



أ. عبد العظيم المغربي :

أعتقد أنه في غاية في الأهمية أن نحدد أو نتفق على مفهومنا لطبيعة الصراع مع هذا الكيان الصهيوني. ورأى أن هذه هي الركيزة الأساسية التي ينبغي أن ننطلق منها. ونحن ننطلق من ذلك أيضاً أسأل - هل هشام شرابي وهو من فلسطين وعبد الله النيباري وهو من الكويت ونحن من مصر - ترى هل نحن مثل الموجودين معاً في اليونسكو أو إحدى لجان الأمم المتحدة، أم هناك مشترك بيننا كمرب يقول إننا أمة واحدة تخوض معركة واحدة، تواجه تحدياً واحداً - يقتضى جبهة موحدة؟

إذا كان الأخير هو صحيح - وهو صحيح في ظني - فأنا أعتقد أن قضية الوحدة العربية أحد الأسلحة التي ينبغي أن تكون في رؤيتنا الاستراتيجية لمستقبل هذه الأمة.

ثم هذه الأمة الموحدة هل يمكن أن تتوحد؟ هل لوحدها أن تتجج إذا ظل هذا الكيان الصهيوني موجوداً فيها؟ هل يمكن في ظل الاعتراف بهذا الكيان أن يكون هناك مستقبل أفضل لهذا العالم العربي؟

وردي على هذا السؤال: الإجابة بالنفي. ولذلك أنا مضطر للتسليم بأنه ليس فقط التسويات التي تتم هي تسويات رديئة، ولكني أعتقد أن النظام العربي الرسمي ضالع في المخطط الصهيوني الأمريكي بفرض هذا الواقع على الأمة العربية.

من هنا يرتبط الدالخل بالخارج. سواء كنا نتكلم عن قضية الديمقراطية أو أن النظم لا تمثل الإرادة الشعبية وكيف يمكن أن نتعامل معها.

أنا مع د. هشام شرابي أن للتغيير الثوري الانقلابي لم يعد ممكناً الآن.

وأنا مع محمد سيد أحمد في أننا لابد أن نكون جدليين ودينامييين ولا بد أن نكون واقعيين في تعاملنا، لكن من منطلقات ثورية وبرى محددة.

فسي هذا الإطار، أعتقد أن ما طرحه أ. عبد الغفار فعلاً يعتبر أساساً متكاملًا، بما قاله الأخوة الذين تكلموا، وبالانتقادات التي يمكن أن تكون واردة عليه، ليس لما قاله محمد سيد أحمد، لكن أيضاً لابد أن أسجل هنا. وهذا ما كنت أود أن أكون أسبق من عبد الغفار فيه، أن ما طرحه السيد ياسين نقيض لكن إذا كان المشروع النهضوي العربي أصبح أفكاراً بالية وإذا كانت التسويات القائمة مفيدة وإذا كانت كامب ديفيد تحققت وبغوثية. أنا مذهب مما سمعت ولا يمكن أن أقرر ذلك دون أن أبدي اعتراضاً كاملاً ومطلقاً على هذا الكلام. وما لم يتخلص الخطاب الثقافي والسياسي العربي من مثل هذا المنطق والأسلوب، ستظل أسباب الهزيمة مستمرة ولاحقة بنا.

النقطة العملية والاخيرة التي أريد أن أطرحها، أنني أؤيد بشدة ما طرحه عبد الغفار

عن أهمية أن نبني على مستخلصات هذه الندوة، بندوة وندوة تالية ما يمكن بالفعل أن يقدم ما يشفى غليل عبد الغفار والأمة ككل - بما فى ذلك د. عواطف - لأننا بالفعل نجيب على أسئلة الواقع ونحدد سبلاً لحركة شعبية جديدة يمكن أن تعين على ذلك. فى هذا الخصوص أطالب الإخوة فى الحركة الشعبية واللجنة المصرية لمقاومة التطبيع والاستسلام أن تتحد بإخوتنا وأشقائنا فى الخليج ولنتهز فرصة وجود عبد الله النيارى معنا لكىؤكد على هذه القضية، وأقول إن ذلك سيحقق ليس فقط تكامل قوانا على المستوى القومى ومجابهتنا لهذا العدو وطبيعة الصراع معه، وإنما ستمكننا أيضاً من الحفاظ على إبقاء الخليج عربياً.

أ. حلمى شعراوى :

ليس هجوماً أو د فاعاً عن أحد. الموقف صعب - ونحن مطالبون بالتنوع فعلاً - تنوع الاسئلة والوضوح الشديد. أى ممكن أنا لو فى حالة أتصور أن هناك تناقضاً كاملاً للسيد ياسين مع فكرة النهضة والوجود الحضارى - إلى آخره. وممكن أشرح لك .. يقول نستخدم هذه الأيام الرؤية الاستراتيجية. تفرق كثيراً وليس فكرة المشروع الحضارى - أقصد أننا نريد أن ندقق أيضاً فى مستقبل صياغتنا ندقق فى خلافتنا. لأن من الممكن أن أكون ضد السيد ياسين بدقة، هو قدم صيغة متكاملة أكيد معظماً - وأنا مختلف مع هذا - لكن أقول لدقة أهمية الفكر الجديد وطرحه وآلياته التى لابد نراها. هى رؤية عند السيد والمصطلح.

لأن أنا قلت - أظن - فى الافتتاح أن اسرائيل متمسكة بالصيغ الكلاسيكية. القومية والاممية والعرقية والدينية. ولا أحد يقول لها ما هذا الكلام.

أ. محمود المراعى :

طرحست اسئلة كثيرة بعضها أجيب عليه وبعضها لم يجب عليه. يحكم مثل هذه المناقشة باستمرار سؤال: نحن نقول استراتيجية. استراتيجية لمن؟ هل للأنظمة التى توقع وبالتالي نقول ينبغى أن تفعل كذا؟ أو استراتيجية للشعوب؟

نقول استراتيجية من أجل الغد، والناس تتفاوض، ولابد أن يكون هناك تصور إزاء الذى سيحدث فى الشارع غداً. هل هى استراتيجية طويلة المدى كما تقول د. عواطف؟ الآلية - كما قال أ. محمد سيد أحمد - صراع وجودى. كلنا قناعاتنا أنه صراع وجودى، ولكن المطروح هو صراع حدودى.

الذى طرحه أ. عبد الغفار مثاليا، ليس مثاليًا أو شيء. أتى على الاقتراح الذى قاله د. أحمد يوسف وأ.عبد العظيم أنه مطلوب صياغة نموذج متكامل - هذا هو البديل أو هذه هى الطريقة أو هذا هو السيناريو مع ملاحظة الآتى: أنه لم يعد عصر ثورات. من قال إنه لا تستمر قاعدة؟ نحن قلنا انتهى عصر الضباط - فى باكستان حدث انقلاب عسكرى. افريقيا كل يوم تحدث فيها انقلابات عسكرية فالمسلمات نريد استبعادها.

د. سميح فرسون :

تحديد طبيعة الصراع وأسباب الفشل والجديد فى الوضع الراهن ضرورى، حتى نصل لتصوير استراتيجى للمستقبل. يجب أن ننظر بعين الاعتبار ليس فقط لدور أمريكا، ولكن مركزية سياسة أمريكا وبناء للهيمنة على المنطقة. كل الكلام كان اسرائيل والعالم العربى، ولكن دون أمريكا ودورها وسياستها وآلياتها الجديدة والمتغيرة والمتطورة - كل هذا الحديث لن يوصلنا لشيء.

أمريكا هى أهم دولة، لابد أن ندرسها وسياستها وآلياتها وأسلوبها، وهى فيما يبدو لى متغيرة، فى الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربى، ومن خلاله أيضا قضية فلسطين. الفكرة التى أطرحها للتذكير بالصراع مع اسرائيل، قليل جدًا بالنسبة للوضع وآليات والتفكير والاستراتيجية الامريكية، خاصة فى الوضع الراهن المتجدد والجديد فى العالم من خلال العولمة - إلى آخره. لكن كيف تعمل أمريكا ذلك لتسيطر على العالم أكثر وخاصة العالم العربى. فدور أمريكا ومن خلاله دور اسرائيل وليس العكس. يجب دراسة أمريكا وسياستها فى المنطقة. الصراع ليس فقط صهيونى عربى - الصراع عربى أمريكى.

أ. حلمى شعراوى :

أرجو كما طلبت من د. هشام أمس، أن يكون جزءاً من تعاوننا ترجمة أو التعرف أو ندوات .. إلى آخره - حول فهم المجتمع الأمريكى إزاءنا، سواء للسياسات أو تكوينه نفسه - لأن أوروبا تعمل هذا الآن، وأوروبا فى مازق مع السياسات الامريكية المفروضة. أى رئيس إدارة فى حلف الاطلنطى يكون محلياً أوروبياً - أمريكا تعترض عليه. فنحن مطالبون بدراسة أين موقع القوة الامريكية؟ أين اتجاهها؟ حلف القوة من أين يأتى؟ هل سيتطور؟ هل سيتغير؟ هل هناك مستقبل كما يقول بول كيندى أو تشومسكى لانهيار هذا المجتمع الأمريكى الذى يخيف العالم. حتى دراسة أمريكا وفهم السياسة

الأمريكيه و الاوربيه طبعاً يجب دراسنها مثل دراستنا للعالم العربى نفسه و واقعنا

د. ايمان يحيى .

أريد أن أتحدث فى بعض النقاط التى يمكن أن تقيد فى صياغة موقف وحل بعض إشكالات قد تبدو موجودة خلال المناقشات.

أولاً : من الذين يتناقشون هنا؟ أعتقد نحن مجموعة من المثقفين العرب نتناقش. وهذا يفرض طبيعة لهذه المناقشة. إن دور المثقف أكبر من دور السياسى - وبالتالى إلى أين يتوجه المثقف؟ هل لتكوين رأى عام؟ تكوين مخزون ثقافى لدى شعب حتى يغير على المستوى البعيد؟ صحيح هذا هو الدور الأساسى. ولكن هناك دوراً ثانوياً أنه يمكن أن يؤثر على بعض السياسات من خلال حوار مع بعض مراكز إصدار القرار.

المعادلة تختل لو حدث العكس... ستتغير الرؤية، خصوصاً فى مجتمع يسوده الاستبداد. ولذلك أؤكد على هذه المسألة.

المسألة الثنائية: صراع وجود أو صراع حدود. لن نتكلم كثيراً فى هذا الموضوع، ولكن هى مسألة إذا كنا نتكلم من يتكلم فى المنطقة على أن يصبح رقم (١). المسألة لا تقبل المناصفة لا ينفع أن يكون اثنان رقم (١) فى المنطقة. (مصر واسرائيل).

هناك نقطة بالنسبة لبعض المفاهيم التى تقال. مثلاً إذا رأينا أن هذه مرحلة انتقالية تعيشها المنطقة العربية، حيث قيادة لحركة التحرر الوطنى تسقط وقيادة جديدة نحن فى انتظارها. وبالتالى نتيجة لطبيعة هذه المرحلة لا توجد نتائج قطعية ولا يمكن أن تجزم بمسائل قاطعة فى هذا الإطار. لذلك يبقى دورنا كمثقفين أكثر من دورنا كسياسيين.

ملاحح المرحلة القادمة. أولاً : هناك بعض المقولات، البعض يقول الصراع ينحسر. بالعكس، أنا رأى الصراع يتسع ويزداد عمقاً، لأنه يصل لقواعد شعبية بعد فرض التسويات.

مسألة وجود بعد شعبى واضح فى الصراع نحن مثقفون عليها - خصوصاً فى مقاومة التطبيع. وجود عوامل جديدة فى الصراع وهى عوامل عزل الصراع العربى الاسرائيلى - قد تكون هناك قوى إقليمية أخرى مع اسرائيل. وبهذا العامل تبرز مخاطرة محاولة تفكيك الصراع، وهذه مسألة يمكن أن تؤثر كثيراً على مجرى هذا الصراع. وأعتقد أنه يجمع هذه العوامل عامل أساسى وهو عامل الصراع العربى الاسرائيلى.

ورقة أ.عبد الغفار فيها شئ مهم إذا كنا نتكلم عن دورنا - هناك مهام بعيدة ومهام قريبة. المهام البعيدة - دور المثقف يظهر فيها. للمهام العاجلة-أعتقد أن هناك مهاماً

سياسية عاجلة يمكن أن نطرحها - خصوصا إذا مزجنا موضوع الديمقراطية بموضوع الصراع العربي الاسرائيلي. اول التسويات القائمة اليوم في المنطقة تسويات غير ديمقراطية. وبالتالي مر حقا كمتقيين عرب أن نضع مبادرة لتكوين رأى عام رافض باستفتاء الشعوب العربية على تلك التسويات، بمعنى استفتاء الشعب الفلسطيني في الشتات ودخل الضفة وفي دول اللجوء على أى تسوية أو أى اتفاق يتم للتوصل إليه. بمعنى استفتاء الشعب السوري على أى تسوية.

أعتقد أننا بهذه المسألة نضع في نفس الوقت عصا في هذا المسار.  
المسألة الثانية : الضغط على - وهناك مساحة موجودة - القيادات العربية الرسمية كي تعيد التنسيق بين مسارات التفاوض.  
وأعتقد أن هذين العاملين قد يمكننا في ظرف شهر من تكوين رأى شعبى عربى تجاههما، وفي نفس الوقت لا يمنعا أى مهام غير عاجلة نتحرك فيها.

أمروة عبد اللطيف :

طبعاً أنا سعيدة جداً بحضور هذا القاء وسعيه بمسار د.بركات ود.شرابي. وبالفعل د.أحمد يوسف أتاح لنا فكرة أن ندرس فكر د.بركات لما يحتاجه المجتمع العربى. وكان لى الشرف أن أعمل دراسة مقارنة على كتاب د. بركات.  
طبعاً لى إشكالية ، أريد فيها د.شرابي ود.حليم لعرضه أمس. طبعاً أرى أننا محتاجون أن نجمع الصف العربى الفلسطينى من الداخل. وهذه كلمة أوجهها للمتقيين الفلسطينيين والقيادات الفلسطينية الداخلية والخارجية فى الشتات. إننا فى وقت يجب أن نتخلى عن النزاعات وعن التشرذم.. إننا بحاجة للصف الفلسطينى لأن اسرائيل أهم وسيلة لها كانت للتنظيم - تمكنت من خلاله أن تضع دولة اسرائيل - بأنها وضعت إطاراً تنظيمياً محدداً من خلاله تمكنت من أن تصل لأهداف حقيقية وبصورة سليمة. حتى الآن لا يمكن أن ننكر أن اسرائيل أصبحت دولة.

وبالنسبة لبعض المتقيين الذين طرحوا أمس، أن اسرائيل لا يمكن أن نعترف بها كدولة وفى رأى الشخصى أنها دولة والدول العربية تتعامل معها كدولة وفى إطار شرعى. الأطروحة الثانية أننا محتاجون لدخل الارض المحتلة مساندة عربية حقيقية، البدوات والمؤتمرات شئ جيد. لكن المساعدة للفلسطينيين فى الارض المحتلة شئ هام للغاية. د. بركات طرح بالفعل مثلاً رتاعاً. من يقع تحت الضرب هو الشعب الفلسطينى فى الداخل - وهو فى حالة تمزق بالفعل- فى حالة معاناة حقيقية. الشعب الفلسطينى فى

الخارج أيضاً. لماذا لا يوجد لم حقيقى للصف الفلسطينى؟ كفانا تشرنماً. لم الصف الفلسطينى أولاً. المساعدة العربية الحقيقية للصف الفلسطينى.

أ عبد السلام محمد:

طبعاً هذه السندوة المتميزة يجب أن تخرج بتوصيات أو مواقف تقرب من وجهات النظر حول القضية المركزية وقضية الصراع العربى الصهيونى.

وبالتالى من خلال الدقائق الأخيرة التى سمعتها هناك طرح لقضية صراع وجود أم صراع حدود؟

الواقع أن الصراع العربى الصهيونى هو صراع ممتد، ولم يحسم إلا لصالح طرف واحد، وبالطبع يجب أن يحسم لصالح هذه الأمة، وهو بالتالى نفى لهذا الكيان القائم على الصعيد السياسى. وبالتالى رؤيتنا أو تعاملنا مع أية حلول أو أطروحات سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد الفكرى، يجب أن نلتزم وتتسمج تماماً مع هذا البعد، على حساب أنه صراع وجود، وبالتالى يجب أن نستطيع التوفيق ما بين طرحنا المرحلي من خلال رؤيتنا من على أرض الواقع، وليس الوقوعية وإلما للتعامل مع الواقع بشده فى اتجاه هذا البعد. ويجب أن نضع فى أطروحاتنا وتصوراتنا، ألا يكون هناك تعارض بين التكتيك والاستراتيجية التى هى على قاعدة صراع الوجود.

النقطة الأخرى، من الملاحظ بمتابعة للصراع العربى الامبريالى الصهيونى - أن هناك خطأً بيانياً فى اتجاه تحجيم هذا للصراع وجعله بالتالى صراعاً فلسطينياً صهيونياً أو فلسطينياً اسرئيلياً. وهذا يتفق تماماً مع توجه لفظى العربى الرسمى ومع الردة الإقليمية التى حدثت على الساحة الفلسطينية من خلال النهج المتخلى عن الارتكاز على القضية الفلسطينية ونزعها من حاضنتها العربية.

وبالتالى مطلوب أن نعيد الأمور إلى صياغاتها الرئيسية، كما قال أخى عبد العظيم، بمعنى أن الصراع هو صراع امبريالى صهيونى رجمى عربى. فموضوع حتى الرجعية العربية هو ما نشغل به وهو الخطوط الرئيسية والأساسية التى تضعف من مواقف الأمة فى مواجهة الآخر وفى مواجهة العدو الخارجى.

بالنسبة للحلول النهائية أو المقترحة فى الاطار الأخير أو فى الحل النهائى على صعيد القضية الفلسطينية هناك قضايا معلقة، وهى قضية القدس والحدود وقضية دولة وقضية العودة، وبالتالى هذه القضايا الرئيسية الأساسية تحمل فى رحمتها تفجيراً لكل هذه الاتفاقيات التى تمت .

كيف يمكن للانسان العربي أو للفكر العربي السياسي، أن يتعامل مع توقع رد الفعل على هذه الاتفاقيات أو تعليق هذه الاتفاقيات؟

وبالتالى أعتقد كما قال البعض أن هناك عملا ما سيقوم وقد يكون فى اتجاه كفاح مسلح جديد على الساحة الفلسطينية. ماهو موقفنا فى هذه الحالة من هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن أن نتعامل معها بشكل عملى، دون أن تفاقمنا الامور ونتصرف بشكل ردود فعل. نقطة أخيرة وهى قضية المشروع النهضوى العربى.

أعتقد بأن الصراع ممتد، ومن ثم فإن القدرة العربية الذاتية هى التى يجب أن تحسم هذا الصراع. إطارها وقضيتها المشروع النهضوى العربى. وبالتالي لابد من العمل فى اتجاه تشكيل أو أخذ مقومات هذا المشروع النهضوى العربى - سواء على صعيد رؤيتنا السياسية أو الايديولوجية.

أ. حلمى شعراوي :

كلمة نهضوى غير مشروع حضارى والكلمات قد تؤدى لطرق مختلفة. المشروع الحضارى تملكه قوى ترمى للخلف كثيرا. المشروع النهضوى يؤدى لطرق مختلفة. مجرد الكلمتين يفرقان كثيرا فى التحالفات الشعبية والوطنية.

أ. كارم يحيى :

النقطة الأولى: كم صحيفة مصرية أو فى الاردن أو فى غيرها يمكن أن تنشر مصطلح الصراع العربى الصهيونى؟ حتى عندما قررت أن أتى للدوة فكرت كيف أكتب كلمة الصراع العربى الصهيونى فى سياق طرح استراتيجية بديلة.

أعتقد أن هذا المدخل هام جدا لتحديد مدى تعقيد الواقع، كمتقنين. النقطة الثانية هناك حالة من التغطية أو التعمية. قرأت ورقة أ. عيد الغفار شكر .. والورقة تشير لحديث مطول لباراك حول التسوية. وفى نفس المدد كان هناك حديث مع شيمون بيريز، وللرجل كان واضحا جدا أن هذه التسوية قد تكون لمدة ثلاثين سنة.

نحن مستقنون أن هذه التسوية مؤقتة. وبالتالي أحد أشكال التغطية التى نحدث على المستوى السياسى والاعلامى.

هناك نقطة هامة - بعض ما قيل هنا يعكس مأزق الخطاب القومى. وبما فيه الخطاب القومى الماركسى. أعتقد هناك الكثير جدا من التعميم، هناك بعض الاشتباك مع الواقع، هناك عدم تحديد للقوى الاجتماعية التى يمكن المراهنة على أن تكون الحليفة فى بناء

استراتيجية لمقاومة اسرائيل والمشروع الصهيوني. هذا كله ليس محدداً، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الاشتباك. مثلاً في لجنة مقاومة التطبيع أتصور كان يمكن استغلال أو استخدام لموضوع الاسرى المصريين - يمكن الآن الاستفادة من موضوع اللاجئين الفلسطينيين على مستوى عالمي ومعنا أساتذة ومفكرين من الولايات المتحدة، يمكن استغلالها وخلق شبكة العلاقات الفعالة عن طريق حتى وسائل التكنولوجيا الحديثة. يمكن أن نحرك هذا الموضوع بشكل قوى ونعبي رأياً عاماً.

هذا ينقلني لنقطة أخرى، أنا أتفق مع أ. محمد سيد أحمد فيما قاله حول مسألة التناقص حول من الذى يقود المنطقة، وهذا تناقص حقيقى وليس مزاحاً لكن أخشى من شئ، تراث الأبعاد الخاصة بهذا التناقص يجب أن نضع فى اعتبارها شيئين.. أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية ودورها. أتصور أن منطقة نظام مصرى أيا كان الموجود حالياً أو القادم للدور الاقليمي بصوره أمريكا واسرائيل محكوم بالإلى أى حد تحتفظ بعلاقة حيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يظهر فى مواقف سياسية كثيرة لو حللناها.

لكن أعتقد أن العامل الثانى الذى يحد من قدرة أى نظام عربى ونظام مصرى فى الصمود فى منطقة إقليمية مع اسرائيل هو خاص بهما - هذا النظام - لطبيعة هذه المنطقة.

أنسا أخشى من شئ، وهذا أيضاً ينطبق مع حالة أ. عبد الغفار فى ورقته فيما يتعلق بمنظمة التحرير وإعادة بنائها. وأعتقد إلى حد ما كنت ألمس كمرائب الحوار الذى تم بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية فى القاهرة ومحاولة إعادة البناء. بالفعل لا أريد أن أكون متشائماً.

لكن سوف أربط النقطتين ببعض. مسألة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. وأتصور أن هناك نظاماً فى مصر أو فى دولة عربية يمكن أن يصمد أو يكون قائداً ولديه حرية حركة فى المنطقة، وهى مسألة بالفعل الديمقراطية. للأسف فى فكر القيادة الصراع العربى الاسرائيلى، باعتبار أنه نموذج لشخصية الطابع الأبوى العربى وشكل السلطة فيه، بالفعل المسألة معلقة بشخص رئيس الدولة. بمعنى أنه تحدث ضجة سياسية. وإعلامية حول أن رئيس الدولة أخذ موقفاً من اسرائيل. سافر للبنان. شئ طيب لكن هل هذا بالفعل يعكس أن هناك سياسات استراتيجيات كاملة تتعلق بهذا الموقف؟ فى نفس الوقت، منظمة التحرير - ياسر عرفات - الآن المنظمة عاجزة عن تحديد أى شئ.

مسألة الحركة البديلة واستراتيجية بديلة لمقاومة التطبيع - أعتقد هذا يتوقف على أن المتفقين يستطيعون خلق قنوات مع قوى لاجتماعية ذات مصلحة فى هذا. وهى مصلحة



اقتصادية وثقافية. هذا شئ هام جدًا. والمسألة مطروحة حول قضايا محددة والمفروض  
تعكس مصالح الناس.

أحد المشاركين:

أطروحة صغيرة تتعلق بمسألة إدارة الصراع د. أحمد يوسف أشار إلى العلاقات  
الاسرائيلية الآسيوية المتنامية. أنا أرى أن الوضع العربي الراهن يحتم علينا أن نعيد بناء  
علاقات قوية جدًا مع دول آسيوية كالصين- الحليف للتقليدي للعرب، والهند وإيران. أرى  
أن أحد عناصر التمسيق العربي الممكن في المرحلة القادمة أن يكون هناك تسيق خليجي  
مصرى أو استعادة العلاقات العربية الآسيوية لأنها في وضع مترد.

أ. عبد الغفار شكر :

واضح أن هناك نقطة اتفاق في كل النقاش الذى جرى، أن هذه الندوة طرح فيها  
أفكار ورؤى - بما فيها مناقشة المائدة المستديرة - جديرة بأن تستخلص كأساس لرؤى  
وليس برنامج عمل. وأنها تكون أساساً لمناقشات تالية يتسع نطاق المشاركين فيها. لا  
تقتصر على أفكار هذه الندوة، وإنما هناك مؤسسات مختلفة يمكن أن تشترك وشخصيات  
مختلفة يمكن أن تشترك، وأيضاً من المهم إشراك شخصيات ومؤسسات وجماعات من  
مواقع مختلفة. لأن هذا يثرى النقاش ويقدم الحجج التى سيستقر عليها الرأى فى النهاية.  
لكن أعتقد أن هناك واجبات ملحة فى ضرورة الوصول لقواعد عامة تحكم العمل  
العاجل، الذى يتفق للكل أنه ملح وموجود وهو النضال ضد التطبيع وارتباطه بقضية  
الديمقراطية، باعتبار الاثنين يمكن أن يقاوما - الحركة الجماهيرية وإمكانية أن تصبح  
الشعوب مؤثرة فى المستقبل.

د. هشام شرابي :

أشكر باسمى وباسم زملائى: مركز البحوث العربية، وأشكر مقدمى الأوراق  
والمعلقين والحضور - على هذه الاجتماعات التى بدأت مساء أمس واستمرت بدون  
انقطاع حتى هذه الساعة بمحتواها وبأسلوبها. لم أحضر ندوة تحمل هذا الزخم فى قوة  
التعبير والمضمون والفهم من الأوراق والمعلقين والمساهمين - لذلك أشكركم باسمى  
وباسم المنظمة التى أنتمى إليها فى أمريكا. وأؤكد لكم أن هذه خطوة أولى نحو تعاون  
عميق بين المثقفين العرب فى الخارج والمثقفين العرب فى العالم العربى.

أ. حلمى شعراوى :

أشعر بالفخر أن ننتزع مثل هذه الشهادة. على الأقل إذا كنا ساهمنا بشئ فى حشدكم  
وجمعكم هنا لالنتهاء لهذه النتيجة المشرفة. وبالفعل الندوة بوجودكم جميعاً من أرقى  
الندوات التى نظمناها. لأن الكلام مستول ومحدد وواضح.  
ولا يسعنى إلا أن أشكر الاصدقاء واشكركم على أن جعلتم هذه المسألة تاتى  
والمراكز والجمعيات كلها تمر بحالة يرثى لها من علاقتها بالقضايا الوطنية والاجتماعية  
الصحيحة. على الأقل هذا أكد أن مركز البحوث العربية يظل عند مبدئه لبعض الوقت  
شكراً جزيلاً لكم جميعاً.

# ملاحق

## تقرير حول أعمال

### ندوة

#### فلسطين والعالم العربي فى القرن ٢١

القاهرة ١٣ - ١٤ مارس ٢٠٠٠

عقدت يومي ١٤، ١٣ مارس ٢٠٠٠ بمدينة القاهرة ندوة "فلسطين والعالم العربي فى القرن الحادى والعشرين" بالتنسيق بين مركز البحوث العربية بالقاهرة وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات الفلسطينية) بواشنطن. وقد شارك فى أعمال هذه الندوة أكثر من مائة شخصية من قادة الفكر والثقافة والسياسة من مصر وفلسطين وسوريا والكويت والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، يمثلون دائرة واسعة من المؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث، فى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التضامن الافرو آسيوى واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعهد البحوث والدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل ومركز يافا للدراسات والابحاث ومركز الجيل للدراسات الشبابية ومركز الحضارة للدراسات وجامعات القاهرة وعين شمس وفتاة السويس ودمشق وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل.

هذا وقد ناقشت الندوة على مدار خمس جلسات: قضايا البنية العربية الداخلية والثقافية السياسية وتأثيرها على قضية فلسطين وما تواجهه من تحديات، وقضية فلسطين فى السياق الدولى، ومظاهر ومجالات التطبيع بين العرب واسرائيل - نموذج مصر، وكيفية مواجهة التطبيع بالتركيز على الآفاق الاستراتيجية للتصدى الشعبى للتطبيع الاقتصادى والثقافى، وأشكال وآليات المواجهة، ولختتمت الندوة أعمالها بمائدة مستديرة ناقشت الرؤية المستقبلية للصراع العربى الصهيونى.

اهتمت الندوة بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية وضرورة اجتياز مرحلة البحث فى هذه الأسباب بمعزل عن الطول الممكنة ومستويات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجى التاريخى المدروس. وأن الفشل العربى فى معالجة القضية الفلسطينية بوسائل الحرب أو وسائل السلم يعود إلى مثلث الهيمنة : الهيمنة الخارجية، وهيمنة الدولة والجماعات الوسيطة على المجتمع على حساب الأمة والإنسان الفرد، وهيمنة الثقافة التقليدية السائدة وما ترتب على ذلك من تعطيل المجتمع المدنى.

وفى الربط بين أسباب الفشل والحلول المطلوبة للقضية الفلسطينية من الضروري مراعاة العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية فى الداخل لها ظهر فى الخارج يساندها. وأى رؤية للتغيير يجب أن تضع فى حسابها أنها ستواجه قوى داخلية وقوى خارجية متحالفة، وهو مالا يمكن أن يحقق ما لم يكن فعل التغيير الداخلى فعلا جماهيريا ديمقراطيا وبحيث يصعب كثيرا على قوى الخارج أن توقف التغيير.

وقد لاحظ المشاركون فى الندوة أن قضية فلسطين نشأت فى الساحة الدولية فى وقت مبكر، ولعبت القوى الدولية دورا هاما فى القضية من خلال تغلغلها فى فلسطين والأقطار العربية. ولم تقتصر القضية منذ بدايتها على أطرافها المباشرين : الفلسطينيين واليهود، بل دخلت قوى وأطراف دولية عديدة لأسباب مختلفة، ولعب النظام الدولى دورا أساسيا وهاما فى تحديد مجريات الصراع فى المنطقة من خلال ميثاق النظام الدولى وهيكلة كمصبة الأمم والأمم المتحدة. إلا أن مسئولية النظام الدولى عن مأساة شعب فلسطين يجب ألا تغطى على مسئولية العرب أنفسهم عن هذه المأساة وقشلهم فى إدارة الصراع العرب الصهيونى بنجاح. كان للولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية دور مركزى فى الصراع حيث هدفت دائما إلى المحافظة على مصالحها فى المنطقة. وما يجرى الآن هو تأكيد الهيمنة الأمريكية على المنطقة من خلال التسويات السياسية التى تشرف عليها أمريكا وتضغط على العرب والفلسطينيين لعقدها. وبدون فهم الدور الأمريكى المركزى لا يمكن للعرب الوصول إلى تصور صحيح لاستراتيجية المواجهة. من هنا فإنه من المهم الاستفادة من النظام الدولى مستقبلا لتأكيد الحق الفلسطينى ومشروعيته بالاستناد إلى القرارات الدولية الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وفى مقدمتها القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، ومعاهدة لوزان فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ التى تعترف للشعب الفلسطينى بنفس حقوق شعوب المنطقة على أراضيها، ومبادئ القانون الدولى الحديث. إلا أن استفادة العرب من النظام الدولى لن يكون ممكنا دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة على الصعيد الدولى واستيعاب طبيعة التحدى المقروض ورسم معالم استراتيجية واحدة. وبقدر ما يمكن للعرب من أحداث تغيير فى علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغيرون من طبيعة علاقة إسرائيل ذاتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب فى بلورة استقلالية وإرادة واضحة بقدر ما يستطيعون التأثير فى التحالف الثنائى بين إسرائيل والغرب.

كما لاحظ المشاركون في الندوة أن التطبيع مطلب بالغ الحيوية لمستقبل اسرائيل، وتعد هذه العملية حبل النجاة لمستقبل اسرائيل في عالم يكتسب فيه الاقتصاد أهمية متزايدة بدلا من المواجهات السياسية والعسكرية. تتأكد هذه الحقيقة من دراسة نموذج مصر للتطبيع الذي يركز على الاقتصاد والثقافة، والذي يتم من خلاله خلق مصالح مشتركة لفئات اجتماعية أوسع في مصر وفي اسرائيل، حيث يتم إيفاد آلاف الشباب للتدريب في اسرائيل على الزراعة، واستخدام الخبراء الاسرائيليين إلى مصر وتشجيع الشباب للعمل في اسرائيل، واختراق اسرائيل للصناعات المرتبطة بالزراعة كصناعة السماد والغزل والنسيج والادوajn. كما تهدف اسرائيل من التطبيع في مجال الثقافة إلى تزييف وتشويه الوعي العربي ونزع كل مرتكزات المقاومة في الادراك العربي لصالح منظومة فكرية بديلة تحت مسميات كاذبة مثل ثقافة السلام ولقاء الحضارات وثقافة الحوار والقبول بالآخر، وكذلك استبدال الهوية الحضارية للتاريخية للأمة العربية بهويات أخرى مصنوعة من قبيل الشرق أوسطية، ويتم دعم هذه التوجهات الفكرية والثقافية التطبيعية بتعاون اقتصادي شرق أوسطي يقوم على قاعدة ارتكاز من اسرائيل وفلسطين والأردن تكون الجسر الذي يصل باسرائيل إلى الاقتصاد العربي والثروات العربية.

من هنا فقد أبدى المشاركون في الندوة اهتماما خاصا بمظاهر المقاومة العربية الشعبية للتطبيع في المجالين الاقتصادي والثقافي والمبادرات الشعبية في هذا الصدد التي أسفرت بالفعل عن تشكيل لجان عديدة في مصر والأردن، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية واللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية التي تضم ممثلين للحزب السياسية والشخصيات العامة والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة اسرائيل ولجنة دعم المقاومة الاسلامية في جنوب لبنان. واهتمت مناقشات الندوة بدراسة أوجه النقص في المواجهة الشعبية للتطبيع وكيفية تداركها مستقبلا وضرورة أن يتم التنسيق في عملية مقاومة التطبيع على المستوى العربي.

وبالنسبة لمستقبل الصراع العربي الصهيوني، أكدت مناقشات الندوة أننا ازاء مرحلة جديدة من الصراع، لأن التسمويات السياسية الجارية حاليا ورغم اعتراف الحكومات العربية باسرائيل ان توقف الصراع لأنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتعيد الارض العربية المحتلة مثقلة بترتيبات عسكرية ومياسية تخفض من السيادة العربية عليها.

من هنا أهمية النظر إلى المستقبل في إطار رؤية استراتيجية تتطلق من فهم سليم لطبيعة الصراع وما ينطوي عليه من تعارض بين الاهداف القومية للشعوب العربية

والمخطط الصهيوني الامبريالي للمنطقة، وأن المخطط الصهيوني هو في الحقيقة جزء من المشروع الغربي الاستعماري للهيمنة على المنطقة، وأن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي جزء من الصراع العربي الصهيوني الامبريالي وليس منفصلا عنه، ولا يمكن الوصول إلى حلول حقيقية لأى منهما بمعزل عن الآخر. وأن القوة بمعناها الواسع هي العامل الحاسم في هذا الصراع سواء من خلال الحرب والكفاح المسلح والسلام وما يتطلبه ذلك من اقامة مجتمع متقدم يقوم على اقتصاد متطور ونظام سياسى عصى ديمقراطى، وذلك باعتبار أن ما يجرى حالياً من تسويات رديئة ناتج عن اختلال علاقات القوى لصالح اسرائيل، وبالتالي فإن تصحيح هذا الخل هو نقطة البدء فى المواجهة مستقبلا لامتلاك العرب زمام المبادرة فى الصراع ببناء القوة الذاتية العربية الشاملة.

إن الوعي بضرورات المواجهة طويلة الأمد فى إطار رؤية استراتيجية سليمة، وقوة ذاتية عربية متنامية، اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا لا يؤجل ضرورة المواجهة العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضع الراهن الناجمة عن الاعتراف العربى باسرائيل. ونحن لا نستطيع فى تطلعا للمستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع، وضرورة أن ننطلق من تحليل مسيولوجى للمجتمعات العربية يراعى عدم التجانس فيها ووجود قوى لها مصالح فى الاعتراف باسرائيل وللتعاون معها، ووجود ضغوط دولية كبرى للتطبيع مما يجعل هامش المناورة الآن محدودا أمام العرب وأنه ليس من المهم نقط أن نحدد ما نريد بل الأهم أن نتعرف على الدينامية التى توصلنا إلى ما نريد وأن نبدأ من آليه موضوعية تفرض نفسها فى الواقع. وفى هذا الصدد نكتسب بعض المسائل اهمية خاصة مثل:

- الحركة الشعبية العربية هي أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عن الاعتراف العربى باسرائيل، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية حول مهمة محورية هي مقاومة التطبيع الاقتصاد الثقافى مع اسرائيل، وإعادة تأسيس وعى عربى جديد بمخاطر المشروع الصهيونى والتحالف الصهيونى الامريكى، وتشكيل رأى عام شعبى ضاغط على الحكومات العربية لاستئناف الصراع، وبناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطينى.

- إعادة بناء الموقف الفلسطينى بما يتناسب مع التحديات الجديدة، وتعبئة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة وفى الشتات فى إطار موحد من خلال تحقيق لجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية وبصفة خاصة حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى أرضه وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة

وأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على تشكيل ديمقراطي الإطار السياسي والتنظيمي الذي يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين كله وإعادة بناء مؤسساتها على هذا الأساس والفصل بينها وبين السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة.

- لا يمكن إحراز نجاح في المواجهة العاجلة بدون النضال من أجل تطوير الأوضاع الديمقراطية وحدث تطور حقيقي في هذا المجال ينهي الحصار المفروض على المجتمع المدني والعمل السياسي الجماهيري في معظم الأفكار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الاسرائيلي والصهيوني في المجتمعات العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاستبداد والتسلطية.

هذا وقد اتفق المشاركون في الندوة على أهمية مواصلة النقاش وتطويره حول القضايا التي برزت أهميتها في المناقشات وما يتصل منها بصفة خاصة بالرؤية الاستراتيجية لمستقبل الصراع، والشروط الواجب توافرها عربياً وفلسطينياً لامتلاك زمام المبادرة في الصراع، والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية وكيفية مولجتها.

وضرورة أن يتسع النقاش في المستقبل فيشمل دائرة أوسع من المثقفين والسياسيين من أقطار عربية متعددة.



صندوق القدس  
مركز تحليل السياسات  
(واشنطن)

مركز البحوث العربية  
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق  
(القاهرة)

جدول أعمال  
ندوة فلسطين والعالم العربي  
فى القرن الحادى والعشرين  
القاهرة ١٣/١٤ مارس ٢٠٠٠ بمقر مركز البحوث العربية

اليوم الأول الاثنين ١٣ مارس ٢٠٠٠

الجلسة الافتتاحية	٥,٣٠ - ٥,٠٠
رئيس الجلسة: عبد الغفار شكر	مساء مساء
- كلمة مركز البحوث العربية	
- كلمة صندوق القدس	
الجلسة الأولى	٧,٣٠ - ٥,٣٠
البنية الداخلية العربية واثرها على قضية فلسطين	مساء مساء
رئيس الجلسة: محمد محمود الإمام	
متحدث: حليم بركات	
تعقيب: أحمد يوسف أحمد - حسين عبد الرازق - هشام شرابي	
شـاى	٧,٤٥ - ٧,٣٠
الجلسة الثانية	٩,٤٥ - ٧,٤٥
فلسطين فى السياق الدولى	مساء مساء
رئيس الجلسة: نصير عارورى	
متحدثان: سميح فرسون - عبد العليم محمد	
تعقيب: أحمد برقوى - جميل مطر - حسن نافعة	

### الجلسة الثالثة

صباحا صباحا قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل

رئيس الجلسة: أحمد صدقي الدجاني

متحدثون: حسام رضا وعريان نصيف - حسين معلوم

تعقيب: أشرف البيومي - محمود عبد الفضيل

شاي ١١,٣٠ - ١٢,٠٠

### الجلسة الرابعة

ظهراً ظهراً (استكمال) قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل

رئيس الجلسة: محمد فائق

متحدث: أحمد بهاء الدين شعبان

تعقيب: حامد محمود

### الجلسة الخامسة

مساء مساء مائدة مستديرة حول مستقبل الصراع العربي

الصهيوني

(رؤية مستقبلية)

رئيس الجلسة: حلمي شعراوي

ورقة العمل: عبد الغفار شكر

مشاركون: أحمد يوسف - السيد ياسين - عبد الله النيارى - عواطف عبد

الرحمن - محمد سيد أحمد - هشام شرابي - حسن نافعة.

## قائمة المشاركين

أحمد برقأوى	أستاذ فلسفة / جامعة دمشق
أحمد بهاء الدين شعبان	باحث
أحمد صدقي الدجاني	مفكر عربي
أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث العربية
أشرف البيومي	استاذ جامعي
أمين اسكندر	مقرر اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
السيد ياسين	مستشار مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام
إيمان يحيى	أستاذ مساعد بكلية الطب جامعة قناة السويس
جميل مطر	مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل
حامد محمود	مساعد أمين عام للحزب الناصري - أمين لجنة مقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
حسام رضا	مهندس زراعي- الحزب العربي الديمقراطي الناصري
حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة
حسين عبد الرازق	رئيس تحرير مجلة "اليسار" وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع
حمين معلوم	باحث اقتصادي
حلمي شعراوى	مدير مركز البحوث العربية
حليم بركات	أستاذ جامعي - الولايات المتحدة
محمد سعيد أندريس	مدير تحرير الأهرام العربي
رفعت سيد أحمد	مركز يافا للدراسات والأبحاث
سعيد كمال	أمين عام مساعد - جامعة الدول العربية لشؤون فلسطين
سميح فرسون	أستاذ جامعي - الولايات المتحدة
سنوية البهات	جريدة الجمهورية- مركز الدراسات والأبحاث
شاهنده مقلد	اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس
صلاح عدلى	باحث
عبد الرحمن خير	أمين اللجنة النقابية لعمال الإنتاج الحربى
عبد العظيم المغربي	أمين عام مساعد لاتحاد المحامين العرب

عبد العليم محمد	مركز الدراسات الاستراتيجية - الاهرام
عبد الغفار شكر	نائب رئيس مركز البحوث العربية
عبد القادر ياسين	مفكر عربي
عبد الله النيباري	عضو مجلس الأمة الكويتي
عربان نصيف	محامي - اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس
عواطف عبد الرحمن	رئيس قسم الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة
فاروق محمد العشري	أمين التنظيم الحزب العربي الديمقراطي الناصري / القاهرة
فتحية العسال	أمين اتحاد النساء التقدمي
فهمي هويدي	كاتب بالأهرام
كاريم يحيى	محرر بالأهرام
محمد سيد أحمد	كاتب بالأهرام
محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
محمد محمود الإمام	وزير التخطيط الأسبق
محمد وفاء حجازي	سفير سابق - رئيس تحرير الدبلوماسي
محمود المراغي	كاتب بروز اليوسف - الأهرام
محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة
مصطفى مجدى الجمال	باحث بمركز البحوث العربية - مقرر الندوة
نصير عاروى	أستاذ جامعي - الولايات المتحدة
هشام شرابي	أستاذ جامعي - الولايات المتحدة
يسرى زكى	نقابى عمالي

## قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية

(١٩٩٧-٢٠٠٠)

- ١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧
- ٢- لطيفة الزيات (تحرير)، للمشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨
- ٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨
- ٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨
- ٥- وداك مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨
- ٦- أبوسيف يوسف وآخرون ، النظرية والممارسة فى فكر مهدي عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩ .
- ٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣
- ٨- ابراهيم العيسوى، الممار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح ، ١٩٩٠
- ٩- ابراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة للصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
- ١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر - نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠
- ١١- حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسى، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠
- ١٢- محمد صيد غياش ، من لا يعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النبط ، ١٩٩١
- ١٣- الفنت الروبى ، للموقف من القصر فى تراثنا النقدى، ١٩٩١
- ١٤- محمد على دوس ، حياة مواردة فى العمل السياسى العربى الافرقى ، ١٩٩١
- ١٥- أحمد نبيل الهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢ .
- ١٦- أمينة رشيد وآخرون، قضايا للمجتمع المدنى فى ضوء فكر جرانشى (مع دار عيال بدمشق) ، ١٩٩٢
- ١٧- سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢
- ١٨- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢
- ١٩- جويسل بنين، زكارى اويمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
- ٢٠- إشكاليات التفكير الاجتماعى والفكرات الشعبية فى مصر : أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنمان، ١٩٩٢
- ٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى - حركة التحرر الوطنى الفلسطينى فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز للنقص للدراسات الإثمانية صان ، ١٩٩٢ .

- ٢٢- لىلى عند الوهبة ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢ .
- ٢٣- تحت محمد البنوي ، لين الأبنوس يازول ١٩٩٢
- ٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢ .
- ٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خرف ، ١٩٩٣
- ٢٦- دارام جاي، (تحرير) ، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣،
- ٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤،
- ٢٨- عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول ، ١٩٩٤ .
- ٢٩- نادبة رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤ .
- ٣٠- امال سعد زطول بدور الحركة الشعبية في حريب السويس ، ١٩٩٤ .
- ٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤،
- ٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان ، ١٩٩٤
- ٣٣- حلمي شعراوي وعيسى شفيق ، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤
- ٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤
- ٣٥- جودة عبد الخلق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤
- ٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، التحالفات السياسية في مصر، ١٩٩٤
- ٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى للجمال، ١٩٩٥ .
- ٣٨- عبد الغفار أحمد ،السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥
- ٣٩- بيلترنيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، ١٩٩٥ .
- ٤٠- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٦ .
- ٤١- سمير أمين (تحرير) ،المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مديولى ، ١٩٩٦،
- ٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية في مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦ .
- ٤٣- سيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦
- ٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة في الوطن العربي ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦ .
- ٤٥- جويسل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان

مجدى، نشر مع دار الخدمات الثقافية والمعالية.

٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .

٤٧- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى ١٩٩٧ .

٤٨- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمال مغيث (تحرير)، للتعليم وتحديات الهوية القومية ، نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٨ .

٥١- عاصم المسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢- محمد أبو مندور وآخرون، الإقترار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨ .

٥٣- عبد الغفار أحمد (تحرير) ، لادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨ .

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العصر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨ .

٥٥ - لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩

٥٦ - أمينة رشيد ( تحرير) : التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩ .

٥٧ - محمود عودة، (إشراف) الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩ .

٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، للماثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة وللعلوم، ١٩٩٩ .

٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٩ .

٦١- عزة خليل (إعداد )، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل- ١٩٩٩ .

٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية :نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩

٦٣- فاروق القاضى، فرسان الأمل: تأمل فى الحركة الطلابية للمصرية، ٢٠٠٠

٦٤- حلمى شعراوى، لثريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١

٦٥- حلمى شعراوى، ثقافة التحرر الوطنى، نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١

## كراسات المركز

- ٦٦- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨
  - ٦٧- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى الليبرسترويك، ١٩٨٨
  - ٦٨- أشرف حسين ، بيلوجرافيا للطبقة العاملة ، ١٩٨٨
  - ٦٩- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
  - ٧٠- مصطفى نور الدين عطية، للمجتمعات التابعمو مشكلات للتنمية المستقلة، ١٩٨٩
  - ٧١- موسى ليون وآخرون، تقديم/ فؤاد مرمى ، الليبرسترويك فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
  - ٧٢- نادر فرجاني ، الأزمة العربية الكبرى
  - ٧٣- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة للمياه فى الوطن العربى، ٢٠٠٠
  - ٧٤- إسماعيل زقروق، المعمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠
  - ٧٥- عبد الغفار شكر، تجديد للحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠
  - ٧٦- حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، ٢٠٠٠
- أفريقيّة عربيّة: مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (نكوير ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠)، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين .

## كراسات كوديسريا

- ١- أوكوندا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١ .
- ٢- ايهو هو تشغول ، الجيش والمسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١ .
- ٣- نيساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وامكانيات ، ١٩٩١ .
- ٤- جيسى اديسينا، للحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢
- ٥- أديمولات - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .
- ٦- م. مامداني ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا .
- ٧- ثانديكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة للزراعية فى أفريقيا .
- ٨- مومار ديوب ، مامارديوف ، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا
- ٩- أرشى مافيجي، الأمر المعيشية وأفاق لإحياء الزراعة فى أفريقيا ، ١٩٩٣
- ١٠- سليمان بشير دياتي،المسألة الثقافية فى أفريقيا
- ١١- ميسيل بن عروس. الدولة - والمنشقون عليها
- ١٢- عنبو مائت سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩
- ١٣- أمينة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات للنساء فى أفريقيا، ١٩٩٩ .
- ١٤- تادى اكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩ .



١٥- مامادو ضيوف، لبيروالية سياسية أم انتقال ديمقراطى: منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة، نظريات ما بعد التكتيف الهيكلى، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شولفان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- اشيلى ميببى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.

#### سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

##### أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم

الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية

٥- تحسين انتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا

٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعيليات ومابعدها.

٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا .

٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى

##### أفريقيا

٩- الأخلاقيات والمساواة فى الخدمات العامة الأفريقية

١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات الاعمال فى أفريقيا.

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا

##### ب- سلسلة للتنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا

٢- دراسة حالة فى أوغندا

٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة

٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتدخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية

٥- دراسة حالة فى جامبيا

٦- دراسة حالة فى أنيوبيا

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة

٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .

- ٣ - مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات
- ٤ - محفيع الفقر وصيانة البيئة
- ٥ - تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية
- ٦ - إدارة المشروعات الصغيرة
- ٧ - تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
- ٨ - مؤسبات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا

#### النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية
- من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثاني عشر ٢٠٠٠
- ٢- نشرة المجلس الأفريقي للتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول ابريل ١٩٩١ إلى العدد الثامن والثلاثين ، مارس ٢٠٠٠
- ٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية
- من العدد الأول إلى العدد الثاني والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠
- ٤ - بشرة منتدى العالم الثالث بذاكار
- العدد الأول يوليو ١٩٩٦ - العدد الثاني يونيو ١٩٩٧

#### تحت الطبع

- سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة في الوطن العربي: حالة السودان ، بلدان الخليج
- عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة للتعاونيات
- التعليل العالي والتنمية
- المجتمع المدني في مواجهة سياسات الإفقار
- اثنراء في القطاع غير الرسمي
- مصطفى مجنى الجمال(تحرير)، فلسطين والعالم العربي.
- عبد الغفار شكر(تحرير)، تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية.



# فلسطين والعالم العربى

عقدت يومي ١٣ ، ١٤ مارس ٢٠٠٠ بمدينة القاهرة ندوة " فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين " بالتنسيق بين مركز البحوث العربية بالقاهرة وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات الفلسطينية) بواشنطن . وقد شارك فى أعمال هذه الندوة أكثر من مائة شخصية من قادة الفكر والثقافة والسياسة من مصر وفلسطين وسوريا والكويت والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، يمثلون دائرة واسعة من المؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث، فى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومعهد البحوث والدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل ومركز يافا للدراسات والأبحاث ومركز الجيل للدراسات الشبابية ومركز الحضارة للدراسات وجامعات القاهرة وعين شمس وقناة السويس ودمشق وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل .

وبين دفتى هذا الكتاب نتاج البحوث والدراسات والمشاركات والمداخلات التى تمت من كل المهتمين والمتخصصين فى هذا الشأن بشكل يجعلنا نرغم أن هذه الندوة هى أكمل جهد جماعى تصدى لموضوع قضية فلسطين والعالم العربى .

الناشر